الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: سياسات اقتصادية ومنظورة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

السياسات الصناعية في الدول الناشئة –دراسة مقارنة

Industrial Policies in Emerging Countries

-A comparative study

إعداد الطالبة: بوخبزة فوزية
إشراف: أ.د بن عطة محمد

لجنة المناقشة:

أ.د مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د بن عطة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. صالح هشام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غليزان	ممتحنا
د. بصدار زوليخة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
د. العوفي حكيمة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة بين يدي البحث

يقول عماد الدين الأصفهاني - رحمه الله -

إنّي رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه؛ إلا وقال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جُملة البشر.

الإهداء

إلى الذكرى التي تدق نواقيسها على شريط ذاكرتي كل حين بصوت متردد الأصـــــــداء.....

إلى من لا حبيب بعده أبي عبد القادر بوخبزة رحمه الله

إلى من لا قلب كقلبها أمي عائشة بن حدة رحمها الله

إلى روحهما الطاهرة أهدي ثمرة جهدي

إلى سندي ومن أشد بهم أزري ... إخوتي وأخواتي ...

إلى مؤطري وكل أساتذتي الأكارم ...

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد ...

فوزية

شكر وعرفان

إن الشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل على توفيقه لي كي أصل إلى هذه المرحلة العلمية العالية..

أبي الغالي رحمك الله ... فضائلك عليّا لا أستطيع أن أوفيها ما حييت فشكراً أبي ...

أمي الغالية رحمك الله ... الإنسانة التي ربّتني في صغري وعلّمتني وأحاطتني بحنانها وحبها، والتي دائماً وأبداً كنت أجدها بجانبي، إلى أغلى من عرفها قلبي، عندما أتذكر كل ما صنعت لأجلي كي أصل إلى الذي وصلت إليه في يومي هذا، فإن قلمي يقف عاجزًا على كتابة أي شيء، فعبارات الشكر قليلة، وكلمات الثناء لا تستطيع أن تفيك حقك يا جنتي، فأنت حية في قلبي وعقلي دائما..

كل إخوتي وأخواتي إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم حقّكم، حقاً سعيتم فكان السّعي مشكوراً، وإن جفّ حبري عن التّعبير يكتبكم قلب به صفاء الحبّ تعبيراً...

أقدم شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف البروفسور بن عطة محمد لتفضله بالإشراف على الأطروحة وحتى وضع الرتوش الأخيرة، متمنية له المزيد من الرقي والتقدم في حياته العلمية، له مني عظيم الشكر داعية الله عزوجل أن يمنّ عليه بالصحة والسعادة الدائمة، كما أقدم شكري وتقديري الى البروفسور مختاري فيصل مدير المخبر على كل ما قدمه لي من مساعدة ولجميع طلبته، كما أقدم شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم عليا بقبول مناقشة هذه الأطروحة فهم أهل لسد خللها وتقويمها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلة الله الكريم أن يجزيهم عني خيرا...

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الفضلاء في جامعة معسكر رئاسة وعمادة ومخبر بحث علمي وإدارة، دون أن أنسى جميع أساتذتي الذين درسونا في الدكتوراه وكذا زميلاتي وزملائي في التكوين...

فوزية

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	**I**
كلمة شكر وتقدير	**II**
فهرس المحتويات	**IV-IV**
قائمة الجداول	**X**
قائمة الأشكال	**XI**
المقدمة العامة	**9-2**
الفصل الأول: المقاربات النظرية للسياسات الصناعية	
مقدمة الفصل الأول	**11**
1. الإطار النظري للسياسات الصناعية	**12**
1.1 نشأة السياسة الصناعية	**12**
2.1 مفهوم السياسات الصناعية وخصائصها	**15**
3.1 نظريات السياسة الصناعية	**22**
2. عودة السياسة الصناعية الحجج والمبررات	**27**
1.2 تجدد الاهتمام بالسياسة الصناعية	**27**
2.2 حجج السياسة الصناعية ومبرراتها	**29**
3.2 مجالات السياسة الصناعية	**33**
3. أنواع السياسات الصناعية	**36**
1.3 السياسات الصناعية الافقية والعمودية	**36**
2.3 السياسات الصناعية الظرفية والهيكلية	**38**
4. الآراء المؤيدة والمعارضة للسياسات الصناعية وأدواتها	**39**
1.4 تأييد السياسات الصناعية	**39**
2.4معارضة السياسات الصناعية	**40**
3.4 أدوات السياسات الصناعية	**42**
5. تنفيذ السياسات الصناعية وعلاقتها بالابتكار	**47**

1.5 تنفيذ السياسات الصناعية	47
2.5 السياسات الصناعية والابتكار	48
خاتمة الفصل الأول	55
الفصل الثاني: بروز الدول الناشئة وأهم تجارب السياسات الصناعية	
مقدمة الفصل الثاني	57
1. ظهور الدول الناشئة ومسيرة الانطلاق الاقتصادي	58
1.1 مصطلح الدول الناشئة	58
2.1 تعريف الدول الناشئة	60
3.1 تصنيفات الدول الناشئة	61
4.1 خصائص الدول الناشئة	62
2. الهيكل الاقتصادي للدول الناشئة	63
1.2 الصناعة في الدول الناشئة	63
2.2 صادرات وواردات الدول الناشئة	65
3. تجارب السياسات الصناعية في دول أمريكا اللاتينية	66
1.3 تجربة البرازيل	66
2.3 تجربة الأرجنتين	69
4. تجارب السياسات الصناعية دول آسيا	72
1.4 تجربة كوريا الجنوبية	72
2.4 تجربة إندونيسيا	77
3.4 تجربة الصين	79
4.4 تجربة ماليزيا	81
5.4 تجربة تايوان	83
5. تجارب السياسات الصناعية في دول افريقيا	84
1.5 تجربة جنوب أفريقيا	84
2.5 تجربة الجزائر	86
6. تجارب السياسات الصناعية في دول أوروبا	92
1.6 تجربة تركيا	92

2.6 تجربة روسيا	95
خاتمة الفصل الثاني	98
الفصل الثالث: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة	
مقدمة الفصل الثالث	100
1. استعراض الدراسات السابقة التي عالجت السياسات الصناعية	101
1.1 الدراسات العربية حول السياسات الصناعية	101
2.1 الدراسات الأجنبية حول السياسات الصناعية	103
2. دراسات سابقة عن دول أمريكا اللاتينية	108
3. دراسات سابقة عن دول آسيا	112
4. دراسات سابقة عن دول أوروبا	121
5. استعراض الدراسات التجريبية التي درست الدول الناشئة	128
1.5 الدراسات العربية التي تناولت محور الدول الناشئة	128
2.5 الدراسات الأجنبية التي تناولت محور الدول الناشئة	130
6. الدراسات المشابهة للدراسة الحالية	132
7. الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	135
خاتمة الفصل الثالث	137
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة	
مقدمة الفصل الرابع	138
1. نظرة شاملة حول النمو الاقتصادي	139
1.1 النمو الاقتصادي	139
2.1 قياس النمو الاقتصادي.....	140
3.1 **التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد19 .....**	141
2. أدبيات الإطار القياسي	143
1.2 مدخل نظري لبيانات البانل	143
2.2 النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل	144
3.2 أهمية استخدام معطيات البانل	146
3. المنهجية وبيانات الدراسة.....	147

1.3 منهجية الدراسة	147
2.3 بيانات الدراسة	148
4. دراسة تحليلية ومقارنة بين مؤشرات السياسات الصناعية في الدول الناشئة المختارة	150
1.4 النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) GDP	150
2.4 واردات المصنوعات (% من واردات السلع) IMP	153
3.4 صادرات المصنوعات (% من صادرات السلع) في الدول الناشئة **EXP**	155
4.4 القيمة المضافة من الصناعة سنويا في الدول الناشئةIND	156
5.4 العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين) EMP	158
5. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج	160
1.5 صيغة نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	160
2.5 الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية	160
3.5 مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات	162
4.5 نتائج تقدير نماذج بيانات بانل الثلاث	164
5.5 إختبارات التحديد لنماذج البانل	165
6. نتائج تقدير Panel ARDL	172
1.6 اختبار المفاضلة بين PMG & MG	172
2.6 دراسة العلاقة السببية لجرانجر (causalité de granger) لمتغيرات الدراسة	176
3.6 تحليل نتائج الدراسة	179
خاتمة الفصل الرابع	180
الخاتمة العامة	193
قائمة المراجع	201
قائمة الملاحق	208

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الابتكار مقابل تصدير التكنولوجيا المتطورة	50
2-1	الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب الإقليم لسنة 2022	53
1-2	القيمة المضافة من الصناعة (% سنوياً) في الدول الناشئة سنة 2020	64
2-2	مساهمة الصناعة (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة 2018-2020..	65
3-2	صادرات وواردات المصنوعات للدول الناشئة خلال الفترة 2018-2020	66
4-2	مؤشرات السياسة الصناعية في البرازيل خلال الفترة 2007-2020	68
5-2	الإنتاج الصناعي في الأرجنتين خلال الفترة 2018-2022	70
6-2	معدل نمو الناتج المحلي السنوي للأرجنتين	71
7-2	إجمالي الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية خلال الفترة 2011-2020	76
8-2	مؤشرات السياسة الصناعية في اندونيسيا خلال الفترة 2011-2020	78
9-2	معدل التصنيع في الصين خلال الفترة 2004-2020	80
10-2	صادرات وواردات المصنوعات في الصين خلال الفترة 2000-2020.....	81
11-2	القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا	83
12-2	نسبة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وجنوب افريقيا	84
13-2	مؤشرات السياسة الصناعية في جنوب افريقيا خلال الفترة 2011-2020	85
14-2	نمو اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020 ..	88
15-2	مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2020	88
16-2	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2011-2019	89
17-2	نمو الصناعة سنويا (%) في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	91
18-2	صادرات وواردات المصنوعات للجزائر خلال الفترة 2011-2017	91
19-2	نسبة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا	94
20-2	مؤشرات السياسة الصناعية في تركيا خلال الفترة 2011-2020	95

1-4	معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عينة الناشئة	153
2-4	معدلات واردات المصنوعات في عينة الدول الناشئة	155
3-4	معدل صادرات المصنوعات في عينة الدول الناشئة	157
4-4	معدلات نمو الصناعة في عينة الدول الناشئة	159
5-4	معدلات العاملين في الصناعة في عينة الدول الناشئة	160
7-4	اختيار فترة الابطاء المثلى لنموذج ARDL	175
7-4	اختبار التوزيع الطبيعي	181

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور نظرية وممارسة السياسة الصناعية	14
2-1	أهم مفكري السياسات الصناعية	20
3-1	اختيار السياسة الصناعية في بيئة ائتلافية	25
4-1	مجالات وأدوات السياسة الصناعية	46
5-1	تصنيف ابتكارات بعض الدول الناشئة في العالم لسنة 2022	51
6-1	الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب فئة الدخل لسنة 2022	52
1-2	مصطلحات تفسير الدول الناشئة	59
2-2	تصنيف الدولة لأسواق الأسهم حسب مؤشر FTSE في سبتمبر 2021	62
3-2	أهداف وأدوات السياسة الصناعية الحديثة في كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان	74
4-2	صادرات وواردات السلع والخدمات في كوريا الجنوبية خلال الفترة 2000-2020	76
5-2	الأطر القانونية والتشريعية للسياسة الصناعية الجزائرية	87
6-2	معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر للفترة 2015-2018	90
2-4	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020	146
3-4	الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج	162
4-4	مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات	164
5-4	نتائج الانحدارات باستخدام نماذج بانل لعينة من الدول الناشئة	166
6-4	نتائج اختبار (Hsiao, 1986)	167
7-4	نتائج اختبار (Hausman)	168
8-4	اختبار تجانس المعلمات الانحدار (slope heterogeneit)	169
9-4	نتائج اختبار CD_test للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية	169
10-4	نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة IPS test	171
11-4	نتائج اختبارات الجيل الثاني للاستقرارية	172
12-4	نتائج اختبار بادروني للتكامل المشترك	173
13-4	نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك	174
14-4	تقدير نموذج Panel-ARDL الدول الناشئة	176
15-4	نتائج تقدير Panel ARDLباستخدام طريقة (PMG)	178
16-4	نماذج تصحيح الخطأ لكل دولة باستخدام طريقة PMG	181
17-4	نتائج السببية لغرانجر	187

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

ارتبطت نشأة السياسات الصناعية بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وانتشار مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد الكبير عام 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية خلال الثلاثينات من القرن الماضي، التي رسمت السياسات الصناعية الواجبة الإتباع للخروج من هذه الأزمة، كما ارتبطت السياسة الصناعية تاريخيا في الغرب برغبة الحكومات في حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنتجات المستوردة من الخارج، والتي كانت في معظم الأحيان أكثر تنافسية بسبب أسبقيتها في التمرس واكتساب التجربة في المجال الصناعي، ودورهما في خفض التكاليف وزيادة للمنافسة.

شهدت المواقف تجاه السياسات الصناعية تغييرات على مرّ السنين حتى الثمانينيات كانت السياسات الصناعية مبررة نظريًا وتم تنفيذها في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، فقد اعتبرت السياسة الصناعية قضية مثيرة للجدل بين الاقتصاديين حيث يعتبر بعضهم أنها مفيدة في تصنيع الاقتصادات الصناعية الحديثة، في حين يعتقد البعض الآخر أن النتائج ستكون أفضل إذا لم يتم تنفيذ هذه السياسات، وقد تم مناقشة دور الدولة في السياسة الاقتصادية وأصبحت السياسة الصناعية جزءًا أساسيًا من السياسة الاقتصادية في العديد من البلدان فلا يوجد إجماع على ضرورة أو نجاح السياسة الصناعية، في حين يعتقد البعض أن تدخل الحكومة ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هناك من يعتبر أن تدخل الحكومة يؤدي إلى أنشطة البحث عن الريع لأن الأسواق تتسم بالكفاءة وأن إنشاء صناعات ناشئة وانتشار المعرفة وفورات الحجم وإخفاقات التنسيق والعوامل الخارجية للمعلومات ودعم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر هي الحجج الرئيسية للسياسة الصناعية.

إن التعريف العام أو التقليدي للسياسة الصناعية يعني أن لكل بلد سياسة صناعية بشكل أو بآخر، حيث لعبت السياسة الصناعية في الماضي دورًا مهمًا في تنمية الاقتصادات المتقدمة حاليا وينطبق هذا أيضًا على الاقتصادات الصناعية الحديثة، ومع ذلك هناك قصص فشل بالإضافة إلى قصص نجاح، والحجة المضادة لقصص النجاح هي أن السياسات الموجهة نحو السوق تكون قد أسفرت عن نفس النتائج نظرًا لعدم وجود بيانات معارضة للواقع تمكن من الوصول إلى الاستنتاجات الصحيحة، وبالتالي يُنظر إلى الإخفاقات على أنها نتيجة أخطاء الحكومات في تحديد الصناعات المناسبة بالنظر إلى هيكل ومستوى تنمية الاقتصاد.

أدت التغييرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي إلى جانب إنشاء منظمة التجارة العالمية التي فرضت قيودًا جديدة على السياسات التجارية والإعانات إلى ما يسمى بالسياسات الصناعية "الجديدة"، حيث تخلت بعض الاقتصادات

عن السياسات الصناعية لفترة، لكنها بدأت تدريجياً في العودة إلى شكل من أشكال السياسة الصناعية الجديدة التي تركز بشكل أكبر على السياسات الأفقية، وهي لا تحمل الكثير من المحتوى الأيديولوجي مثل المحتويات التقليدية، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 عادت السياسة الصناعية بقوة في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، كانت السياسات الصناعية في البداية تتعلق بالنمو الاقتصادي والتوظيف والتوسع في التصنيع على وجه الخصوص بالإضافة إلى تحقيق المهام الصعبة بشكل متزايد، وكان الطلب على السياسة الصناعية متزايد لا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية، ومع ذلك فإن فعالية السياسة الصناعية في تحقيق أهدافها تعتمد إلى حد كبير على السياق المؤسسي وقدرة الدولة في بلد معين والتي تتمتع بنهضة في الاقتصادات المتقدمة التي لديها آليات حوكمة فعالة لتعزيز الابتكار في المجتمعات التي تراجعت عن التصنيع.

يحتل القطاع الصناعي مكانة هامة في اقتصادات الدول الناشئة حيث تلعب الصناعة دورا مهما في تطوير الاقتصاد باعتبارها حجر الزاوية في أي عملية تنموية أو انطلاق اقتصادي جديد لأي بلد، فتطور هذا القطاع هو دلالة على تقدم الدولة نتيجة لما يوفره من تلبية حاجات المجتمع من السلع الضرورية وتصدير الفوائض من المنتجات الصناعية، كما أنه يحقق فوائض مالية كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى مما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل سريع، ولهذا كان للدول الناشئة اهتمام واسع لتطوير قطاع الصناعة، لما يوفره من شروط للتنافس في الأسواق العالمية، والسياسات الصناعية تعتبر الوسيلة الفعالة التي تعتمد عليها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، باعتبار أنها تحوي العديد من الأدوات المساعدة على ذلك، ومن الطبيعي أن تختلف السياسات الصناعية من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، حيث تعامل الدارسون لها لفترة طويلة على أنها أداة تساعد على تطوير الاقتصادات للحاق بركب المنافسين فهي تعني تدخل الحكومة في الأسواق من حيث التكيف الفعال مع تغيرات المزايا النسبية والتي يمكن أن تحفز على تكوين الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات ومناطق الاقتصاد والتماسك المؤسسي، كما تشمل السياسات الصناعية الاستثمار العام في الصناعة، سياسة المشتريات العامة والضرائب وتشمل الأدوات الحوافز الضريبية الأجنبية المباشرة، حوافز الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، البرامج والسياسات المالية والسياسات التجارية والعمالة، سياسات السوق وسياسات العلوم والتكنولوجيا.

تعتبر السياسات الصناعية إحدى الكيفيات والطرق التي تتدخل بها الدولة في النشاطات الاقتصادية بغية تصحيح الاختلالات ومعالجة الازمات الجزئية والكلية، تعمل هذه السياسات على تعزيز التنافسية على مستوى الوحدات الاقتصادية، فالسياسات الصناعية مفهوم واسع وهناك اختلافات كبيرة في التركيز والتدابير والأساس النظري لها في

مختلف البلدان، حيث تشير إلى سياسات بلد أو منطقة اتجاه التنمية الصناعية، بما في ذلك سياسات الهيكل الصناعي وسياسات التنظيم الصناعي، فضلاً عن السياسات واللوائح الأخرى التي لها تأثير كبير على التنمية الصناعية، وبالتالي يمكن تقسيم السياسات الصناعية إلى فئتان: الأولى هي السياسات الشاملة المصممة لتعزيز وظيفة السوق أي السياسات الوظيفية العالمية، والثانية هي السياسات التفضيلية التي تدعم الصناعات الناشئة والصناعات الأساسية (تسمى السياسات الصناعية الانتقائية)، على هذا النحو يمكننا أن نعرف أين يجب أن تكون الحكومة نشطة وأين يجب أن تمتنع عن التدخل، المبدأ العام هو أنه يجب صياغة الفئة الأولى أو الثانية من السياسات الصناعية في ضوء فشل السوق المحدد حيث يمكن أن تكون السياسات الصناعية الانتقائية التي تقودها الدولة أو الحكومات المحلية، إلى حد ما مفيدة عندما يكون هناك إخفاقات في السوق بسبب وجود قوة السوق والمعلومات غير المتماثلة، والعوامل الخارجية (مثل البنية التحتية)، أو الصناعات الإستراتيجية غير المربحة على المدى القصير أو الصناعات الناشئة أو تحول الهيكل الصناعي والتي يمكن أن تنعكس في جوانب عديدة منها تنمية الميزة النسبية من خلال زيادة العوائد القياسية التي يمكن أن تنتج فوائد اجتماعية كبيرة على أساس العوامل الخارجية الصناعية والأداء المرتقب، والتي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي عندما تكون محفوفة بالمخاطر أو غير مربحة للشركات إذا لم يتم تعويضها، ومع ذلك تكمن الصعوبة في أن الحكومات التي تصيغ السياسات الصناعية تواجه المعلومات أيضًا قيود، وقد تخضع لمشاكل إضافية على هذا النحو بالنسبة لأي دولة خاصة بالنسبة للاقتصاد، حيث يعمل كل من السوق والحكومة بشكل غير كامل كما يمكن للبلدان الناشئة التي لا تمتلك المؤسسة الأساسية أن تحقق بعض الإنجازات التي حققتها البلدان المتقدمة، ومع ذلك فإن القيام بذلك سوف يترك العديد من المشاكل الخفية التي لم يتم حلها بل تؤدي إلى فشل الدولة على المدى الطويل.

وعلى العموم نجد اليوم مقاربتان مختلفتان تجاه السياسة الصناعية **الأولى تعارض استخدام السياسة الصناعية** ويتبناها الليبراليون الجدد، **والثانية تؤيد استخدام السياسة الصناعية** يتبناها الذين يتبعون المنهج الذي يجمع بين أفكار شومبيتر وأفكار النظرية التطورية والنظرية الهيكلية، حيث أن فحوى المقاربة الأولى تمثلت في الأفكار التي تضمنها ما يعرف بـ تفاهم واشنطن (Washington Consensus) والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسة التمويل الدولية الامريكية وغيرها، وكذلك قواعد منظمة التجارة العالمية(WTO) ، أما المقاربة الثانية فيمثلها مجموعة من كبار المفكرين الاقتصاديين أمثال (Reading, Das Gupta, wade,R , Lall,S, Stiglits,J , Rodrik,D) وهؤلاء يشيرون الى العوامل العديدة التي تؤكد الحاجة الى استخدام السياسة الصناعية.

أدت مساهمة السياسة الصناعية في إحداث تنمية اقتصادية أكثر شمولا في القرن الحادي والعشرين وكذا التغييرات في بيئة الأعمال العالمية التي عززتها التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانخفاض في تكاليف النقل والتعديلات في قواعد التجارة والاستثمار الدولية إلى ظهور تحديات وفرص جديدة للبلدان الناشئة في مساراتها التنموية التي تبدو اليوم وكأنها منغلقة بحيز سياسي شديد التقييد لتصميم سياساتها الصناعية المستقلة، فهي محصورة في الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والتركيز الكبير على مستوى سلاسل القيمة العالمية وقيود منظمة التجارة العالمية (WTO)، بالتالي جدوى السياسات الاقتصادية المستقلة تتوقف على الصناعة ذات الصلة والبلد علاوة على ذلك فإن التركيزات الصناعية شديدة التقلب على المدى الطويل وقواعد منظمة التجارة العالمية ليست ثابتة، يمكن إعادة تصميمها لصالح البلدان الأقل نموا.

يعتبر الجدل حول السياسات الصناعية دون شك الأكثر أيديولوجية في تاريخ الاقتصاد، أكبر دليل ملموس حول الطبيعة الأيديولوجية للنقاش حول السياسة الصناعية التي ظهرت من خلال المعجزات الاقتصادية في عدد من دول شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية، من المهم النظر في مبررات وحجج السياسات الصناعية، إذا كان هناك ما يثير جدل حول السياسة الصناعية هو أنه لا يوجد اتفاق واجماع على وجود سياسة صناعية موحدة وإذا أردنا تقديم أبسط تعريف لها فهي كل سياسة تؤثر في تطور الصناعة والتصنيع، حيث نجد أن بعض الدول تميل لاستخدام سياسة صناعية انتقائية بتفضيلها صناعات معينة على حساب أخرى لتحسين فعاليتها وتعزيز نمو انتاجيتها الاقتصادية، وفي أعقاب جائحة كورونا COVID-19 وتزايد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، تبنى دعاة السياسة الصناعية مرة أخرى "السياسة الصناعية" ومع ذلك فإن هؤلاء وغيرهم من يتركون بشكل روتيني أسئلة مهمة دون إجابة حول فعالية وضرورة السياسة الصناعية.

الإشكالية: تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في العلاقة بين مؤشرات السياسات الصناعية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة كما يلي:

ما هو أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة خلال الفترة (1990-2020)؟

الأسئلة الفرعية:

تبرز ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

- ما هو مضمون السياسات الصناعية؟
- ما هي تصنيفات الدول الناشئة؟
- ما هي أهم التجارب الفعلية للسياسات الصناعية في الاقتصادات الناشئة؟
- ماهي أهم مؤشرات السياسات الصناعية المفسرة للنمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

إن معالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية المستوحاة منها جعلتنا نقوم بصياغة مجموعة من الفرضيات نذكر من بينها:

- **الفرضية الأولى:** تحاول الدول الناشئة تبني السياسات الصناعية المنتهجة من الدول الصناعية الكبرى لتعزيز وتنويع اقتصاداتها؛
- **الفرضية الثانية:** هناك أثر قصير المدى وطويل المدى للسياسات الصناعية على النمو الاقتصادي يختلف من دولة ناشئة لأخرى؛

منهج الدراسة:

بغية إثبات صحة الفرضيات المصاغة أوجبت هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الفصول النظرية واستخدام المنهج المقارن والقياسي في الفصل التطبيقي، حيث يعتمد المنهج الوصفي على كشف كل ما يتعلق بجوانب السياسة الصناعية مفاهيمها والمقاربات النظرية المفسرة لها بالإضافة إلى تحديد مجالاتها وطرق تنفيذها، وكذا المنهج التحليلي لتحليل ومعالجة أهم المؤشرات المتعلقة بالسياسات الصناعية والتي لها علاقة بالنمو الاقتصادي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات وتبيان تطورها خلال فترة الدراسة، بالإضافة الى وصف وتحليل سلسلة من البحوث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نظريا وتطبيقيا، كما تم الاعتماد أيضا على استخدام المنهج التحليلي لتفسير الأداء الاقتصادي للدول الناشئة المختارة، والمنهج المقارن لمقارنة المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع لمختلف الدول محل الدراسة وخلال الفترة المدروسة بالإضافة الى مقارنة النتائج، وأخيرا المنهج القياسي الذي يدرس العلاقة الاحصائية بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسات الصناعية المعتمدة في هذه الدراسة لعينة شملت سبعة (07) دول ناشئة وخلال فترة زمنية ممتدة من 1990إلى غاية 2020 حسب بيانات قاعدة البنك الدولي لسنة 2022، وذلك باستخدام الأدوات القياسية الحديثة في التحليل كبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وذلك باستخدام أسلوبPANEL – ARDL.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسيها السياسات الصناعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتنويع الصناعات المحلية للدول التي تبنت هذا النوع من السياسات، حيث أن هناك العديد من الدراسات حول السياسات الصناعية منذ ظهور هذا الموضوع في كل من البلدان المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، محاولتنا البحثية ستكون لتقديم مطابقة جديدة من خلال تحليل السياسات الصناعية في الدول الناشئة، ستكون هذه الدراسة بمثابة إضافة مفيدة لفهم المزيد من خصوصيات البلدان الناشئة ويبين رؤية جديدة في صياغة السياسات والاستراتيجيات للبلدان الناشئة التي تسعى لتعزيز نموها الاقتصادي، وستساعد هذه الأطروحة صانعي السياسات على تبني سياسات واستراتيجيات فعالة الصياغة لتعزيز ليس فقط السياسة الصناعية، ولكن أيضًا الارتباط بالسياسات الأخرى، ورغم الدراسات العديدة التي عالجت موضوع السياسات الصناعية بالدراسة والتحليل، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها في استنادها إلى دراسة قياسية حول تأثير السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة، حيث سلطت الضوء على متغيرات السياسات الصناعية وربطها بمعدلات النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990إلى 2020.

أهداف الدراسة:

اكتسبت السياسات الصناعية في الآونة الأخيرة اهتماما لدى العديد من الدول، لما لها من تأثير على القطاعات الاقتصادية، وعليه سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- الإحاطة بالمفاهيم النظرية للسياسات الصناعية؛
- ابراز أهمية تبني الدول الناشئة للسياسات الصناعية؛
- التعرف على الحدود المفاهيمية للسياسات الصناعية التي تبنتها الدول الناشئة؛
- توضيح العلاقة التي تربط بين مؤشرات السياسات الصناعية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة؛
- تبيان أهمية السياسات الصناعية ودورها في إعطاء دفع كبير لنمو المؤسسة على الصعيد الدولي خاصة بعد التحولات والتطورات الأخيرة التي شهدها العالم؛
- تزويد المكتبات بمرجع جديد في مجال السياسات الاقتصادية والذي يفيد الطلبة للقيام بمختلف بحوثهم وأعمالهم الدراسية والأساتذة والباحثين في هذا المجال لتوسيع معارفهم لاسيما أن موضوع السياسات الصناعية يتميز بالندرة النسبية في البحث العلمي على المستوى الوطني؛

- اختبار وقياس مدى مساهمة متغيرات السياسيات الصناعية في تعزيز وزيادة النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة محل الدراسة؛
- دراسة مقارنة بين متغيرات السياسات الصناعية في الدول الناشئة المختارة؛
- مناقشة وتحليل فعالية السياسات الصناعية في الدول الناشئة مع التركيز على أهم المتغيرات الاقتصادية لتحقيق صعودها الاقتصادي في العقود الاخيرة ومنافستها لاقتصادات الدول المتقدمة؛
- قياس تأثير السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة المختارة في الدراسة باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990–2020) واستخلاص النتائج؛

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم صعوبات الدراسة في النقاط التالية:

– جائحة كورونا كوفيد 19 التي أدت لغلق الجامعات والمكتبات ومخابر البحث لأشهر عديدة؛

– صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات لبعض الدول الناشئة المختارة في الدراسة؛

– حداثة الموضوع وأصالته مما ساهم في ندرة المراجع والدراسات السابقة خاصة باللغة بالعربية؛

– عمق الموضوع لتناوله الدول الناشئة غير المحددة مما استوجب علينا اختيار عينة من الدول الناشئة عشوائيا حسب المعطيات والبيانات المتوفرة لدى البنك الدولي خلال الفترة المحددة للدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات والإلمام أكثر بجوانب الموضوع وتحقيق الأهداف المرجوة ونظرا لاتساع وعمق الموضوع وتشعبه بين الدول الناشئة وقصد اعطاءه القدر الكافي من الاهتمام والتركيز على أهم جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول حيث تضمن كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: عالج المقاربات النظرية للسياسات الصناعية، حيث تم التطرق لدراسة الإطار النظري للسياسات الصناعية وكذا ابراز الحاجة إلى السياسة الصناعية من خلال حجج ومبررات السياسات الصناعية وأنواعها، أدواتها وطرق تنفيذها، كما تمت مناقشة مختلف الآراء المؤيدة والمعارضة للسياسات الصناعية عند عدة باحثين اقتصاديين بارزين؛

الفصل الثاني: كان الفصل الثاني حول بروز الدول الناشئة وأهم تجارب السياسات الصناعية، وقد خصص لعرض ومناقشة ظهور الدول الناشئة ومسيرة الانطلاق الاقتصادي بالإضافة الى وصف وتصنيف للدول الناشئة

حسب معايير التصنيفات العالمية التي تضم عينة الدول المختارة في الدراسة، بالإضافة الى تسليط الضوء على الهيكل الاقتصادي لبعض الدول الناشئة كما تم استعراض تجارب السياسات الصناعية في الدول الناشئة كعينة مختارة من كل قارة؛

الفصل الثالث: تم التطرق في هذا الفصل لأهم الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت الموضوع بالدراسة والتحليل كميا وكيفيا، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى دراسات عربية وأجنبية عالجت كل منها السياسات الصناعية والدول الناشئة، بالإضافة الى الدراسات النظرية التي عالجت الموضوع تم التطرق لبعض الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت بالدراسة والتحليل متغيرات السياسات الصناعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي كمتغير تابع مثلما هو الحال في دراستنا التطبيقية وقد تم تبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية؛

الفصل الرابع: خصص هذا الفصل لدراسة أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة المختارة والتي تتكون من سبعة دول من قارات مختلفة باستخدام بيانات البانل للفترة 1990-2020 عن طريق استخدام برنامج ايفيوز 12 وبرنامج ستاتا 16 لمعالجة البيانات وتقدير النتائج، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى عدة نقاط أساسية حيث عالجنا في الجزء الأول مفاهيم النمو الاقتصادي في الدول الناشئة وتداعيات جائحة كورونا كوفيد 19، أما في الجزء الثاني فقد قمنا بإعطاء نبذة عن أدبيات الإطار القياسي والتقنيات المتبعة في التحليل، والذي يشتمل على تعريف بيانات البانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها بما في ذلك طرق اختبارها، وفي الأخير تم عرض نتائج التقدير القياسي لمعرفة طبيعة العلاقة والأثر بين متغيرات السياسات الصناعية والنمو الاقتصادي في مجموعة الدول الناشئة المختارة في الدراسة وخلال الفترة المدروسة.

الفصل الأول

مقدمة:

كانت السياسة الصناعية قضية مثيرة للجدل أساسها النظري له آثار أيديولوجية لأن الحاجة إلى السياسة الصناعية تنطوي على شكل من أشكال عيوب وإخفاقات السوق، فهناك من يعتقد أن تدخل الحكومة ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية وهناك من يعتبر أن تدخل الحكومة في الأسواق الفعالة هو نشاط يسعى إلى الربح، وبالتالي لن يكون هناك فرق بين السياسات الصناعية والسياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسات النقدية أو المالية أو التجارية مما يجعل من الصعب تقييم السياسات الصناعية لأنها لا تملك أطرًا وأهدافًا ومؤسسات واضحة ومحددة مثل السياسات الأخرى.

تعتبر السياسات الصناعية الوسيلة الفعالة التي تعتمد عيها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، باعتبار أنها تحتوي العديد من الأدوات المساعدة على ذلك بحيث تختلف السياسات الصناعية من دولة لأخرى، وقد اعتبرها الدارسون لها كأداة تساعد على تطوير الاقتصاديات الدولية للحاق بركب المنافسين لكونها تشير إلى تدخل الحكومة في الأسواق من حيث التكيف الفعال مع تغيرات المزايا النسبية والتي يمكن أن تعمل على تحفيز تكوين الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات ومناطق الاقتصاد والتماسك المؤسسي.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المقاربات النظرية للسياسات الصناعية بداية من التوجهات النظرية وتحديد أنواع السياسات الصناعية بالإضافة إلى استعراض الآراء المؤيدة والمعارضة لها، وعرض أدوات السياسات الصناعية وطرق تنفيذها وكذا علاقتها بالابتكار.

1. الإطار النظري للسياسة الصناعية:

من المناسب في الحديث عن السياسة الصناعية التعرف على ما شاع بين الأدبيات الاقتصادية من مفاهيم لهذه السياسة التي تستخدمها البلدان المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء كواحدة من السياسات الاقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.

1.1 نشأة السياسات الصناعية:

يعتبر التطور التاريخي مهما لصانعي السياسات في مختلف الدول حيث أن المفكر Robert Walpole (1676–1745) هو أول رئيس وزراء بريطاني وهو أول شخص أسس برنامج صناعة ألعاب الأطفال الذي يمكن قراءته على أنه السياسة الصناعية سنة 1721[1]، ومن منظور تاريخ السياسة الاقتصادية يمكن إرجاع فكرة السياسة الصناعية إلى حماية التجارة وسياسة الحماية الصناعية لبريطانيا في القرن السابع عشر، حيث دعا المذهب التجاري إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في نهاية القرن الثامن عشر، ولم يظهر مصطلح "السياسة الصناعية" رسميًا إلا أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي منتصف الستينيات تم استخدام مصطلح "السياسة الصناعية" رسميًا في فرنسا واليابان، حيث تعتبر القفزة التي شهدتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتأثير الإيجابي للسياسة الصناعية التي طبقتها، وفي هذه المرحلة كانت معظم البلدان تستخدم السياسة الصناعية لاستكشاف أهميتها ومحاولة صياغة وتنفيذ سياسة صناعية تتماشى مع تنميتها الاقتصادية، وفي عام 1992 قام البنك الدولي بصياغة تعريف عملي للسياسة الصناعية والتي اعتبر أنها عبارة عن **جهود الحكومة لتغيير هيكل الصناعة وتعزيز النمو الاقتصادي القائم على الإنتاجية**، حيث يأتي الغرض من ذلك التعريف لتوضيح أن السياسة الصناعية تركز على تحقيق الهدف الاقتصادي الواسع لنمو الإنتاجية، وليس فقط تغيير نظام الإنتاج الصناعي أو مجرد تغيير سلوك معين.[2]

لقد ارتبطت نشأة السياسات الصناعية بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد الكبير سنة 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي حيث جاءت أفكاره معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك والتي رسمت السياسات الصناعية الواجبة الإتباع للخروج من تلك الأزمة، كما ارتبطت كذلك السياسات الصناعية تاريخيا بحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا، والحجة في هذا المجال أن صناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أساس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق، ولعدم إمكانية منافسة صادراتها في أسواق الدول المتقدمة، أو واردات

[1] Gökhan Yılmaz, 2011, **resurgence of selective industrial policy: what turkey needs**, Turkish economic association.
[2] Xianni Ding, 2022, **Is Industrial Policy Still Applicable Today under Globalisation? An Analysis of the Main Issues in Developing Countries**, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 648, P2381.

الدول المتقدمة في أسواقها المحلية[1]، كما أن الأسواق لا تقود دائما لتحقيق أكفء النتائج والصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تملك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة وكذا خبرات العاملين لديها من الإداريين والفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة، وفي ظل هذه القناعة بدأت أغلب البلدان النامية في انتهاج أدوات ووسائل السياسات الصناعية وإن لم يكن بطريقة مباشرة أو متعمدة وذلك من أجل حماية صناعتها الناشئة[2]، فالمزايا النسبية لكثير من البلدان هي نتاج السياسة الصناعية لبلد آخر وأي سياسة صناعية تسعى إلى تعزيز الصناعات التي لا تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية[3].

تنظر العديد من البلدان متوسطة الدخل في آسيا وأمريكا اللاتينية حاليا للسياسة الصناعية كأداة للتغلب على "فخ الدخل المتوسط" في حين بدأت اقتصاديات النفط الحديث عن السياسة الصناعية كأداة للتنويع الاقتصادي، وفي الأوساط الأكاديمية هناك اقتصاديون بارزون (نيوكلاسيك) مثل (2007) Dani Rodrik و Lin Justin (2009) و Stiglitz Joseph (2013) أظهروا بشكل علني دعمهم للسياسة الصناعية على الرغم من أنهم حريصون على عدم الانحراف عن الإطار النيو كلاسيكي وبالتالي ضمان أن تتم المحادثات وإعادة صياغة السياسة الصناعية في هذا الإطار والابتعاد عن السياسية الصناعية القديمة خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية[4].

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورًا في التفكير في الأساس المنطقي للسياسة الصناعية[5]، حيث استعرض عدد من المؤلفين أمثال (Sharp, 2001; Peres and Primi, 2009; Naudé, 2010a; Owen, 2012; Pryce, 2012) التفكير في السياسات الصناعية بمرور الوقت وألقوا الضوء على تطور مبرراتها ، حيث يمكن وصف مراحل تطور تفكير ما بعد الحرب العالمية الثانية حول السياسة الصناعية بأنها فترة من السياسات الصناعية العملية التقليدية، يليها تراجع إلى شيء أقرب إلى منظور عدم التدخل الذي يحركه السوق، فيتحول التطور إلى إطار فشل السوق الكلاسيكي الجديد والذي تم توسيعه بعد ذلك إلى الاعتراف بدور الحكومة في تعزيز تنمية القدرات والتركيز على دور الحكومة في تعزيز النظم وبناء المؤسسات وتسهيل التنسيق بينها[6].

---

[1] داودي الطيب، بن طبي دلال، **رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، جامعة بسكرة، 2016، ص304.

[2] حطاب موراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص15.

[3] Commission économique pour l'Afrique, 2016, Politique Industrielle Transformatrice Pour L'Afrique.

[4] أمين حواس، **السياسة الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد: مراجعة**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08 / العدد: 01(2019)، ص 6.

[5] فوزية بوخبزة، بن عطة محمد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 22 العدد: 01 السنة: 2022 ص ص: 415-43.

[6] Naudé, W. (2010), "**Industrial Policy: Old and New Issues**", Working Paper No. 2010/106, United Nations University, World Institute for Development Economics Research, p18.

جدول رقم 1-1: تطور نظرية وممارسة السياسة الصناعية

المرحلة	الأفكار الأساسية
من 1940 إلى أواخر 1960	- التصنيع ضروري للتنمية؛ - إخفاقات السوق قد تمنع حدوث ذلك تلقائيًا؛ - إن إخفاقات السوق منتشرة في البلدان النامية؛ - هناك حاجة إلى السياسة الصناعية سيما حماية الصناعة الناشئة وملكية الدولة والتنسيق الحكومي؛
من 1970 إلى 1990	- تعتبر العقبات العملية للسياسة الصناعية كبيرة؛ - فشل الحكومة أسوأ من فشل السوق؛ - السياسة الصناعية دعوة للتبذير والريعية؛ - تحرير التجارة (الصادرات) والخصخصة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الكلي؛ - الاستقرار والحد الأدنى من التدخل الحكومي من المتطلبات الأساسية للنمو والتصنيع؛
من 2000 إلى الوقت الحالي	- إخفاقات السوق موجودة؛ - استخدام "كيف" بدلاً من "لماذا" في السياسة الصناعية؛ - المرونة في ممارسة السياسة الصناعية؛ - توجد اختلافات فيما يتعلق بالمدى الذي يجب أن تكون عليه الميزة النسبية تحد وليس المبدأ؛ - يجب أن يكون الابتكار والارتقاء التكنولوجي هدفًا رئيسيًا للسياسة الصناعية؛ - يجب أن يكون تعزيز أنظمة الابتكار الوطنية هدفاً هاماً للسياسة الصناعية؛

المصدر: Naudé, W. (2010) p18

وفقًا لوجهة نظر عدم التدخل ليست هناك حاجة لسياسة صناعية "نشطة" ومستهدفة، حيث يختار السوق تلقائيًا القطاعات والشركات لضمان التخصيص الفعال للموارد، كما يتمثل دور الحكومة في ضمان أفضل بيئة ممكنة للأعمال في نهجها تجاه تنظيم المنتجات والعمالة وسوق رأس المال وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، إن فعالية آليات السوق وتركيز السياسة على الظروف الأولية هو في حد ذاته شكلاً من أشكال السياسة الصناعية، فقد كانت وجهة نظر السياسة الصناعية التي تمت صياغتها في الثمانينيات والتسعينيات بموجب ما يسمى بتوافق واشنطن قريبة أيضًا من نهاية نطاق سياسة عدم التدخل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم النجاح في اتباع سياسات صناعية أكثر نشاطًا في العديد من البلدان في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى إجراءات سياسية لتهيئة ظروف إطار عمل مواتية.[1]

2.1 مفهوم السياسات الصناعية وخصائصها:

1.2.1 تحليل مصطلح السياسة الصناعية:

سنناقش أولاً كلمة "صناعة" قبل الانتقال إلى كلمة "سياسة"، حيث توجد مفاهيم مختلفة تتعلق بنطاق "الصناعة"، وأيضًا فيما يتعلق بمعنى "السياسة" عند تطبيقها على الصناعة.

I. معنى الصناعة:

تنبع الصعوبة المحيطة بمفهوم "السياسة الصناعية" أولاً من غموض مصطلح "الصناعة"، حيث تميل "الصناعة" إلى "الصناعة التحويلية"، وفي بعض الأحيان بشكل أكثر تحديدًا إلى "الإنتاج"، وبهذا المعنى ترتبط الصناعة التحويلية ارتباطًا كلاسيكيًا بالقطاع الثانوي، على عكس القطاعات الأولية (الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والصناعات الاستخراجية) أو القطاع الثالث (الخدمات)[2].

يأتي المصطلح الإنجليزيIndustry من الفرنسية Industrie أو اللاتينية Industria، ويعني في الأصل "العمل الجاد" حسب قاموس أوكسفورد الإنجليزي، كما يشير Cohen (2000) أن هذا المصطلح ظهر في القرن الخامس عشر ثم تطور مع مرور الوقت، كما قدم Jean–Baptiste Say في كتابه Traité d'Economie Politique (1803) تعريفًا جديدًا للصناعة بأنها النشاط البشري المنتشر من أجل إنتاج بضائع ومنتجات مفيدة للاستخدام، لذلك رأى من المناسب له أن يطلق على جميع قطاعات الأنشطة مصطلح "صناعات"، ثم يميز بين الصناعة الزراعية (الزراعة) والصناعة التحويلية والصناعة التجارية (التجارة)، حيث تخلق الأنشطة الصناعية جميع المنتجات المادية (مثل السيارات، والمعدات الزراعية، والأسمدة، والمنسوجات، وغيرها) التي يوفر استخدامها

[1] Warwick, K. (2013), "**Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends**", OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris, p19.
[2] Xavier Vanden Bosch ,2014, Industrial **Policy in The Eu :A Guide to An Elusive Concept**, Academia Press for Egmont – The Royal Institute for International Relations, 2014, p 05.

الخدمات النهائية التي تلبي الاحتياجات البشرية الحالية على مدار سلسلة التوريد بأكملها، بدءًا من استخراج المواد الأولية (مثل الخامات) أو إعادة التدوير (مواد النفايات)، مرورًا بتصنيع المنتجات إلى الطلب على المنتجات وخدماتها.[1]

II. معنى السياسة:

من الواضح بأن السياسة الصناعية هي مجرد مجال سياسي يتعامل مع الصناعة لا يساعدنا على فهم ما تشمله، على عكس السياسة النقدية أو سياسة المنافسة أو السياسة التجارية، حيث تفتقر السياسة الصناعية إلى مجموعة محددة بوضوح من الأهداف وأدوات السياسة والمؤسسات، مثل الإطار التشريعي لتحديد نطاق السياسة الصناعية أو الوكالات المعنية بتنفيذها، في حين أن السياسة الصناعية تدل على "سياسة" إلا أنها تفتقر إلى معظم السمات المميزة لها فحسب "Riess and Välilä (2006)، يمكن أن تتراوح الأهداف من دعم الابتكار إلى الدعم المباشر للقطاعات المتدهورة، وقد تختلف بمرور الوقت والمكان، كما يصعب تحديد مجموعة الأدوات المستخدمة، على عكس مجالات السياسة الاقتصادية الأخرى، ويؤكد الباحثان أيضًا أنه بسبب هذا النقص في التعريف، لم تتطور السياسة الصناعية أبدًا إلى مجال متميز من التحليل الاقتصادي، حيث لا يوجد "اقتصاديون للسياسة الصناعية" بل مجموعة متباينة تركز على مجالات مختلفة.[2]

2.2.1 مفهوم السياسات الصناعية:

تستهدف السياسات الصناعية صناعات معينة لتحقيق النتائج التي ترى الدولة أنها فعالة بالنسبة للاقتصاد ككل"[3]، كما أنها تمثل النشاط الذي يخلق بيئة مواتية للأعمال الأوروبية بشكل عام وقطاع التصنيع وصناعاته بشكل خاص[4]، ويستخدم مصطلح السياسة الصناعية لإعادة هيكلة السياسات لصالح المزيد من الأنشطة الحيوية بغض النظر عما إذا كانت موجودة داخل الصناعة أو التصنيع بحد ذاته"[5]، كما أن السياسة الصناعية تغطي ممارسات متعددة الأوجه منذ القديم لكنها تطورت وتغيرت في العقود الأخيرة وهي تقابل تدخلات السلطات الحكومية في الأجهزة الإنتاجية عن طريق الضرائب والاعانات أو القروض، والتي هدفها مساعدة الإنتاج أو البحث والتطوير أو أي هدف اقتصادي مرجو، وهي سياسات لتشجيع وتوطيد فكرة انشاء شركات أو مؤسسات ناشئة، ولقد تعددت التعريفات في إطار إيجاد مفهوم محدد للسياسات الصناعية أو تمييزه عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث

[1] Fischedick, M., Roy, J., Abdel-Aziz, A., Acquaye, A., Allwood, J., Ceron, J.-P., Geng, Y., Kheshgi, H., et al. (2014). Chapter 10 - **Industry. In: Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change**. IPCC Working Group III Contribution to AR5. Cambridge University Press.

[2] Xavier Vanden Bosch, **Industrial Policy In The Eu:A Guide To An Elusive Concept**, Academia Press For Egmont – The Royal Institute For International Relations, 2014, P 07

[3] Chang H.-J, 1994, **The Political Economy of Industrial Policy**, St Martins's Press.

[4] Aiginger K; Sieber S, 2014, **Background Report of The Competitiveness of European Manufacturing.**

[5] Rodrik D, 2004, **Industrial Policy for The Twenty-First Century,** Cepr Discussion Paper No. 4767

لم يظهر في الكتابات الأولى للاقتصاديين أمثال أدم سميث وألفرد مارشال وغيرهم من مفكري المدرسة الكلاسيكية، فالسياسة الصناعية هي طريقة تفكير هيكلية أي أنها تهتم بهياكل الإنتاج للاقتصاد المعني وليست مجرد حزمة من التدخلات الحكومية القطاعية في اقتصاد السوق، ووفق هذه النظرة توصف السياسات الصناعية على أنها سياسات العرض أي تلك السياسات التي تؤثر في العرض الكلي للاقتصاد[1]، كما أنها تعبّر عن مجموعة الإجراءات والجهود والسياسات الرامية إلى تنظيم وتحديد آليات العمل في الأسواق والداعمة لمسارها التنموي[2]، حيث يقول الاقتصادي (2013) stiglizt " تعلمنا من الأخطاء وأنا اعتقد أننا قادرون على عمل سياسة صناعية أكثر فعالية"[3].

كما أن هناك مجموعة من التعاريف الممكنة "للسياسة الصناعية" التي قدمها Warwick (2013) استنادا إلى Aiginger (2007) وWhite (2008) وغيرهم والتي يمكن سردها حسب الترتيب الزمني لمؤلفيها كما يلي:[4]

- السياسات الصناعية معنية بتعزيز النمو الصناعي والكفاءة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1975)؛
- يمكن تعريف السياسة الصناعية بشكل عام على أنها أي إجراء حكومي أو مجموعة من التدابير لتعزيز أو منع التغيير الهيكلي. (Curzon–Price, 1981)؛
- يشير مصطلح السياسة الصناعية إلى العلاقة بين الأعمال التجارية والحكومة على مستوى الاقتصاد الجزئي. (Wachter and Wachter,1981)؛
- ويعرفها (1982) REICH. R وهو المدافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانيات تصديرية وخلق فرص عمل ودعم البنية التحتية للإنتاج"
- السياسة الصناعية هي كل شيء مفيد لتحسين النمو والأداء التنافسي (Adams and Klein, 1983)؛
- "السياسة الصناعية تعني السياسة الحكومية التي تستهدف أو تحفزها المشاكل داخل قطاعات محددة." (Tyson and Zysman, 1983)؛
- "السياسة الصناعية تعني بدء وتنسيق المبادرات الحكومية لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد بأكمله ولصناعات معينة فيه." (Johnson, 1984)؛

---

[1] صيفي وليد، **أثر السياسات الصناعية على مرفولوجية العمالة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990–2013**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية، 2016.

[2] زعباط عبد الحميد; سحنون عقبة، **دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري**، أبحاث اقتصادية وإدارية، 2012، ص176.

[3] Mehdi Shafaeddin, **Is Industrial policy Relevant in the 21 century**, Third World Network, Malaysia, 2008, p1

[4] Xavier Vanden Bosch, **Industrial Policy In The Eu:A Guide To An Elusive Concept**, Academia Press for Egmont – The Royal Institute for International Relations, 2014, p08

- تشير السياسات الصناعية إلى تلك السياسات التي تهدف إلى التأثير في بعض النواحي على الصناعات التحويلية أو الخدمات (Graham, 1986)؛
- "هي مجموعة واسعة النطاق من مبادرات التوريد الدقيقة المصممة لتحسين أداء السوق في مجموعة متنوعة من الطرق غير المتسقة في بعض الأحيان." (Geroski, 1989)؛
- "السياسة الصناعية هي محاولة من قبل الحكومة لتشجيع الموارد للانتقال إلى قطاعات معينة تعتبرها الحكومة مهمة للنمو الاقتصادي في المستقبل." (Krugman and Obstfeld, 1991)؛
- أما (CERSON, 1993) فقد أوضح الترابط الوثيق بين القطاعين العام والخاص عند إعداد السياسة الصناعية وعرف هذه الأخيرة بأنها "التنظيم المتماسك لأنشطة القطاعين العام والخاص ذات الأثر في اتخاذ قرارات تنمية الإنتاج والاستثمار والبنية الأساسية ورأس المال البشري والتجارة الدولية لتحفيز الناتج المحلي من حيث النوع ومزيج المنتجات والخدمات"[1]؛
- السياسة الصناعية هي سياسة "تستهدف صناعات معينة لتحقيق النتائج التي تعتبرها الدولة فعالة بالنسبة للاقتصاد ككل."(Chang, 1994)؛
- "يمكن تعريف السياسة الصناعية على أنها أي سياسة تؤثر على تخصيص الموارد للصناعة وبهذا المعنى تشمل سياسة الاقتصاد الكلي وكذلك المجالات الأكثر تقليدية لسياسة الاقتصاد الجزئي." (Sharp, 1998)؛
- السياسة الصناعية هي "كل شكل من أشكال تدخل الدولة الذي يؤثر على الصناعة كجزء متميز من الاقتصاد "Foreman-Peck and Frederico, 1999)؛
- "السياسات الصناعية هي سياسات إعادة الهيكلة لصالح أنشطة أكثر ديناميكية بشكل عام بغض النظر عما إذا كانت تلك الأنشطة موجودة داخل الصناعة أو التصنيع في حد ذاته"(Rodrik, 2004)؛
- السياسة الصناعية هي "النشاط الذي يخلق بيئة مواتية للأعمال التجارية الأوروبية بشكل عام، وقطاع التصنيع وصناعاته بشكل خاص." (Aiginger and Sieber, 2005)؛
- تشير السياسة الصناعية إلى مجموعة من التدابير التي تتخذها الحكومة وتهدف إلى التأثير على أداء بلد ما نحو الهدف المنشود(Pitelis, 2006) ؛ [2]

[1] بن عبد الرزاق لزهر ; خنشور جمال، **دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2018، ص653.

[2] Xavier Vanden Bosch, **Industrial Policy In The Eu:A Guide To An Elusive Concept**, Academia Press for Egmont – The Royal Institute for International Relations, 2014, p09

- ويعرف(Comolli , 2013) السياسة الصناعية بأنها سياسات حكومية موجهة للتأثير على الهيكل الاقتصادي للدولة"، في حين يرى Warwick 2013 بأنها "جهد متضافر مركز وواعي من قبل الحكومة لتشجيع وتعزيز صناعة أو قطاع معين باستخدام مجموعة من أدوات السياسة العامة"[1]، كما عرفها Andrew Goh (2005) بأنها "تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة، هذه الإجراءات تدل في الغالب على المعاملة التفضيلية، كما قال بأن التسهيلات الحكومية تصنع السياسات الصناعية والتي حتما تؤدي إلى خلق الابداع"[2]؛
- يعتبر James Robinson (2010) أن السياسة الصناعية تعني محاولة الحكومة الترويج للصناعة عمدا، ومع ذلك هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك والتي يمكن اعتبارها سياسة صناعية وهي تشمل التعريفات والسياسة التجارية(الحماية)، الاعفاء الضريبي، الإعانات بمختلف اشكالها، مناطق تجهيز الصادرات، ملكية الدولة للصناعة؛[3]

وتعرف السياسات الصناعية الحديثة بأنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى التدخل لانتقاء ودعم الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وامكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية، كما أنها تتضمن إجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، حجم ونوعية وتوجهات الاستثمار العام، ودعم البحث والتطوير والبرامج الرئيسية لتعزيز القطاعات أو الأنشطة الوطنية الواعدة إضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤسسية، وسياسات المنافسة وتدابير منع الاحتكار.[4]

يتبنى الاقتصاد الهيكلي الجديد التعريف الواسع بأن أي سياسة من قبل الحكومات المركزية أو المحلية من أجل تعزيز تنمية صناعة معينة يمكن اعتبارها سياسة صناعية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حماية التعريفات الجمركية والتجارة، والحوافز الضريبية، وإنشاء المجمعات الصناعية (Lin, 2008).[5]

شهدت السياسات الصناعية ظهور العديد من الاقتصاديين والمفكرين الدارسين لها من دول مختلفة نوجز أهم المفكرين في الجدول التالي:

---

[1] حواس أمين، **عودة السياسة الصناعية: ماهو الجديد؟**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 2018، المجلد 05، العدد2، ص 555.

[2] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، المرجع السابق. ص 654.

[3] James.A Robinson, 2010, **industrial policy and development: lessons from east Asia**, annual world bank conference.

[4] جديدي سميحة، **السياسات الصناعية الحديثة: تعزيز الميزة النسبية الديناميكية كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية**، مداخلة بعنوان ضمن الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الوادي، 2019 .ص284.

[5] Canfei He, 2022, **Industrial Policies**; chapter in book: Industrial Geography in Contemporary China (pp.58-94); DOI:10.4324/9781003279105-3;

جدول رقم 1-2: أهم مفكري السياسات الصناعية

الفترة	المفكرين والمساهمين	الفترة	المفكرين والمساهمين
1943	Rosenstein-Rodan	1989	Amsden
1957	Myrdal	1993	Nelson
1958	Hirschman	2009	Dosi
1959	Prebisch	2004-2007	Rodrik
1969	Baldwin	2002.2003.2009	Chang
1974-1990	Krueger	2004	Lall
1993-2000	Pack	2009	Lin & Robinson

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع(2010) .Naudé, W

3.2.1 خصائص السياسات الصناعية:

لقد تميزت السياسات الصناعية بعدة خصائص مبينة في التعريفات السابقة تتمثل فيما يلي:

- تتكون السياسات الصناعية من مجموعة الأدوات والوسائل التي تؤثر بها الدولة على القطاعات الصناعية والمؤسسات بكافة أنواعها؛[1]
- يتم تطبيق السياسات الصناعية من طرف الدولة تجاه القطاعات الصناعية سواء بالأمر أو التحفيز؛
- تؤثر السياسة الصناعية على القرارات المتعلقة بالصناعة أو السلوك الصناعي سواء الإنتاج أو الاستثمار؛
- السياسات الصناعية عبارة عن مجموعة علاقات بين الدول الصناعية ذات صلة مع تخصيص الموارد اللازمة للصناعات المختلفة داخل الدولة؛
- من خصائص السياسات الصناعية التي تم إحياؤها في أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام 2008 زيادة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للدولة؛[2]
- للسياسة الصناعية علاقة وطيدة مع البنية التحتية للصناعات؛

[1] حطاب موراد، مرجع سابق، ص 17.

[2] Melanie Pichlera; Krenmayra Nora; Schnei Etienne, 2021, **EU industrial policy: Between modernization and transformation of the automotive industry**, Environmental Innovation and Societal Transitions.

- للسياسات الصناعية أهمية كبيرة في إعادة تنظيم الصناعات من خلال إعادة الهيكلة الصناعية، وكذا القدرة على التكيف مع الإنتاج والاستثمار؛

كما أن للسياسة الصناعية ثلاثة أبعاد يتم الخلط بينها أحيانا في الأدبيات نوضحها فيما يلي:[1]

- ✓ الرؤية الشاملة أو التوجه الاستراتيجي الذي ترغب الحكومة في تحقيقه؛
- ✓ العملية التي بموجبها يتم إقامة حوار مع الجهات الرئيسية الفاعلة في القطاعين العام والخاص؛
- ✓ أدوات السياسة الصناعية المستخدمة للتأثير على التغيير الهيكلي.

لقد اتخذ مفهوم السياسة الصناعية منعطفًا غير متوقع من أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، والذي دفعه نجاح ممارسات السياسة الصناعية اليابانية وغيرها من ممارسات السياسة الصناعية في دول شرق آسيا، حيث انقلب النقاش حول السياسة الصناعية إلى ثلاثة عقود من الإهمال المتعمد بدوافع إيديولوجية، وبشكل غير متوقع عادت السياسة الصناعية كإحدى السياسات الحكومية الهامة الآن إلى الواجهة سواء في الأوساط الأكاديمية أو في العالم الحقيقي[2].

من المهم مراجعة نجاحات الدول التي قامت بتنفيذ هذا النوع من السياسات لاشتقاق المبادئ الأساسية للسياسة الصناعية الناجحة، حيث أن الاقتصادات الأكثر تقدمًا اليوم اعتمدت بشكل كبير على التدخل الحكومي لتسهيل انطلاقها الاقتصادي، مما سمح لها ببناء قواعد صناعية قوية والحفاظ على النمو لفترات طويلة، لقد استعرض Chang (2003) التطورات الاقتصادية خلال الفترة التي مرت فيها معظم الاقتصادات المتقدمة الحالية بثوراتها الصناعية بين نهاية حروب نابليون عام 1815 وبداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، وعلى عكس الحكمة التقليدية التي غالبًا ما تنسب النجاحات الصناعية للاقتصادات الغربية إلى سياسة عدم التدخل وسياسات السوق الحرة، تُظهر الأدلة التاريخية أن استخدام السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوجية كان أمرًا حاسمًا في تحولها الهيكلي الناجح، حيث تراوحت التدخلات من الاستخدام المتكرر لرسوم الاستيراد أو منع الاستيراد لغرض حماية الصناعات الناشئة، والترويج الصناعي من خلال المنح الاحتكارية والإمدادات الرخيصة من المصانع الحكومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار المباشر للدولة وخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى العديد من الإعانات الأخرى حسب Trebilcok 1981 .[3]

[1] حواس أمين، عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟، مرجع سابق، ص556.

[2] Ha-Joon Chang; Antonio Andreoni, 2020, **Industrial Policy in the 21st Century**, Development and Change, p324.

[3] José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright, **Transforming Economies Making Industrial Policy Work for Growth**, jobs and development, International Labour Organization Geneva: ILOn, 2014, P72.

3.1 نظريات السياسة الصناعية:

أثناء مناقشة التوافق أو تحدي الميزة النسبية في سياسة التجربة الصناعية للبلدان الناشئة سنة 2009، كان الجدال بأنه بمجرد أن يبدأ الفرد بالتفكير في مسائل النمو الاقتصادي فإنه يصعب التفكير في أي شيء آخر غير السياسة الصناعية،[1] حيث أن هناك من النظريات الرئيسية لشرح التحول الصناعي: نظرية دورة المنتج ونظرية الإحصاء، وقد تم الاستشهاد بهذه النظريات كأهم وسيلة لمتابعة السياسة الصناعية منذ القرن السابع عشر، كانت السياسة الصناعية في قلب التحليل، حيث اكتشف العديد من الباحثين أفضل السبل لتنفيذ السياسة الصناعية والمبررات النظرية الأساسية التي تقود أفكار الإطار الصناعي هي نظرية الحالة التنظيمية، ونظرية الحالة التنموية، ونظرية التحالف أو الائتلاف.[2]

1.3.1 نظرية الدولة التنموية:

الدولة التنموية هي الدولة التي تشارك فيها الحكومة عن كثب في التخطيط الاقتصادي الكلي والجزئي لتطوير الاقتصاد بالإضافة إلى محاولة استخدام كافة مواردها لتطوير حياة الناس، وقد كان أول من وضع تصوّرًا جديًا للدولة التنموية هو (Chalmers Johnson1945) حيث استخدم مصطلح الدولة التنموية لوصف الدول التي اتبعت نموذج معين للتخطيط الاقتصادي والإدارة، كما تم استخدام هذا المصطلح لأول مرة لوصف اليابان بعد عام 1945 وتحديثها السريع ونموها، حيث عرفها (Chalmers Johnson1945) بأنها "حالة تكون فيها الحكومة منخرطة بشكل وثيق في التخطيط الاقتصادي الكلي لتنمية الاقتصاد"، مضيفًا "بينما تسعى إلى استخدام مواردها لتطوير حياة الناس[3]."

المقصود بالدولة التنموية على وجه التحديد هو الحكومة ذات التنظيم والقوة الكافيين لتحقيق أهدافها التنموية[4]، بحيث يجب أن تكون هناك دولة لديها القدرة على إثبات التوجيه الاقتصادي المتماسك والتنظيم الرشيد والفعال والقدرة على دعم سياساتها الاقتصادية بعيدة المدى، لأن الدولة يجب أن تكون قادرة على مقاومة المطالب الخارجية من الشركات متعددة الجنسيات للقيام بأمور واتخاذ خطوات تحقق مكاسبها على المدى القصير، كما يجب عليها أن تكون قادرة على التغلب على المقاومة الداخلية من الجماعات صاحبة النفوذ التي تحاول حماية مصالحها الضيقة قصيرة الأجل.[5]

---

[1] Justin Lin and Ha-joon Chang. 2009. "**Industrial Policy of Developing Countries**." development policy review, 27(DPR debate).

[2] Joseph Hermann Peguitha GOUZOU, 2020, **Korea Industrial Policy and Implications for Cote D'ivoire,** Graduate School of International Studies Seoul National University, p18.

[3] Leftwich, Adrian, "**Bringing politics back in: Towards a model of the developmental state**", Journal of Development Studies, Volume 31, Issue 3 February 1995, pages 400-427

[4] Chang, Ha-Joon. 1999. "**The Economic Theory of the Developmental State**." Pp. 182-199 in Meredith Woo-Cumings (ed.), The Developmental State. Ithaca, NY: Cornall University Press.

[5] Cumings, Bruce. 1999. "**Webs with No Spiders, Spiders with No Webs: The Genealogy of the Developmental State**." Pp. 61-92 in Meredith Woo-Cummings (ed.), The Developmental State. Ithaca, NY: Cornall University Press.

وفقًا لـ Haggard Stephen تم إنشاء مفهوم الدولة التنموية لشرح النمو السريع لعدد من دول شرق آسيا بعد الحرب، وفيما يتعلق بخصوصيات الدول الناشئة شدد أنصارها على دور تدخل الدولة والسياسة الصناعية المنتهجة[1].

تستثمر الحكومات في الدول التنموية وتوجه غالبية رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي الواعد الذي سيكون له تأثير كبير على المجتمع والأفراد، فالتعاون بين الدولة والصناعات الرئيسية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وحسب كتاب Alice Amsden الذي يحمل عنوان التسعير الخاطئ فإن تدخل الدولة في نظام السوق مثل إعطاء الدعم لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والتحكم في سعر الصرف وتحديد مستوى الأجور والتلاعب بالتضخم لخفض تكلفة الإنتاج للصناعات سببت نموًا اقتصاديًا في البلدان الصناعية المتأخرة وليس في البلدان التي شهدت تقدمًا في وقت مبكر.[2]

2.3.1 نظرية الدولة التنظيمية:

تحكم الدولة التنظيمية الاقتصاد بشكل أساسي من خلال أجهزة تنظيمية مخولة بتطبيق مجموعة متنوعة من المعايير لحماية شعبها من «إخفاقات السوق»، بما في ذلك التسعير الاحتكاري وغيرها، وتوفير المنتجات الجماعية مثل الأمن أو التعليم، وفي المقابل تتدخل الدولة التنموية بشكل مباشر في الاقتصاد من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل لتعزيز نمو الصناعات الجديدة والناشئة والحد من الاضطرابات الناجمة عن التحولات في الاستثمار والأرباح من الصناعات القديمة إلى الصناعات الجديدة، بمعنى آخر يمكن للدول التنموية اتباع سياسات صناعية بينما لا تستطيع الدول التنظيمية ذلك.[3]

إن الدراسات حول المفاهيم التنظيمية متنوعة فقد أشار Gian Domenico Majonethe (2007) إلى أن النتيجة المتناقضة للمناقشة الدولية حول الخصخصة والتنظيم هي لفت انتباه صانعي القانون الأوروبيين إلى العلوم التنظيمية، فبالنسبة لهم فإن الوضع التنظيمي هو شكل واضح من أشكال التدخل السياسي في الاقتصاد والمجتمع وفقًا لعالم قانوني، السؤال الذي يطرح نفسه دائمًا هو ماذا وكيف وعلى أي مستوى تحتاج الحكومة إلى التنظيم، يتطلب هذا المفهوم تغييرًا في الطريقة التي يتم بها تعطيل سلطة الدولة أو الاقتصاد والمجتمع، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة مهمة في تكنولوجيا الحكومة الإدارية، والتي يتم دعمها قانونًا من قبل الشركات المتخصصة، وليس من خلال تكنولوجيا السلع العامة، وقد أوضحMichael Moran عام 2002 ما

[1] Haggard, Stephen. 2018. "**Developmental States (Elements in the Politics of Development**)." Cambridge: Cambridge University Press.

[2] Amsden, Alice H. "**Next Giant: South Korea and Late Industrialization**", Oxford University Press, June 1992, Chapter 6

[3] Amsden, Alice H. "**Next Giant: South Korea and Late Industrialization**", Oxford University Press, June 1992, Chapter6 ,https://ar.wikipedia.org/wiki/% 9

هو مصطلح الدولة التنظيمية في أوروبا، حيث تم تعيين ثلاث وظائف رئيسية للدولة الحديثة وهي: إعادة التوزيع، الاستقرار، تحفيز فشل السوق، كما أن الاعتراف بأهمية المؤسسات يعزز إعادة تقييم الدور الاقتصادي للدولة، حيث يجادل Acemoglu (2005) بأن الدول الفقيرة والضعيفة يمكنها أيضًا خلق الاستثمار، وقد طورت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مزيجًا من الدول الضعيفة سياسياً لكنها قوية اقتصاديًا[1].

3.3.1 نظرية التحالف أو الائتلاف:

يؤكد النهج الائتلافي على فكرة أن قضية الشرعية تدور حول الدولة، حيث نشأت الفكرة من فشل السوق الذي يعني ضمنيا اهتمام الدولة بتنفيذ السياسة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية بشكل أفضل، فقد كانت التدخلات الحكومية في السياسة الصناعية قبل نظرية الائتلاف مجرد إعادة تقييم للعملة الأجنبية، والحد من الدخول من خلال ترخيص للمنتجين وفرض تعريفات جمركية أو تعريفات كمية، قيود على الواردات، وحسب ما جاء به Haesran Lim (1998) فإن السوق هو آلية لإنشاء مؤسسات مملوكة للدولة لبناء مؤسساتها السياسية، والسياسة الصناعية هي أداة لتدخل الدولة في السوق حيث كانت عوائد هذا النهج عبارة عن أنشطة غير منتجة تبحث عن أرباح، والتي تمثل سيطرة عالية على الدولة في السياسة الصناعية، والمتابع للسياسة الصناعية اليابانية يؤكد أن التوزيع العادل للثروة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية من خلال السياسة الصناعية أمر ضروري لتمكين الدعم العام، حيث يتم إنشاء التحالف عندما يكون التعاون وسيلة لتقوية جميع الفاعلين المعنيين أو الاستفادة من تحقيق أهدافهم إذا كانت الحكومة تشارك في التحالف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمادًا على الطريقة المفيدة للمؤسسات المحلية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في البقاء السياسي.

إذا كانت الحكومة تحتاج إلى توفير سلع صناعية أفضل لتلبية الطلب الخارجي ومحليًا بتكاليف منخفضة وزيادة الغلة فإنها أكثر استعدادًا لإنشاء تحالف يحافظ على هذه الميزات في حالة مختلفة عن بلد مستعد للتنافس في أسواق الطلب على المنتجات الصناعية، يمكن أن يفترض مستوى الإنتاج أن الحكومة يمكنها إنشاء تحالف مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشرح هذا التحالف عملية اختيار السياسة الصناعية المنتهجة بما في ذلك التركيز على التغييرات والعمل الإضافي في القطاع الرائد فإنه يفحص أولاً ما إذا كان اهتمامها بالسياسة الصناعية هو نفس اهتمام الشركاء في الائتلاف الصناعي، وثانيًا ما إذا كانت السياسة الصناعية يتم تنفيذها من خلال الشركاء يمكن أن يتأثر تعديل سعر الفائدة بضغط من القطاع الخاص اعتمادًا على توافر الموارد، لذلك إذا تم إنشاء تحالف بين الحكومة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم اعتبار القطاعات التي يشاركون فيها بمثابة

[1] Joseph Hermann Peguitha GOUZOU, 2020, **Korea Industrial Policy and Implications for Cote D'ivoire,** Graduate School of International Studies Seoul National University, p25.

القطاع المستهدف والمدعوم بالسياسة الصناعية التي قد يكون اختيارها أكثر اعتمادًا على كيفية إكمال الشركاء من القطاع الخاص. [1]

جدول رقم 1-3: اختيار السياسة الصناعية في بيئة ائتلافية

السياسة الصناعية	مصلحة الحكومة	مصلحة الشريك	القدرة على التنفيذ	الحصيلة
سياسة الخدمة الشفهية	لا	لا	نعم او لا	من المحتمل ان تفشل
سياسة عدم المصلحة	لا	نعم	نعم او لا	من المحتمل ان تفشل
سياسة اتبعني	نعم	لا	لا	من المحتمل ان تفشل
سياسة التراجع	نعم	لا	نعم	نجاح محدود
يمكننا أن نفعل	نعم	نعم	لا	نجاح ديناميكي
سياسة الاختراق	نعم	نعم	نعم	نجاح

المصدر: Joseph Hermann Peguitha GOUZOU, 2020

4.3.1 نظرية دورة المنتج:

تشير هذه النظرية إلى أن السوق نفسه هو المسؤول عن التوازن حيث يسمح بمشاركة منخفضة للقطاع العام في السوق، ويتم استخدام مسار دورة المنتج لشرح التحول الهيكلي للاقتصادات من خلال التكنولوجيا والتصنيع، بحيث يعطي مكان الصدارة للاكتشاف التكنولوجي والبحث والتطوير، وقد لوحظ الدليل على هذه النظرية في معظم السياسات الصناعية التي تنتهجها البلدان الأوروبية والبلدان ذات الاقتصاديات الرأسمالية، اقترحه Vernon Robert (1960) حيث تكمن قوة هذه النظرية في تحقيق النمو بشكل حصري في حقيقة أن القطاع الخاص هو المسيطر من خلال آلية الميزة العملية التي قدمها بدلاً من ذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد، ووفقًا لـ Hirsch(1967) يميز هذا النهج ثلاثة أنواع من الاقتصادات التي تكون فيها عوامل الإنتاج لهيكل الاقتصاد عبارة عن متغيرات محددة، فمن ناحية تتمتع الدول الأكثر تقدمًا بميزة مقارنة لتكريس نفسها لإنتاج العقار في مرحلة إطلاقه لامتلاكها التكنولوجيا، ومن ناحية أخرى كانت الاقتصادات الصغيرة مهتمة بتكريس السياسات

[1] Joseph Hermann Peguitha GOUZOU, 2020, **Korea Industrial Policy and Implications for Cote D'ivoire,** Graduate School of International Studies Seoul National University, p27.

الصناعية في مرحلتها الثانية، كما تتمتع الاقتصادات الأضعف بميزة جزئية لتطوير اقتصادها عندما تصبح تكنولوجيا الإنتاج قياسية ومستقرة.[1]

تشبه هذه النظرية الوضع المتكرر مع صعود اقتصادات شرق آسيا، والتي أطلق عليها الياباني kamastsu Kaname(1930) تسمية الإوز الطائر، حيث يقدم الإوز الطائر نموذج دورة المنتج من خلال توزيع أرقام مبيعات سوق المنتجات وفقًا لقدرات البلدان لتكون إما الواصف أو المصدر الثاني أو آخر صانع متطور يعمل في مجموعة البلدان الآسيوية حيث يتم نقل الإوز الطائر من قبل الشركات الكبرى في اقتصاديات اليابان والصين وكوريا الجنوبية وتايوان، فنظرية دورة المنتج المقدمة ليست تفسير لنموذج السوق الصناعي فقط ولكن أيضًا لسوق تبادل السلع بالإضافة إلى ذلك تجد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا تفسيرًا أيضًا، حيث تعرض هذه النظرية الآليات الاقتصادية وتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يُسمح في أي وقت للاقتصاديات المتأخرة بدخول السوق والسيطرة عليه من خلال عائدات التصدير من تسويق منتج تم نقل تقنيته بالكامل من قبل الاقتصادات الرائدة لذلك، وقد تم تسليط الضوء على هذه النظرية من قبل Gersschenkron (1962) مما يدل على أن الاقتصادات الحديثة مرتبطة بالوقت الذي دخلت فيه التصنيع.[2]

5.3.1 نظرية فعالية السياسة الصناعية :

الأساس النظري الذي يدعم السياسة الصناعية يتضمن بشكل أساسي نظرية عدم كفاية السوق ونظرية التنمية الاقتصادية، حيث يعتقد المفكرون الاقتصاديون الذين يدافعون عن "نظرية عدم كفاية السوق" أن الهدف الرئيسي للسياسة الصناعية هو التعويض عن إخفاقات السوق، وأن التدخل الحكومي يعطي دورًا أفضل للسوق، كما يؤكد معظمهم أن القطاع الخاص يعاني من خلل، وأن الحكومة يمكن أن تتجاوز القطاع الخاص لتصحيح النقص في الكفاءة، وقد اعتبر Rodrik (2004) أن أحد أسباب فشل السوق هو العوامل الخارجية للمعلومات من الخيارات المجدية للحكومة لدفع تكاليف البحث والتطوير وتشجيع الشركات على الابتكار من خلال سياسات الدعم وتعويض التكلفة الأولية للمؤسسات أو الصناعات التي تحاول الابتكار، كما يمكن للسياسة الصناعية أن تعمل على توجيه التنمية الاقتصادية إلى حد معين، وقد يتجلى فشل السوق في البلدان النامية بشكل رئيسي من خلال طريقتين: "فشل التنسيق" و "انتشار المعلومات"، كما يمكن للسياسات الصناعية الحكومية المناسبة أن تعزز بشكل فعال تحسين الهيكل الصناعي.[3]

[1] Joseph Hermann Peguitha GOUZOU, 2020, **Korea Industrial Policy and Implications for Cote D'ivoire**, Graduate School of International Studies Seoul National University, p33.
[2] Joseph Hermann Peguitha GOUZOU, 2020, **Korea Industrial Policy and Implications for Cote D'ivoire,** Graduate School of International Studies Seoul National University, p45.
[3] Xianni Ding, 2022, Is **Industrial Policy Still Applicable Today under Globalisation? An Analysis of the Main Issues in Developing Countries**, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 648, P2381.

6.3.1 نظرية عدم فعالية السياسة الصناعية:

إن أنصار نظرية "عدم الفعالية" للسياسة الصناعية هم في الأساس الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد الذين يعتقدون أن المنافسة في السوق هي محرك جوهري للتنمية الاقتصادية، ففي الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم تكن "السياسة الصناعية" مصطلحًا احترافيًا ولم يتم استخدامها كهدف لتحليل السياسات، لذلك من الناحية المفاهيمية لا يعترف علم الاقتصاد النيو كلاسيكي بفعالية السياسة الصناعية، ومن الناحية النظرية في ظل سلسلة من الافتراضات الصارمة يثبت الاقتصاد النيو كلاسيكي أن آلية السوق هي الطريقة الأكثر فعالية لتخصيص الموارد، لذلك فهي لا تحتاج إلى أي تدخل حكومي، بما في ذلك السياسات الصناعية التي تشوه الكفاءة، كما أن هناك عاملان يؤثران على فشل السياسة الصناعية: أولاً وجود فشل حكومي يجعل من الصعب على السياسة الصناعية تحقيق التأثير المتوقع، أي أن الحكومة تفتقر إلى المعلومات والقدرة على صياغة السياسات الصناعية ذات الصلة، ثانياً العوامل السياسية تؤثر على السياسات الصناعية لأن بعض هذه السياسات تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وليست اقتصادية، لذا فهي لا تأخذ في الاعتبار مسألة الكفاءة، والسياسات الصناعية التي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية قد لا تزال تتأثر بالعوامل السياسية، ومما يؤثر على تحقيق الكفاءة على المستوى العملي فإن الدليل التجريبي حول ما إذا كانت السياسة الصناعية لها تأثير عملي ليس واضحًا تمامًا، فقد أدى اتجاه العولمة والتقدم المستمر للتكنولوجيا إلى تضييق نطاق السياسة الصناعية والتي أصبحت أيضًا الأساس العملي لنظرية عدم فعالية السياسة الصناعية.[1]

2.عودة السياسة الصناعية الحجج والمبررات:

1.2 تجدد الاهتمام بالسياسة الصناعية:

تعتبر السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتي تستهدف من خلالها التأثير على مختلف القطاعات، كما أن تدخل الدولة يتم باستخدام أدوات وفق الأهداف المحددة للسياسة الصناعية وتوجهاتها الجديدة، ففي الواقع لم تفقد السياسة الصناعية وجودها أبدا باعتبار أن الاقتصادات الناجحة اعتمدت دائمًا على السياسات الصناعية الحكومية التي تعزز النمو، ضف إلى ذلك أن السياسة الصناعية مبررة من قبل العديد من الأسس النظرية ولكن على نحو أدق يتعلق الأمر باقتراح مبررات لكل من دور الدولة في تسهيل إنشاء سياسات صناعية تنافسية، وأيضًا على وزن نظام الابتكار كقاعدة لسياسة صناعية تنافسية، إحدى الأسباب الرئيسية التي تجعل السياسة الصناعية أكثر أهمية من أي وقت مضى هو الإجماع الواسع بضرورة ظهور أشكال جديدة من التفكير الاقتصادي ونماذج لهذه السياسات بسبب الاعتراف المتزايد بأن الأسواق لوحدها

[1] Xianni Ding, 2022, Is **Industrial Policy Still Applicable Today under Globalisation? An Analysis of the Main Issues in Developing Countries**, Advances in Economics, Business and Management Research, P2382

لا تؤدي دائما الأداء الأمثل للمجتمع خصوصا بعد الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 وكذا أزمة جائحة كورونا كوفيد 19 الذي شهده العالم بداية سنة 2020.

إن تقييم أي سياسة صناعية يكون من خلال النتائج المحققة ميدانيا ولأن بعض السياسات الصناعية تكون صعبة التطبيق وفي بعض الأحيان مستحيلة على المستوى العملي، فإن النتائج المحققة تكون بعيدة جدا عن النتائج المتوقعة، فمن الأهمية بما كان أن تكون السياسة الصناعية قابلة للتطبيق وأن تكون واقعية إلى أبعد الحدود وتكون أيضا متناسبة مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي ستطبق فيه، ولا ينبغي أن تكون السياسة الصناعية منعزلة تتعارض مع أهداف السياسات الأخرى مثل سياسة المنافسة أو السياسة التجارية أو السياسة الضريبية، فالسياسة الصناعية الناجحة تعمل على زيادة أوجه التآزر والتكيف مع السياسات الجزئية الأخرى من ناحية احتواء العناصر القطاعية التي تحدد القطاعات المهمة لبلد ما، أو تلك التي يتوقع أن تكون مهمة في المستقبل ولكن من ناحية ثانية تدعم الأنشطة الأفقية التي تشكل ظروف العمل، جنبا إلى جنب مع الاهتمام المتجدد بالبعد الهيكلي للتنمية يتجدد الاهتمام بالسياسة الصناعية، فعودة الاهتمام بهذه الأخيرة لا يعني أن الجدل الدائر حولها قد انتهى، لكن بعد عقود من التجارب الناجحة والفاشلة للسياسات الصناعية وفي ظل مشهد اقتصادي جديد أكثر تحد تحول النقاش إلى مستوى براغماتي أكثر لا يناقش فيه الاقتصاديون وصناع السياسات الحاجة إلى السياسة الصناعية ولكن ما الذي يجب فعله وكيف يتم ذلك؟[1]

مقابل إحياء سياسة صناعية تتجاوز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي، يجب على السياسة الصناعية التحويلية أن تشجع التعاون المنسق (السياسي) من أجل تمكين القرارات السياسية والاستثمارات الاقتصادية من تخطي العوائق المستقبلية التي تتجاوز مكاسب الكفاءة[2]، حيث يعكف عدد من دول التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE لإعادة فتح النقاش حول السياسات الصناعية بسبب الاثار الطويلة الاجل للازمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، حيث استأنفت البرازيل كإحدى الدول الناشئة سياستها الصناعية سنة 2003 وتعمل حاليا على تحسين الترتيبات المؤسسية والمالية في استراتيجياتها الهادفة لتحويل الإنتاج المعتمد على الارتقاء التكنولوجي والتنويع والتخصيص.[3]

تهدف السياسة الصناعية بشكل عام إلى خلق ظروف مواتية للنمو الاقتصادي، وبالنسبة للسياسة الصناعية الكلاسيكية فإنها قائمة على الاستثمارات والإعانات من أعلى إلى أسفل بعد الحرب العالمية الثانية من خلال المزيد من الأشكال الأفقية والموجهة نحو المنافسة التي تركز على الابتكار والبحث والتطوير منذ الثمانينيات، حيث

[1] Chang, H.-J, 2021, **Industrial Policy: Can We Go Beyond an Unproductive Confrontation**, Annual World Bank Conference on Development Economics 2010, World Bank.

[2] Melanie Pichlera; Krenmayra Nora; Schnei, Etienne, 2021, **EU industrial policy: Between modernization and transformation of the automotive industry**, Environmental Innovation and Societal Transitions, p148.

[3] حواس أمين، عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟، مرجع سابق، ص554.

تمحورت عودة السياسة الصناعية التي عززتها بشكل خاص دراسة رودريك (2008) حول تطبيع السياسة الصناعية، وايجاد أفضل السبل لمعالجة فشل المعلومات من قبل الأسواق في البلدان الناشئة والنامية، وتوفير الحوافز الكافية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية وتجنب "فشل الحكومة" من خلال التصميم المؤسسي للسياسة الصناعية بالإضافة إلى "السماح للخاسرين بالرحيل" بدلاً من "اختيار الفائزين" في البلدان الصناعية، وقد بدأت الأبحاث والسياسات في ربط السياسة الصناعية بالمخاوف البيئية للدعوة إلى "سياسات صناعية خضراء"، حيث تعمل السياسة الصناعية الجديدة أيضًا على توسيع نطاق السياسة لتشمل كل من نظام الإنتاج والاستهلاك في محاولة لزيادة تعزيز التغيير التحويلي، علاوة على ذلك فإن مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية تشكل في الواقع سياسات صناعية بمعنى أنها تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي دون وصفها على هذا النحو، فقد تأخذ هذه السياسات في الحسبان السياسة الصناعية الضمنية أو السياسة التنظيمية العامة، وينطبق هذا على السياسات البيئية والمناخية.[1]

إن جميع البلدان الصناعية الناجحة قد تدخلت بمرور الوقت في تنميتها الصناعية من خلال السياسات الصناعية[2]، حيث يجب أن تتحول السياسة الصناعية المستقبلية من تركيزها الضيق المعتمد حاليا على الكفاءة الاقتصادية والتنمية إلى أهداف أوسع تجمع بين الكفاءة والإحساس بالاتجاه الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى ذلك تلعب السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر دورًا رئيسيًا في تحديد معدل التغيير والتنمية بالإضافة إلى إنشاء هياكل وحوافز محددة، كما أن تبني هذا الاتجاه باعتباره ركيزة أساسية للسياسة الصناعية هو الاعتراف بأنه من الضروري توليد ابتكارات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وبطرق تساهم في التنمية في الاتجاه المطلوب، إن السياسة الصناعية التي تتمتع بإحساس قوي بالاتجاه لا تتطلب مشاريع تتمحور حول الدولة من أعلى إلى أسفل بدلاً من ذلك يتطلب الأمر شراكات من أسفل إلى أعلى بين سياسة المناخ الخاصة والجهات الفاعلة الحكومية لدعم تطوير التقنيات الجديدة وكذا النماذج الفنية والاقتصادية الجديدة أيضا.[3]

2.2 حجج السياسات الصناعية ومبرراتها:

أصبحت السياسات الصناعية موضع خلاف على وجه التحديد لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية للدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استخدمت اليابان وبعض الدول الناشئة في شرق آسيا السياسة الصناعية بفعالية لتحقيق النمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن البلدان الأخرى التي تبنت سياسات صناعية مماثلة لها

[1] Melanie Pichlera; Krenmayra Nora; Schnei, Etienne, 2021, **EU industrial policy: Between modernization and transformation of the automotive industry**, Environmental Innovation and Societal Transitions, p142.
[2] Naudé Wim, 2010, **New challenges for industrial policy**, WIDER Working Paper.
[3] Lars.J Nilsson; Bauer Fredric; Åhman Max, 2021, **An industrial policy framework for transforming energy and emissions intensive industries towards zero emissions**, Policy Analysis Article.

تأثير ضئيل، والسياسات الصناعية المنتهجة في دول شرق آسيا تتطور أيضًا مما يجعل فعالية هذه السياسات أكثر تخوفا مع اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008.[1]

إن الاختلافات في الرأي حول ما إذا كانت السياسات الصناعية مقبولة ليست مجرد أراء وإنما هي حقيقة، لذلك من المهم النظر في مبررات وحجج السياسات الصناعية، ومن خلال تعريف هذه الأخيرة يظهر جليا وجود تبريرات وحجج لمشروعيتها، حيث تتعدد الحجج والدوافع التي استخدمها الاقتصاديون لتصحيح الانحرافات والاختلالات التي تصيب الاقتصاد بشكل دوري مما يستوجب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، حيث أن المؤيدين للسياسات الصناعية يرفضون فرضية التكيف الآلي لقوى السوق ويعترفون بالدور الأساسي الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية في التنمية ولهذا فإن السوق لا تضمن بالضرورة توزيع الموارد الاقتصادية للنشاطات التي تتمتع بالعوائد المتزايدة وطبقا لهذه المقاربة فان التدخل الحكومي ضروري لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الإمكانات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الإنتاجية والمعرفة[2]، حيث تتبع السياسة الصناعية في البلدان المتقدمة نهجا أفقيا يستند إلى المزايا النسبية (بناء مخزون المهارات، البنية التحتية والميول العامة لدعم التكنولوجيات أو الأنشطة المختارة).[3]

إن جميع السياسات الاقتصادية لها بعد قوي ودولي على سبيل المثال استخدمت الدول الغنية صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية الأخرى التي تسيطر عليها من أجل فرض سياسات الاقتصاد الكلي على البلدان النامية التي تعاني من مشاكل الاقتصاد الكلي، مع تنفيذ المزيد من السياسات الكينزية عندما يواجهون مشاكل مماثلة ومع ذلك لا يوجد مكان يكون فيه هذا الاختلال في ميزان القوة الدولية أكثر بروزًا مما هو عليه في مجال السياسة الصناعية التي تم تقييد نطاقها بشكل صريح وواضح بسبب السياسات الإمبريالية للدول الأقوى في القرون الثلاثة الماضية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، اتخذت هذه الإجراءات أكثر الأشكال الصارخة في المستعمرات والتي تتمثل في:

أولاً: حظر بعض أنشطة التصنيع عالية القيمة في المستعمرات؛

ثانيًا: تقييد أنشطة التصدير من قبل المنتجين في المستعمرات من أجل تقليل المنافسة مع المنتجين في البلدان المستعمرة؛

ثالثًا: تشجيع إنتاج المواد الخام بقوة من خلال الإعانات وتدابير السياسات الأخرى في المستعمرات، بهدف جعل أنشطة التصنيع أقل جاذبية؛

---

[1] Xianni Ding, 2022, Is **Industrial Policy Still Applicable Today under Globalisation? An Analysis of the Main Issues in Developing Countries**, Advances in Economics, Business and Management Research, P2381.

[2] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص 654.

[3] حواس أمين، **عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟**، مرجع سابق، ص555.

رابعًا: تمت هذه الإجراءات بين أوائل القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين؛

فرضت "المعاهدات غير المتكافئة" على البلدان الأضعف التي لم تكن مستعمرة رسميًا قواعد حرمتهم من الحق في تحديد تعريفاتهم الجمركية (المعروفة باسم "استقلالية التعريفة الجمركية")، مما جعل من المستحيل عليهم توفير حماية الصناعة الناشئة من خلال السماح فقط بمعدلات تعريفة منخفضة للغاية وموحدة تتمثل في ما نسبته 3% – 5%، كما قدمت هذه المعاهدات أيضًا مفهوم "الدولة الأكثر رعاية" مما يعني أنه إذا تمكنت إحدى الدول الأقوى من انتزاع امتياز من دولة أضعف فستكون جميع الدول الأقوى مستحقة لنفس الامتياز وقد استمرت هذه المعاهدات في بعض البلدان في القرن العشرين.[1]

إن الحجة النظرية للسياسات الصناعية قوية لطالما كانت إخفاقات السوق التي تستهدفها السياسات الصناعية في أسواق الائتمان والعمالة والمنتجات والمعرفة في صميم ما يدرسه اقتصاديو التنمية، حيث تستند الدعوى التقليدية ضد السياسة الصناعية إلى الصعوبات العملية في تنفيذها على الرغم أنه يمكن تسوية القضايا من حيث المبدأ من خلال الأدلة التجريبية، علاوة على ذلك فإن الصعوبات المفاهيمية التي ينطوي عليها الاستدلال الإحصائي في هذا المجال كبيرة لدرجة أنه من الصعب رؤية كيف يمكن للأدلة الإحصائية أن تسفر عن نتيجة مقنعة، بالإضافة إلى أن مراجعة السياسة الصناعية في ثلاث مناطق غير آسيوية تتمثل في السلفادور، وأوروغواي، وجنوب أفريقيا تسلط الضوء على المقدار الواسع للسياسة الصناعية التي يتم تنفيذها بالفعل وتضع إطارًا للحاجة إلى السياسة الصناعية في الظروف المحددة لكل دولة، فالقيود المعلوماتية والبيروقراطية التقليدية على ممارسة السياسة الصناعية ليست معطيات يمكن تشكيلها وجعلها أقل ارتباطًا من خلال التصميم المؤسسي المناسب.[2]

هناك حجج نظرية قوية للسياسات الصناعية بناءً على الحاجة لتصحيح إخفاقات السوق لتحقيق نتيجة صناعية معينة والتغلب على فشل التنسيق، يتم استعراض هذه الحجج الثلاث بإيجاز فيما يلي:

1.2.2 تصحيح فشل السوق:

يعود فشل السوق إلى عوامل خارجية إيجابية متأصلة في بعض الأنشطة الاقتصادية في سياق التحول الهيكلي، حيث حظيت خمسة أنواع من المؤشرات الاقتصادية باهتمام خاص تمثلت في التصدير، الاستثمار الأجنبي المباشر، التصنيع، نقص المعلومات العامة، ودخول رواد الأعمال وحسب (Hausmann, Hwang

[1] Ha-Joon Chang; Antonio Andreoni, 2020, **Industrial Policy in the 21st Century**, Development and Change, p343.
[2] Rodrik Dani, 2008, **Normalizing Industrial Policy**, Working Paper, The International Bank for Reconstruction and Development.

and Rodrik 2007) فإن ارتفاع معدل النمو والإنتاجية لا يرتبط بحجم الصادرات فحسب، بل يرتبط أيضًا بما يتم تصديره وأضاف (Park 2008) وإلى أي بلد مهما كان.[1]

تعتبر الحجة الأحدث القائمة على فشل السوق دخول رواد الأعمال (عن طريق إنشاء شركة جديدة، أو اعتماد ابتكار جديد) دون المستوى الأمثل بسبب العوامل الخارجية الناتجة عن هذا الدخول، ووفقًا لـ Hausmann and Rodrik (2003)، فإن تنفيذ المشاريع في البلدان النامية يولد معلومات عن الميزة النسبية الكامنة المحتملة لبلد ما، وهكذا تصبح السياسة الصناعية عملية "اكتشاف ذاتي" لما قد يكون الاقتصاد جيدًا في إنتاجه باعتبار أن المتقدمين الداخلين الأوائل يستوعبون التكاليف (ولكن ليس بالضرورة الفوائد) للدخول المبكر، فقد يكون الدخول نفسه دون المستوى الأمثل، كما يمكن أن تكون أشكال السياسات الصناعية المنتهجة بمثابة دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) للابتكار والشركات الناشئة الجديدة.[2]

2.2.2 خلق فشل أو تشويه متعمد في السوق:

جادل البعض بأن السياسات الصناعية لها ما يبررها لإحداث فشل متعمد في السوق، وقد تم تقديم وجهات النظر التالية:

- قد تكون الأسواق إما "فعالة للغاية" بحيث تكون هناك حاجة إلى الاحتكارات أو أنه بمجرد إزالة إخفاقات السوق سيقّيد البلد للتخصص في ميزته النسبية الحالية؛
- أن تنفيذ السياسة الصناعية يمكن أن يمنع فشل السوق على نطاق أوسع من خلال خلق تشويه بسيط للسوق، بقدر ما يتعلق الأمر بالتخصص القائم على الميزة النسبية للبلد؛

هناك حجتان قويتان تنتقدان استخدام إحداث فشل متعمد في السوق لتوجيه السياسة الصناعية للدول الناشئة:

أولاً: جادل Dosi, Pavitt and Soete (1990) ضمن حدود التكنولوجيا العالمية حيث تؤدي الميزة النسبية (وتدابير أخرى مثل تحرير التجارة التي تعمل على تحسين التخصيص وفقًا للميزة النسبية) إلى كفاءة ثابتة (تخصيصية) ولكن على حساب كفاءة النمو؛

ثانيًا: قد لا تصمد توصية نظرية التجارة التقليدية بأن يتخصص بلد ما وفقًا لميزة المقارنة الخاصة بها في ظل عدم اليقين كما أشار Brainard and Cooper (1968)، حيث يقلل عدم اليقين التجارة العالمية بشكل عام ويحد منتجو السلع الأولية الذين لا يعتمدون على المخاطرة في إنتاجهم.[3]

[1] Park, A., D. Yang, X. Shi, and Y. Jiang ,2008, **Exporting and Firm Performance: Chinese Exporters and the Asian Financial Crisis**, Working Paper, International Policy Centre, p835.
[2] Naudé, Wim ,2010, **Industrial policy: old and new issues**, WIDER Working Paper, No. 2010/106, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki, p19.
[3] Naudé, Wim (2010): **Industrial policy: old and new issues**, p17.

3.2.2 التغلب على فشل التنسيق:

جادل Paul Rosenstein–Rodan (1943) أن عملية التصنيع في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن لتتم بشكل تلقائي، حيث وقعت هذه البلدان في فخ توازن منخفض المستوى ناتج عن فشل التنسيق، لذلك من وجهة نظره تحتاج الحكومات إلى التنسيق لضمان اتباع نهج "متوازن" للتنمية، كما أكد Rosenstein–Rodan بأنه يجب التعامل مع كل الصناعات التي سيتم إنشاؤها والتخطيط لها مثل شركة، والذي يعني ضمناً مجموعة شاملة من السياسات الصناعية، حيث اعترف باحثون آخرون أيضًا بفشل التنسيق كعقبة مهمة أمام التصنيع، وفي الآونة الأخيرة أعاد كل من Rodrik (2004) وUiltveit–Moe (2008) التأكيد على أهمية فشل التنسيق كعائق أمام التصنيع، ويجادل Rodrik (2004) على وجه الخصوص بأن إخفاقات التنسيق تشكل واحدة من أقوى الحالات للسياسات الصناعية، حيث أن حالات فشل التنسيق متفشية أكثر من الأنواع الأخرى من إخفاقات السوق.[1]

3.2 مجالات السياسات الصناعية:

كانت السياسات الصناعية مجالًا هامًا من مجالات السياسة العامة للتغيير الاقتصادي الهيكلي الذي حظي باهتمام محدود في الأبحاث بشكل عام، فالسياسات الصناعية هي "سياسات حكومية تهدف إلى التأثير على هيكل الاقتصاد"[2]، وفي النقاش الحالي حول السياسة الصناعية، فإن وجهة النظر السائدة هي أن الابتكار يتم إنشاؤه بشكل أساسي من خلال وحدات البحث والتطوير، مثل معاهد البحث في الجامعات وأقسام البحث والتطوير (وليس الإنتاج) للشركات، ومن وجهة النظر هذه بمجرد تطوير التقنيات الجديدة يمكن نشرها تلقائيًا من أي مكان نظرًا لطبيعة هذه المعرفة ذات الصالح العام، وبالتالي نقص مخاطر الاستثمار في البحث والتطوير (أو في التعليم أو في تنمية المهارات)، لذلك فإن أفضل طريقة لتعزيز التعلم والابتكار هي إعطاء حقوق الملكية الفكرية من قبل بعض الاستثمارات العامة في خلق المعرفة أو دعم البحث والتطوير، وفي هذا الإطار يُفهم الأداء الضعيف للإنتاج على أنه مشكلة نقص الاستثمار في مدخلات المعرفة مثل البحث والتطوير والتعليم، بينما لا يُنظر إلى إلغاء التصنيع أو النقل إلى الخارج على أنه يؤثر سلبًا على التعلم لأن الإنتاج لا يحدث حيث يحدث التعلم[3]، ويمكن تنفيذ السياسات الصناعية الحديثة في عدد من المجالات والأطر حيث لكل منها الأدوات التي يمكن توظيفها للحد من الإخفاقات التي قد تمنع القطاعات والأنشطة الاقتصادية من النمو والتطور، وهي تعمل كحزمة متكاملة يدعم بعضها البعض تتضمن عدة سياسات تتمثل في:

---

[1] Naudé, Wim (2010): **Industrial policy: old and new issues**, p18.

[2] Melanie Pichlera; Krenmayra Nora; Schnei, Etienne, 2021, **EU industrial policy: Between modernization and transformation of the automotive industry**, Environmental Innovation and Societal Transitions, p142.

[3] Ha-Joon Chang; Antonio Andreoni, 2020, **Industrial Policy in the 21st Century**, Development and Change, p331.

✓ **سياسات الحوافز الاقتصادية الموجهة للأنشطة الاقتصادية:**

وتتضمن الحفاظ على مسار ثابت وقابل للتراكم لمختلف الأنشطة الاقتصادية للعمل المستمر أي الاستدامة بمختلف معاييرها وضوابطها، من خلال تأمين بيئة كلية مساندة تتضمن تأمين قواعد حقوق الملكية الفكرية، تنظيم الأسعار، اتباع سياسات سعر الصرف المناسبة وتطبيق فعال للسياسات النقدية والمالية، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المنضبطة والمقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية؛

✓ **سياسات الابتكار العلمي والتكنولوجي:**

وتتضمن السياسات العلمية والتوسع في المشروعات ذات التكنولوجية العالية وتمويل البحوث الجامعية وانشاء مراكز البحث ودعم البحث والتطوير؛

✓ **سياسات التعلم وتحسين القدرات التكنولوجية وتوطين المعرفة والتقانة:**

تتمثل في سياسات التعليم والتدريب، وورش عمل للتنبؤ لتحديد أولويات البحوث الوطنية ودعم التدريب وتنفيذ برامج خلق المهارات والارتقاء والتعاون في مجال البحوث الدولية وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ **سياسات دعم الصناعات المنتقاة:**

تتضمن انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة واستخدام الشركات المملوكة للدولة (الخصخصة) وانشاء المرافق العامة وتوفير المدخلات اللازمة للعمليات الإنتاجية وتقديم وتسهيل التمويل؛

✓ **سياسات آليات الاختيار:**

تتضمن آليات العمل الجماعي وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية واستخدام الغرف التجارية وتشجيع التعاون والشراكات الدولية والوطنية، وتسهيل تسويق الصناعات التصديرية ونشر وتعميم التجارب الناجحة؛

✓ **سياسات تحسين إنتاجية الشركات وريادة الاعمال:**

تتضمن توفير الدعم للتدريب الإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا تعزيز التسويق وانشاء رأسمال المغامر.[1]

إن السياسة الاقتصادية هي اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة، حيث ترى النظرية الاقتصادية وجوب الأخذ بمبدأ الحرية التجارية وإلغاء القيود على المبادلات الدولية[2]، ولكن نظرا لضغوط سياسية معينة تتبع

[1] جديدي سميحة، **السياسات الصناعية الحديثة: تعزيز الميزة النسبية الديناميكية كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الوادي، 2019، ص 285.

[2] صيفي وليد، **أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع –دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990-2013**(اطروحة دكتوراه)، 2019.ص44.

الحكومة سياسة اقتصادية من شأنها زيادة القيود المفروضة على التجارة الخارجية، ويذكر الاقتصاديون غالبا أن هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية، تتمثل في التالي: [1]

1. تحقيق العمالة الكاملة؛
2. تحقيق استقرار الأسعار؛
3. تحقيق النمو الاقتصادي؛
4. تحقيق التوازن الخارجي؛

أولا: التيار الكينزي: إن الكينزيين هم أنصار مفهوم دولة العناية الالهية وهم يمجدون سياسات التأثير على الطلب الكلي، والطلب المتوقع لرواد الأعمال وطلب العائلات (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري)، إن الأهداف الخفية لهؤلاء المناصرين –الكينزيين هو تحسين مستوى التشغيل والوصول إلى النمو في نفس الوقت، ودفع عجلة النمو بواسطة التمويل بالعجز الموازناتي بالعمل وفق مضاعف الاستثمار، واعتبار أن هذا العجز سوف يتم امتصاصه عن طريق الضرائب على المدى المتوسط والبعيد كما أن تدخل الدولة مهم بما أن اقتصاد السوق تأكد فشله حسب كينز منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، وعلى الدولة أن تساعد الاقتصاد من أجل الوصول إلى حالة التشغيل التام للإمكانيات والموارد الكامنة في المجتمع، وبالتالي على السياسة النقدية أن تلعب دور المتابعة والمرافقة عن طريق مساعدة الطلب الكلي وقت الحاجة[2].

إن النهج الكلاسيكي الجديد أو نهج فشل السوق الأكثر دقة هو الاعتراف بأنه حتى في نظر أولئك الذين فضلوا موقفًا غير تدخلي هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عام لتصحيح إخفاقات السوق (العوامل الخارجية، وقوة السوق، وإخفاقات سوق رأس المال) ولضمان توفير السلع العامة التي تعكس معظم حالات فشل السوق وعدم التوافق بين هيكل المنافع الخاصة والاجتماعية في نشاط اقتصادي معين في سياق السياسة الصناعية قد تكون مرتبطة بعوامل خارجية إيجابية (التصدير، والاستثمار الأجنبي المباشر، والابتكار، والتصنيع، وما إلى ذلك) وعدم تناسق المعلومات، مما يعني أن الاستثمارات الخاصة ستكون أقل من المستويات المرغوبة اجتماعيا، ويمكن أن تكون سياسات معالجة إخفاقات السوق، مثل الضرائب والإعانات، أفقية بطبيعتها (مثل إعانات البحث والتطوير، وتوفير البنية التحتية، وسياسة المنافسة النشطة) أو يمكن أن تكون أكثر استهدافًا غالبًا ما تكون حالة فشل السوق فيما يتعلق بالسياسات الانتقائية أكثر إثارة للجدل، ولكن بالإضافة إلى الأمثلة الخاصة بالصناعة بدرجة عالية

[1] صيفي وليد، **أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع –دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990-2013**(اطروحة دكتوراه)، 2019.ص44.

[2] صيفي وليد، المرجع السابق ص45.

يمكن تسليط الضوء على ثلاثة أنواع من فشل السوق: فشل سوق رأس المال المرتبط بالصناعة الوليدة ؛ تكتل العوامل الخارجية؛ تحويل الريع عبر سياسة التجارة الإستراتيجية. [1]

ثانيا: التيار الليبيرالي: مناصرو هذا التيار الفكري يرون أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فالنهج المتبع من قبل أنصار المدرسة الكينزية والذي يهدف إلى محاربة البطالة لتحقيق مستويات أدنى من التضخم لا تأتي بنتيجة على المدى البعيد وأن البطالة باقية لا محالة لتعدد أنواعها، وأنه على الدولة أن تمارس سياساتها الموازناتية بصرامة وبدون ادخال متغير البطالة كمتغير رئيسي، كما أن فريدمان ومناصروه يرون أن الشيء الدال على وجود الأزمة هو التضخم، ويجب الأخذ في الحسبان والتنفيذ سياسة محاربة التضخم، كما أن السياسات الكينزية النقدية التوسعية تحفز نمو التضخم، وبالتالي زيادة الكتلة النقدية أكثر من معدل زيادة النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن فريدمان من دعاة النظرية الكمية للنقود.[2]

3. أنواع السياسات الصناعية:

هناك عدم توافق فيما يتعلق بجدوى وضع سياسة صناعية سواء كانت إرادية أو غير إرادية، ذات طبيعة عامة أو انتقائية، أفقية كانت أو عمودية[3]، حيث تتنوع السياسات الصناعية المطبقة في اقتصاد معين لدولة ما إلى عدة أنواع وتقسيمات نذكر منها ما يلي:

1.3 السياسات الصناعية الافقية والعمودية:

تميز الأدبيات بين السياسة الصناعية الأفقية من حيث شروط الإطار العام للاقتصاد مثل الاستثمارات في التعليم والبحث، والسياسة الصناعية العمودية (الانتقائية) من خلال الاستراتيجيات المستهدفة التي تدعم أنشطة أو قطاعات أو تقنيات محددة، علاوة على ذلك يميز الباحثون بين السياسة الصناعية الاستراتيجية (التعزيز الفعال للصناعات الخاصة) والسياسة الصناعية التفاعلية أو الدفاعية التي تهدف بشكل أساسي إلى التعديل وإعادة الهيكلة بشكل منظم في ظل تراجع التصنيع والتقسيم الدولي الجديد للعمل.[4]

---

[1] Warwick, K. 2013, **Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends**, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2.

[2] صيفي وليد، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص46.

[3] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "**أقلمة السياسة الصناعية والنمو الشامل في شمال أفريقيا**"، مجموعة النشر والطباعة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، 2017.

[4] Melanie Pichlera; Krenmayra Nora; Schnei, Etienne, 2021, **EU industrial policy: Between modernization and transformation of the automotive industry**, Environmental Innovation and Societal Transitions, p142.

1.1.3 السياسات الصناعية العمودية(المباشرة):

هي السياسات التي يمس أثرها نشاطا أو قطاعا اقتصاديا واحدا على سبيل المثال سياسات الدعم في قطاعات معينة أو تأهيل أيدي عاملة خاصة بقطاع معين[1]، تطبق الإجراءات المختلفة على قطاعات منتقاة وتستهدف التأثير على انتاج صناعات معينة[2]، وهي أيضا مجموعة الإجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة وعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات، فإن كل سياسة صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعة وفي إستراتيجيات التصنيع، فالدولة تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي بحسن انتقائية السياسة الصناعية المساعدة أي عدم اتخاذ إجراءات تخص دائما كل الصناعات من دون تمييز، بل اتخاذ قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجها محددة في النشاط الصناعي وهناك من يطلق عليها السياسة الصناعية النوعية حيث توجه إلى جزء من المؤسسات تبعا للفروع أو تبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات والأدوات تملكها الدولة والتي من شأنها التأثير على قطاع معين وسلوكياته الصناعية، كما تميل السياسات الصناعية العمودية إلى التطابق مع هيكل صنع القرار المركزي حيث تركز الأهداف الإنمائية على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي بما في ذلك:

- الناتج الوطني؛
- الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- عدم تشجيع وتنمية المشاريع الخاصة والابتكار؛
- محايدة قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى؛
- تحول دون نمو الاقتصاد الجزئي وتوزيع مزايا الرفاهية لجميع القطاعات؛
- تأثير جماعات الربح على السياسة العامة والحفاظ على مخططات دعم تدخلية من أجل مكاسب شخصية.[3]

في البلدان التي تجاوزت فيها الحكومات تحرير التجارة (إلغاء الحماية الجمركية) وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، تميل السياسات الصناعية إلى أن تكون أقل انتقائية وتمييزية وغالبًا ما كانت تُعرف عن طريق تسميات أخرى مثل سياسة التنافسية خاصة في أمريكا اللاتينية أو استراتيجيات تحسين الإنتاجية[4]، كما يوضح علم الاقتصاد أن السياسات الصناعية الانتقائية التي تم تنفيذها بشكل صحيح قد نجحت في التصنيع في العديد

[1] زعباط عبد الحميد; سحنون عقبة، مرجع سابق، ص178.

[2] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص 655.

[3] حطاب موراد، مرجع سابق. ص21.

[4] Naudé, Wim, 2010, **Industrial policy: old and new issues**, WIDER Working Paper, No106, The United Nations University World Institute for Development Economics Research, p11.

من البلدان ذات القاعدة الصناعية المنخفضة للغاية وأصبحت ناجحة مرة أخرى في تحويل البلدان إلى دول متقدمة مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وفنلندا وما إلى ذلك.[1]

2.1.3 السياسات الصناعية الأفقية (غير المباشرة):

هي السياسات التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية وتكوّن أثر مشترك بين هذه القطاعات[2]، كما أنها تطبق الإجراءات المختلفة على جميع القطاعات الصناعية وتركّز على تحسين نوعية المستلزمات في عملية الإنتاج والتي تفيد جميع الصناعات[3]، حيث تقوم الدولة بتطبيق إحدى أو جملة من التدابير التي تؤثر على صيغة الشروط القاعدية مثل الزيادة المعتبرة في الأسعار وعوامل الإنتاج ... الخ، وعرفت كذلك السياسات الصناعية الأفقية بأنها "تعمل على التنمية الصناعية بحيث لا تميز بين فروع ومناطق النشاط الاقتصادي وتكون دائمة"، حيث تستطيع الحكومات بواسطة السياسات الصناعية الأفقية إيجاد البيئة المواتية اللازمة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية، بالإضافة إلى توسيع نطاق البنية التحتية[4]، وسواء كانت السياسات الصناعية أفقية أو عمودية في نطاقها فإنها عبارة عن أدوات تدخلية تستخدمها الحكومات لإنشاء مسار للعمل وتحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات والأهم تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة.[5]

2.3 السياسات الصناعية الظرفية والهيكلية:

من حيث المدى الزمني يمكن تقسيم السياسات الصناعية إلى سياسات ظرفية وأخرى هيكلية كما يلي:

1.2.3 **السياسات الصناعية الظرفية:** هي السياسات التي تعالج اختلالات ظرفية (قصيرة المدى)، وتكون محدودة التأثير وتطبق غالبا في قطاعات دون قطاعات أخرى (سياسات صناعية عمودية)؛

1.2.4 **السياسات الصناعية الهيكلية:** هي السياسات التي تكون أهدافها ونتائجها بعيدة المدى، وغالبا ما تعالج الاختلالات في الخصائص الهيكلية للأسواق، قد يكون هذا النوع من السياسات عموديا أو أفقيا حسب الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة المطبقة في الدولة، وعادة ما نجد أن السياسات الصناعية المطبقة لا نتحصر في نوع واحد من السياسات المذكورة أعلاه ولكن الشائع على المستوى العملي وجود توليفة من عدد كبير من

[1] Gökhan Yılmaz, 2011, **Resurgence of Selective Industrial Policy: What Turkey Needs**, Turkish Economic Association

[2] زعباط عبد الحميد; سحنون عقبة، مرجع سابق، ص178.

[3] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص656.

[4] حطاب موراد، مرجع سابق. ص.22

[5] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص656.

السياسات الصناعية الطويلة والقصيرة المدى لتحقيق الاستقرار في الأسواق من جهة واضفاء بعض المرونة على التدخل الحكومي من جهة أخرى. [1]

4. الآراء المؤيدة والمعارضة للسياسات الصناعية وأدواتها:

1.4 تأييد السياسات الصناعية:

هناك مبررات نظرية متعددة للسياسة الصناعية والذريعة الأكثر قبولا على نطاق واسع هي "إخفاقات السوق"، بحيث لا يسفر النظام التنافسي للسوق عن نتيجة فعالة اجتماعيا، ولكن يمكن تصحيحه من خلال التدخلات الحكومية، حيث نجد أن هناك مجال واسع من الأدبيات المتعلقة بالسياسات الصناعية وفشل الأسواق، وكما يصف Rodrik (2007) إخفاقات السوق بأنها "خبز وزبد" الاقتصاديين في مجال التنمية في سعيهم لتوفير قاعدة للسياسة الصناعية[2].

كما حدد Grossman (1990) ثلاث حالات في ظل فشل الأسواق في العمل بكفاءة، وهي وجود اقتصادات وفورات الحجم، العوامل الخارجية، وعيوب السوق[3]، ضف إلى ذلك أن الصناعات المحلية المنشأة حديثا تحتاج إلى حماية مؤقتة إلى أن يتم تخفيض تكاليف الإنتاج مع مرور الوقت من أجل تحقيق ميزة تنافسية ضد منافسيها الأجانب، وفي مثل هذه الحالات يمكن للحكومة أن تتدخل وتدعم الشركات خلال مراحلها الأولى من التنمية وتراكم المعارف وهو ما يعرف أيضا بمسألة الصناعات الناشئة، وطالما استخدمت هذه المسألة في تبرير استراتيجيات إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، وقد يحدث فشل السوق عندما لا تخصص إلا القليل جدا من الموارد للأنشطة الاقتصادية التي توّلد آثارا خارجية إيجابية وقد تفتقر الشركة إلى حافز للاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا أو البنية التحتية لتحسين إنتاجيتها، إذا كانت الشركات الأخرى ستستفيد من هذا الاستثمار بسهولة دون دفع التكاليف، وفي مثل هذه الحالات يمكن للحكومة أن تتدخل وتسهل الاستثمارات التي تعود بمكاسب أكبر، وقد تكون العيوب في أسواق رأس المال أيضا مصدرا لفشل السوق بحيث لا تجد فرص الاستثمار المربحة ائتمانا كافيا من المؤسسات المالية بسبب عدم التماثل في المعلومات، وهناك أيضا حجج تتجاوز فشل السوق والتي تنص على أنه حتى إذا تم إصلاح هذا الفشل فإن السوق لا يمكنها أن تدفع دائما بالتحول الهيكلي نحو الصناعات الواعدة، وقد يتطلب ذلك تدخل الحكومة للدفع بالتحول الاقتصادي نحو هذه الصناعات،[4] وتبعا لهذه الطريقة

[1] زعباط عبد الحميد; سحنون عقبة، مرجع سابق، ص178.

[2] Rodrik, D. ,2008b, **The real exchange rate and economic growth**, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 39, No. 2: 365-412.

[3] Grossman, G. ,1990, **Promoting new industrial activities: a survey of recent arguments and evidence**, OECD Economic Studies No: 14, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

[4] Weiss, J.,2013, **Industrial policy in the twenty-first century: Challenges for the future,In: Pathways to Industrialization in the Twenty-first Century**, New Challenges and Emerging Paradigms, A. Szirmai, W. Naude and L. Alcorta, eds. Oxford University Press. Oxford, UK.

وصف الباحثان Rodrik and Hausmann (2003) وضع السياسات الصناعية بأنها عملية "اكتشاف ذاتي" يحاول فيها رجال الأعمال اكتشاف مسار للتنويع الاقتصادي استنادا إلى مزايا نسبية ديناميكية، ولذلك قد يترتب عن الاعتماد على المزايا النسبية ضربة موجعة للتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في اقتصاد نامي.[1]

2.4 معارضة السياسات الصناعية:

كانت السياسة الصناعية التقليدية تعني الاستخدام النسبي للضرائب والإعانات لإقناع المنتجين والمستهلكين بالتصرف بما يتماشى مع رغبات الحكومة بناءً على محاولة لتخمين فشل السوق أو استجابة للضغط الذي كان لديه الكثير ليخسره، حيث تسبب فشل العديد من هذه المحاولات في النهج التقليدي للسياسة الصناعية في رد فعل ضد السياسة الصناعية الذي استمر في بعض الأوساط حتى يومنا هذا[2]، ضف إلى ذلك أن هناك العديد من الانتقادات التي توجه ضد استخدام السياسة الصناعية وخصوصاً العمودية منها، وأهمها:

- أن استخدام السياسة الصناعية يخضع دائماً للجدل والنقاش وذلك بسبب تأثيرها على إعادة توزيع الموارد فيما بين الصناعات بطرق لم تكن متوافقة مع قواعد السوق فهي غير كفئة وتجعل أداء الصناعة ضعيفاً؛
- أن تفضيل بعض الصناعات أو القطاعات على غيرها يشجع السلوك الربحي لدى بعض مجموعات المصالح للتأثير على السياسة العامة ويعملون على تثبيت سياسات الدعم لأغراض ومنافع شخصية؛
- أن عودة أفكار المدرسة النيو كلاسيكية كان لها تأثير على عملية التصنيع إذ أنها حاولت ربط السياسة الصناعية مع الأداء الضعيف، وبالنسبة للذين يبررون التدخل الحكومي استناداً إلى حالة فشل السوق فإن أتباع المدرسة النيو كلاسيكية يرون بأن احتمال فشل البيروقراطية أسوأ من فشل السوق؛
- يشار أيضاً إلى أن استخدام القيود الكمية على المستوردات دفع المصانع إلى التنافس على إيجازات الاستيراد للحصول على الربح الناتج عنها مما يؤدي إلى هدر الموارد على النشاطات غير المنتجة والباحثة عن الريع؛
- أن الصناعات الناشئة التي تحصل على الحماية لن تنضج أبداً.

أما الانتقادات التي وجهت إلى السياسة الصناعية الأفقية فأهمها:

- إن بعض السياسات الأفقية بطبيعتها طويلة الأمد في تأثيراتها وخاصة من حيث التعليم والبحوث والتطوير ؛

[1] Hausmann, R. and D. Rodrik, 2003, **Economic development as self-discovery**, Journal of Development Economics, Vol. 72/2, Elsevier, pp. 603-633.
[2] Warwick, K, 2013, **Beyond Industrial Policy:Emerging Issues and New Trends**, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris , p20.

- إن فشل السوق وفشل التنسيق له طابع خاص بقطاع معين ولا يمكن التوجه له من خلال المقاربات الأفقية؛
- إن المنافع من استخدام السياسة الأفقية تميل إلى الانتشار بين المجموعات والقطاعات وأنه ليس سهلاً تحريك المنتفعين من السياسة الأفقية ولهذا فليس هناك جهات مؤثرة تدعو إلى هذه السياسة.[1]

كان التفكير في السياسة الصناعية من خلال تجارب استبدال الواردات غير الناجحة في أجزاء كثيرة من العالم النامي خاصة، ودأب المعارضون للتدخلات الحكومية في التنمية الصناعية على الميل لإنكار التجارب الناجحة لبلدان شرق آسيا وبعض البلدان الناشئة الأخرى التي تحققت بفضل السياسات الصناعية في هذه الدول، ومؤخرا هناك اهتمام متجدد بالسياسة الصناعية لتحقيق قدر أكبر من القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، وهذا ينطبق أيضا على بعض البلدان المنخفضة الدخل التي انبثقت عن فترات الحكم الاستعماري وشهدت تشوهات في اقتصاداتها، ما يحتمل أنه السبب في إعاقة التقدم الاقتصادي، وبالتالي عجزت عن تحقيق تحول هيكلي، ولذلك فإنه من المهم استعراض الآراء النظرية المؤيدة للسياسة الصناعية والمعارضة لها.[2]

يجادل معارضو السياسة الصناعية بأن وجود فشل السوق أو فشل الأنظمة أو أي مبرر آخر لا يكفي في حد ذاته لتبرير تدخل الحكومة، حيث يمكن أن يكون "فشل الحكومة" موجودًا أيضًا، فإذا كان فشل الحكومة يمثل مشكلة أكبر من فشل السوق أو الأنظمة فإن السياسة الصناعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الرفاهية العامة، فغالبًا ما تفتقر الحكومات إلى المعلومات والقدرة على تصميم سياسات صناعية فعالة، وبالتالي تدعو إلى السلوك الريعي من الوكلاء الاقتصاديين[3]، ووفقا للمعارضين للسياسة الصناعية فإنه لا يوجد ما يضمن أن الحكومة ستنجح حيثما تفشل الأسواق، وهناك اعتراضان عمليان رئيسيان على السياسة الصناعية أولا من الصعب على الحكومات أن تحدد إلى أي درجة من الدقة واليقين تخضع الشركات أو القطاعات أو الأسواق ذات الصلة لنواقص السوق، وهذا يعني ضمنيا أن الحكومة ستدعم الأنشطة الاقتصادية دون أي تداعيات إيجابية على بقية الاقتصاد وتهدر موارد الاقتصاد، والحجة الثانية المعارضة للسياسة الصناعية هي أنها تخلق "نافذة من الفرص" أمام الفساد واقتصاد الريع، وستؤدي الفوائد التي يطالب بها القطاع الخاص إلى تشويه المنافسة ونقل الريع إلى الكيانات السياسية، بدلا من البحث عن سبل لتحسين الإنتاجية.[4]

---

[1] مدحت كاظم القريشي، **السياسة الصناعية والتنمية في الدول النامية**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، العراق، 2012، ص14.

[2] التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي**، مر كز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، 2017، ص105.

[3] Warwick, K. 2013, **Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends**, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris., p23

[4] Rodrik, D. ,2008b, **The real exchange rate and economic growth**, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 39, No. 2: 365-412.

3.4 أدوات السياسات الصناعية:

تتراوح الأدوات المستخدمة في السياسة الصناعية من الدعم المباشر وغير المباشر لشركات وصناعات محددة من خلال المنح والإعانات والقروض والإعفاءات الضريبية لدعم مؤسسات المعرفة والبنية التحتية والمهارات، حيث تختلف خصائص الأدوات المستخدمة في السياسة الصناعية اختلافًا كبيرًا بدءًا من الأدوات الضيقة جدًا بما في ذلك الإعانات القابلة للقياس الكمي الممنوحة لشركات وصناعات محددة إلى النطاق الواسع للغاية بما في ذلك جميع المبادرات الحكومية لتحسين مناخ الأعمال، حيث بذلت محاولات مختلفة لتصنيف أدوات السياسة الصناعية، وقد حاول Naudé (2010) إعطاء نظرة عامة حول الأدوات المختلفة للسياسات الصناعية مع التمييز حسب مجالات واسعة مثل الحوافز الاقتصادية، ودعم الصناعة الانتقائي، وآليات الاختيار، وتحسين الإنتاجية وما إلى ذلك، كما يعتمد هذا التقسيم على عمل سابق قام به Cimoli et al (2009) والذي يميز "مجالات" تدخل السياسة المماثلة على الرغم من وجود بعض الاختلافات في كيفية تخصيص أدوات السياسة الصناعية، وبدوره قدم الاقتصادي Weiss (2011) أيضًا تصنيفًا لبعض أدوات السياسة الأكثر استخدامًا وقام بتمييز التدابير الوظيفية (الأفقية) عن التدابير الانتقائية وتحديد الأساس المنطقي لكل منها،[1] حيث تسعى الدولة من خلال السياسات الصناعية التي تنتهجها بالتدخل في الاقتصاد وذلك من خلال مجموعة من الأدوات التي يمكن تلخيصها في الأدوات التالية:

1. سياسة الترخيص الصناعي:

تعتبر سياسة الترخيص الصناعي من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن تم مستوى التركز فيها من خلال تأثيرها المباشر على عدد المؤسسات الصناعية وغير المباشر على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة، واذا ما تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد بها الجهات المسؤولة في منح التراخيص الجديدة نجد أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة، أو بمعنى آخر مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة[2]، نستنتج من ذلك أن السياسات الصناعية المتعلقة بالترخيص الصناعي سواء على مستوى قطاع الصناعة ككل أو على مستوى صناعات معينة يمكن أن تسترشد بعدة اعتبارات تساهم كلها في التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص مستوى التركز وظروف الدخول إلى الصناعة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية للمجتمع.[3]

---

[1] Warwick, K. 2013, **Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends**, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris, p24.

[2] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص 656.

[3] أحمد سعيد بامخة، **اقتصاديات الصناعة**، ط2، دار الزهراء، السعودية، 2001، ص240.

2. **سياسة الحماية الجمركية:**

تشكل الحماية الجمركية للصناعات إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم تلك الصناعات، والسبب في ذلك أن وجود الحماية الجمركية ضد الواردات الأجنبية من أهم العوامل الدافعة لرأسمال الأجنبي للاستثمار المباشر في صناعات الدول المضيفة، كما يمكن أن تستخدم هذه السياسة في التأثير على حجم ونوعية رأسمال الأجنبي بالقدر الذي يحقق أكبر تأثير إيجابي على الأهداف الاقتصادية للمجتمع[1]، وتتضح أهميتها من خلال مبادئ السياسة الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي من ضمن هذه الحوافز فرض ضرائب جمركية على المنتجات المنافسة لحماية المنتجات المحلية.[2]

3. **سياسة القروض الصناعية:**

الهدف الأساسي لسياسة القروض الصناعية هو تشجيع وتحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية خاصة التي تحقق أهدافا عامة للصناعات الوطنية[3]، حيث تساهم القروض الصناعية في التأثير على مؤشرات الصناعة كمستوى التركز من خلال تأثيرها على عدد المنشآت وظروف الدخول إلى الصناعة عن طريق تسهيل التغلب على متطلبات رأسمال كإحدى الصعوبات الرئيسية للولوج إلى الصناعة.[4]

4. **سياسة المشتريات الحكومية:**

تهدف هذه السياسة بصورة أساسية إلى تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغراقيه من المصدرين الأجانب، وهي بذلك تشبه سياسة الحماية الجمركية من حيث التأثير، وبالتالي يمكن استخدامها في التأثير على هيكل الصناعة[5]، كما أن طريقة تأمين المشتريات الحكومية يمكن لها التأثير على درجة المنافسة في الصناعة وخاصة عندما تكون عن طريق المناقصات السرية.[6]

5. **سياسة الاعفاء من ضرائب الشركات:**

تقوم هذه السياسة على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى تحفز وتعزز من تنافسية المؤسسات المحلية بحيث تحقق هذه الأخيرة ميزة تنافسية من حيث التكاليف[7]، وبقدر ما تتمتع به من فعالية في تحفيز

[1] أحمد سعيد بامخة، مرجع سابق، ص246.

[2] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص657.

[3] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص658.

[4] أحمد سعيد بامخة، مرجع سابق، ص247.

[5] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص659.

[6] أحمد سعيد بامخة، مرجع سابق، ص248.

[7] بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، مرجع سابق، ص659.

الاستثمار الصناعي يمكن أن تستخدم أيضا في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة كمستوى التركز وظروف الدخول إلى الصناعة.[1]

6. سياسة سعر الصرف:

من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية، حيث أن تأثير تخفيض سعر العملة مشابه على الأقل من جانب الواردات لتأثير الحماية الجمركية غير أن تأثير سياسة تخفيض سعر العملة أشمل فقد يطال السلع الرأسمالية المستوردة ومستلزمات الإنتاج فيجعلها أعلى سعرا، كما أن تخفيض سعر العملة يجب أن يأخذ في الاعتبار مدى تأثر مستوى الأجور الحقيقية في الصناعة في حالة انعكاس ارتفاع أسعار السلع المستوردة سلبا على مستوى التضخم في الاقتصاد.[2]

7. سياسة مكافحة الاحتكار:

تتلخص سياسات مكافحة الاحتكار التي تتبع في بعض الدول فيما يلي:

- القوانين أو الأنظمة التي تمنع الاتفاقيات الاحتكارية بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها؛
- القوانين أو الأنظمة المنظمة للاندماج بين المؤسسات في صناعة معينة التي يمكن أن ينتج عنها اتجاهات احتكارية في السوق؛
- القوانين أو الأنظمة التي تنظم احتكار إنتاج بعض السلع خاصة سلع الاحتكار الطبيعي التي قد تقتضي ظروف أو تكاليف انتاجها كتناقص تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه، أو أن يتولى اقتصاديا انتاجها منتج واجد فان الدولة تتدخل إما بإنتاج السلعة مباشرة أو إعطاء امتياز انتاجها لمنتج واحد مع الاحتفاظ بحقها في الاشراف على التسعير وكذا حجم ونوعية إنتاجها.

8. السياسة الحكومية تجاه الاندماج بين المؤسسات:

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها وما يترتب عن ذلك من انخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين، كما أن الاهتمام بالتأثير النهائي للاندماج بين المؤسسات على الرفاهية الاجتماعية ينصب على التضحية التي يمكن أن يتحملها المستهلكون في حالة ارتفاع سعر السلعة نتيجة سيطرة المنشأة.[3]

---

[1] أحمد سعيد بامخة، مرجع سابق، ص251.

[2] أحمد سعيد بامخة، مرجع سابق، ص252.

[3] أحمد سعيد بامخة، مرجع سابق، ص252.

9. سياسة الأسواق المفتوحة:

نظرا لصعوبة تطبيق شروط المنافسة التامة في واقع كثير من الصناعات بما في ذلك شرط ثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى المستويات المثلى من الكفاءة التخصيصية والداخلية استعضت نظرية الأسواق المفتوحة بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة التامة وأهمها انخفاض مستويات الأسعار، حيث تتحقق ظروف السوق المفتوحة عندما تتوفر الشروط الرئيسية الآتية:

- تشابه تقنية الإنتاج ومن تم تكاليف الإنتاج بين المنتجين للسلعة؛
- مع أن تقنية الإنتاج يمكن أن تشمل حالة تزايد وفرات الحجم إلا أن التكاليف المغرقة يجب أن تكون ضئيلة جدا أو معدومة؛
- الاستجابة السريعة من قبل المستهلكين للتغيرات في سعر السلعة؛
- اختفاء الأسعار المرتفعة ومن تم الأرباح غير العادية المرتبطة بوجود الاتجاهات الاحتكارية في السوق؛
- غياب الحاجة إلى اتباع سياسات التسعير التحديدية من قبل المؤسسات الصناعية.[1]

من أكثر الأدوات المستخدمة في السياسات الصناعية حسب Cimoli (2006) هي حماية الصناعات الناشئة (الموصوفة أيضًا باسم التصنيع البديل للواردات)، والإعانات، والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا، وترويج الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد صنف أدوات السياسة الصناعية المختلفة وفقًا لكل مجال حيث يتجلى الهدف في دعم عمليات التعلم للأفراد والشركات والتأثير على المنافسة في السوق، كما تم تحديد سبع مجالات مع بعض التداخل بين الأدوات[2] والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي:

[1] أحمد سعيد بامخة، مرجع سابق، ص258.

[2] Naudé, Wim, 2010, **Industrial policy: old and new issues**, WIDER Working Paper, No. 2010/106, ISBN 978-92-9230-344-0, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki, p7.

جدول رقم 1-4: مجالات وأدوات السياسة الصناعية

المجالات	الأدوات
الحوافز الاقتصادية	حقوق الملكية الفكرية؛ لوائح الأسعار؛ سياسة سعر الصرف (على سبيل المثال، بخس القيمة)؛ السياسة النقدية (سعر الفائدة)؛ السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية؛ الاعفاءات الضريبية.
الابتكار العلمي والتكنولوجي	السياسات العلمية؛ مشاريع رائدة ذات تقنية عالية؛ تمويل البحث الجامعي؛ إنشاء مراكز بحثية؛ دعم البحث والتطوير و / أو الإعفاءات الضريبية.
التعلم وتحسين القدرات التكنولوجية	سياسات التعليم والتدريب؛ تمارين الاستبصار (لتحديد أولويات البحث الوطنية)؛ إعانات تدريب العمالة و / أو الإعفاءات الضريبية؛ مخططات تكوين المهارات والارتقاء بها؛ التعاون التربوي والبحثي الدولي؛ حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر
دعم الصناعة الانتقائي	فرض التعريفات الجمركية على الواردات و / أو الحصص؛ تقديم دعم الصادرات / الائتمان / الدعم؛ إقامة مناطق اقتصادية خاصة؛ استخدام الشركات المملوكة للدولة / الخصخصة إنشاء مرافق عامة توفر المدخلات (مثل الكهرباء)؛ التمويل الموجه / الإعانات؛ تقديم ضمانات عامة؛ سياسة المشتريات الحكومية المباشرة.
آليات الاختيار	لوائح الدخول والخروج للشركات؛ مبدأ "عش ودع الموت" (الإرادة السياسية لإنهاء الدعم للشركات الفاشلة)؛ استحداث سياسة مكافحة الاحتكار والمنافسة؛ دعم الشركات التجارية الوطنية؛ تفضيلية في الحصول على التمويل؛ تمويل التنمية طويل الأجل.
توزيع المعلومات	آليات العمل الجماعي؛ تعزيز المعايير؛ استخدام المنتديات الاستشارية؛ استخدام غرف الأعمال؛ تشجيع التعاون الراسخ / الروابط القوية؛ تسويق الصناعات التصديرية؛ نشر التجارب الناجحة.
تحسين إنتاجية الشركات ورجال الأعمال	توفير أو دعم التدريب الإداري؛ مراقبة ومساعدة الشركات(SME) ؛ البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتكوين التجمعات؛ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ تسويق وتعزيز الموقع؛ تطوير البنية التحتية الاقتصادية؛ إنشاء صناديق رأس المال الاستثماري.

المصدر: Naudé, Wim (2010)

إن الأساس المنطقي لهذه المجالات يصبح واضحًا إذا اعتبرنا أنها مدفوعة بإخفاقات السوق والحكومة التي تمنع اللحاق الصناعي بالركب بشكل تلقائي، وفقًا لـ Perez and Primi (2009) يمكن للحكومات أن تضطلع بأربعة أدوار في هذه المجالات، وهي دور تنظيمي ودور إنتاجي ودور للمستهلك ودور تمويلي[1].

[1] Naudé, Wim ,2010, **Industrial policy: old and new issues**, p8.

5. تنفيذ السياسات الصناعية وعلاقتها بالابتكار:

1.5 تنفيذ السياسات الصناعية:

غالبًا ما تفترض الأدبيات الاقتصادية أن تنفيذ السياسة الصناعية مسؤول عن التحول الهيكلي، حيث يشير التحول الصناعي في هذا المدى إلى التحول الهيكلي والذي يعتبر محددًا أساسيًا لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي من المسلم به أن القطاعات والمنتجات المختلفة يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على الاقتصاد وأن الاقتصاد يمكن أن يتخذ مسارًا تصاعديًا إذا تمكن من وضع نفسه في قطاعات أو منتجات معينة تقدم عوائد متزايدة الحجم أو ذات دخل مرتفع، وبالنظر إلى هذه العوامل فإن تجنب فخ الدخل المتوسط وضمان النمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي للفرد سيتطلب بالضرورة تسريع عملية التحول الهيكلي من الإنتاجية المنخفضة إلى الإنتاجية العالية وهذا يعني تطوير مزايا نسبية في منتجات متطورة ومترابطة بشكل جيد، بمعنى أن القدرات الإنتاجية التي تتطلبها تسمح لها بالتنويع في منتجات أكثر تطورًا، ثم يصبح التحول الهيكلي هو الوضع الذي يحدث في اقتصاد أكثر تعقيدًا يتم خلاله زيادة القيمة المضافة[1]. لا يمكن تنفيذ السياسة الصناعية في حالة من الجهل وعدم اليقين ولتوجيه البرامج التي تدعم التعافي وبناء القدرة على الصمود، فإن الشرط المسبق المهم هو نظام معلومات إحصائية مرن ومبتكر ومزود بموارد جيدة يمكنه توفير البيانات المطلوبة، عند الحاجة إليها وبالطريقة المطلوبة، من حيث التغطية ومستوى التفصيل فقد ولدّت جائحة كوفيد-19 تحديات جديدة للنظام الإحصائي العالمي، لكنها كشفت أيضا عن ثغرات على مستوى المعلومات المتوفرة التي يجب سدها من أجل التأكد من أن التعافي يشمل الجميع من دون أي استثناء[2].

يشير Rodrik (2008) إلى أنه يجب على السياسة الصناعية أن تتسم بثالث صفات رئيسية في التصميم وهي الملازمة، الجزرة والعصا، والمساءلة، ويقصد بـ **الملازمة** القرب الذي يجب مراعاته في العلاقات التجارية للدولة وينبغي أن يكون هناك تعاون وتنسيق استراتيجيين بين القطاع الخاص والحكومة بهدف الكشف عن أهم العقبات التي تواجهها بالإضافة إلى تصميم التدخلات الأكثر فعالية والتعلم من الأخطاء وتقييم النتائج التي يتم ارتكابها في هذه العملية دوريا،[3] كما يشير تعبير "**الجزرة والعصا**" أحيانًا إلى المفهوم الواقعي للقوة الناعمة والقوة الصلبة، فنجد (الجزرة) تشير إلى مزيج من الحوافز بينما(العصا) يدل على الانضباط الذي ينبغي أن تسعى إليه السياسات الصناعية، كما لوحظ في بعض الحالات الناجحة حيث كانت الحوافز الضريبية في تايوان، والدعم

[1] Péguitha Gouzou, joseph Hermann, 2020, **Korean industrial policy and policy implications for cote D'ivoire**-thesis, graduate school of international studies Seoul national university, Korea.

[2] تقرير التنمية الصناعية لعام 2022 – نظرة عامة، مستقبل التصنيع في عالم ما بعد الجائحة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" اليونيدو"، 2021، ص25.

[3] Rodrik, D, 2008a, **Normalizing Industrial Policy**, Commission on Growth and Development Working Paper No: 3, The World Bank.

الائتماني في كوريا كانت مشروطة على الأداء وخاصة على أداء الصادرات وقد عوقبت الشركات بسحب الإعانات إذا لم تلتزم "بقواعد اللعبة"، ومن الحد من فرص البحث عن الريع والفساد، ولذلك ينبغي للسياسة الصناعية أن تشجع الاستثمارات في المجالات غير التقليدية وتجاهل المشاريع والاستثمارات التي تبوء بالفشل عادة، وأخيرا تشير **المساءلة** إلى ضرورة مراقبة البيروقراطيين وتحميلهم المسؤولية عن كيفية إنفاق المال العام لضمان الشفافية فيما يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات في هذا المجال، ومن الناحية التجريبية كان من الصعب جدا إثبات أن السياسة الصناعية تطبق في الواقع تحت أية ظروف، لذلك فإن الأطر التي اقترحها[1] Lin (2012)وRodrik توفر عناصر مهمة بشأن كيفية تصميم السياسات الصناعية والتقليص من مخاطر الفشل، وبخلاف ذلك لن تكون السياسة الصناعية إلا دعوة للفساد والسعي للاستفادة من الريع، وتؤدي إلى تحويل الدخل إلى الجماعات المرتبطة سياسيا[2].

إحدى الأمور المثيرة للاهتمام التي برزت من النقاش حول السياسة الصناعية في العقدين الماضيين أو نحو ذلك هو الاعتراف بأن السياسة الصناعية تدور حول رؤية واسعة النطاق والتنسيق أكثر من كونها سياسة تتعلق بتوزيع الإعانات أو توفير الحماية التجارية، كما أشار العديد من الاقتصاديين إلى أن دول شرق آسيا لا تنفق بالضرورة أموالًا على السياسة الصناعية أكثر من غيرها، ولكن سياستها الصناعية أكثر نجاحًا لأن لديها شبكة مؤسسية كثيفة من التنسيق تسهل تدفق المعلومات بين الحكومة وقطاع الأعمال، من ناحية وبين الشركات من ناحية أخرى، ويشار أيضًا إلى أن السياسات الصناعية في البلدان الناشئة لا تعمل فقط من خلال توفير حلول مفصلة لمشاكل قطاعية محددة ولكن أيضًا من خلال توفير "رؤية" واسعة لمستقبل الاقتصاد، والتي يمكن من خلالها تحقيق التنسيق الطوعي للأنشطة بواسطة وكلاء القطاع الخاص، وبالتالي فإن مسألة التصميم التنظيمي والبناء المؤسسي لها نفس الأهمية مع تصميم مخططات الحوافز في تحديد نجاح السياسة الصناعية.[3]

2.5 السياسات الصناعية والابتكار:

إن تحقيق النمو الاقتصادي الحديث هو عملية التطوير الصناعي المستمر والتغيير الهيكلي لتحقيق النمو الديناميكي، بحيث يجب على الدول الناشئة والنامية تطوير الصناعات وفقًا لميزتها النسبية، والتي يتم تحديدها من خلال هيكل الهبات في الدولة، والاستفادة من المزايا المحتملة للارتقاء الصناعي، بالإضافة إلى ذلك يعد الابتكار الذي يقوم عليه التحديث الصناعي والتنويع عملية محفوفة بالمخاطر لأنه ينطوي على مشكلة المحرك الأول لذلك من المفيد الاعتماد على نظريات الميزة النسبية وميزة التخلف، وكذلك على التجارب الناجحة والفاشلة للسياسات

[1]Lin, J.Y, 2012a, **New Structural Economics**, World Bank, Washington, DC, p03.

[2] التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي، مر كز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) ص213.

[3] Warwick, K. 2013, **Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends**, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris. P22.

الصناعية التي نوقشت لتدوين بعض المبادئ والتوصيات السياسية التي يمكن أن توجه تشكيل سياسة صناعية ناجحة، وبشكل أساسي فإن النهج الواعد للدول الناشئة في تصميم سياسة صناعية ناجحة هو استغلال ميزة المتأخر عن طريق بناء الصناعات التي تنمو ديناميكيًا في البلدان الأكثر تقدمًا مع هياكل منح مماثلة لتلك الخاصة بهم، تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الصناعات الجديدة التي قد يكون فيها للبلد ميزة نسبية كامنة، أما الخطوة الثانية فهي إزالة القيود التي تعرقل ظهور الصناعات ذات الميزة النسبية الكامنة وإنشاء الظروف التي تسمح لها بأن تصبح الميزة النسبية الفعلية للبلد.[1]

تقدم الابتكارات الاقتصادية – سواء نجحت أو فشلت – معلومات حول فرص السوق المربحة وغير المربحة، ولكن نظرًا لكون الكثير من هذه المعلومات ليس متاح فقط للمبتكرين أنفسهم ولكن أيضًا للمنافسين والمقلدين المحتملين الذين لا يتحملون شيئا من تكاليف الابتكار، ليصبح العرض غير كافٍ من قبل السوق، كما تشكل الإعانات الحكومية إحدى الآليات الممكنة لتشجيع الابتكار وتعويض هذا الخلل الذي يعتبر المحرك الأول لتخلف البلدان الناشئة عن البلدان الأكثر تقدمًا في التكنولوجيا والهيكل الصناعي، بالإضافة أيضًا إلى رأس المال البشري والبنية التحتية والمؤسسات، فالدولة تحتاج إلى مجموعة من التغييرات الأخرى لكي تحقق تسلق السلم الصناعي والتكنولوجي، وبذلك تصبح التقنيات أكثر تعقيدًا وتزداد متطلبات رأس المال، ويزداد حجم الإنتاج، ويزداد حجم الأسواق، وتتزايد عمليات التبادل في السوق[2].

تتمثل السياسة الصناعية في تنسيق الأنشطة الحكومية الرامية إلى رفع مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد ككل ولتلك الخاصة بصناعات محددة، وتتطلب هذه العملية سياسات ابتكارية تكميلية لمساعدة الشركات على الرفع من مستوى أدائها والإسهام في تحقيق أهداف اقتصادية على نطاق واسع، وفي واقع الأمر فإن سياسات الابتكار في العديد من البلدان تستهدف ضمنيا أو صراحة السعي إلى تغيير الهيكل الصناعي، وعلى نحو مماثل فإن العديد من برامج تطوير الصناعة يشتمل عادة على جوانب من الابتكار مثل نقل المعرفة واكتساب التكنولوجيا ونقلها وتنمية المهارات والتعاون بين مراكز الأبحاث والقطاع الصناعي، وعلى الرغم من ارتباط سياسات الصناعة والابتكار ارتباطا وثيقا بمسألة تعزيز التعلم التكنولوجي وبناء الكفاءات فإن ذلك لا يعني أنه ينبغي إغفال أي منهما، وينبغي اعتبار سياسات الابتكار واحدة من الأدوات الفعالة للسياسات الصناعية في دعم القدرات الابتكارية في مختلف الصناعات والسماح لها باكتشاف إمكاناتها الحقيقية وميزتها التنافسية، ويتعذر تحقيق التنمية

[1] José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright, 2014, **Transforming Economies Making industrial policy work for growth**, jobs and development, International Labour Organization Geneva: ILOn, 2014, P72.

[2] التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي**، مر كز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، 2017، ص214.

الاقتصادية من دون تعزيز الارتقاء بمستوى التكنولوجيا والقدرة على الابتكار، ومن دون سياسة ابتكار فعالة يصعب انتظار تحقيق مكانة منافسة في القطاعات الصناعية على مستوى الأسواق العالمية.[1]

شكل رقم 1-1: الابتكار مقابل تصدير التكنولوجيا المتطورة

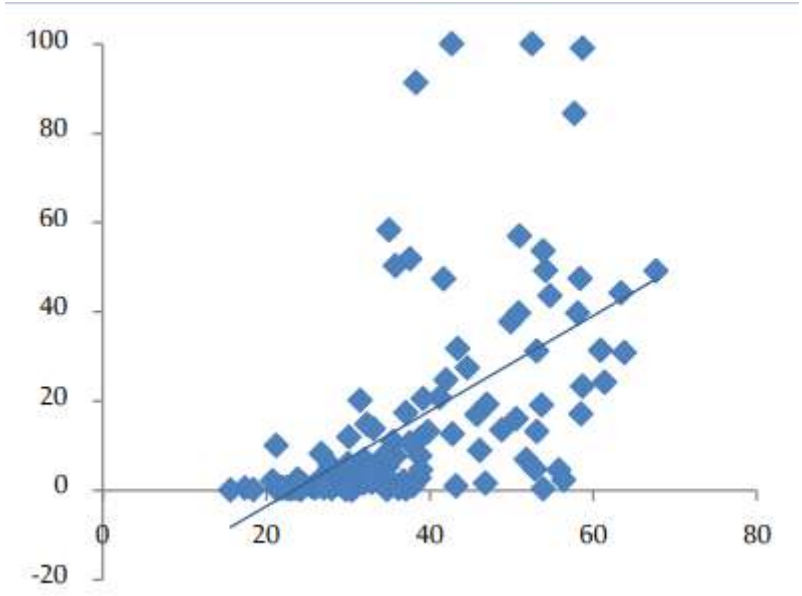

المصدر: التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، بناء على مؤشر الابتكار العالمي

وكما يظهر في الشكل السابق ترتبط القدرة على الابتكار ارتباطا وثيقا بتصدير التكنولوجيا المتقدمة، بحيث تميل الكفة لصالح الاقتصادات ذات القدرات العالية على الابتكار في أن تكون أكثر تصديرا للمنتجات التكنولوجية المتقدمة، فالبلدان حديثة العهد بالتصنيع ليست وحدها من يحتاج إلى السياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار[2]، بل إن البلدان المتقدمة صناعيا في حاجة إليها كذلك وفي كثير من الحالات لا تظهر سياسات التنمية الصناعية بوصفها سياسات صناعية، وإنما كاستراتيجيات للتنمية الصناعية أو كرؤية وطنية أو كجزء من الخطط الإنمائية الوطنية الدورية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والتحول الاقتصادي.[3]

[1] التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي**، مر كز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، 2017، ص214.

[2] UNCTAD ,2015, **Technology and Innovation Report 2015**- Fostering Innovation Policies for Industrial Development.

[3] التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، 2017، ص216.

جدول رقم 1-5: تصنيف ابتكارات بعض الدول الناشئة في العالم لسنة 2022

تصنيف مؤشر الابتكار العالمي	الاقتصاد	الدرجة	فئة الدخل	تصنيف الإقليم
6	جمهورية كوريا	57.8	فئة البلدان ذات الدخل المرتفع	جنوب شرق آسيا
11	الصين			جنوب شرق آسيا
31	الإمارات العربية المتحدة	42.1	فئة البلدان ذات الدخل المرتفع	شمال أفريقيا وغرب آسيا
36	ماليزيا	38.7	فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا	جنوب شرق آسيا
37	تركيا	38.1	فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا	شمال أفريقيا وغرب آسيا
40	الهند	36.6	فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا	وسط وجنوب آسيا
50	الشيلي	34.0	فئة البلدان ذات الدخل المرتفع	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
54	البرازيل	32.5	فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
58	المكسيك	31.0	فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
61	جنوب افريقيا	29.8	فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
69	الارجنتين	28.6	فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
115	الجزائر	16.7	فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا	شمال أفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي، الويبو، 2022

وحسب تصنيفات مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2022 ظهرت بعض التغييرات الرئيسية في البلدان الـ 15 التي توجد في طليعة تصنيف مؤشر الابتكار العالمي، الصين وتركيا والهند تعزز مكانتها كقوى ابتكار عالمية، كانت الدول الناشئة ضمن هذا التصنيف حيث حازت جمهورية كوريا على المرتبة 6 بينما صعدت الصين إلى المرتبة 11 ضمن إقليم دول جنوب شرق آسيا متجاوزة فرنسا، كما احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة 31 عالميا والمرتبة الثانية في إقليم شمال أفريقيا وغرب آسيا والمرتبة الأولى عربيا،

إلى جانب متصدري المراتب الأربعين الأولى من فئة الدخل المتوسط، الصين وبلغاريا وماليزيا، فقد تمكن اقتصادان آخران من متوسطي الدخل، وهما تركيا المرتبة 37 والهند المرتبة 40 من الدخول ضمن المراتب الأربعين الأولى، كما صنفت ماليزيا كثالث ابتكار للدول فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا والمرتبة 36 عالميا تليها تركيا في المرتبة 37 والمركز الثالث في الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب الإقليم شمال أفريقيا وغرب آسيا، لا يزال الاقتصاد التركي هو الاقتصاد الوحيد ذو الدخل المتوسط ضمن البلدان الـ 30 الأولى في مؤشر الابتكار العالمي، ولا يلوح في الأفق حدوث أي تغيير من شأنه أن يزحزح مكانة الصين الاستثنائية بين

الاقتصادات ذات الدخل المتوسط حاليا ما لم تحقق تركيا مزيدًا من التقدم السريع، فيما حصلت الهند على المرتبة 40 حسب تصنيف مؤشر الابتكار العالمي الأخير لسنة 2022 والمركز الأول بالنسبة لإقليم وسط وجنوب آسيا والمركز الأول كذلك بالنسبة الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب فئة الدخل الى جانب ماليزيا التي حققت المركز الثالث، وقد كان للاقتصادات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تصنيفات متقاربة حسب مؤشر الابتكار وحسب الإقليم كانت شيلي أولا تلتها البرازيل التي دخلت في هذا التصنيف خلال 2022 أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المكسيك التي تذيلت الترتيب مقارنة بتصنيف سنة 2021 ، وقد احتفظت البرازيل (المرتبة 54) بمكانتها ضمن الاقتصادات المتفوقة في الابتكار للعام الثاني على التوالي، مع تقدم البرازيل إلى الأمام منذ عام 2019 فقد حققت البرازيل في عام 2022 تحسينات ملحوظة في مخرجات الابتكار لا سيما في المخرجات الإبداعية، بما في ذلك الأصول غير الملموسة، والإبداع عبر الإنترنت، وكذلك في مؤشرات العلامات التجارية (المرتبة 19) وإنشاء تطبيقات الأجهزة المحمولة (المرتبة 34)، فيما كانت دول افريقيا حاضرة في التصنيف كانت دولة جنوب افريقيا حققت المرتبة الأولى في مجال الابتكار ضمن اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أما الجزائر حققت المرتبة 115 عالميا ضمن 132 دولة لتتقدم بذلك بـ 5 مراتب مقارنة بسنة 2021.[1] وفي الجدول الموالي نبين الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب فئة الدخل من بين 132 دولة ضمن تصنيف مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2022 والتي شملت بعض الدول الناشئة.

جدول رقم 1-6: الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب فئة الدخل لسنة 2022

الترتيب	فئة الدخل المرتفع	فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا	فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا	فئة الدخل المنخفض
1	سويسرا	الصين	الهند	رواندا
2	الواليات المتحدة	بلغاريا	الفييتنام	مدغشقر
3	السويد	ماليزيا	إيران	أثيوبيا

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي، الويبو، 2022

يبين الجدول أعلاه أن الدول الناشئة كان لها نصيب ضمن تصنيف الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب فئة الدخل لسنة 2022 حيث شملت فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا كل من الصين في المرتبة الأولى بالإضافة الى ماليزيا في المرتبة الثالثة بينما كان الدول من فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا شملت الهند الفيتنام وايران وقد أزاحت الهند الفييتنام لتتربع على صدارة فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا

[1] تقرير عملي حول مؤشر الابتكار العالمي 2022، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

وتواصل ريادتها للعالم في مؤشر صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرتبة 1) وتحتل المرتبة الأولى في مؤشرات أخرى، بما في ذلك قيمة المستفيدين من رأس المال الاستثماري (المرتبة 6) وتمويل الشركات الناشئة والتوسع (المرتبة 8) والخريجين في العلوم والهندسة (المرتبة 11) ونمو إنتاجية العمل (المرتبة 12) وتنويع الصناعة المحلية (المرتبة 14) حسب ما جاءت به قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي، WIPO 2022.[1]

شكل رقم 1-2: الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب الإقليم لسنة 2022

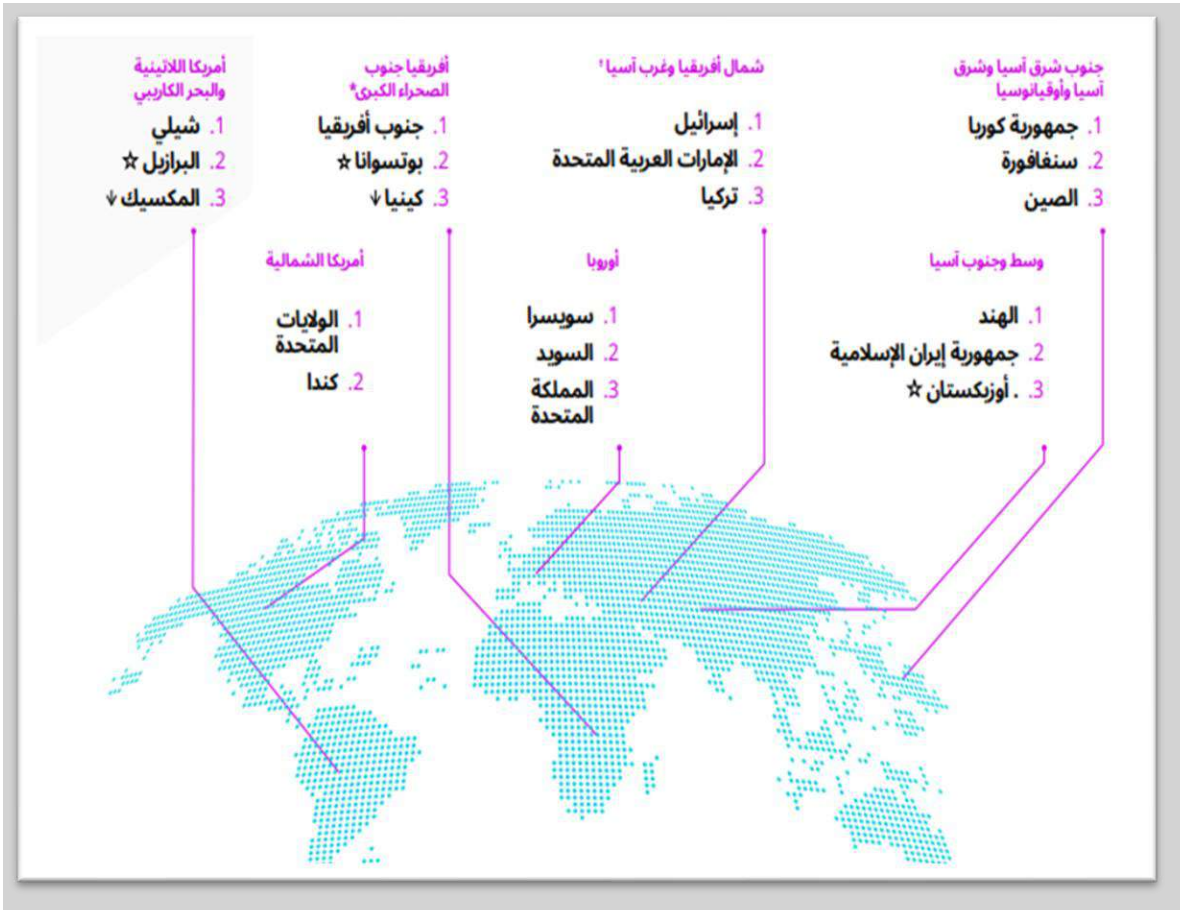

☆ يشير إلى دخول بلد جديد ضمن المراتب الثلاثة الأولى في عام 2022.
↑↓ يشير إلى تقلبات المراتب (الأعلى أو الأسفل) ضمن المراتب الثلاثة الأولى، مقارنة بعام 2021.
* المراتب الثلاثة الأولى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - باستثناء اقتصادات الجزر. وتضم المراتب الأربعة الأولى في الإقليم ، بما في ذلك جميع الاقتصادات ، هي كما يلي: موريشيوس (المرتبة 1) وجنوب أفريقيا (المرتبة 2) وبوتسوانا (المرتبة 3) وكينيا (المرتبة 4).
† المراتب الثلاثة الأولى في شمال أفريقيا وغرب آسيا - باستثناء اقتصادات الجزر. المراتب الأربعة الأولى في الإقليم ، بما في ذلك جميع الاقتصادات ، هي كما يلي: إسرائيل (المرتبة 1) وقبرص (المرتبة 2) والإمارات العربية المتحدة (المرتبة 3) وتركيا (المرتبة 4).

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي، الويبو، 2022

حسب قاعدة بيانات الويبو فقد تصدرت دولة الشيلي المرتبة 50 باعتبارها البلد الوحيد من أمريكا اللاتينية في قائمة البلدان الخمسين الأولى – إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تليها البرازيل المرتبة 54 الوافد الجديد

[1] تقرير عملي حول مؤشر الابتكار العالمي 2022، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

إلى المراتب الثلاثة الأولى في الإقليم – ثم المكسيك المرتبة 58، وتسلقت الأرجنتين المرتبة 69 في مؤشر الابتكار العالمي 2022، حيث أن الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب الإقليم لسنة 2022 تبين ريادة كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين ضمن إقليم جنوب شرق آسيا، بالإضافة الى إقليم شمال افريقيا وغرب اسيا الذي ضم الدولة العربية الأولى في تصنيف مؤشر الابتكار وهي الامارات العربية المتحدة بالإضافة الى تركيا التي احتلت المرتبة الثالثة حسب فئة الإقليم، أما بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد شهدت احتلال دولة جنوب أفريقيا المرتبة الأولى أما إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد كانت الدول الثلاث الناشئة تسلقت المراتب الثلاث الأولى على الترتيب شيلي وكذا البرازيل التي شهدت دخول التصنيف لأول مرة سنة 2022 وأخيرا المكسيك التي شهدت هبوط في التصنيف مقارنة بسنة 2021، وفيما يخص إقليم وسط وجنوب آسيا فقد تسلقت الهند الترتيب،[1] وفيما يلي الشكل رقم (1–2) الذي يبين الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب الإقليم لسنة 2022.

[1] تقرير عملي حول مؤشر الابتكار العالمي 2022، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

خاتمة:

غالبًا ما ارتبطت السياسات الصناعية بالتدخلات الحكومية فيما يتعلق بديناميكيات الإنتاج لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التغيير الهيكلي، حيث يمكن القول أن السياسة الصناعية هي في المقام الأول لتعزيز وإدارة التغيير الهيكلي وتسريع النمو في القطاع الصناعي والاقتصاد ككل، لكنها مثيرة للجدل من حيث تعدد التعاريف الموضوعة لها سيما بسبب التوجهات الأيديولوجية الكبرى التي ميزت تاريخ الاقتصاد والسياسة الصناعية، حيث اعتبرت الحجة النظرية للسياسة الصناعية قوية طالما كانت إخفاقات السوق التي تستهدفها السياسات الصناعية في صميم ما يدرسه اقتصاديو التنمية في مختلف الدول، فالدعوى المرفوعة ضد السياسات الصناعية تستند إلى صعوبات عملية في تنفيذها، حيث اتخذ مفهوم السياسة الصناعية منعطفًا غير متوقع بعد الجدل المحتدم من أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، والذي دفعه نجاح ممارسات السياسة الصناعية اليابانية وغيرها من ممارسات السياسة الصناعية في دول شرق آسيا، انقلب النقاش حول السياسة الصناعية إلى ثلاثة عقود من الإهمال المتعمد بدوافع أيديولوجية، ولكن بشكل غير متوقع، عادت السياسة الصناعية الآن إلى الواجهة، في الأوساط الأكاديمية والأهم من ذلك عادت لتمارس في العالم من قبل كبريات الاقتصادات الدولية في الدول المتقدمة والناشئة على وجه الخصوص، على الرغم من انتشار هذه السياسات في جميع أنحاء العالم إلا أن القليل من الدراسات التجريبية تقيم بشكل مباشر نتائجها على الواقع، وسنعالج في الفصل الثاني بالدراسة والتحليل بروز الدول الناشئة واقلاعها الاقتصادي وأهم تجارب السياسات الصناعية في بعض هذه الدول.

الفصل الثاني

مقدمة:

بعد التطرق إلى المقاربات النظرية للسياسات الصناعية في الفصل الأول يأتي هذا الفصل لدراسة الدول الناشئة انطلاقا من نشأتها وبروزها كقوة اقتصادية تنافس كبريات الاقتصادات العالمية مع تسليط الضوء على أهم تجارب الدول الناشئة الرائدة في مجال تطبيقها للسياسات الصناعية خلال مسيرتها الاقتصادية، حيث يرجع تاريخ ظهور الاقتصادات الناشئة إلى سنوات الثمانينات مع بداية وتطور الأسواق المالية في الدول النامية، في حين تشكل الدول الناشئة حوالي 80% من سكان العالم، وحوالي 20% من اقتصادات العالم، يتمتع أفرادها بدخل منخفض أو متوسط في الغالب، وكذلك تمتاز بأنها دول تمتلك بعض خصائص الدول المتقدمة ولكنها لا تتوافق معها كليا.

إن استعراض تبني السياسات الصناعية في تجارب الدول الناشئة يسلط الضوء على الحجم الكبير لهذا النوع من السياسات الاقتصادية التي يتم تنفيذها بالفعل ويؤطر الحاجة إليها في الظروف الخاصة بكل دولة، فقبل التطرق لبعض تجارب الدول الناشئة في مجال السياسات الصناعية ومعايير تطبيقها خلال مسيرتها الصناعية نعالج في هذا الفصل بالدراسة والتحليل ماهية الدول الناشئة انطلاقا من نشأتها، خصائصها وبروزها كقوة اقتصادية وصناعية، بالإضافة الى تسليط الضوء على الهيكل الاقتصادي لبعض الدول الناشئة، وأخيرا عرض تجارب السياسات الصناعية في هذه الدول المختارة.

1. مسيرة الانطلاق الاقتصادي للدول الناشئة:

1.1 مصطلح الدول الناشئة:

استخدم مصطلح الاقتصادات الناشئة لأول مرة من قبل الاقتصادي الهولندي Agtmael antoin van (1981) من خلال مؤسسة التمويل الدولية حيث أراد أن يميز بين فئة البلدان النامية وتلك التي تمثل مخاطر كبيرة على المستثمرين الدوليين والذين هم على العكس من ذلك باستخدام تسمية البلدان الناشئة في الثمانينيات من القرن الماضي[1]، وقد عرفت أيضا الاقتصادات الناشئة بمصطلح "الدول الصناعية الجديدة" وذلك في إشارة إلى الدول الناشئة التي تتمتع بقدرتها السريعة على الاندماج في الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو سريعة ولها القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال عملها على تحرير أسواقها ومؤسساتها من كافة القيود التي تؤثر على أدائها الاقتصادي.[2]

يجادل Thomas Marois (2012) بأن الضرورات المالية أصبحت أكثر أهمية وقد طوّر فكرة "الرأسمالية الناشئة" وهي مرحلة شكلت فيها المصالح الجماعية لرأس المال بشكل أساسي الخيارات والاختيارات المنطقية لنخب الحكومة والدولة وفوق الطبقات العمالية والشعبية،[3] وفي بداية عام 2010 فإن أكثر من 50 دولة تمثل 60٪ من سكان العالم و45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تتوافق مع هذه المعايير حوالي عشرة دول من بينها دول بريكس.[4]

كما اصطلح على الدول الناشئة أيضا عدة تسميات حسب الدول المتشابهة اقتصاديا والتي شكلت تكتلات اقتصادية من أجل كسب مكانة عالية ومنافسة الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا، من بين هذه المصطلحات نجد مصطلح الاقتصادات النامية الأسرع نموا (Rapidly developing economies) والذي لقبت به كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا والشيلي، ليظهر بعدها مصطلح BRIC الذي يضم أربعة دول من قارات مختلفة وهي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، إلى جانب ذلك ظهر مصطلح أشمل BRICET ضم دول BRIC مضافا إليها أوروبا الشرقية وتركيا، ثم مصطلح BRICS والذي شمل دول BRIC وجنوب افريقيا، ليأتي بعدها ما اصطلح عليه بـ BRICM والذي يضم دول BRIC والمكسيك، كما ظهر أيضا مصطلح ELEVEN الذي شمل أحد عشرة دولة ضمت كل من مصر، اندونيسيا، بنغلاديش، إيران، المكسيك، باكستان، نيجيريا، الفليبين، تركيا، كوريا الجنوبية، فيتنام، وأخيرا ما اصطلح عليه بـ CIVETS والذي يشمل كولومبيا، اندونيسيا، فيتنام،

[1] Dalila nicet-chenaf, 2014, **Les pays émergents : performance ou développement** ? la vie des idées, p06.

[22] بلهاشمي جهيزة، 2020، **دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، ص94.

[3] Marois, Thomas; (2012), **States, Banks and Crisis: Emerging Finance Capitalism in Mexico and Turkey**, Cheltenham, Gloucestershire, UK: Edward Elgar.

[4] Vercueil, Julien, 2012, **Les pays émergents. Brésil – Russie – Inde – Chine... Mutations économiques et nouveaux défis**, Paris : Bréal, 3rd Edition, P 232.

مصر، جنوب افريقيا[1]، كما يتم تصنيف المكسيك إندونيسيا ونيجيريا وتركيا ضمن اقتصادات MINT وهو اختصار يشير إلى اقتصادات هذه الدول الأربعة على الترتيب، في حين لا توجد معايير متفق عليها بشكل عام يمكن من خلالها تصنيف البلدان على أنها "اقتصادات ناشئة"، فقد طورت العديد من الشركات منهجيات مفصلة لتحديد الاقتصادات الناشئة الأفضل أداءً كل عام[2]، ضف الى ذلك أن الدول الناشئة ليس لها أي أجندة مشتركة لكن يعتقد بعض الخبراء أنها تتمتع بدور متزايد في الاقتصاد العالمي وعلى المنابر السياسية[3]، وقد ناقش أيضًا Guégan (2014) أهمية مصطلح "الدولة الناشئة" الذي يقارن الجدارة الائتمانية للبلدان الناشئة بالبلدان المتقدمة، ووفقًا لتحليله واعتمادًا على المعايير المستخدمة قد لا يكون المصطلح مناسبًا دائمًا،[4] والجدول رقم 2-1 يوضح أهم التسميات والمصطلحات التي لقبت بها التكتلات المختلفة من الدول الناشئة.

جدول رقم 2-1: مصطلحات تفسير الدول الناشئة

المصطلح	الدول الناشئة
Rapidly developing economies	الامارات العربية المتحدة، ماليزيا، شيلي
BRIC	البرازيل، روسيا، الهند، الصين
BRICET	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، أوروبا الشرقية، تركيا
BRICS	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا
BRICM	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، المكسيك
Eleven	مصر، اندونيسيا، بنغلاديش، إيران، المكسيك، باكستان، نيجيريا، الفليبين، تركيا، كوريا الجنوبية، فيتنام
CIVETS	كولومبيا، اندونيسيا، فيتنام، مصر، جنوب افريقيا
MINT	إندونيسيا وتركيا مع المكسيك ونيجيريا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى (neonila & manuela, 2014)

عرف Kvint (2009) "بلد السوق الناشئة بأنه انتقال المجتمع من الدكتاتورية إلى الاقتصاد الموجه نحو السوق الحرة، مع زيادة الحرية الاقتصادية والتكامل التدريجي مع السوق العالمية ومع الأعضاء الآخرين في

[1] neonila daniela; manuela roxana, 2014, **the emerging economies classification in terms of their defining**, management strategies journal.

[2] Boston Analytics, 2016, Pathways **to identifying top performing Emerging Markets**".

[3] Davide, Farah, Paolo, 2006, "**Five Years of China WTO Membership: EU and US Perspectives About China's Compliance with Transparency Commitments and the Transitional Review Mechanism**"

[4] Guégan, D.; Hassani, B.K.; Zhao, X. (2014). "**Emerging Countries Sovereign Rating Adjustment using Market Information: Impact on Financial Institutions Investment Decisions**". In El Hedi Arouri, M.; Boubaker, S.; Khuong Nguyen, D. (eds.). Emerging Markets and the Global Economy: A Handbook. Oxford, UK: Academic Press. pp. 17–49.

GEM(السوق العالمية الناشئة)، وتوسيع الطبقة الوسطى وتحسين مستويات المعيشة[1] وكذا الاستقرار الاجتماعي، فضلاً عن زيادة التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف، وفي تقرير الاقتصاد الناشئ لعام 2008 حدد مركز مجتمعات المعرفة الاقتصادات الناشئة مثل مناطق العالم التي تشهد إضفاء الطابع المعلوماتي السريع في ظل ظروف التصنيع المحدود أو الجزئي.[2]

2.1 تعريف الدول الناشئة:

البلد الناشئ هو البلد الذي لم يتطور اقتصاده بشكل كامل بعد سواء كان في الماضي القريب أو من المحتمل جدًا أن يكون في المستقبل القريب، حيث تُعرّف البلدان الناشئة أيضًا باسم الاقتصادات الناشئة لأن التركيز ينصب على تنميتها الاقتصادية، بالإضافة إلى أن هناك العديد من المؤشرات المختلفة التي يتم من خلالها قياس دولة ما على أنها دولة ناشئة وتعتبر أكثر هذه المؤشرات شهرة هو صندوق النقد الدولي، الذي يراقب التنمية الاقتصادية للدول في جميع أنحاء العالم ويقدم المساعدات النقدية للبلدان النامية[3]، ومن بين أسرع الدول الناشئة نجد البرازيل وتركيا وروسيا والهند والصين، بالإضافة إلى الدول الناشئة الغنية بالنفط بسبب صادراتها النفطية كالبحرين والمملكة العربية السعودية وإيران والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والعراق، ونظرًا لأن هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على مورد واحد (النفط) في نموها فإن انهيار أسعار النفط قد يجعل اقتصاداتها في تراجع لعقود إلى الوراء، كما توجد دول ناشئة أخرى في أوروبا الشرقية (الاتحاد السوفيتي السابق) منها روسيا ورومانيا وبلغاريا وجمهورية التشيك والمجر وسلوفينيا وسلوفاكيا، كما تعتبر كازاخستان أيضًا دولة ناشئة وهي دولة سوفيتية سابقة تقع في آسيا الوسطى بدلاً من أوروبا، كما أن هناك العديد من الدول الناشئة في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك دول إفريقيا (مثل الجزائر وتونس والمغرب وجنوب إفريقيا) وجنوب آسيا (إندونيسيا وسريلانكا وبنغلاديش) وأمريكا الجنوبية (الأرجنتين والشيلي وكولومبيا)، حيث تمتاز الدولة الناشئة أو الاقتصاد الناشئ ببعض خصائص الدول المتقدمة ولكنها لا تفي تمامًا بمعاييرها[4]، حيث تعتبر اقتصادات الصين والهند أكبر الأسواق الناشئة منذ سنة 2006، إلى جانب إندونيسيا وإيران وكوريا الجنوبية والمكسيك والمملكة العربية السعودية وتايوان وتركيا[5]، يشار إليها على أنها الأسواق الناشئة أو الاقتصادات

[1] Kvint, Vladimir, 2009, **The Global Emerging Market: Strategic Management and Economics**, New York, London: Routledge.

[2] "emergingeconomyreport.com". www.emergingeconomyreport.com. 2022/04/22 تاريخ الاطلاع على الموقع

[3] https://worldpopulationreview.com/country-rankings/emerging-countries 2022/01/10 تاريخ الاطلاع على الموقع

[4] Subhash Chandra Jain, 2006, **Emerging Economies and the Transformation of International Business**, Edward Elgar Publishing, p 384.

[5] https://en.wikipedia.org/wiki/Emerging_market 00: 14 الساعة 2022/03/09 تاريخ الاطلاع على الموقع

الناشئة أو البلدان الناشئة، فعندما تتمكن البلدان من تخطي وضعها الناشئ وتتطور فإنها تصل مع ذلك إلى التطور التكنولوجي والاقتصادي للبلدان المتقدمة.[1]

وقد عرّفت مؤسسة التمويل الدولية السوق الناشئة على أنها سوق أسهم وقروض في بلد يكون دخله الوطني الإجمالي للفرد أقل من 10.000 دولار، أي أن الأسواق المالية الناشئة هي أسواق قائمة في الدول النامية شهدت طفرة من النمو والتطور في الحجم بعدما كانت تعاني من حالة ركود، وتمتلك قدرات تؤهلها لمواصلة النمو والتطور ورفع درجة كفاءتها وفعالية أدائها الاقتصادي لتتحول إلى مركز جذب لرؤوس الأموال الملحية والدولية من خلال العوائد المرتفعة التي حققتها مثل: الصين، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، ودول جنوب وشرق آسيا، والسبب الذي يجعل هذه الدول ناشئة هي أنها عادةً ما تفتقر لمستوى كفاءة السوق المطلوب ومعايير في مجالات عديدة مثل المحاسبة وتنظيم الأوراق المالية وغيرها، مما يجعل دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان مقارنةً بها رغم امتلاك الدول الناشئة للأنظمة المالية مثل نظام المصارف، سوق الأوراق المالية والعملة الموحدة، والبعض أيضا ينظر إلى هذه البلدان على أنها الدول التي شهدت نموًا ملحوظًا على مدى الأعوام الأخيرة، في حين يرى البعض الآخر أنها الدول التي قامت بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، التكنولوجيا، واليد العاملة الماهرة والتي قامت بتغيير بيئتها الاقتصادية في الآونة الأخيرة بشكل جذري، نتيجةً لذلك شهدت هذه الدول نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي فاق ذلك التابع للدول المتقدمة مما أسهم في تخفيف معدلات البطالة[2].

3.1 تصنيفات الدول الناشئة:

تصنّف المنظمات المالية الدولية البلدان إلى مجموعات مختلفة للتعرف على أعمالها وأنشطتها، فوضعت بذلك عدة تصنيفات يتم على أساسها تقسيم الدول حسب الأولوية بحيث يسمح هذا التصنيف لعملائها بفهم أوسع لخارطة الاستثمارات والأرباح الناتجة عنها لتشجيع شركات الاستثمار الأمريكية على الاستثمار في الأسواق المالية الاسيوية سريعة النمو وبعدها تم تطوير هذا المفهوم ليشمل المجال الاقتصادي ككل وليس المالي فقط، ليصبح التعبير في نهاية التسعينات بـ "الاقتصادات الناشئة" والذي تبنته المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[3].

---

[1] Lee, Eun Su; Liu, Wei; Yang, Jing Yu ,2021, "**Neither developed nor emerging: Dual paths for outward FDI and home country innovation in emerged market MNCs**". International Business, P356.

[2] مصطفى عبد الرحمن، الأسواق الناشئة، https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion/16/08/2017تاريخ الاطلاع على الموقع 2022/02/03.

[3] مناد امحمد، **اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2021، ص145.

تتمثل الاقتصادات العشر الناشئة الكبرى (BEM) في: الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك وبولندا وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا[1]، كما تعد مصر وإيران ونيجيريا وباكستان وروسيا والمملكة العربية السعودية وتايوان وتايلاند من الأسواق الناشئة الرئيسية الأخر،[2] لقد بدأ الدور الخاص للبلدان الناشئة الثلاثة المتمثلة في الصين، البرازيل والهند منذ الأزمة المالية لعام 2008، حيث يرى (2010) Goldman sachs في هذه الدول الثلاث القوى المهيمنة لعام 2050، الأمر الذي يقودها إلى المطالبة داخل المؤسسات الدولية بتمثيل يتوافق مع وزنها الاقتصادي والديموغرافي، حيث تتميز مختلف الشركات في هذه البلدان بالسرعة ومعدل النمو المرتفع بدعم من حكوماتها، وكذا التطور التكنولوجي والتنويع الاقتصادي[3].

جدول رقم 2-2: تصنيف الدولة لأسواق الأسهم حسب مؤشر FTSE في سبتمبر 2021

الدول الناشئة المتقدمة	الدول الناشئة الثانوية
البرازيل، جمهورية التشيك، اليونان، هنغاريا، المكسيك، ماليزيا، جنوب افريقيا تركيا، تايلاند، تايوان.	الشيلي، الصين، كولومبيا، مصر، الهند، اندونيسيا، الكويت، باكستان، فليبين، قطر، رومانيا، روسيا، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: FTSE Classification of Equity Markets – September 2021

4.2 خصائص الدول الناشئة:

تعرف الاقتصاديات الناشئة بأنها تلك الاقتصاديات التي تتميز بالخصائص التالية: [4]

- ذات عائد متوسط (أكبر من الاقتصاديات الأقل نموا وأقل من اقتصاديات منظمة التعاون والتنمية)؛
- الانفتاح على العالم الخارجي؛
- إمكانية زيادة النمو عالية؛

[1] "The Big Ten". The New York Times. 2022/03/02 تاريخ الاطلاع على الموقع.

[2] https://en.wikipedia.org/wiki/Emerging_market 14:00 تاريخ الاطلاع على الموقع 2022/03/09 الساعة

[3] Valérie PAONE, 2010**, pays émergents et pays industrialisés : insoutenable rivalité ou avenir commun forcé ?** centre Thucydide, p145.

[4] بزيرية امحمد& أوسرير منور، دراسة في واقع النمو الصناعي في اقتصاديات الأسواق الناشئة "حالة الصناعة الإلكترونية" مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 07 – سبتمبر 2012، ص128.

- تغيرات هيكلية ومؤسساتية على نطاق واسع؛
- مستوى معيشي وهياكل اقتصادية تقارب ما هو موجود في الاقتصاديات المتقدمة.

كما اقترح (2012) Julien Vercueil تعريفًا عمليًا لـ "الاقتصادات الناشئة"، على عكس "الأسواق الناشئة" التي صاغها نهج متأثر بشدة بالمعايير المالية، وفقًا لتعريفه يُظهر الاقتصاد الناشئ الخصائص التالية:[1]

- **النمو السريع على المدى الطويل:** حيث شهدت هذه الدول نموا سريعا على مدار العقود الماضية ولكن هذا المعيار ليس دقيقا لوصف الدول الناشئة فهناك دول استطاعت ان تحافظ على نسب نمو عالية أعلى من متوسط النمو العالمي خلال الفترة 2000-2011 ولم تصنف كدول ناشئة مثل افريقيا جنوب الصحراء (أنجولا، بوركينافاسو، موزمبيق، غانا، تانزانيا)؛[2]
- **نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي:** وهذا التصنيف اقترحه البنك الدولي والذي يعتبر أن الدول الناشئة هي الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى ما بين 4086 و6015 دولار وكذا الدخل المتوسط الأدنى 1036 و4085 دولار، لكن هذا المعيار هو الاخر ليس بمؤشر أفضل لان بعض الدول توجد في هذا المدى بسبب ريعها النفطي، ولا يمكن التمييز بين البلدان الريعية والناشئة التي تغييرها الهيكلي هو من يدفع النمو؛
- **الاستقرار المؤسسي ومناخ الاعمال المناسب للاستثمار:** ان الهدف الأساسي من تبني مصطلح الدول الناشئة هو تحفيز المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الدول النامية التي يكون مناخ الاعمال فيها مناسبا وربحية المشروعات الاستثمارية جيدا وحماية المستثمرين مضمونة والمخاطر محدودة[3].

2. الهيكل الاقتصادي للدول الناشئة:

1.2 الصناعة في الدول الناشئة:

يعرف قطاع الصناعة بالمحرك الهام للنمو الاقتصادي، حيث يساهم بشكل إيجابي في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للبلدان وتحقيق التوازن التجاري، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديات الناشئة تولي الاهتمام اللازم لقطاع الصناعة بكل فروعه.[4]

---

[1] Vercueil, Julien, 2012, "**Les pays émergents. Brésil – Russie – Inde – Chine... Mutations économiques et nouveaux défis,** Paris : Bréal, 3rd Edition, , P232.

[2] مناد امحمد، مرجع سابق ص146.

[3] مناد امحمد، مرجع سابق، ص146.

[4] بزيرية امحمد& أوسرير منور، مرجع سابق، ص127.

لقد أدركت الكثير من البلدان الناشئة الآن أن وسيلتها للحاق بركب التقدم والنهضة الاقتصادية هو الاتجاه إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة وتشير الدلائل أن هذه الصناعة هي من الصناعات الصاعدة على المستوى العالمي وتتنامى بمعدلات تفوق كل التوقعات من حيث إنتاجها واستخدامها في مجال الإنتاج.[1]

شكل رقم 2-1: نمو الصناعة (% سنوياً) في عينة من الدول الناشئة سنة 2020

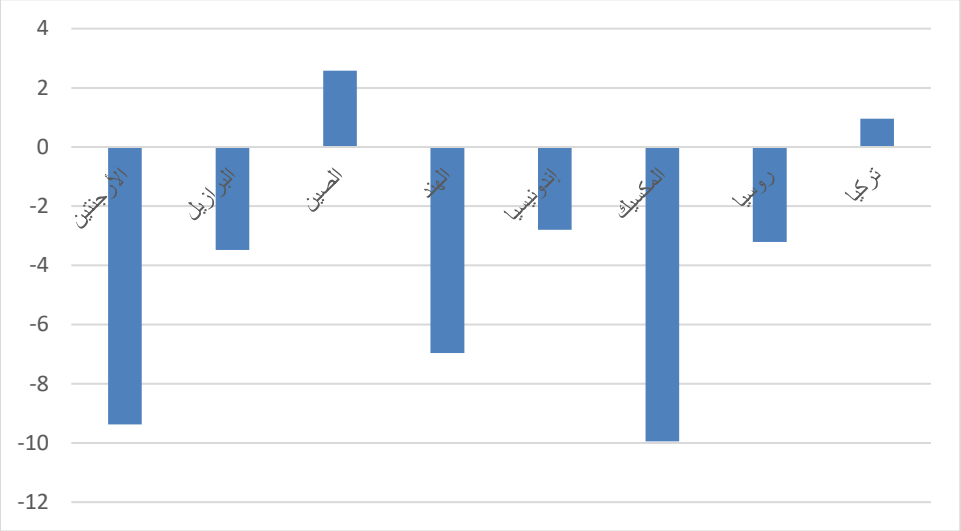

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية- البنك الدولي 2022

امتد أثر الأزمة العالمية "جائحة كورونا كوفيد 19" إلى القطاع الصناعي مما أدى إلى انكماش في القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية والدول الناشئة بما فيها البرازيل والأرجنتين والمكسيك وروسيا فقد سجلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي نسبة نمو القطاع معدلات سالبة حسب ما يبينه الشكل رقم 2-1 معدل نمو الصناعة سنويا في الدول الناشئة خلال سنة 2020 حيث يظهر جليا أن دولتي الصين وتركيا شهدتا نمو موجبا حوالي 3% و1% على التوالي بينما حققت معظم البلدان الناشئة الأخرى على غرار كل من الارجنتين، البرازيل، الهند، إندونيسيا، المكسيك وروسيا معدلات سالبة وانكماشا في نمو الصناعة سنة 2020 شهدت تراجعا سابقا لأوانه في الصناعة، لذلك فإنها تفتقر في الوقت الراهن إلى وجود قطاع صناعي متين هذا راجع أساسا إلى تداعيات أزمة كورنا التي شهدنا العالم نهاية 2019 وبداية 2020.

كما بلغت مساهمة نسبة الصناعة من اجمالي الناتج المحلي في الدول الناشئة خلال السنوات 2018-2020 نسبة معتبرة كانت أقلها محققة سنة 2020 بفعل الركود الاقتصادي لمختلف الدول والذي سببته جائحة كورونا، حققت الصين أعلى مساهمة للصناعة من اجمالي ناتجها المحلي بنسبة قاربت لـ 40%سنة 2018، تليها مصر بنسبة مساهمة 35% سنة 2019، بينما بلغت هذه النسبة حوالي 30% وشكلت تقاربا بين كل من

[1] بزيرية امحمد& أوسرير منور، مرجع سابق، ص131.

روسيا، جنوب افريقيا، بيرو، المكسيك والفليبين، في حين أن البرازيل كانت ذات معدل صناعة منخفض من اجمالي ناتجها المحلي مقارنة بباقي الدول الناشئة محل المقارنة حيث لم تتعدى نسبتها 20%،[1] حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 2-2: مساهمة الصناعة (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة 2018-2020

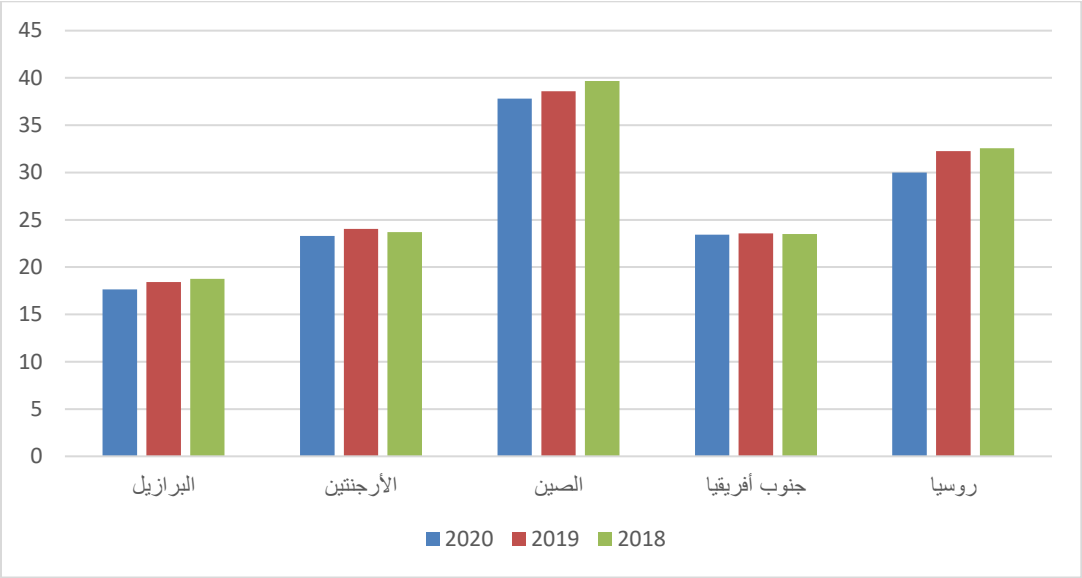

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية- البنك الدولي

2.2 صادرات وواردات الدول الناشئة:

تعتبر الدول الناشئة من بين الدول التي تساهم في تصدير واستيراد المصنوعات من بين السلع المصدرة أو المستوردة حيث حققت الصين أعلى نسبة صادرات لمصنوعاتها (90%) من اجمالي السلع المصدرة لباقي الدول خلال الفترة 2018-2020 مقارنة بوارداتها من المصنوعات (60%) وتفوقت بذلك على الدول الأخرى المختارة في الدراسة (البرازيل، جنوب افريقيا، مصر، روسيا) تليها مصر وجنوب افريقيا بنسب متقاربة صادرات للمصنوعات المحلية (45%)، بينما كانت الواردات من المصنوعات في روسيا (80%) أكبر من الصادرات (20%) متفوقة بذبك على كل الدول من حيث وارداتها من المصنوعات وهو الامر نفسه بالنسبة للبرازيل التي تفوق وارداتها الصناعية (80%) سنة 2020 على صادراتها (25%).[2]

[1] مؤشرات التنمية العالمية- البنك الدولي 2022 https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators/preview/on# تاريخ الاطلاع على الموقع 2022/01/05.

[2] مؤشرات التنمية العالمية- البنك الدولي https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-2022 indicators/preview/on#تاريخ الاطلاع على الموقع 2022/01/05.

شكل رقم 2-3: صادرات وواردات المصنوعات للدول الناشئة خلال الفترة 2018-2020

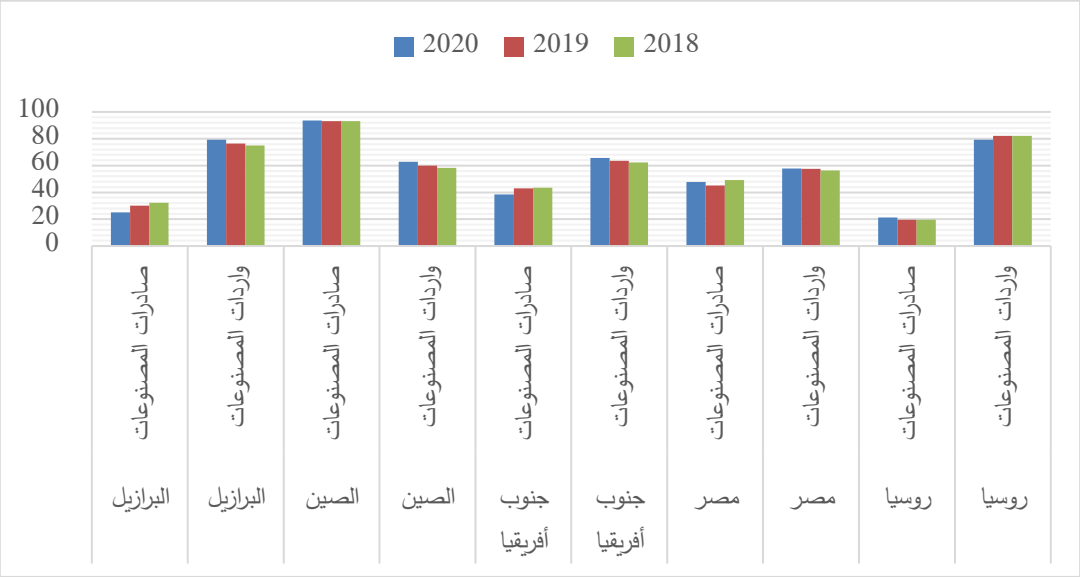

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية- البنك الدولي

ارتبط التفكير في السياسة الصناعية منذ أمد بعيد بالخبرات غير الناجحة في إحلال الواردات في العديد من البلدان النامية حيث كانت تستخدم السياسات التجارية لتثبيط المستوردين ودعم الإنتاج المحلي، غير أن تجارب بعض البلدان الأخرى، ولا سيما في شرق آسيا، أظهرت أن السياسة الصناعية يمكن أن ترتبط بتحول هيكلي وتنويع اقتصادي ناجحين. وبسبب تجدد الاهتمام بجوانب السياسة الصناعية لزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية[1]، حيث توضح تجربة البلدان التي نفذت السياسة الصناعية بنجاح، لا سيما في مواجهة الشكوك المتزايدة، أنها استخدمت جميعها بدائل الواردات، لكنها في الوقت نفسه ركزت على تصدير المنتجات إلى السوق العالمية، وهي تتميز بإجراءات منهجية لجذب المستثمرين الأجانب وتشكيل القدرة التنافسية العالمية لمؤسساتهم ومنتجاتهم، كان أنجحها جزءًا لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية.[2]

3. تجارب السياسات الصناعية في دول أمريكا اللاتينية:

1.3 تجربة البرازيل:

البرازيل هي خامس أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، وهي الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 214 مليون نسمة، واعتبارًا من عام 2018 فهي تاسع أكبر اقتصاد في العالم، وقد دعم

[1] التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي، مر كز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، 2017، ص108.

[2] G. I. Yakovlev (&)a. v. streltsov,2021, **formation of industrial Policy Under uncertainty growth**, samara state university of economics, samara, , p13.

حجم البرازيل ومواردها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية إدراجها ضمن مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الناشئة الجديدة التي أظهرت معدلات نمو أعلى من العديد من الاقتصادات الأخرى،[1] كما تعتبر البرازيل من بين الدول التي نجحت في استخدام السياسات الصناعية للحاق بالدول الغنية، حيث مرت بمراحل مختلفة من السياسة الاقتصادية والسياسات الصناعية في مواجهة الظروف الاقتصادية المحلية والدولية المتغيرة وكذلك الظروف السياسية، حيث مرت البرازيل بثلاث مراحل رئيسية من التنمية والسياسة الصناعية استمرت الموجة الأولى حتى عام 1980 تميزت بالتخطيط الإرشادي المكثف للدولة في مجالات التنمية القطاعية (مثل سياسات الصلب والبتروكيماويات والوقود المتجدد) وحماية التجارة، تهدف السياسة الصناعية البرازيلية بشكل رئيسي إلى إنشاء قطاعات صناعية جديدة، والابتعاد عن التخصص في السلع الأولية، وتعزيز الأنشطة كثيفة التكنولوجيا، وخلال الثمانينيات والتسعينيات ابتعدت الحكومة البرازيلية عن السياسة الصناعية واستبدال الواردات لصالح سياسات التكيف الهيكلي واستقرار الاقتصاد الكلي، كانت سياسات التكيف الهيكلي موجهة في البداية إلى تحرير التجارة وخصخصة المؤسسات العامة، بينما ركزت بشكل متزايد منذ منتصف التسعينيات على استقرار الاقتصاد الكلي[2]، كما شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عودة السياسات الصناعية الانتقائية (القطاعية) إلى البرازيل، وفي سنة 2003 أعلنت الحكومة البرازيلية عن المبادئ التوجيهية للسياسة الصناعية والتكنولوجيا والتجارة الخارجية (PITCE) التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية الصناعية من خلال تعزيز التطور التكنولوجي في القطاعات الرئيسية (أشباه الموصلات، والبرمجيات، والمستحضرات الصيدلانية والأدوية، والسلع الرأسمالية)، وبالتالي تشجيع تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى.[3]

استندت استراتيجية السياسة الصناعية الرئيسية التي اعتمدتها الحكومة البرازيلية بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي على نظام حمائي منظم، حيث لا يمكن استيراد منتج ما إلا إذا تم إثبات أنه لم يتم إنتاج منتج مشابها له في البرازيل، تم تكثيف هذه الإجراءات خلال الفترة ما بين 1960 إلى 1980 في إطار إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات(ISI) ، كان الهدف الرئيسي لاستراتيجية إحلال الواردات هو تطوير وتنويع نظام الإنتاج المحلي، ومع العودة إلى السياسة الصناعية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم التركيز بشكل أقوى على سياسات ولوائح التكنولوجيا التي تهدف إلى تطوير قواعد العلوم والتكنولوجيا في البرازيل في مجال التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو والكتلة الحيوية والطاقات المتجددة، واعتبرت هذه التقنيات حاسمة

[1] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu,2021, **Industrial Policy in Emerging Markets**, S & B World Foundation, Isbn: 978-1-7337604-4-7, P90.

[2] Antonio Andreoni, Fiona Tregenna, Escaping 2020, **The Middle-Income Technology Trap: A Comparative Analysis of Industrial Policies in China, Brazil and South Africa**, Structural Change and Economic Dynamics, P18,

[3] Antonio Andreoni, Fiona Tregenna,2020, **Escaping the middle-income technology trap: A comparative analysis of industrial policies in China, Brazil and South Africa**, Structural Change and Economic Dynamics, p18,

لمواكبة التغيرات التكنولوجية في قطاعات النفط والغاز والزراعة والصيدلة، وكانت إشارة إلى آخر محاولة منهجية من قبل الحكومة البرازيلية لتنفيذ السياسة الصناعية للهروب من فخ الدخل المتوسط وتحقيق النمو المستدام، على الرغم من هذه المحاولات فقد افتقر تنفيذ وإنفاذ مبادرات السياسة الصناعية منذ عام 2000 إلى الاستمرارية والتركيز، والارتقاء بتحالفات المصالح وفشل في التوحيد ونتيجة لذلك لم تنجح السياسات في معالجة نقاط الضعف المنهجية للنظام الصناعي البرازيلي، لا سيما فيما يتعلق بمشاركته مع النظام الصناعي العالمي.[1]

شكل رقم 2-4: مؤشرات السياسة الصناعية في البرازيل خلال الفترة 2007-2020

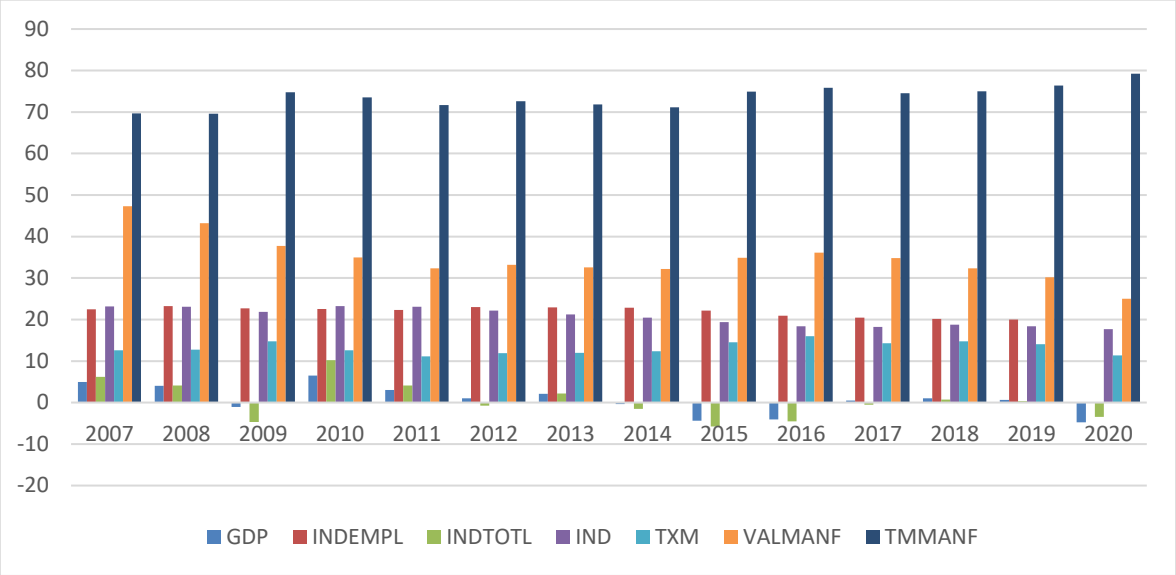

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستناد إلى مؤشر التنمية العالمية -البنك الدولي

شهدت البرازيل معدلات نمو عالية وزيادة في الإنتاجية وطوّرت قاعدة تصنيعية قوية، ومع ذلك لم يكن من الممكن الاستمرار في تلك السياسات التي كان لها دور فعال في تحقيق تلك التطورات، حيث وفرّ التخلي عن السياسات الصناعية الاستقرار وزاد من اندماج البرازيل في الاقتصاد العالمي، من ناحية أخرى أصبحت قاعدة التصنيع أصغر وضعف الإنتاجية، كما تُظهر حالة البرازيل أيضًا أن سياسات الاقتصاد الكلي وبناء المؤسسات والشفافية والحوكمة الرشيدة تشكل خلفية السياسات الصناعية، إذ لم تكن هذه الخلفية متاحة فقد تفشل السياسات الصناعية، وقد ذكر Africher (2015) في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الضعف المستمر لهيكل النقل والتدهور الملحوظ في أداء المؤسسات وأوجه القصور في نظام التعليم، كما يعتقد Gereffi (2013) أن نظام السياسة الصناعية في البرازيل معقد للغاية وغير مستقر، حيث تواجه الشركات صعوبة في

[1] Antonio Andreoni, Fiona Tregenna, (2020), p19.

عمل التوقعات لأن السياسات تتغير كثيرًا، ومثال ذلك الصناعات الإلكترونية التي تواجه حالة من عدم اليقين بسبب حوافز الإنتاج المحلي ومن ناحية أخرى تعريفات الاستيراد.[1]

2.1.3 تجربة الارجنتين:

منذ أصبحت الأرجنتين دولة لأول مرة فإنها فشلت في تنفيذ تغيير هيكلي يتحدى المزايا النسبية ، فظهر التصنيع ردًا على الاختلالات الناجمة عن نقص العملات الأجنبية والأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالاستقلال الذاتي الوطني فكانت الإجراءات لدعم التصنيع أكثر أهمية بين نهاية الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بجهود مدروسة تستهدف القطاعات الإستراتيجية المرتبطة بالصناعات الثقيلة، وفي التسعينيات تم توسيع الأنظمة الإقليمية إلى حد كبير، وتم إدخال أنظمة قطاعية جديدة مثل نظام صناعة السيارات، كانت الأرجنتين بالفعل في طريقها إلى مسار طويل حيث تحولت رؤيتها للسياسة الصناعية وانتقلت من نهج التصنيع لاستبدال الواردات إلى نهج يجمع بين التحرير والأنظمة الإقليمية والقطاعية، وظهور أدوات السياسة الأفقية تمامًا كما هو الحال في البرازيل،[2] كما ينبغي التأكيد على اختلافين جوهريين بين الأرجنتين والبرازيل، الأول هو أن البرازيل طوال تاريخها بعد عام 1930 كانت أكثر التزامًا بالتنمية الصناعية من الأرجنتين، على عكس التصنيع في الأرجنتين نما التصنيع في البرازيل في جميع الفترات على وجه الخصوص، في حين قامت الأرجنتين بمحاولة مبكرة لتحرير المال والتجارة في أواخر السبعينيات وتخلت عن معظم أدواتها للسياسة الصناعية في نفس الفترة.[3]

على خلفية النمو الاقتصادي العالمي، واتساع الفجوات التكنولوجية، والتطور المعاكس لأسعار التصنيع، تعد الأرجنتين واحدة من دول أمريكا اللاتينية التي شهدت عودة (جزئية ومؤقتة) للسياسة الصناعية إلى أجندة السياسات الاقتصادية، يعد الاقتصاد الأرجنتيني بين أكبر الاقتصادات التي تأتي بعد البرازيل والمكسيك في المركز الثالث، حيث أن إحصائيات قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي تشير إلى أن إجمالي الناتج المحلي في الأرجنتين لعام 2016 بلغ 879.4 مليار دولار باعتبارها دولة ناشئة تقوم بمشروعات تصدير متنوعة في مجال المنسوجات والسلع الزراعية والمنتجات الصناعية، مما يجعل الوضع الاقتصادي في الأرجنتين في تطور ملحوظ، حيث يبلغ التعداد السكاني لها 43.9 مليون نسمة الأمر الذي يجعل نمو القطاع الصناعي يخلق فرص عمل ويقلل من معدل البطالة، كما يعتبر المركز الصناعي المعترف

[1] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, tanju Yürükoğlu,2021, **Industrial Policy in Emerging Markets**, S & B World Fondation, P113.

[2] Pablo Lavarello, 2017, **The Return of Industrial Policy: The Case of Argentina 2003-2015** Problemas del desarrollo , p03

[3] José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright,2014, **transforming economies Making industrial policy work for growth, jobs and development,** International Labour Organization Geneva: ILOn, P91.

به عالميا في الأرجنتين لتجميع السيارات وتشغيل المعادن بين مواقع التصنيع الأخرى كصناعة الأغذية والمشروبات، صناعة الأجهزة والإلكترونيات، صناعة النفط وصناعة النسيج [1].

شكل رقم 2-5: الإنتاج الصناعي في الأرجنتين خلال الفترة 2018-2022

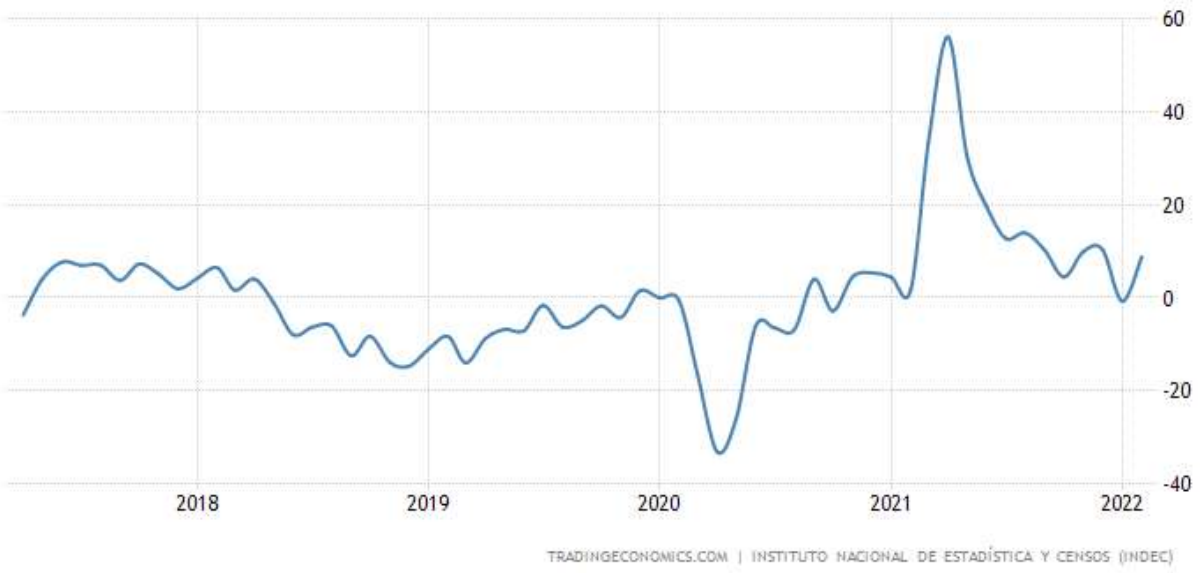

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com/argentina/gdp-growth
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2022/04/23

في أعقاب انهيار الجولة الثانية من التحرير ورفع قيمة العملة بين عامي 2000 و2013، بدأت حصة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الأرجنتيني في الانتعاش بعد خمس سنوات من الانكماش، وبناءً عليه بدأت الدولة في التراجع عن دورة 26 عامًا من تراجع التصنيع، مما رفع حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 18.5٪ في الفترة الزمنية 1995-2000 إلى 21.7٪ في المتوسط بين 2003 و2012 (مقدرة باستخدام قاعدة بيانات الأونكتاد).[2]

لم يتم تشكيل سياسة صناعية شاملة في الارجنتين، وقد تم تنفيذ مجموعة من الأدوات خلال الفترة 2003-2015 بهدف خلق فرص تكنولوجية وقدرات التمويل، وآليات الاختيار مما أدى إلى إحياء أولي للسياسة الصناعية، ولكنه غير مكتمل، كما تتطلب السياسة الصناعية في البلدان النامية من الدولة اتخاذ إجراءات مدروسة، وبالتالي يمكن التأكيد على أنه على الرغم من أن الأرجنتين شهدت عودة جزئية (أو إعادة تقييم) لمجموعة من الإجراءات التي تعزز التصنيع والتي تستند إلى إجراءات وأدوات تدريجية، ولكنها أصبحت انتقائية

[1] https://ar.history-hub.com/ma-hy-akbr-alsnaaaat-fy-alargntyn ،2022/04/23 تاريخ الاطلاع على الموقع:
[2] UNCTADstat http://unctadstat.unctad.org/EN/ 02:00 تاريخ الاطلاع على الموقع 2022/04/24 الساعة

بشكل متزايد، وبهذا المعنى فإنه على الرغم من أن عودة السياسة الصناعية استلزم تعلمًا مؤسسيًا كبيرًا إلا أنها كانت أيضًا غير مكتملة ومؤقتة.[1]

يوضح الشكل أدناه معدل نمو الناتج المحلي السنوي للأرجنتين خلال الفترة 2019-2022:

شكل رقم 2-6: معدل نمو الناتج المحلي السنوي للأرجنتين

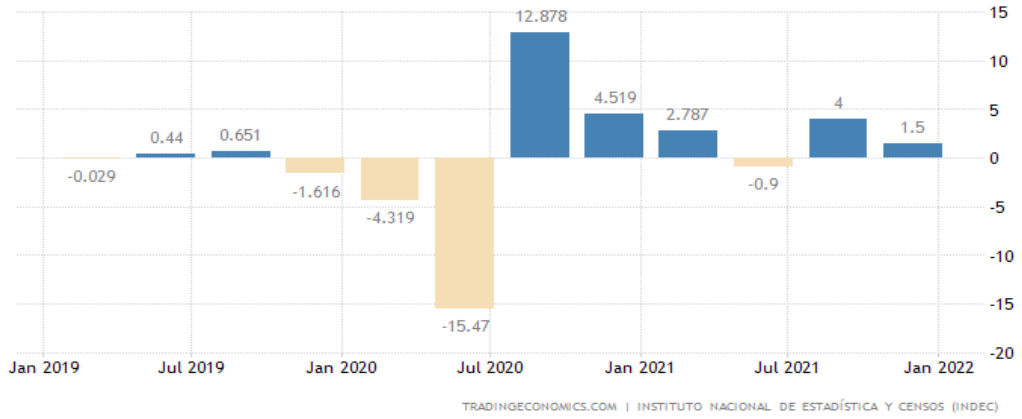

المصدر: **https://ar.tradingeconomics.com/argentina/gdp-growth**

من خلال الشكل نلاحظ أن الارجنتين شهدت معدلات ضعيفة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2019 قدّر بـ 0.65% ليتراجع هذا المعدل الى معدلات سالبة بلغت أقصى قيمة لها خلال نهاية سنة 2020 على إثر تداعيات جائحة كورونا وآثارها السلبية على اقتصادات الدول، وبعدها نلاحظ تعاف كبير في نمو الناتج المحلي الارجنتيني حيث بلغت نسبته 12.87% في بداية سنة 2021 وهذا راجع الى السياسات المنتهجة من قبل الارجنتين للتصدي لأزمة كورونا، وقد كان بلغ معدل هذا المؤشر سنة 2022 حوالي 4%.

تخلصت الأرجنتين من معظم الأدوات التي كانت لديها كسياسة صناعية وتكنولوجية بعد عام 1976، ولكن ظلت بعض التدابير الحمائية سارية لقطاعات مثل السيارات والصلب والنفط في السنوات الأخيرة، كما سعت الحكومة الأرجنتينية إلى إعادة بناء أدواتها للسياسة الصناعية والتكنولوجية إلى حد كبير كاستجابة دفاعية للركود العالمي لعام 2008 وما تلاه من ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ولا يرجع هذا الارتفاع منذ عام 2007 إلى ارتفاع أسعار السلع فحسب، بل يرجع أيضًا إلى ارتفاع التضخم، الذي تجاوز 20% في السنوات

[1] Pablo Lavarello, 2017, **The Return of Industrial Policy: The Case of Argentina 2003-2015** Problemas del desarrollo , p11.

القليلة الماضية، وبشكل عام كانت تجربة الأرجنتين في السياسة الصناعية أضعف وأكثر تقطعًا من تجربة البرازيل.[1]

4. تجارب السياسات الصناعية في دول آسيا:

1.4 تجربة كوريا الجنوبية:

من المثير للاهتمام مقارنة مسارات اقتصادات أمريكا اللاتينية باقتصاد اللحاق بالركب الناجح مثل اقتصاد جمهورية كوريا الذي لم يشهد نمو الإنتاجية في التصنيع الانتكاسات التي شوهدت في اقتصادات أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى معدلات عالية جدًا من نمو الإنتاجية جنبًا إلى جنب مع معدلات عالية جدًا من نمو العمالة حتى التسعينيات، ويُظهر كذلك سعر الصرف الحقيقي مسارًا بطيئًا وثابتًا للارتفاع بمرور الوقت، دون التقلبات التي ابتليت بها تجربة أمريكا اللاتينية، كما ارتفع معدل السياسة الصناعية طوال تلك الفترة مما يعكس عملية قوية للغاية من التغيير الهيكلي لصالح القطاعات الديناميكية في الإنتاج والصادرات.[2]

من المهم فهم تجربة كوريا الجنوبية في السياسة الصناعية باعتبارها واحدة من اقتصادات "معجزة النمو" في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمعروفة بتحولها السريع من منتج للسلع والصناعات الخفيفة إلى قوة تصنيع ثقيلة، وهي من المؤيدين التقليديين للسياسة الصناعية النشطة، بتطوير استراتيجيات خاصة بقطاعات معينة لتلك القطاعات التي تعتبرها صناعاتها الرئيسية: السيارات وبناء السفن وأشباه الموصلات والصلب والآلات العامة والمنسوجات، كما تعد تجربة كوريا الجنوبية على الصعيد التنموي بصفة خاصة أحد أبرز وأنجح التجارب الاقتصادية العاكسة لدور الدولة الاستراتيجي في رسم المسارات الأساسية لعمليات التصنيع والارتقاء بمستوياته وحسب chang(1999) فقد مثلت السياسة الصناعية أهم أداة في إدارة وتوجيه النشاط الصناعي للبلد وهو ما أدى إلى تحقيق تنمية صناعية مثيرة في زمن قياسي[3].

تعتبر تجربة كوريا الجنوبية في مجال السياسة الصناعية من أهم وأبرز تجارب دول جنوب شرق آسيا وذلك في ظل استراتيجية تشجيع الصادرات وهي الاستراتيجية المتبعة منذ الستينات[4]، والتي مارست من خلالها الحكومة دورا بارزا في رسم السياسات الصناعية الفعالة والمتغيرة حسب مراحل التنمية فقد كان التوجه قويا نحو

---

[1] José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright,2014, **transforming economies making industrial policy work for growth, jobs and development,** International Labour Organization Geneva: ILOn, P90.

[2] José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright,2014, **transforming economies making industrial policy work for growth, jobs and development,** International Labour Organization Geneva: ILOn, P95.

[3] Hong-Jae Park and Chul Gyue Yoo ,1998, **Interpreting the Korean Crisis: Financial Liberalisation, Industrial Policy, and Corporate Governance**, Cambridge Journal of Economics, vol. 22, no. 6

[4] فوزية بوخبزة، بن عطة محمد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 22 العدد: 01 السنة: 2022 ص422.

زيادة الصادرات المصنعة،[1] ويحدد Weiss (2011–2015) أربع فترات للسياسات الصناعية في كوريا الجنوبية:

- الفترة الأولى (1960–1973):

كانت الأولويات هي الصادرات وكانت القطاعات الرئيسية هي الشركات المصنعة كثيفة العمالة، من ناحية أخرى كانت الأدوات الرئيسية هي حماية التعريفة الجمركية على الواردات ودعم الصادرات، واسترداد الرسوم الجمركية، والائتمان المدعوم واستهداف الصادرات؛

- الفترة الثانية (1973–1980):

كانت الأولويات خلال هذه الفترة هي الصناعات الثقيلة والكيميائية، مع أولوية قطاعات الصلب والبتروكيماويات والمعادن غير الحديدية وبناء السفن والإلكترونيات والآلات والشركات ذات الأولوية المختارة. بالإضافة إلى الأدوات الرئيسية المستخدمة خلال الفترة السابقة، تم استخدام قروض السياسات لتمويل القطاعات والشركات ذات الأولوية، والائتمانات الضريبية كحوافز للاستثمار كأدوات رئيسية للسياسة الصناعية؛

- الفترة الثالثة (1980–1990):

انتقلت الأولويات إلى قطاعات صادرات التكنولوجيا العالية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، كانت الأدوات الرئيسية المستخدمة خلال هذه الفترة هي تحرير الواردات وحوافز البحث والتطوير والإقراض المباشر، وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي؛

- الفترة الرابعة منذ عام 1990:

كانت الأولويات هي التنمية التي يقودها القطاع الخاص، والقدرة التنافسية في الساحة الدولية، وكانت الأدوات الرئيسية هي دعم البحث والتطوير، وفتح حساب رأس المال، وإصلاحات القطاع المالي.[2]

شهدت كوريا الجنوبية نموًا اقتصاديا غير مسبوق يتمتع بقاعدة صناعية صلبة على مدار الستين عامًا الماضية، صاحب ذلك النمو الهائل للاقتصاد الكوري تغيرات كبيرة في هيكله الصناعي في البداية، باعتبار أن الاقتصاد الكوري كان معتمدا على الزراعة والصناعات الأولية الأخرى، كما اكتسب التصنيع زخماً في الستينيات، عندما أدت شركات التصنيع كثيفة العمالة إلى نمو الإنتاج من خلال الاستفادة من الميزة النسبية لكوريا الجنوبية، لعبت الصناعة كثيفة رأس المال دورًا إنتاجيًا في قوة العمل كثيفة الإنتاج وانخفاض الإنتاجية

[1] عزازن, حفيظة، **التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ماليزيا و الجزائر – دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر،2019، ص185.

[2] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu,2021, **Industrial Policy in Emerging Markets**, S & B World Foundation, ISBN: 978-1-7337604-4-7, p43.

حتى الثمانينيات من القرن الماضي، فأصبحت كوريا الجنوبية رائدة على مستوى العالم، استمر هذا الاتجاه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما أصبحت العديد من الشركات الكورية تحتل الصدارة في الصناعات الرئيسية مثل الإلكترونيات والصلب والسيارات وبناء السفن.[1]

والجدول الموالي يوضح مدى تقدم الصناعة في كوريا الجنوبية مقارنة بسنغافورة وتايوان من خلال خمس عناصر رئيسية للتصدير خلال عقود من الزمن.

جدول رقم 2-3: أهداف وأدوات السياسة الصناعية الحديثة في كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان

البلد	سنغافورة	تايوان	كوريا
تعميق الهيكل الصناعي	تقديم دفعة قوية عبر التخصص الدقيق في الصناعات كثيفة المحتوى التكنولوجي دون حماية	تقديم دفعة قوية من خلال التوجه للصناعات كثيفة رأسمال والتكنولوجيا	تقديم دفعة قوية من خلال التوجه للقطاعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا والمهارة وخاصة المعدات الثقيلة
زيادة مستوى التصنيع المحلي	رغم عدم الاستهداف المباشر لزيادة الناتج المحلي فقد تم تبني تشجيع تعاقدات الباطن لصالح SMEs	تم وضع إجراءات محددة وضغط قوي لزيادة الناتج المحلي	التوجه نحو بناء قواعد صارمة والتوسع في انشاء الصناعات الداعمة.
الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستهداف والفحص الدقيق الشركات المتعددة الجنسيات لاستقطاب الأنشطة عالية القيمة المضافة	فرز الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمعيارين هما تثبيت الدخول للمجالات التي لها شركات قوية والمساهمة في نشر التكنولوجيا لدى الشركات المحلية	نقل وتوطين التكنولوجيا لتحفيز التصدير وزيادة المشروعات المشتركة
النهوض بالمستوى التكنولوجي	رغم عدم الاستهداف المباشر بالنسبة للشركات الوطنية فقد تم استهداف الشركات الأجنبية لزيادة وتنمية عمليات البحث والتطوير	الدعم التكنولوجي القوي للبحث والتطوير في الشركات المحلية والعمل على الارتقاء والتطوير في SME	حفز البحث والتطوير المحلي في الصناعات المتقدمة
تعزيز الشركات المحلية الكبرى	يتم ذلك بين بعض الشركات العامة في بعض المناطق او الأنشطة المستهدفة	تشجيع دخول الصناعات الثقيلة بشكل أساسي بواسطة الشركات العامة	القيادة المستدامة لإنشاء تكتلات خاصة عملاقة لتتجاوز الأسواق مع خلق علامات تجارية موجهة للتصدير

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (أبو شماله، 2017، صفحة 18)

[1] Gouzou, Joseph Hermann Péguitha,2020, **Korean industrial policy and policy implications for Cote d'Ivoire**, thesis, Graduate School of International Studies, p41.

استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي(2022)، فإن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية بلغ 1.22 تريليون دولار في عام 2011 وكذا سنة 2012 لينخفض بعدها في سنة 2013 انخفاضا شديدا بلغ 0.23 تريليون دولار ليرتفع بعدها ارتفاعا ملحوظا سنة 2014 حيث بلغ حوالي 1.48 تريليون دولار ليحافظ على نفس القيمة سنتي 2015 و2016 ليشهد تدهورا وانخفاضا حادا سنة 2017 بقيمة 0.2 تريليون دولار ليبلغ اقصى قيمة له في السنة الموالية حيث تجاوز 1.6 تريليون دولار،[1] لكن شهد مؤخرا انخفاضا بفعل جائحة كورونا التي أضرت بجميع الاقتصادات الدولية وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

شكل رقم 2-7: إجمالي الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية خلال 2011-2020

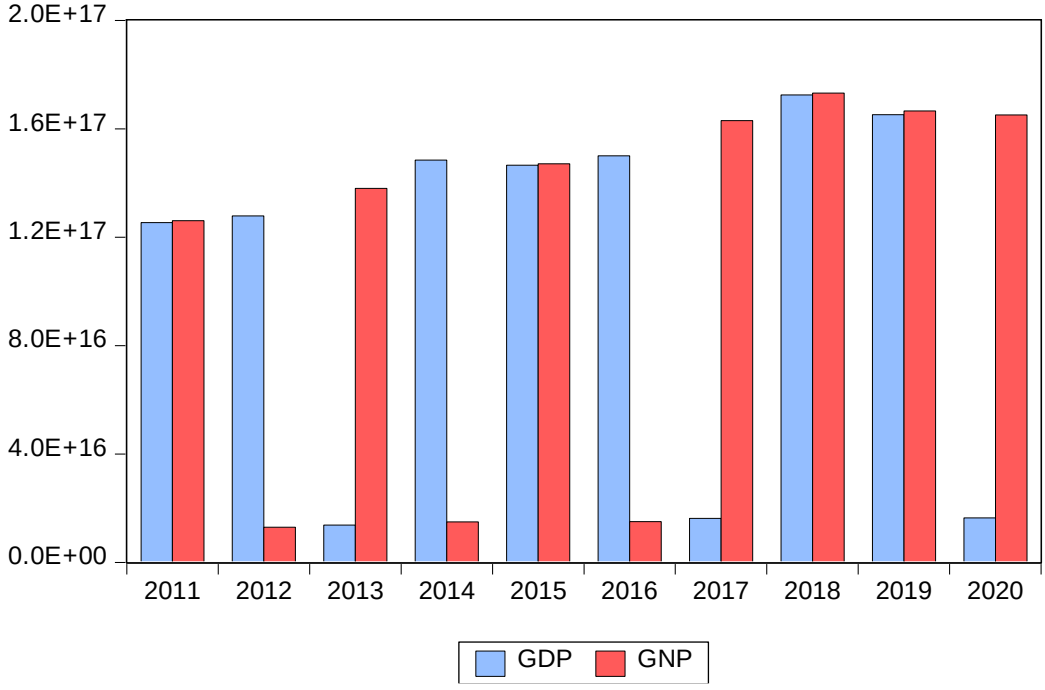

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد بيانات البنك الدولي

وبالنظر الى صادرات وواردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي في دولة كوريا الجنوبية يبين الجدول الموالي مختلف نسب صادرات وواردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2020:

[1] مؤشرات التنمية العالمية -البنك الدولي، 2022.

جدول رقم 2-4: صادرات وواردات السلع والخدمات في كوريا الجنوبية خلال الفترة 2000-2020

السنوات	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات
2000	33,93916896	32,15599115
2001	31,78774105	30,43605617
2002	29,77275441	28,58028499
2003	31,39783726	29,77676402
2004	36,75433645	33,26137842
2005	35,2830828	33,04172823
2006	35,62641862	35,02545491
2007	37,39217969	36,4823456
2008	47,64188521	47,87446723
2009	45,18535191	40,94826746
2010	47,10373691	44,29585958
2011	53,3377319	52,22858168
2012	54,09405134	51,3642764
2013	51,29207111	46,66003384
2014	47,83142087	42,78302103
2015	42,98956153	36,14293286
2016	40,13265091	33,47115855
2017	40,93420694	36,18671087
2018	41,71329084	37,27557467
2019	39,27586107	36,4812779
2020	36,44585911	32,76966162

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية -البنك الدولي

من خلال الجدول الذي يبين مختلف صادرات وواردات السلع والخدمات في كوريا الجنوبية خلال الفترة 2000-2020 (% من إجمالي الناتج المحلي) [1]نلاحظ أن الصادرات في تذبذب مستمر بين الارتفاع والانخفاض النسبي حيث بدأت الصادرات في التناقص ما بين سنتي 2000 و2003، بينما شهدت الصادرات

[1] مؤشرات التنمية العالمية -البنك الدولي، 2022.

ثباتا نسبيا بين الفترة 2004 إلى 2007، لترتفع سنة 2008 بحوالي 10% بالمقارنة بسنة 2007، أما سنة 2011 شهدت ارتفاعا محسوسا في معدل الصادرات حيث بلغت أُصى نسبة لها من اجمالي الناتج المحلي (GDP)، لتحقق فيما بعد نسبا أقل انخفاضا في السنوات اللاحقة حتى سنة 2020 أين بلغت النسبة حوالي 36% من اجمالي الناتج المحلي لكوريا الجنوبية، أما بالنسبة للواردات من السلع والخدمات فقد شهدت كوريا الجنوبية نسبا متقاربة من الواردات خلال الفترة 2000 و2007 لتشهد سنة 2008 نسبة مرتفعة نوعا ما بلغت حوالي 47% وأقصاها سنة 2011 بحوالي 52% لتحقق انخفاضا محسوسا في نسبة وارداتها من اجمالي الناتج المحلي لكوريا الجنوبية لغاية سنة 2020 أين بلغت نسبة 32%.

2.4 تجربة إندونيسيا:

بعد التحول من اقتصاد مغلق وسياسات التدخل الشديدة إلى اقتصاد أكثر توجها نحو السوق خلال أواخر الستينيات حتى الأزمة الاقتصادية الآسيوية سنة 1997، كان النمو الاقتصادي في إندونيسيا سريعا جدا، حيث بلغ متوسطه 7% سنويا، وخلال فترة السبعينيات شهدت إندونيسيا استراتيجية اقتصادية يسيطر عليها القطاع العام تركز على الواردات والتمويل العام، ومع ذلك وبمجرد انتهاء فترة ازدهار النفط في بداية الثمانينيات، لم يكن بالإمكان الحفاظ على هذه الاستراتيجية، واستحدثت سلسلة من تدابير رفع الضوابط التنظيمية لتحسين مناخ الاستثمار وبدأت الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية في الارتفاع بسرعة في أواخر الثمانينات، ومنذ منتصف الثمانينات كان التصنيع هو القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي، وتضاءلت أهمية الصناعات القائمة على الموارد في الثمانينيات، وبحلول أوائل التسعينات، حلت محلها الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة، انتقلت البلاد منذ أواخر الستينيات من قاعدة إنتاج تغلب عليها الزراعة إلى قاعدة صناعية، ومن ثم فإن السياسة الصناعية في إندونيسيا تتشكل من السياسة الصناعية الوطنية لعام 2008 والخطة الإندونيسية الرئيسية لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا التي أطلقت في عام 2011 بهدف أن تصبح دولة صناعية قوية بحلول عام 2025. [1]

والشكل الموالي يبين أهم مؤشرات السياسة الصناعية في دولة اندونيسيا خلال الفترة 2011-2020 حسب مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

[1] Hofman, B., Rodrick-Jones, E. and Thee, 2004, "**Indonesia: Rapid growth, weak institutions" A case study from Scaling up poverty reduction**, A global learning process and conference, Shanghai, P35.

شكل رقم 2-8: مؤشرات السياسة الصناعية في اندونيسيا خلال الفترة 2011-2020

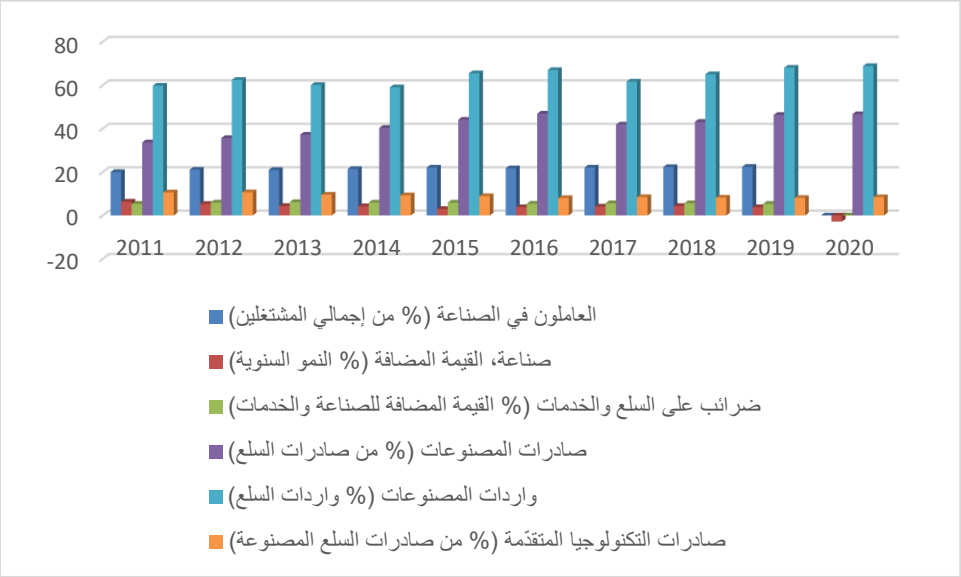

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية -البنك الدولي

3.4 تجربة الصين:

منذ أواخر السبعينيات، كانت السياسة الصناعية جزءًا لا يتجزأ من خطة الصين الخمسية، في عام 1989 تم ذكر مفهوم السياسة الصناعية صراحة لأول مرة في وثيقة رسمية (ورقة مجلس الدولة في قرار بشأن أولويات السياسة الصناعية)، تبع ذلك في عام 1994 مخطط أكثر شمولاً وتكاملاً للسياسات الصناعية الحكومية للتسعينيات والذي أكد على تطوير الصناعات الأساسية والتكنولوجيا العالية، والحاجة إلى إعادة تعديل تكوين التجارة الخارجية من خلال تعزيز القدرة التنافسية التصنيعية، حيث تم استلهام العديد من المبادرات والتدابير السياسية من التجارب الناجحة لليابان وكوريا وركزت على اقتحام الاقتصاد العالمي من خلال الارتباط بسلاسل القيمة،[1]حيث اعتبر مؤيدو السياسات الصناعية في الصين هذه البرامج المبتكرة على أنها إخفاقات مكلفة رغم أنها مفيدة في كثير من الأحيان، بالإضافة لذلك فقد عملت السياسة الصناعية كنموذج دفاعي للحفاظ على المجالات الأساسية للتدخل الحكومي.[2]

لقد تم إدخال السياسات الصناعية إلى الصين كأداة مؤسسية متقدمة والتي عززت الإصلاح الصناعي بالإضافة إلى ضمان نمو اقتصادي مستقر، حيث لعبت السياسة الصناعية دورًا مهمًا في تطور الجغرافيا الصناعية للصين، فعلى المستوى الكلي أثرت التفاعلات المتعددة الأبعاد والمستويات بين قوى السوق والقوى

[1] Antonio Andreoni,2020, **Escaping the middle-income technology trap: A comparative analysis of industrial policies in China, Brazil and South Africa**, Structural Change and Economic Dynamics, p14.

[2] فوزية بوخبزة، بن عطة محمد، **السياسات الصناعية في الصين: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2021**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد01، ص226

الحكومية بشكل كبير على التكتل والتشتت وهجرة الصناعات، أما على المستوى الجزئي فقد أثرت سلسلة من السياسات المحلية مثل الإعانات الحكومية والحوافز الضريبية بشكل كبير على إنتاجية الشركات.[1]

تم دفع طموحات الحكومة الصينية حول السياسة الصناعية إلى مركز الاهتمام منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أثار الانتشار المفاجئ للبرامج الترويجية القطاعية شكاوى عامة من قبل الشركات الأجنبية بشأن تأثيرها التمييزي، إلا أنها لم تحظ باهتمام أصول وتطور السياسة الصناعية في الصين، حيث بدأت النقاشات في الثمانينيات تحت تأثير التبادلات الصينية اليابانية، ومع ذلك فقد تأخر تحقيق تطور في السياسة الاقتصادية الوطنية قبل عقدين من الزمن، بسبب عدم التوافق المؤسسي، وحروب البيروقراطية، رغم الجهود الأولية التي بذلتها حكومة الصين في صياغة السياسة الصناعية فعليا في أواخر الثمانينيات.[2]

وحديثا طبقت الصين سياسات صناعية حديثة من خلال الخطة التنموية الخمسية رقم 12 للصين والتي تهدف إلى إعادة توجيه النمو نحو التوازن والاستدامة، تضمنت المجموعة الأولى سياسات تطوير وإعادة هيكلة الأنشطة والصناعات التقليدية والتي تمتلك فيها مزايا نسبية ثابتة (تصنيع المعدات–بناء السفن –صناعة السيارات –الحديد والصلب –المعادن غير الحديدية –مواد البناء–البتروكيماويات –الصناعات الخفيفة – المنسوجات)، وتضمنت المجموعة الثانية تعزيز وتطوير صناعات جديدة وواعدة ذات طابع استراتيجي وهي الأنشطة التي تمتلك فيها مزايا نسبية ديناميكية، خاصة ما تعلق بالمجالات التالية :الطاقة وحماية البيئة، صناعات الجيل الجديد لتكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا الحيوية، الطاقات المتجددة والطاقة النووية، سيارات الطاقة الجديدة، وقد شهدت الصين تحولا في أنشطتها وصناعاتها من التخصص في الأنشطة والصناعات منخفضة المحتوى التكنولوجي وكثيفة العمالة إلى التوجه نحو الصناعات والأنشطة كثيفة التكنولوجية ورأس المال.[3]

يمكن لمناصري السياسة الصناعية أن يزعموا أن الإخفاقات الماضية ليست في الواقع سياسة صناعية، في حين أن السياسات الأخرى المرتبطة بشكل عرضي بالإجراءات الحكومية هي نجاحات واضحة في السياسة الصناعية، كما يشير الاقتصادي Herbert Stein (1986) في كتابه "سياسة السياسة الصناعية" المتمثل في "تبني تعريف فضفاض وشامل للسياسة الصناعية بحيث يصبح مرادفًا للسياسة الاقتصادية الشاملة، وبالتالي يستبعد التقييم الشرعي لتكاليف السياسة الصناعية وفوائدها بشكل عام، كما كتب زميله الاقتصادي مانكور

[1] Canfei He, 2022, Industrial Policies; chapter In book: Industrial Geography in Contemporary China (pp.58-94); DOI:10.4324/9781003279105-3.

[2] Sebastian Heilmann and Lea Shih, 2013, **The Rise of Industrial Policy in China, 1978-2012,** Harvard-Yenching institute working paper series, P6.

[3] جديدي سميحة، مرجع سابق، ص291.

أولسون في نفس الكتاب غالبًا ما تكون مقترحات السياسة الصناعية "غامضة للغاية لدرجة أنها تدعو إلى رد الفعل بأن السياسة الصناعية ليست فكرة جيدة او فكرة سيئة ، ولكن لا فكرة على الإطلاق، إن التاريخ الطويل للسياسة الصناعية في النقاش الأكاديمي والتنفيذ في الولايات المتحدة يؤسس العديد من العناصر المطلوبة التي ، عند دمجها يمكنها تحديد ما إذا كانت المبادرات الحكومية السابقة أو المقترحة تعتبر سياسة صناعية مناسبة، وبالتالي فإن السياسة الصناعية هي في جوهرها قومية ، مع دعم حكومي للصناعة المحلية إما بشكل غير مباشر (على سبيل المثال ، التعريفات الجمركية ، والحصص ، وتفويضات "شراء الأمريكية") أو مباشرة (على سبيل المثال ، الإعانات للشركات الأمريكية ، والوظائف ، أو الاستثمارات).[1]

تعدّ الصناعة في الصين واحدةً من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الصينيّون في اقتصادهم، إذ تُعتبر الصين واحدة من أكبر الدول الصناعيّة في القارة الآسيويّة والعالم، كما أن هناك عدد من المبررات التقليدية للسياسة الصناعية حيث توجد أدلة على أن الصناعة الصينية تولد تداعيات كبيرة على بقية الاقتصادات، على سبيل المثال إنتاج الصلب وسوق العمل، والشكل الموالي يظهر معدل التصنيع في الصين.

شكل رقم 2-9: معدل التصنيع في الصين خلال الفترة 2004-2020

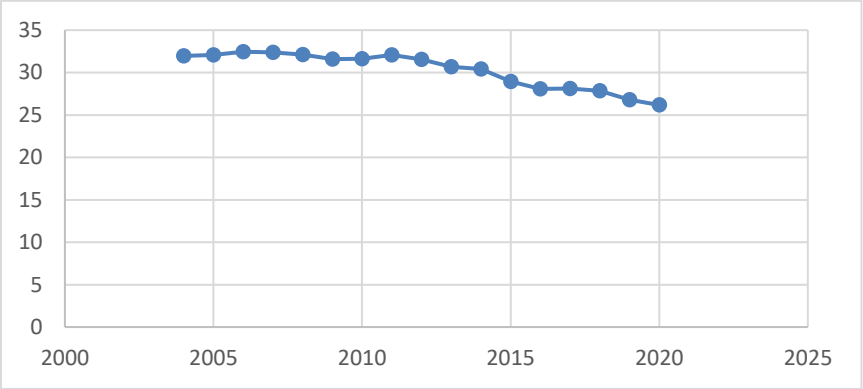

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يظهر من الشكل رقم 2-9 أن الصين تعتمد على التصنيع بنسبة بلغت أكثر من 30% خلال الفترة 2004-2014، بينما انخفضت هذه القيمة إلى أدنى نسبة لها سنة 2020 حيث قدرت بـ 26% نتيجة أزمة الفيروس الصيني(كوفيد19) الذي أضر بالاقتصاد، وعليه فإن الصين تمكنّت من الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وأصبحت موطناً لعدد من الصناعات أهمها صناعة السيارات، ومعدات النقل المختلفة كالقاطرات، والسكك الحديدية، والسفن، والمنتجات الاستهلاكية كالأحذية، والألعاب، والإلكترونيات، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبذلك فإنها موطن صناعي عالمي تنافس كبريات الدول الصناعية.

[1]Meyers, J. (2021, September 28). Questioning Industrial Policy: Why Government Manufacturing Plans Are Ineffective and Unnecessary. White Paper.

شكل رقم 2-10: صادرات وواردات المصنوعات في الصين خلال الفترة 2000-2020

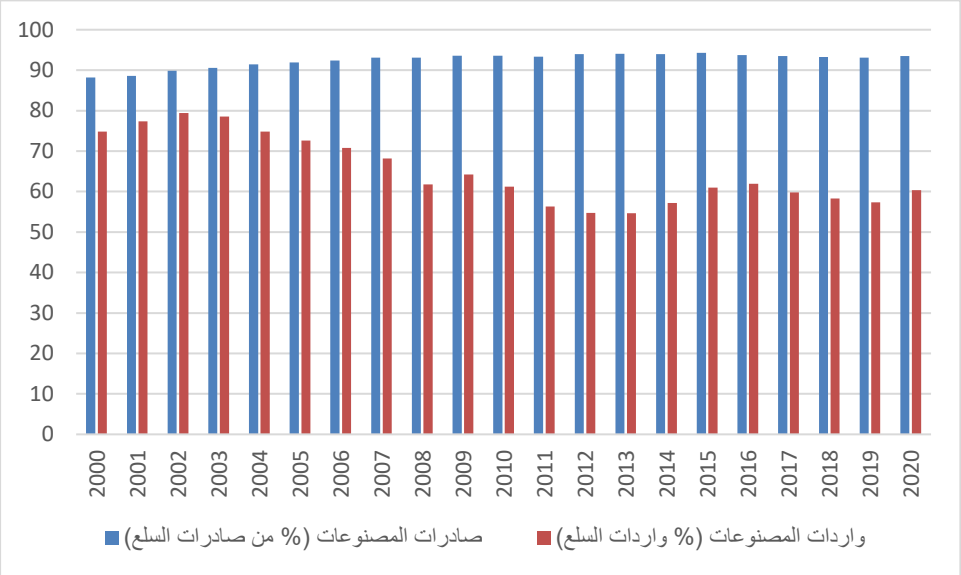

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يبين الشكل أعلاه نسب صادرات وواردات المواد المصنوعة في الصين، حيث بلغت نسبة الصادرات معدلات عالية مقارنة بالواردات المصنوعات للصين، كما أن نسبة الصادرات كانت تقريبا ثابتة خلال كل السنوات المدروسة من 2000 إلى 2020 بمعدل 90% صادرات للمصنوعات من كل الصادرات الصينية بينما كانت نسبة الواردات متذبذبة لم تتجاوز 50% خلال كل السنوات وقد شهدت انخفاضا ملحوظا سنتي 2012 و2013، وهذا ما جعل الصين تشجع المصنوعات المحلية وزيادة معدلات تصديرها واغراق الأسواق الأجنبية بالمنتجات الصينية.

4.4 تجربة ماليزيا:

تقوم تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا بصفة عامة ودولة ماليزيا بصفة خاصة على ما يعرف بنظرية سرب الأوز الطائر والتي سبق أن وضع تصوراً لها العالم الاقتصادي الياباني Kaname Akamatsu (1937) ثم ذاع صيتها على يد Bruce Cummings (1984) كنظرية بديلة شكلت اختراقا لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيون، تمثل نظرية التنمية الاقتصادية في دول شرق آسيا بأسراب الأوز الطائرة، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة ويليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورا ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاند واندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام[1]، فمنذ استقلالها سنة 1957 نجحت ماليزيا في تحويل اقتصادها الذي كان قائما على

[1] https://www.marefa.org/ تاريخ الاطلاع على الموقع 2022/04/05.

منتجات بسيطة إلى اقتصاد صناعي يعتمد بشكل كبير على التجارة، حيث أصبحت أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا،[1] حيث تعتبر من الدول الآسيوية ذات التجربة الرائدة في التصنيع والتي جعلت من اليابان قدوة لها، حيث أخذ الماليزيون القيم الصناعية وكيفية إعداد الخطط، كما أن ماليزيا طورت صناعتها من الاعتماد على كثافة العمل إلى الاعتماد على كثافة رأس المال وتحديداً في مجال الصناعات التكنلوجية، وقد مرت تجربة التصنيع في ماليزيا بعدة مراحل يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: مرحلة صناعات إحلال الواردات:

في مطلع الستينيات وبعد الاستقلال بسنوات قليلة تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأُخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة، كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيميائيات.

ثانياً: مرحلة الصناعات التصديرية:

بدأت في مطلع السبعينيات حيث شجعت الحكومة الماليزية دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة والحوافز الضريبية المغرية، وإصدار تراخيص المنتجات الأجنبية، وإنشاء مناطق التجارة الحُرة، وعملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط الإنتاج الماليزية، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية، وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة، كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط، وفي 1971م صدر قانون منطقة التجارة الحُرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير[2].

حققت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا نسبا معتبرة قدرت بحوالي 25% سنة 2000 لتسجل بعدها خلال السنوات اللاحقة تذبذبا بين الانخفاض أحيانا والارتفاع أحيانا أخرى في حين بلغت هذه النسبة 20% سنة 2018 حيث يدل هذا التراجع على ضعف السياسات الصناعية المنتهجة من قبل ماليزيا لتشجيع الصناعات التحويلية وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] كروشة ايمان& برياطي حسين، **دور استراتيجيات التنمية في تطوير القطاع الصناعي –دراسة تجربة ماليزيا**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد2، 2021، ص 37.

[2] محمد شريف بشير، **أضواء على التجربة التنموية الماليزية**، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2009، ص178.

شكل رقم 2-11: القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا

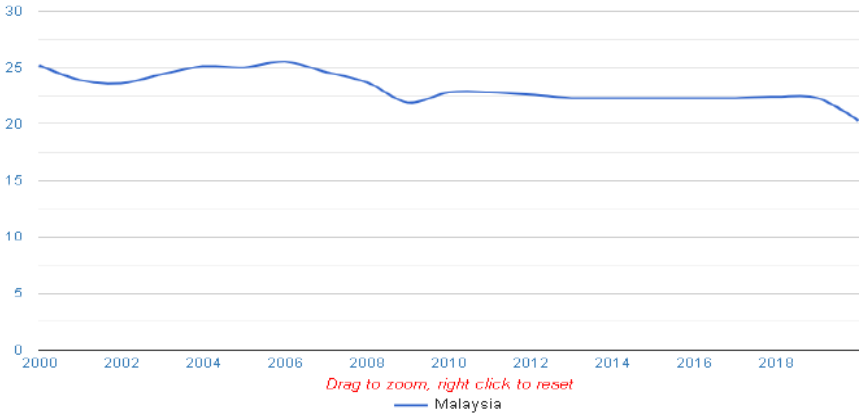

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الإحصائية لليونيدو

5.4 تجربة تايوان:

على غرار كوريا، كانت الخبرة في تايوان تتشكل إلى حد كبير من خلال التركيز القوي على الصادرات جنبا إلى جنب مع الحماية المبكرة للسوق المحلية والتدابير اللاحقة من قبل الحكومة لرفع مستوى الهيكل الصناعي، غير أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات القطاع العام لعبت دورا أكثر أهمية نسبيا بالمقارنة مع شركات القطاع الخاص الكبيرة، تبنت تايوان سياسات استبدال الواردات للسلع ذات التكنولوجيا المنخفضة الكثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس والخشب والمنتجات الجلدية، وفي نهاية الخمسينيات قررت تحويل هيكل الصادرات بعيدا عن السلع الأولية نحو المصنوعات كثيفة العمالة واتخذت تدابير خاصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير، وفي بعض الصناعات فرضت متطلبات المحتوى المحلي على الشركات الأجنبية لإرغامها على إقامة روابط مع الموردين المحليين.[1]

وخلال الستينيات، تم الشروع في إنشاء مناطق تجهيز الصادرات لتعزيز الصادرات، وعلى الرغم من أن صادرات الصناعات التحويلية لا تزال في منتجات كثيفة العمالة ومنخفضة التكنولوجيا، فإنها بدأت في التوسع في الإلكترونيات الاستهلاكية والساعات والألعاب، وكان الترويج للصادرات انتقائيا جزئيا مع بعض القطاعات، وفي السبعينات أصبحت الحاجة إلى تنويع قاعدة الإنتاج المحلي ورفع مستوى الهيكل الصناعي أولوية، والتي تنطوي على تحول في الاستراتيجية إلى الإنتاج المحلي للوساطة الصناعية والسلع الرأسمالية مثل الحديد والصلب، والأدوات الآلية والبتروكيماويات والآلات الكهربائية، ومع التحرر التدريجي للتجارة وزيادة التعرض للمنافسة الإقليمية والدولية خلال الثمانينيات، استهدفت الحكومة السلع ذات التكنولوجيا العالية باعتبارها صادرات

[1] التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي**، مر كز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، 2017، ص113.

جديدة محتملة بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والآلات والأدوات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية، وكما هو الحال بالنسبة لكوريا، بدأت إزالة معظم أدوات السياسة الانتقائية في مجال الصناعة خلال التسعينات وتم الانتهاء من تحرير التجارة والتحرير المالي وأصبح الدعم العام لأنشطة التكنولوجيا الرفيعة من خلال الإنفاق على البحث والتطوير، وإنشاء الهياكل الأساسية للمجمعات العلمية، وتوسيع نطاق التعليم العالي، محور التركيز الجديد للسياسة الصناعية.[1]

5. تجارب السياسات الصناعية في دول افريقيا:

1.5 تجربة جنوب أفريقيا:

مع التحول الديمقراطي سنة 1994، كانت أول حكومة في جنوب إفريقيا تهدف إلى تطوير إطار جديد للسياسة الصناعية، بين عامي 1994 و2007، اعتمدت السياسة الصناعية في جنوب إفريقيا بشكل أساسي على الحوافز المالية للاستثمارات الرأسمالية والبحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية، وكان الأساس المنطقي هو تمكين المنتجين من زيادة حصتهم في السوق المحلية والدولية من خلال زيادة الإنتاجية، فكانت تدابير جانب العرض أفقية بطبيعتها، ولم تركز على أي قطاعات معينة من التصنيع، وبالتالي كانت منتشرة بشكل ضئيل إلى حد ما باستثناء قطاعي السيارات والملابس (المنسوجات)، حيث يشكل التحرير السريع للتجارة جنبًا إلى جنب مع السياسات الصناعية الأفقية مزيجًا من السياسات الاقتصادية للدولة حيث يمكن أن يكون له تأثير كبير على نظام الإنتاج المحلي.[2]

شكل رقم 2-12: نسبة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وجنوب افريقيا

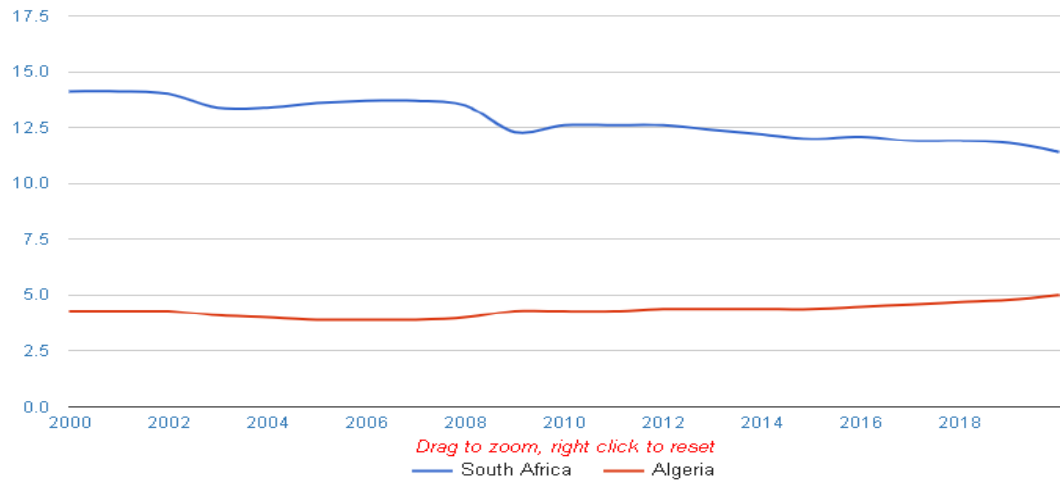

المصدر: مؤشرات التنمية الصناعية Unido

[1] Weiss John ,2011, **The Economics of Industrial Development**, Routledge. New York, P103.

[2] Antonio Andreoni, Fiona Tregenna,2020, **Escaping the middle-income technology trap: A comparative analysis of industrial policies in China, Brazil and South Africa**, Structural Change and Economic Dynamics, p20

من خلال الشكل الذي يبين نسبة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وجنوب افريقيا خلال الفترة 2000-2018 نلاحظ تفاوت كبير بين الدولتين حيث تتفوق جنوب افريقيا بنسبة الصناعات التحويلية على الجزائر، حيث نجد أن هذه النسبة بلغت حوالي 14% في جنوب افريقيا وأقل من 5% في الجزائر خلال سنة 2000 بينما انخفضت النسبة في جنوب افريقيا الى 11.5% وارتفعت في الجزائر الى حدود 5% وهو ما يدل على أن الجزائر تعمل على الرفع من معدل صناعاتها التحويلية.

لقد كان الاستثمار المادي في جنوب إفريقيا ينهار منذ منتصف الثمانينيات من حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل بكثير من 20٪ في أوائل التسعينيات (16.7٪)، على الرغم من ارتفاع الاستثمارات مرة أخرى في النصف الثاني من التسعينيات، إلى أكثر من 20٪، ظلت معدلات الاستثمار في جنوب إفريقيا أقل بكثير من تلك التي لوحظت عادةً في البلدان الناشئة ذات الأداء الجيد وذات الدخل المتوسط، وقد كانت إحدى القيود على فعالية السياسة الصناعية ضعف تنسيق السياسات والمواءمة مع الاقتصاد الكلي والتعليم والتجارة ومجالات السياسات الأخرى ذات الصلة بتحقيق التحول الإنتاجي الذي يتألف من توسيع قاعدة التصنيع، وعلى وجه الخصوص تطوير قطاعات التصنيع ذات التقنية المتوسطة والعالية والتي تميل إلى أن تكون كثيفة رأس المال نسبيًا، من ناحية أخرى كان هناك هدف لسياسة توليد فرص العمل للحد من البطالة والتوتر الاجتماعي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية التي يُتوقع أن تتمتع بقدرة أعلى نسبيًا على استيعاب الوظائف على المدى القصير إلى المتوسط.[1]

شكل رقم 2-13: مؤشرات السياسة الصناعية في جنوب افريقيا خلال الفترة 2011-2020

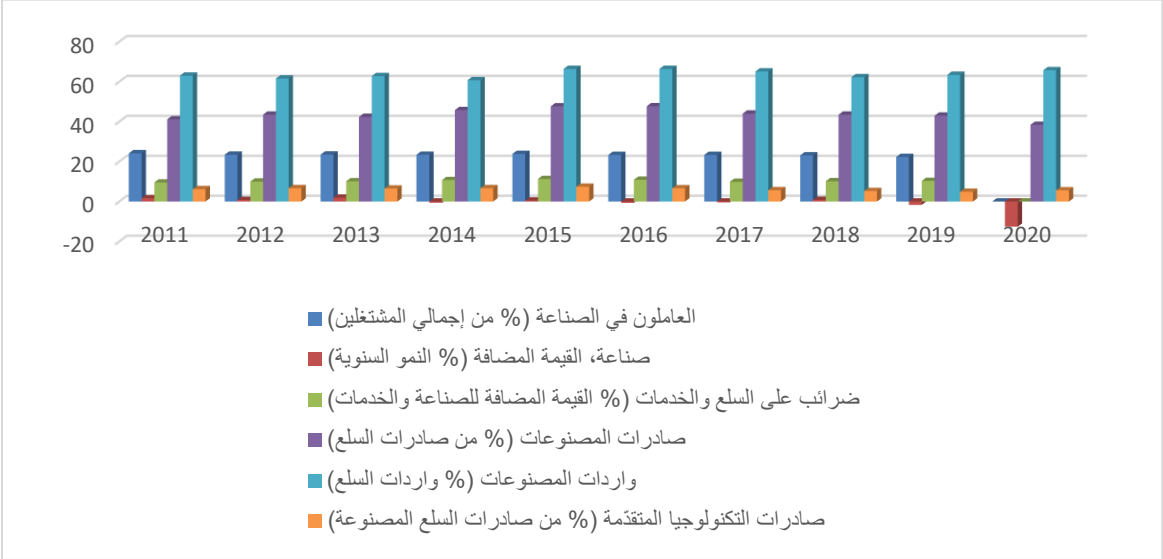

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لبيانات البنك الدولي

[1] Antonio Andreoni, Fiona Tregenna, 2020, **Escaping the middle-income technology trap: A comparative analysis of industrial policies in China, Brazil and South Africa**, Structural Change and Economic Dynamics, p22.

2.3.3 تجربة الجزائر:

تتضح معالم السياسة الصناعية في الجزائر من خلال البرامج الاقتصادية المطبقة اعتبارا من تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد ليبرالي حر قائم على آليات السوق كبديل عن نموذج التسيير المركزي الذي كان سائدا طوال الفترة الممتدة من 1962 الى 1986 ، فمع مطلع سنوات التسعينيات تبنت الجزائر حزمة من الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والمالي بإشراف من الهيئات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998 ،حيث نص هذا البرنامج في مجمله على أهم المحاور التي يجب على الجزائر تبنيها للانتقال إلى اقتصاد رأسمالي بأقل الأضرار والتكاليف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبعد الانتهاء من برامج الإصلاحات الهيكلية، عملت الجزائر على وضع برامج تنموية تمتد من 2001 الى 2014 للتخفيف من تكلفة البرامج المنجزة وإعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة في ظل الإصلاحات، بحيث شملت هذه البرامج العديد من النشاطات الاقتصادية منها الإنتاجية والخدماتية، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والعمل على إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية[1].

يمكن القول أن قطاع الصناعة في الجزائر استحوذ على النسبة الأكبر في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2002-2017) بمعدل 43%، وهذا راجع إلى السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر لتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات، حيث يمتاز قطاع الصناعة بكثافة عنصر العمل وضخامة الإنتاج لذا يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني في دفع التنمية،[2] ويمكن الوقوف على معالم السياسة الصناعية الجزائرية من خلال الترسانة الكبيرة من القوانين والتشريعات التي تم سنها، والتي لها ارتباط بقواعد السلوك التجاري، حيث تم وضع وتعديل العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الدولية، وهذا تماشيا والمتغيرات الدولية، وسنحاول من خلال الجدول الموالي معرفة مـدى توافق الأطــر التشريعية والقانونية للسياسة الصناعية في الجزائر مع التزاماتها اتجاه منظمة التجارة العالمية.[3]

---

[1] محصول سعيد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2014، ص122.

[2] ابراهيم تومي، حمزة طيبي، **تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، 2021، ص229.

[3] زرقين عبود، **تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص154.

جدول رقم 2-5: الأطر القانونية والتشريعية للسياسة الصناعية الجزائرية

السياسة الصناعية في الجزائر	التوافق مع قوانين المنظمة
ربط التعريفة الجمركية	في حاجة إلى التصحيح
إلغاء القيود غير الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية	في حاجة إلى التصحيح
عدم وجود دعم حكومي	متوافق
عدم وجود معاملة تمييزية لصناعة معينة	متوافق
عدم وجود إعانات التصدير تساهم مباشرة في خفض أسعار سلع التصدير	متوافق
المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي	متوافق
عدم اشتراط استخدام المكون المحلي	في حاجة إلى التصحيح
حفز استخدام المكون المحلي	في حاجة إلى التصحيح
عدم اشتراط أو منع تصدير نسبة معينة من الإنتاج	متوافق
حقوق الملكية الفكرية	في حاجة إلى التصحيح

المصدر: زرقين عبود، مرجع سبق ذكره، ص154.

إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية ومنها السياسة الصناعية يعتمد أساسا على تحقيقها لأهدافها المنتظرة منها، حيث تتجه السياسات الصناعية الجزائرية باستمرار لإعادة هيكلة وتأهيل القطاعات الصناعية من أجل بلوغ مستويات الأداء والتنافسية الضرورية، ويتجسد هذا التوجه بشكل فعلي في الربط بني القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني بتطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المرحلة الأولى وخلق فائض في الإنتاج وتصديره قي المرحلة الثانية، والشكل الموالي يوضح تغيرات نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2011/2020.[1]

تظهر أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011 و2020[2] أن إجمالي الناتج المحلي يشهد ارتفاعا مستمرا من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 ليبدأ في الانخفاض التدريجي بعدها من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 و2020 وهذا راجع بالأساس إلى جائحة كورنا كوفيد 19 التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصادات الدولية، بينما نلاحظ انخفاضا ملحوظا في الصناعة والقيمة المضافة لها لتصل إلى أدني قيمة لها سنة 2020.

والشكل رقم 2-14 يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020.

[1] زرقين عبود، **مرجع سابق**، ص154.

[2] مؤشر التنمية العالمية البنك الدولي، 2022.

شكل رقم 2-14: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

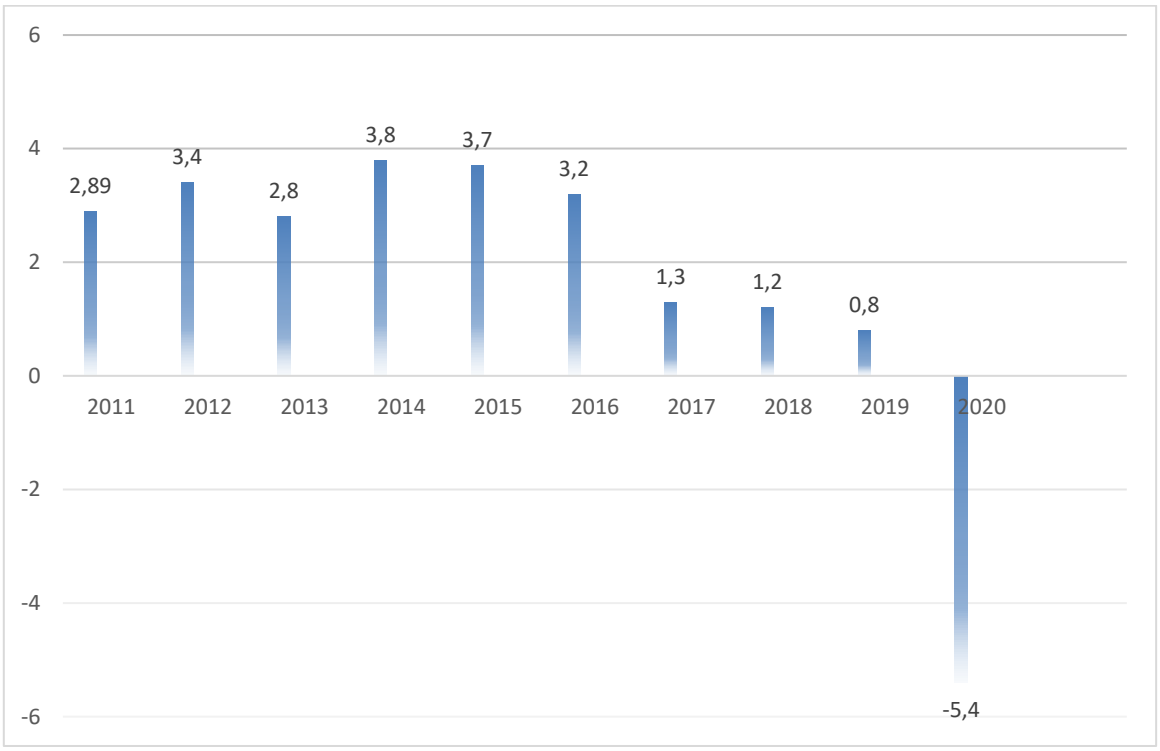

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

أما عن أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري حسب قاعدة بيانات للبنك الدولي خلال الفترة 2011-2020 فيبينها الشكل أدناه:

شكل رقم 2-15: مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2020

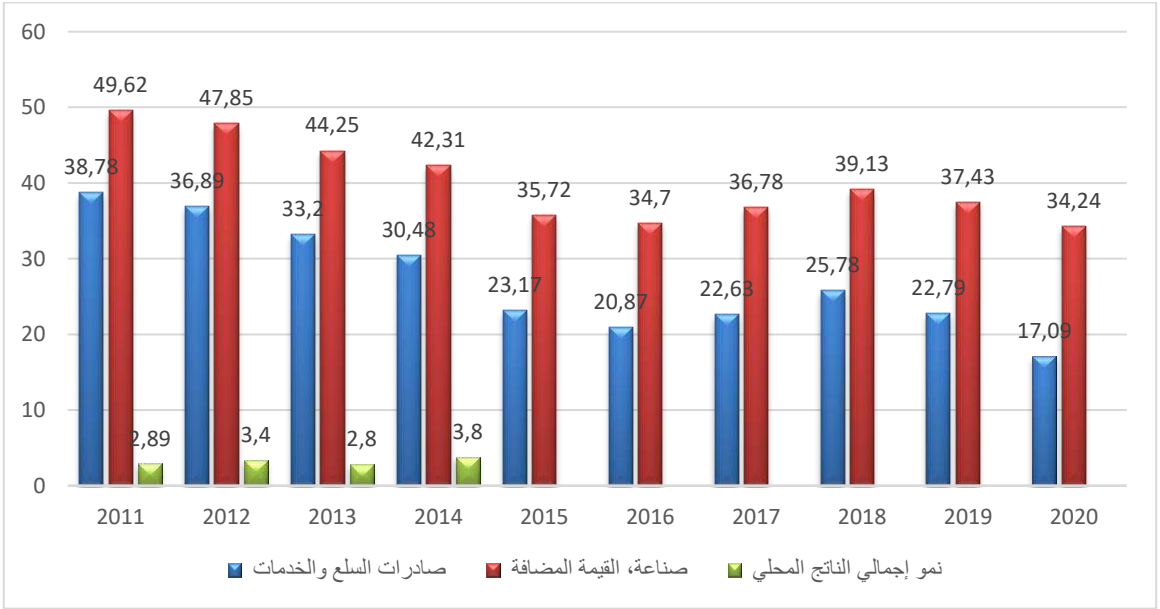

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي

يظهر من خلال الشكل الذي يوضح مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2020 أن صادرات السلع والخدمات عرفت تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2011-2016 بلغت أدناها 20.8% سنة 2016 وهذا نتيجة تراجعات حادة في أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي لصادرات الجزائر بينما نلاحظ أن معدل الصادرات ارتفع الى 25.7% سنة 2018 لينخفض بعدها على اثر جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط، أما عن القيمة المضافة من الصناعة فشهدت رواجا سنة 2011 لتنخفض بعدها الى مستويات تجاوزت في الغالب 34%، وبخصوص نمو اجمالي الناتج المحلي المعبر عن النمو الاقتصادي للدولة فقد بلغ ما نسبته 3.8% سنة 2014.

والشكل المولي يبين أهم تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]:

شكل رقم 2-16: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2011-2019

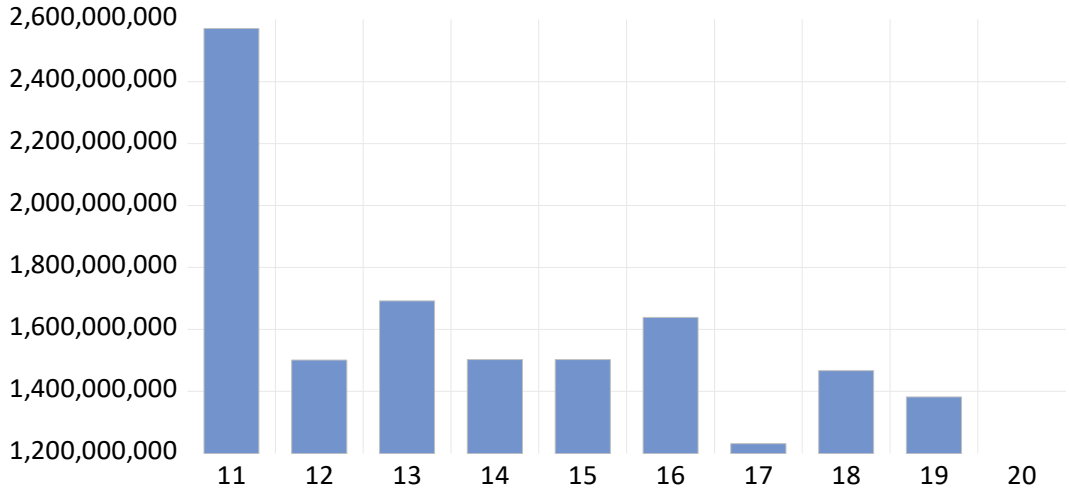

المصدر: مؤشر التنمية العالمية – البنك الدولي

من خلال الشكل يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة عرف تراجعا ملحوظا فقد اعتمدت الجزائر أقصى قيمة للاستثمار الأجنبي سنة 2011 انخفض في السنوات الموالية ليشهد سنة 2017 تراجعا حادا نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر.

وفيما يلي الجدول الذي يبين معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر من سنة 2015 الى غاية سنة 2018.

[1] بينات البنك الدولي، 2022.

جدول رقم 2-6: معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر للفترة 2015-2018

النشاط	2015	2016	2017	2018
الماء والطاقة	6.9	2.4	7.1	0.4
المناجم والمحاجر	3.7	-3.1	-9.8	35.9
الصلب والميكانيك	1.3	-2.9	-6.3	-7.4
مواد البناء	3.8	5.2	5.5	-1.6
الكيمياويات والبلاستيك	-8.7	5.7	-8.7	8.4
النسيج	10.4	2.9	1.6	-5.6
الصناعات الغذائية	-1.0	1.9	8.1	4.0
الجلود	-8.9	-7.4	-8.5	14.9
الخشب والورق	-5.9	33.0	11.8	-1.3
صناعات أخرى	4.4	-4.6	-19.7	55.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2016-2018، منشورات 2021، ص39.

عرفت القطاعات الصناعية الفرعية الجزائرية تذبذبا ملحوظا في مدى مساهمتها في القيمة المضافة خلال الفترة ما بين 2015 و2018، حيث سجّل في كل من صناعة المناجم والمحاجر، الكيمياويات والبلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعة الجلود نموا محسوسا سنة 2018 قدر بـ 35.9%، 8.4%، 4.0%، 14.9% على التوالي، بينما سجل الماء والطاقة تدهورا ملحوظا سنة 2018 قدر بحوالي 0.4% بعد أن كان 7.1% سنة 2017، في حين سجل كل من الصلب والميكانيك، مواد البناء، النسيج، وصناعة الخشب والورق مستويات متدنية وقيم سالبة جدا في نمو القيمة المضافة سنة 2018[1]، بينما نجد أن الصناعات الأخرى شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2018 بنسبة 55.0% بعد أن كانت ذات قيمة سالبة قدرت بـ 19.7-% وهو ما يفسر تحسن الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة ما بين 2017و2018.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2016-2018، منشورات 2021، ص39.

شكل رقم 2-17: نمو الصناعة سنويا (%) في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

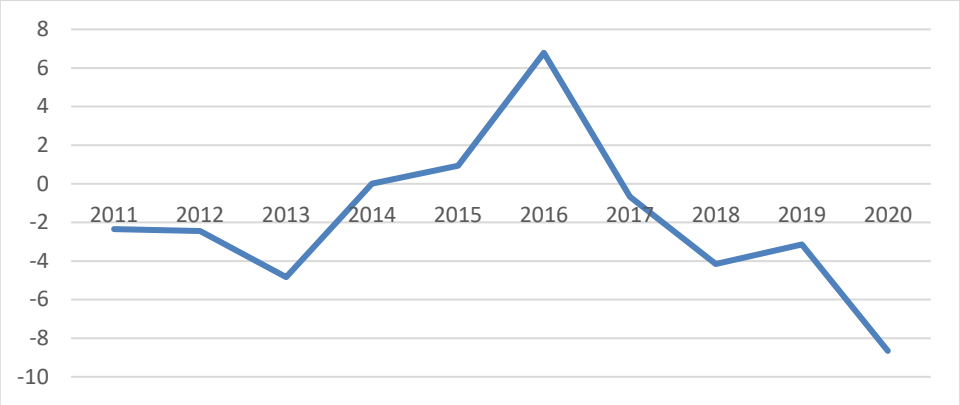

المصدر: مؤشر التنمية العالمية- البنك الدولي

شهد نمو القيمة المضافة من الصناعة سنويا (%) في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2020) معدلا سالبا خلال الفترة 2011-2013 حيث شهد ارتفاعا محسوسا قدر بنسبة 6.7% سنة 2016 وهذا نتيجة للاهتمام بالقطاع الصناعي في تلك الفترة وكثرة الاستثمارات الأجنبية، الا أن هذه النسبة أخذت بالانخفاض تدريجيا لتبلغ مستويات سالبة بحيث بلغت 8-% سنة 2020[1] وهو الامر الذي يفسر بالسلبي إذا ما قورن بالإمكانيات الضخمة التي تزخر بها الجزائر، خاصة وأنها تعتبر قطاع الصناعة كبديل للمحروقات.

والشكل الموالي يوضح معدل صادرات وواردات المصنوعات في الجزائر من اجمالي صادرات وواردات السلع.

شكل رقم 2-21: صادرات وواردات المصنوعات للجزائر

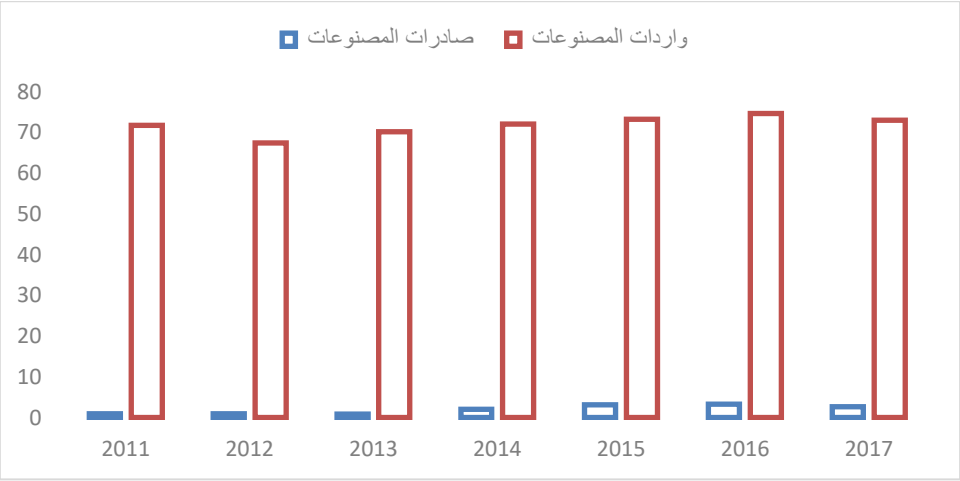

المصدر: مؤشر التنمية العالمية- البنك الدولي

[1] مؤشر التنمية العالمية- البنك الدولي، 2022.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على العالم الخارجي ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي، وانخفاض نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات إذ لم تتجاوز 3 %في المتوسط خلال الفترة 2011-2017، وتركز واردات الجزائر في السلع الصناعية المتطورة تكنولوجيا كالآلات والمعدات ووسائل النقل والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والسلع النصف مصنعة، حيث قدرت الواردات من هذه المنتجات بأكثر من 74.6% سنة 2016 من إجمالي واردات الجزائر، ونظرا لعدم وجود صناعات وطنية تنتج سلعا مماثلة أو بديلة لهذه السلع باستثناء بعض السلع الالكترونية والكهربائية، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وعليه يمكن القول أن انفتاح السوق الجزائري على السلع الأجنبية يمكن أن يكلفها حالات إغراق في السلع المستوردة من السلع الكهربائية والالكترونية والملابس الجاهزة والصناعات الخشبية مثل: صناعة الأثاث والتي من المحتمل أن تتعرض إلى منافسة شديدة من قبل السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا والصين التي تتمتع بأسعار أقل من المتوسط العام للأسعار العالمية، بينما تقل هذه الاحتمالات بالنسبة للواردات الصناعية الرأسمالية المتطورة تكنولوجيا، والآلات والمعدات، ووسائل النقل، ولا تؤثر ممارسة سياسة الإغراق في حالة وجودها على الصناعات الجزائرية التي أنشئت بغرض التصدير.[1]

6. تجارب السياسات الصناعية في دول أوروبا:

1.6 تجربة تركيا:

وفقًا للاقتصادي التركي Türel (2007) لم تتضمن السياسة الصناعية التركية خلال الستينات والسبعينات وما بعد 1980 معايير أداء جيدة التصميم للحكم على فعالية السياسات المنفذة، وبدلاً من السياسات الصناعية الانتقائية تم استخدام السياسات غير الانتقائية (المحايدة) على نطاق واسع في فترة ما بعد 1980،[2] كما أظهر Rodrik (2010) أن نمو الإنتاجية الإجمالية في تركيا يحتوي على تغيير هيكلي كبير، أي تخصيص العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى عالية الإنتاجية، فعلى الرغم من النمو المرتفع في إنتاجية العمل إلا أن أداء الاقتصاد التركي في العقد الماضي عانى من عدة قيود، ورغم زيادة الصادرات وتنويعها بشكل كبير إلا أن درجة تعقيد منتجات التصدير ليست عالية جدًا، بينما ارتفعت حصة المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط من إجمالي الصادرات بمرور الوقت، من الضروري التمييز بين الفترة التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت عام 1980 والفترة التي تلتها عند مناقشة السياسة الصناعية في تركيا،

[1] محصول سعيد، مرجع سابق، ص124.

[2] Gökhan Yilmaz,2011, **Resurgence of Selective Industrial Policy: What Turkey Needs**, turkish economic association, p342.

حيث اتبعت هذه الأخيرة سياسة "التصنيع البديل للواردات" وكان هذا النظام شديد الحماية، لذا كانت حماية التجارة مكونًا رئيسيًا في السياسة الصناعية، وكان تحرير التجارة أحد الجوانب الحاسمة للتحول نحو اقتصاد موجه نحو السوق في الثمانينيات، وقد تم تخفيض القيود الكمية بشكل كبير خاصة بعد سنة 1984، وتم إلغاؤها عمليًا بحلول عام 1990، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل كبير، وقد أفاد الباحثان Özler and Yılmaz (2009) أن "متوسط معدل التعريفة الاسمية المرجح للإنتاج وللصناعة التحويلية انخفض من 75.8٪ سنة 1983 إلى 40٪ سنة 1990 وإلى 20.7٪ سنة 1994.[1]

بدأ تقييم السياسة الصناعية في تركيا من خلال مراجعة تأثير تحرير التجارة الذي حدث في الثمانينيات والتسعينيات، حيث درس الباحثان(2009) Özler and Yılmaz تأثير تخفيض الحواجز التجارية خلال الفترة 1983–1996 لتقدير إنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية على مستوى المصنع ومقارنة المتوسط المرجح لنمو الإنتاجية عبر الصناعات المنافسة على الواردات والصناعات الموجهة للتصدير وغير المتداولة وقد توصلوا إلى أن نمو الإنتاجية هو الأعلى في الصناعات المنافسة للواردات، ومن هنا تشير هذه الدراسات إلى أن الزيادة في الواردات دفعت الشركات إلى زيادة إنتاجيتها، بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي تحاول فحص تأثير مخططات الحوافز المختلفة، حيث قام (2008) Ersel and Filiztekin بتقييم برامج الحوافز للفترة 1980–2000 وهي تقلل كثافة الحوافز القطاعية من خلال الحجم الإجمالي لشهادات الاستثمار إلى حجم الاستثمار الفعلي يقيسون تأثير هذا المتغير على نمو الإنتاجية القطاعية، ونمو العمالة والاستثمار، والتحكم في التأثيرات الثابتة للقطاع، وقد وجدوا أن حوافز الاستثمار ليس لها تأثير على هذه المتغيرات، وفي الحالات القليلة التي يكون فيها تأثير كبير (كما في حالة الاستثمار) يكون سلبياً[2].

تبنت تركيا استراتيجيتها الصناعية للفترة 2011–2014 في نهاية عام 2010، والتي كانت تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والكفاءة للصناعة التركية وزيادة حصتها في سوق التصدير، والتركيز بشكل أكبر على المنتجات عالية التقنية والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، تكون الاستراتيجية مصحوبة باستراتيجيات قطاعية لصناعات محددة، بما في ذلك المواد الكيميائية، سيراميك، الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية، الكهرباء والالكترونيات، المنسوجات والملابس والجلود، الأدوية، وإعادة التدوير.[3]

[1] İzak Atiyas and Ozan Bakis, 2014, **Structural Change and Industrial Policy in Turkey**, Forthcoming, Emerging Markets Finance and Trade, p12.

[2] İzak Atiyas and Ozan Bakis,2014, **Structural Change and Industrial Policy in Turkey**, Forthcoming, Emerging Markets Finance and Trade, p19

[3] Ken Warwick, 2013, **Beyond Industrial Policy Emerging Issues and New Trends**, Technology and Industry Policy Papers, p9.

شكل رقم 2-19: نسبة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا

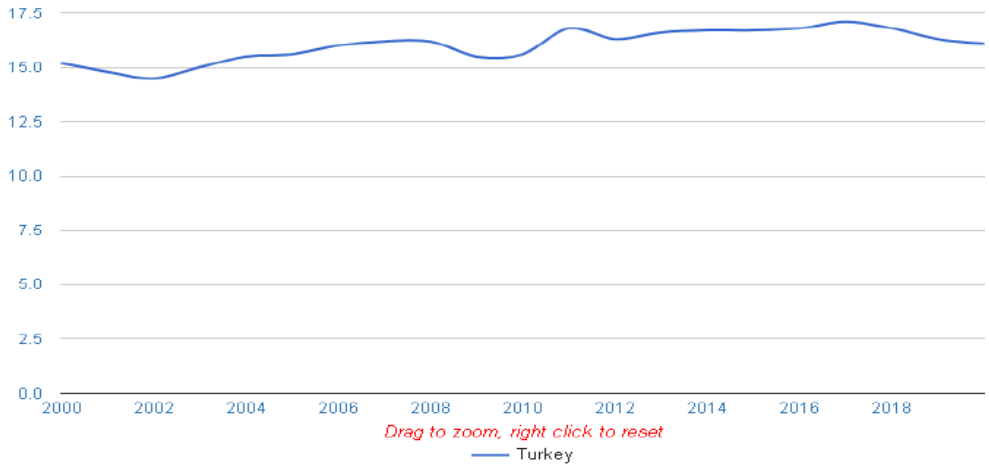

المصدر: بيانات اليونيدو 2020

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2018 شهدت استقرارا متبوعا ببعض الزيادات خلال السنوات الأخيرة رغم ما بذلته الحكومة التركية في تشجيع الصناعات التحويلية وزيادة الصادرات.

تدل ثلاثة عقود من التجربة التركية في السياسات الصناعية غير الانتقائية (بما يتفق مع السياسة النيو ليبرالية) بوضوح أن التحول الهيكلي في الاقتصاد التركي لا يمكن تحقيقه، حيث أنه لا يزال هناك مساحة مفيدة لتنفيذ سياسة صناعية انتقائية في البلدان الناشئة مثل تركيا، كما تحتاج إلى التركيز على أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة العالية والأجور المرتفعة لضمان التحول الهيكلي ومساعدته، يجب على تركيا التفكير في استخدام زيادات التعريفة الطارئة وأداء دور حاسم في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، علاوة على ذلك ينبغي استخدام الإعانات للزراعة وتربية الحيوانات والتنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية مع رؤية طويلة الأجل لمنع التحرر من الطابع الاجتماعي وتخفيف التوتر الاجتماعي في القطاعات والمناطق الريفية والحضرية مع وجود سوق محلي كبير وغير مشبع وديناميكي، كما ينبغي أيضا تنفيذ سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الهادفة والموجهة بشكل استراتيجي للمساومة مع الشركات متعددة الجنسيات واستغلالها بطريقة تتفق مع المنظور التنموي طويل الأجل للبلد[1].

[1] Gökhan YILMAZ, 2011, **Resurgence of Selective Industrial Policy: What Turkey Needs**, turkish economic association, p23.

شكل رقم 2-20: مؤشرات السياسة الصناعية في تركيا خلال الفترة 2011-2020

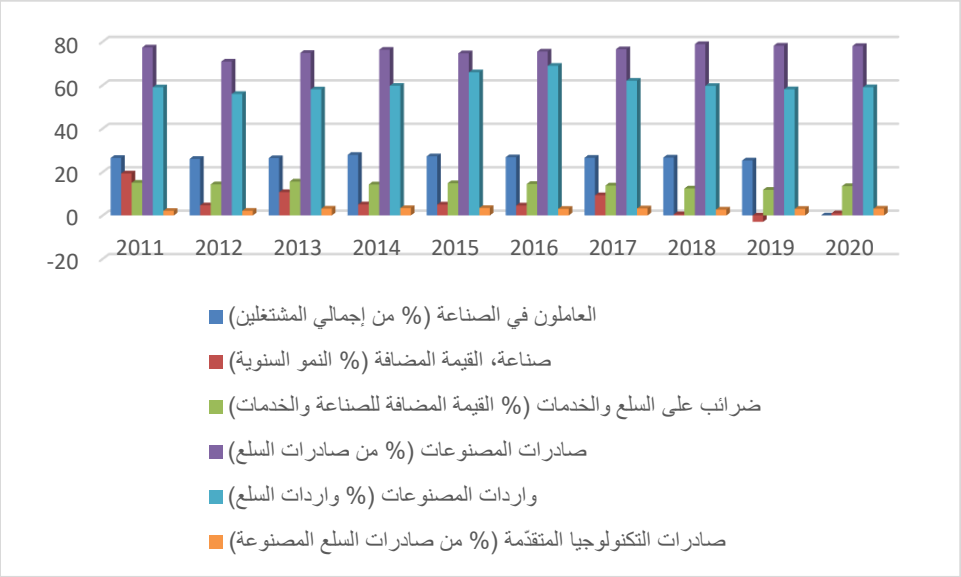

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لبيانات البنك الدولي

2.6 تجربة روسيا:

ترتبط السياسة الصناعية في روسيا تقليديًا بالتدخل المفرط للدولة في الاقتصاد وحماية مصالح بعض الجماعات الرئيسيين، أي يُنظر إليها على أنها تراجع خطير إلى حد ما عن مبادئ السوق، جاء نقدها القاسي في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بالافتقار الأولي للإيمان بإمكانية التنفيذ الفعال لها عندما كانت جودة إدارة الدولة منخفضة، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مخاطر ممارسة الضغط السري من قبل مجموعات المصالح المختلفة، فضلاً عن مخاطر تشويه المنافسة، تشكلت الطبيعة الخاصة للسياسة الصناعية الروسية والتحول تشكيل مقاربات السياسات الصناعية إلى السياسة الصناعية إلى حد كبير من خلال عوامل مثل التغييرات في قيود الميزانية، والنموذج السائد للعلاقات التجارية بين الدولة، والتحديات التي تواجه المزيد من التطوير وقبل كل شيء استنفاد نموذج النمو السابق مع أخذ ذلك في الاعتبار[1]، تم تحديد أربع مراحل في تطوير السياسة الصناعية الروسية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

- سياسة الإصلاح الهيكلي 2000-2003: (استعادة النمو، سياسة تنظيمية، أولوية الإصلاحات المؤسسية)؛

[1] Vasilenkova N.V,2020, **Digitalization as a Direction of the Industrial Policy of the Russian Federation**, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 156, 2nd International Scientific and Practical Conference on Digital Economy (ISCDE 2020), p410.

- سياسة قطاعية عمودية 2004–2007: (أولويات قطاعية، زيادة دور الدولة في الاقتصاد، جدولة التغييرات)؛
- سياسة صناعية تعويضية 2008–2009: (دعم مباشر وتفضيلات للشركات في بعض القطاعات المتأثرة بالأزمة)؛
- سياسة صناعية تكنولوجية من 2010 إلى الوقت الحالي: (توسيع الآليات لتحفيز الابتكار، وتحسين بيئة الأعمال، والأولوية لإنشاء أماكن عمل جديدة ذات تقنية عالية)

من المتوقع أن تتغلب السياسة الصناعية المحلية على مختلف المشاكل الاقتصادية وتضمن نموًا طويل الأجل من خلال تنويع الاقتصاد، وإحلال الواردات، وزيادة حجم الصادرات بمستوى عالٍ من المعالجة، وتطوير البحوث، واستخدام التطورات الروسية، وإنشاء قطاعات اقتصادية جديدة تعتمد على أحدث التقنيات[1].

تظهر نتائج السياسة الصناعية لروسيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في المقام الأول نقصا في التجاوب بين الحقائق الاقتصادية والهدف الذي أعلنته الدولة لأكثر من عشر سنوات لتقليل دور قطاع استخراج المواد الخام ودعم الصناعات التحويلية، إن عدم وجود أي نجاحات واضحة في السياسة الصناعية الروسية مقارنة باقتصاد الدولة ككل يجعل مهمة البحث عن الإنجازات المحلية ودراستها في بعض القطاعات والصناعات أكثر إلحاحًا، بذلت روسيا محاولات عديدة لتنفيذ سياستها الصناعية نظرا لجاذبية هذه الأداة في نظر السياسيين كآلية بسيطة وفعالة للتعاون مع المجتمع، وإعادة توزيع الإيرادات ولإرضاء مصالح الفاعلين الاقتصاديين، حيث تتيح السياسة الصناعية إعادة صياغة مجموعة التدابير التقليدية لتحسين مناخ الاستثمار وتحسين تنظيم الدولة، كانت الاتجاهات الرئيسية للسياسة الصناعية تحفيز الطلب المحلي (من خلال المشتريات العامة) وتحديد حصص وتفضيلات لمجموعات معينة من المنتجين، أدى الافتقار طويل الأمد لسياسة صناعية رسمية في روسيا إلى تدني جودة تشكيلها وتنفيذها وكذلك الثقافة المحيطة بأبحاثها .إن الطبيعة الفئوية والتحيز الأيديولوجي للمناقشات المحيطة بالسياسة الصناعية والافتقار إلى البراغماتية والبراغماتية كلها تعيق إضفاء الصبغة النسبية على السياسة الصناعية. إن مجموعة الفرص والمخاطر من حيث تطوير وتنفيذ السياسة الصناعية في العالم الحديث تتضاعف فقط. لذلك، من الأهمية بمكان تبادل الآراء المنطقية والمثبتة حول

[1] Simachev Y., Kuzyk M., Kuznetsov B., Pogrebnyak E. 2014, **Russia on the Path Towards a New Technology-Industrial Policy : Exciting Prospects and Fatal Traps**. ForesightRussia, vol. 8, no 4, p p 10, 13.

أشكال السياسة الصناعية، ونتائج التنبؤ، وقبل كل شيء، بشأن التدابير غير المرغوب فيها أو المدمرة بشكل مباشر.[1]

تتمثل اتجاهات السياسة الصناعية الحديثة في روسيا في زيادة حجم الإنتاج الوطني، وخلق الظروف لتطوير الفكر العلمي، وتنفيذ إنجازات التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحسين الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني، تتمثل الأهداف الأساسية لسياسة الدولة في مجال الصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والاستقلال والأمن القومي، والنمو في رفاهية المواطنين من خلال زيادة القدرة التنافسية وكفاءة الإنتاج الصناعي[2].

يؤدي تحسين التقنيات إلى حقيقة أن العمليات التكنولوجية في الإنتاج الصناعي والمنتجات النهائية أصبحت أكثر تعقيدًا وتنوعا، هناك حاجة إلى التخصيص الشامل وحتى تخصيص المنتجات عند تصنيع المنتج أحد الاتجاهات الأساسية هو النمو المستمر لتعقيد المنتجات المصنعة، ونتيجة لذلك النمو المستمر لتعقيد الإنتاج نفسه[3]، إن روسيا بحاجة إلى سياسة إعادة التصنيع، وليس فقط استبدال الواردات أو التنمية الموجهة للتصدير[4]، على مدار سنوات من إصلاحات السوق، لأسباب مختلفة تدهورت حالة الصناعة التحويلية بشكل كبير، وعلى الرغم من أن السلطات الحكومية تحاول زيادة دور وحصة التصنيع في الهيكل الصناعي للصناعة، فإن حصة التصنيع لا ينمو، وحصة الصناعات الاستخراجية من إجمالي القيمة المضافة اتجاها تصاعديا في ضوء ذلك، يجب أن يحل تشكيل وتنفيذ السياسة الصناعية المشكلة المنهجية المتمثلة في استعادة المستوى التكنولوجي المناسب لمحاولة التصنيع[5].

[1] Simachev Y., Kuzyk M., Kuznetsov B., Pogrebnyak E, 2014, **Russia on the Path Towards a New Technology-Industrial Policy: Exciting Prospects and Fatal Traps**, ForesightRussia, vol. 8, no 4, pp 16-21.

[2] N.V. Vasilenkova, 2017, **Directions for improving the industrial policy of Russia**, Science and practice, Economics, Business and Management Research, pp. 186-187.

[3] Vasilenkova N.V,2020, **Digitalization as a Direction of the Industrial Policy of the Russian Federation**, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 156, 2nd International Scientific and Practical Conference on Digital Economy (ISCDE 2020), p412.

[4] Tolkachev, S.A., Teplyakov, EYu.:2015, **The law "On industrial policy" and the real industrial policy in the Russian Federation.** The World New Econ. 2, p113.

[5] G. I. Yakovlev (&)A. V. Streltsov,2021, **Formation of Industrial Policy Under Uncertainty Growth**, Samara State University of Economics, Samara, Russia, p17.

خاتمة:

واجهت البلدان حتمية مواءمة سياستها الصناعية مع الاحتياجات المتطورة لأنظمتها الاقتصادية على الرغم من أنها حققت ذلك بدرجات متفاوتة من النجاح، كل ذلك يتطلب سياسات صناعية مرنة وديناميكية، ومناسبة للخصائص السياسية والاقتصادية وغيرها من الخصائص الخاصة بالدول، والتي تتجاوز قطاع التصنيع، وتدعم الابتكار والارتقاء التكنولوجي كجزء لا يتجزأ من التنمية الصناعية.

تعتبر السياسات الصناعية الوسيلة الفعالة التي تعتمد عيها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، باعتبار أنها تحتوي العديد من الأدوات المساعدة على ذلك بحيث تختلف السياسات الصناعية المطبقة من بلد لآخر كما تناولنا ذلك من خلال التجارب الدولية للسياسات الصناعية، فقد عادت هذه السياسات الصناعية لتصبح السياسة السائدة من جديد في عديد الدول بعد أن كانت سائدة في عقود ماضية في البلدان الملتزمة رسميا بمبادئ السوق الحرة، حيث اكتسب التدخل الحكومي في الاقتصاد قدراً أعظم من الشرعية، فقد كان نجاح تجربة الصين من الأسباب التي أدت إلى تعزيز جاذبية السياسة الصناعية، بالإضافة لتجارب دولية أخرى رائدة كتجربة كوريا الجنوبي ومؤخرا تجربة تركيا، حيث أن السياسات الصناعية لابد وأن تقوم على موارد البلاد المتاحة لإدماج الصناعات والشركات في سلسلة القيمة العالمية من خلال تعميق الروابط القائمة مع المصنوعات المحلية وأسواق التصدير العالمية، وفي الوقت نفسه تجنب الإفراط في الاستثمار في المجالات المتأخرة عن النمو الدولي.

الفصل الثالث

مقدمة:

بعدما تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع المراد دراسته، يأتي هذا الفصل الذي يهدف إلى مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول السياسة الصناعية في الدول الناشئة لتقديم الأطر السابقة والحالية للسياسة الصناعية ومناقشة المتطلبات الجديدة، حيث تطرق عدد قليل من الباحثين لموضوع دراستنا على حد اطلاعنا، فنجد دراسات عالجت موضوع السياسات الصناعية ودراسات أخرى ناقشت موضوع الدول الناشئة، بينما لاحظنا من خلال جمع المادة العلمية أن الكتابات حول السياسات الصناعية في الدول الأسيوية كانت أكثر من غيرها من الدول الأخرى، ولأغراض هذه الدراسة سيتم الاعتماد على بعض من الدراسات السابقة التي أُتيحت وتم الحصول عليها والتي تنوعت بين دراسات باللغة العربية وأخرى بلغات أجنبية حيث يتم استعراض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى إبراز ملامحها وكذا تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، وبيان الفجوة العلمية التي ستعالجها الدراسة الحالية، كما بودنا أن نشير إلى أن الدراسات التي سوف نستعرضها جاءت في الفترة الزمنية بين 1950 و2022 وشملت مجموعة من الدول مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسة للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

1. استعراض الدراسات السابقة التي عالجت السياسات الصناعية:

1.1 الدراسات العربية حول السياسات الصناعية:

- دراسة زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة (2012):

كانت هذه الدراسة بعنوان دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري[1]، والتي هدفت إلى أن السياسات الصناعية يُنظر لها على أنها طريقة جديدة للتلاعب بالحياة الاقتصادية من قبل الدولة، وهي مدعومة بشكل عام بشرعيتها لتنظيم الأسواق وبحسها الاقتصادي وإمكانية تنفيذها، وللسياسات الصناعية طابع خاص، وهو تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية وكيانات الاقتصاد الكلي والاقتصاد، يتم تقسيمها بشكل عام إلى سياسات رأسية وسياسات أفقية، أو سياسات قصيرة الأجل وسياسات هيكلية، تؤدي متابعة تقدم السياسات الصناعية المطبقة على القطاع المصرفي الجزائري إلى استنتاج أن هذه السياسات كانت تهدف فقط إلى تعزيز أمن النظام وليس تعزيز قدرته التنافسية، من خلال حذف تأطير ووضع إطار تشريعي لجلب الابتكارات المالية والاتجاهات الجديدة في المهن المصرفية، وتسهيل مهمة تبنيها من قبل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

- دراسة إبراهيم أحمد البدوي وسامي عطا الله (2014):[2]

تمحورت هذه الدراسة حول إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، تطرح هذه الورقة استراتيجية للسياسة الصناعية العربية لمعالجة تحديين أساسيين هما: أولا كيف يمكن للحكومة أن تعلم بالمدخلات الأساسية العمومية المطلوبة للشركات لكي تتمكن من انتاج منتجات جديدة ومتطورة تساهم في تنويع قاعدة الاقتصادات العربية، وثانيا ماهي المبادئ العامة التي يجب أن تقود عملية تزويد هذه المدخلات، تمثلت عينة الدراسة في الدول العربية من بينها الجزائر مصر تونس الامارات العربية، وقد خلصت النتائج إلى أن السياسة الصناعية التي انتهجت في السابق ولا تزال سارية المفعول في معظم الدول العربية لم تنل حظا من النجاح، كما أن السياسات الصناعية التقليدية في الوطن العربي لم تكن مستندة إلى سياسات صناعية أفقية وبالتالي لم تكن هناك خطوات ضرورية للتصحيح والمراجعة، كما يجب على هذه الدول تطبيق سياسات معززة للنمو كما يجب على الحكومات تعزيز قدراتها المؤسسية من أجل ضمان خفض الفقر المستهدف وإدارة السياسة الصناعية بالكفاءة والفعالية.

---

[1] زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، 2012، **دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، ص ص 165-189.

[2] إبراهيم أحمد البدوي& سامي عطا الله، **إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، مجلة عمران، العدد 9، المجلد 3، 2014، ص67-98.

- **دراسة مدحت كاظم القريشي (2014):**

تحمل عنوان السياسة الصناعية والتنمية في البلدان الناشئة[3] بين المؤيدين والمعارضين، حيث لجأت البلدان المختلفة، وخاصة الناشئة منها، منذ منتصف القرن الماضي إلى استخدام السياسة الصناعية من أجل توسيع القاعدة الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وقد تحققت نتائج ملموسة في العديد من البلدان الأسيوية فيما لم تتحقق مثل هذه النتائج في بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا، وقد تراجع التأييد لتطبيق السياسة الصناعية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي بسبب النتائج السلبية الناتجة عنها ثم عودتها مجدداً في الفترة الأخيرة، ويهدف البحث إلى تحليل ومناقشة السياسة الصناعية ومدى الحاجة إلى استخدامها في البلدان الناشئة، ويركز على مناقشة افكار وطروحات المقاربتين المختلفتين إزاء السياسة الصناعية، الأولى تمثل موقف المعارضين للسياسة الصناعية والثانية تمثل موقف المؤيدين لها، والمعارضون للسياسة الصناعية هم الليبراليون الجدد في الولايات المتحدة الامريكية والذين يؤكدون على دور السوق في تحقيق التنمية ويشيرون إلى التأثيرات السلبية للسياسة الصناعية، فيما يؤيد السياسة الصناعية كتاب ومنظرون اقتصاديون عديدون وذلك بسبب وجود العولمة وقواعد منظمة التجارة العالمية والطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمي والتي تخلق صعوبات ومعوقات أمام البلدان الناشئة وتضعف تأثير السياسة الصناعية، ومن خلال التحليل والمناقشة للطروحات المختلفة والشواهد ينتهي البحث إلى التوصية باستخدام السياسة الصناعية المصاغة بعناية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان الناشئة وتجاوز التأثيرات السلبية عليها، مع الدعوة إلى تعديل سياسات وقواعد منظمة التجارة العالمية والنظام الاقتصادي العالمي بما يتلاءم مع حاجة البلدان الناشئة لتنمية التصنيع وتعزيز التنمية الاقتصادية.

- **دراسة أمين حواس (2018):**

مقال بعنوان عودة السياسة الصناعية[4]: ما هو الجديد؟ والتي هدفت إلى إعادة احياء النقاش حول السياسة الصناعية في البلدان الناشئة ومراجعة الأدبيات الحديثة حول السياسة الصناعية مع تحديد وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتدخل الحكومة في عملية اختيار الفائزين، التحديث الصناعي والتنويع الاقتصادي بناء على تحليل الاقتصاد الهيكلي الجديد ونظرية فضاء المنتج لأسباب نجاح أو فشل تطبيق السياسة الصناعية، وكنتيجة تم استخلاصها من هذه الدراسة أنه يمكن ارجاع أسباب فشل العديد من البلدان

[3] القريشي مدحت كاظم،2014، **السياسة الصناعية والتنمية في البلدان الناشئة بين المؤيدين والمعارضين**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 20، العدد 76 (30 يونيو/حزيران 2014)، 16ص.

[4] أمين حواس، **عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد5، العدد2، 2018.

الناشئة إلى عجز الحكومات إلى التوصل إلى معايير جديدة لتحديد الصناعات التي تتناسب مع هيكل هبة العوامل ومستوى التنمية لبلد ما.

- **دراسة وليد صيفي (2019)[5] :**

أطروحة دكتوراه بعنوان أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع –دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990–2013، وقد تناول في البدء ذلك الإطار المفاهيمي للسياسات الصناعية وأسسها النظرية، مع إبراز الحدود الاصطلاحية لكل من: الصناعة، السوق، الفرع، الشعبة...الخ، كما أنه وضح في نموذج بسيط كيفيات تأثير السياسات الصناعية على طول الفرع من الصناعة قيد الدراسة، وتعتبر حركية العمالة وهيكلتها من بين المتغيرات المتأثرة بالسياسات الصناعية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، سواء كان التأثير كبيرا أم صغيرا، إلا أن الإحصائيات الرسمية لتطور العمالة وهيكلتها تعكس أن للسياسات الصناعية دورا ملموسا فيها، وكانت أبرز النتائج المتوصل اليها هي استنتاج وجود نوع من السياسة الاجتماعية للحكومة الجزائرية وراء سياساتها الصناعية، والتي تعكس اهتمام الجزائر بالجانب الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي، إذ أنها اهتمت بتشجيع فرع الصناعات الزراعية الغذائية عبر الزمن على أمل أن يكون تنافسيا بعد عقود.

2.1 الدراسات الأجنبية التي تناولت محور السياسات الصناعية:

- **دراسة Jorge Niosi, Bertrand Bellon (1995):**

بعنوان تفسير تطور السياسات الصناعية[6] حيث تقدم هذه الدراسة تفسيرًا تطوريًا لظهور السياسات الصناعية، على أساس مفاهيم نظام الابتكار الوطني (SNI)، نموذج جديد التعقيد التقني والاقتصادي ودورة الحياة، يبدأ من المفاهيم الرئيسية التحليل التطوري لتطبيقها على الدور الذي تلعبه الدولة في الفترة الحالية ولماذا لن يكون لنفس السياسات نفس التأثيرات وفقًا للأماكن والفترات، ثم يقدم الباحثان اقتراحين تحليليين الأول هو إدخال التعقيد في التنظيم كمحدد رئيسي للتحول الحالي في السياسات الصناعية، والثاني يقدم رؤية للسياسات الصناعية من حيث دورة الحياة، كما يحاول اعطاء شرح للتنوع المتزايد في المواقف التي تكون فيها المحددات قريبة تاريخيا لظهور السياسات الصناعية.

---

[5] وليد صيفي، **أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع –دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990–2013**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2019.

[6] Jorge Niosi, Bertrand Bellon, 1995, **Une interprétation évolutionniste des politiques industrielles**, Revue D'Économie Industrielle 71(1):213-226.

- دراسة Rodríguez-Clare, Andrés (2007):

كانت هذه الدراسة حول العناقيد والميزة المقارنة: انعكاسات السياسة الصناعية[7]، هدفت تنشأ التكتلات الصناعية أو "التكتلات" في وجود عوامل خارجية محلية خاصة بالصناعة، وتسمى أيضًا العوامل الخارجية المارشالية، حيث تكمن الحجة المعيارية في أن مثل هذه العوامل الخارجية قد تبرر سياسة حماية الصناعة الناشئة للسماح للتجمعات وتشجيعها على الظهور، كما تستكشف هذه الورقة تلك الحجة وتبين أن الآثار السياسية المختلفة تظهر تحت نموذج أكثر واقعية للمجموعات الصناعية على وجه الخصوص، بدلاً من تشويه الأسعار لتعزيز المجموعات في القطاعات "المتقدمة" التي قد تظهر إمكانيات تجميع قوية، وتخلص النتائج الى أنه يجب على البلدان التركيز على تعزيز التكتل في القطاعات الحالية التي أظهرت أقوى ميزة مقارنة كما إن استبدال الواردات ليس طريقة مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

- دراسة Malcolm Sawyer (2011):

تحمل عنوان تحليل السياسات الصناعية،[8] وقد كان الغرض الرئيسي من هذا الفصل هو استكشاف بعض النظرية القضايا التي ينطوي عليها تحليل السياسة الصناعية، حيث يبدأ الباحث من الافتراض القائل بأنه لا يوجد (وربما لا يمكن أن يكون كذلك) نظرية متماسكة وحيدة للسياسة الصناعية، لكنها مختلفة إلى حد ما وجهات نظر نظرية وجوانب السياسة الصناعية، كما يمكن القول أن تحليل السياسة والاستراتيجية الصناعية يجب أن تتعامل مع ثلاثة مترابطة العناصر، وهي تحليل عملية اقتصاد السوق والذي يشمل طبيعة الأسواق والمنافسة وكذلك الشبكات والمجموعات الصناعية والمكانية، طبيعة الدولة والنشاط، ودور أدوات السياسة المحددة، حيث أن هناك تحليلات مختلفة لتشغيل الأسواق والتنافس والآراء المختلفة حول طبيعة نشاط الدولة، الطريقة موجهة للعديد من وجهات النظر النظرية المختلفة في الصناعة والاقتصادات على نطاق عالمي ومن ثم وصفها بأنها "عالمية السياسة "في الواقع، وحتى ما يمكن اعتباره سياسة صناعية يختلف وفق التحليل الخاص للسوق والدولة، حسب الباحث فإنه قد يعتبر البعض أن السياسة الصناعية شبيهة بتلك التغطية والاحتكار والاندماج والممارسات التقييدية بينما يجد أن آخرون يفسرون السياسة الصناعية (وغالبا ما يستخدمون الاستراتيجية الصناعية على المدى البعيد بدلاً من السياسة الصناعية) أكثر من ذلك بكثير على نطاق واسع لتشمل سياسات الائتمان على التدريب وتكوين المهارات من خلال أشكال إرشادية التخطيط، يأخذ هذا الفصل

[7] AndrésRodríguez-Clare, 2007, **Clusters and comparative advantage: Implications for industrial policy**, Journal of Development Economics, Volume 82, Issue 1, January 2007, Pages 43-57

[8] Malcolm Sawyer, 2011, **The Theoretical Analysis of Industrial Policy**, Chapter In book: Industrial Policies After 2000 (pp.23-57).

الرأي القائل بأن الأشكال المختلفة للسياسة الصناعية لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى وجهات النظر المختلفة للمنافسة والدولة كما أن هناك ارتباط عام بين الآراء التي يعتمدها الشخص على طبيعة الأسواق والمنافسة معها الآراء التي لدى هذا الشخص حول دور الدولة، وقد توصلت النتائج الى أنه لا يوجد عادة أي رابط منطقي للتحاليل الأنجلوسكسونية للسياسة الصناعية المتوقّعة من وجهة نظر النيو كلاسيك والتي تنظر بشكل كبير الى عدد الشركات والدخول الحر في الصناعة على النحو المرغوب فيه وبالتالي تختلف السياسة الصناعية في البلدان الأنجلو ساكسونية من تعزيز المنافسة والدخول الحر في الصناعة كما أن التصور الكلاسيكي الجديد للمنافسة له تأثير عميق على السياسة الصناعية (وأكثر من ذلك على مبررات هذه السياسة) في المقابل، وكنتيجة رئيسية فإن السياسة الصناعية في شرق آسيا تعتمد على مفهوم المنافسة المفرطة، وهو مصطلح يستخدم من قبل صانعي السياسة الكورية (واليابانية) لوصف الصناعات ذات التكاليف الباهظة للانخراط في حروب الأسعار.

- دراسة Mohamed Jellal (2014):

عنوان هذه الدراسة هو نظرية السياسة الصناعية والتنمية الاقتصادية للمغرب،[9] حيث هدفت إلى فكرة النماذج الورقية وتنظم بصرامة انعكاس نظري حول الحقيقة التالية: الاقتصاد المغربي ليس حديثًا وتنافسيًا والفجوة الصناعية الملحوظة واسعة بين الصناعات المحلية والشركات الأجنبية أو مع بقية العالم تؤدي هذه الملاحظة إلى تنظيم هذا الانعكاس من خلال اقتراح إطار نظري ديناميكي صارم يجعل من الممكن استيعاب الحوافز الأساسية للارتقاء الصناعي الفعال للشركات المغربية بشكل أفضل من أجل تقليل أو تحسين فجوتها الصناعية التكنولوجية وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن النموذج الديناميكي قادر على إظهار الكيفية التي يمكن بها للدولة تنفيذ سياسة صناعية من خلال إنشاء نظام ضريبي للدعم يشجع بشكل طبيعي الشركات على زيادة الاستثمار في التحديث الصناعي واحتمال تحقيق التقارب الكامل في التكنولوجيا الصناعية.

- دراسة Michel Pender (2016):

حملت هذه الدراسة عنوان التنافسية والسياسات الصناعية: من عقلانية الفشل تجاه القدرة على التطور إلى التطور[10]، يوضح هذا المقال الأساس المنطقي الديناميكي للسياسة الصناعية مع التركيز على كيفية القيام بذلك وتعزيز قدرة النظام الاجتماعي والاقتصادي على التطور أي كيفية تحقيق دخل مرتفع مع التغيير النوعي،

[9] Jellal, Mohamed, 2014. "**Théorie de politique industrielle et développement économique du maroc**, MPRA Paper 57218, University Library of Munich, Germany.

[10] Michel Pender, 2016, **Competitiveness and Industrial Policies: From the Rationality of Failure to the Ability to Evolve to Evolution**, Cambridge Journal of Economics 41(3):bew025.

وتخلص الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الفشل سواء كان بسبب الأسواق أو الحكومات أو الأنظمة يكون متجذر عادة في بعض الحالات الافتراضية حيث تستند هذه الدراسة على تصنيف عام للاقتصاد وتسطير سياسات تستند إلى مساهمات كل منها في قدرة النظام على التطور.

- دراسة Richard Arena (2016):

عنوان هذه الدراسة هو: هل يمكن لنظرية الألعاب أن تساعد في فهم تطور المنافسة والسياسات الصناعية منذ أواخر السبعينيات،[11] والتي هدفت إلى دراسة أكثر عمومية للعلاقات بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية الفعالة والمختلفة الأسس النظرية المرتبطة بهذه السياسات بشكل أكثر تحديدا، بالإضافة الى دراسة التطور المزدوج في استخدام نظرية الألعاب في الاقتصاد الصناعي من أواخر السبعينيات حتى يومنا هذا، والذي يرجع أولا إلى الديناميكيات الفكرية الخاصة بهذه النظرية، ثم إلى كيف تكيفت للمساعدة في فهم التغييرات بشكل أفضل حول سياسات المنافسة أو السياسات الصناعية التي أجريت منذ 1970، وكان من ابرز نتائجها قراءة في السياسات الصناعية قبل العلاج من الاقتصاد الصناعي إلى نظرية الألعاب، وكذا نهاية السياسات الصناعية التقليدية وظهور "الاقتصاد الصناعي الجديد"، سياسة المنافسة والترويج الصناعي للابتكار والتنافسية، وبالتالي فإن كل التطورات التي حققتها التطبيقات التحليلية لنظرية اللعبة في الاقتصاد الصناعي وتحليل السياسة الصناعية منذ نهاية السبعينيات تجعل من الممكن تسليط الضوء على التقدم المحرز، ومع ذلك فإن هذه التطورات والتقدم تتوافق مع النتائج التي توقعها الباحث ويرى فيها ما أطلق عليه Gabszewicz وThisse (1999) خليط متنوع للغاية من العمل غير ذي الصلة، ومع ذلك فإن "عدم التحديد" و"الترقيع" لا يزالان يجعلان من الصعب اليوم بناء تحليل شامل يدعي وجود برنامج بحث موحد.

- دراسة Murat A.Yulek (2017) بعنوان فخ متوسط الدخل عملية التصنيع والسياسات الصناعية المستدامة،[12] تهدف هذه الدراسة إلى وصف السمات المبسطة للتصنيع بطريقة كالدور، حيث ان القدرات التقنية والتقدم التقني تقدم تفسيرات لضرورة السياسات الصناعية القطاعية في تحرير البلدان من الفخ، كما تناقش هذه الورقة كيف ينبغي أن تتسلل السياسات الصناعية وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار على طول عملية التصنيع، وتضع هذه الدراسة منهجية لتحديد القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تركز عليها السياسة الصناعية وكنتيجة فان مراحل التصنيع الأكثر صعوبة عندما تبدأ الدولة في تصميم وتصنيع معداتها الرأسمالية،

[11] Richard Arena & Véronique Dutraive, 2016. "**La théorie des jeux peut-elle aider à comprendre l'évolution des politiques de la concurrence et des politiques industrielles depuis la fin des années 1970? «** Post-Print halshs-01303956, HALm DOI: 10.3917/reco. hs01.0009.

[12] Yülek, M.A, 2017, **On the Middle-Income Trap, the Industrialization Process and Appropriate Industrial Policy,** J Ind Compet Trade 17, 325–348, https://doi.org/10.1007/s10842-016-0237-9

وفي مواجهة تحديات التصنيع يمكن للسياسة الصناعية القطاعية أن تلعب دورا في عالم اليوم بحيث يجب أن تبدأ السياسة الصناعية بنهج عام ثم تنتقل إلى قطاع محدد واختيار قطاعات ذات الأولوية.

- دراسة Chiara Criscuolo, Nicolas Gonne, Kohei Kitazawa, Guy Lalanne (OECD) (2022) [13]:

بعنوان هل أدوات السياسة الصناعية فعالة؟ مراجعة للأدلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تستعرض هذه الدراسة الأدبيات التجريبية حول فعالية أدوات السياسة الصناعية، مع تحديد الأشياء المعروفة والمجهولة، بشكل عام يدعم الفرضية القائلة بأن الحوافز الاقتصادية المصممة جيدًا للشركات وظروف الإطار الجيدة التي تشكل بيئة الأعمال التجارية فعالة وفي الوقت نفسه، فإنها تؤكد على الطبيعة المحدودة وغير الحاسمة للأدلة المتعلقة بالأدوات المستهدفة والمتكررة بشكل متزايد في جانب الطلب، وأخيراً يؤكد على أوجه التكامل بين الحوافز الاقتصادية والتدخلات الأخرى مثل سياسات المهارات أو الشروط الإطارية، ولا سيما سياسات المنافسة والتجارة، تعتبر شروط الإطار بالفعل أساسية في تمكين الشركات الأكثر إنتاجية من النمو وقناة مهمة للتغيير الهيكلي، يهدف هذا الإطار التحليلي إلى تحليل صياغة السياسات الصناعية، التي تُعرَّف على أنها تدخلات تهدف إلى تحسين أداء قطاع الأعمال الخاص المحلي هيكليًا، وأن إطار العمل يعتمد على تصنيف جديد للأدوات حسب أدبيات النمو حسب شومبيتر الجديدة، تؤكد الدراسة أيضًا على الطبيعة متعددة الأبعاد للأداء، وبالتالي تقر بأن أهداف السياسة الصناعية يمكن أن تتجاوز نمو الإنتاجية والابتكار لتشمل، في جملة أمور، الاستدامة أو المرونة أو الاستقلالية الاستراتيجية.

- دراسة Xianni Ding (2022) [14]:

كانت هذه الدراسة بعنوان: هل تزال السياسة الصناعية قابلة للتطبيق اليوم في ظل العولمة؟ تحليل للقضايا الرئيسية في البلدان الناشئة، انطلاقًا من خلفية السياسة الصناعية وتعريفها تلخص هذه الدراسة وتعلق على الآراء النظرية حول "فعالية" و"عدم فعالية" السياسة الصناعية، وتلخص تجربة بعض البلدان الناشئة، كما ترى هذه الدراسة أن تركيز البحث المستقبلي يجب أن ينتقل من "فعالية السياسة الصناعية" إلى "حدود فعالية

[13] OECD Science, 2022, **are industrial policy instruments effective? a review of the evidence,** in oecd countries, Technology and Innovation Policy Papers.

[14] Xianni Ding,2022, **Is Industrial Policy Still Applicable Today under Globalisation? An Analysis of the Main Issues in Developing Countries,** Advances in Economics, Business and Management Research, volume 648, Proceedings of the 2022 7th International Conference on Financial Innovation and Economic Development (ICFIED 2022).

السياسة الصناعية"، ليس فقط لدراسة ما إذا كانت السياسة الصناعية فعالة، ولكن أيضًا لدراسة شروط فعالية السياسة الصناعية، تقدم هذه الورقة التعريف المفاهيمي للسياسة الصناعية في الجزء الثاني وتحلل الحجج المؤيدة والمعارضة للسياسة الصناعية في القسم الثالث، ويُناقش الجزء الرابع بمزيد من التفصيل بالاقتران مع تجربة بعض البلدان الناشئة، أخيرًا يتم توسيع نطاق التطوير المستقبلي للسياسة الصناعية.

2. دراسات سابقة عن دول أمريكا اللاتينية:

- **دراسة Alberto Melo (2001):**

بعنوان السياسة الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منعطف القرن[15]، هدفت هذه الدراسة لمعالجة السياسات الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال فترتين أساسيتين، الأولى تمثلت في أن أواخر الثمانينيات وعقد التسعينيات بأكمله يمثلان مرحلة انتقالية من السياسات الصناعية لنموذج استبدال الواردات للسياسات الصناعية المناسبة لفتح الاقتصادات الوطنية على اقتصاد عالمي أكثر تكاملاً؛ وثانيا أن هذه الفترة الانتقالية لم تفعل ذلك، وبالتالي من السابق لأوانه إصدار حكم على فعالية مجموعة من السياسات قبل الشروع في وصف السياسات الصناعية السائدة، تم تعريف السياسة الصناعية من قبل الباحث على أنها أي قرار من قبل السلطات العامة للاقتصاد الوطني التي تؤثر بشكل منتظم على ناقلات البضائع والخدمات المنتجة في هذا لاقتصاد، بحيث يمكن التمييز بين السياسات الصناعية الضمنية والواضحة، وقد تم تنظيم هذه الدراسة على النحو التالي، يوثق القسم الأول نقطة تحول السياسات الصناعية في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال منتصف التسعينات، وفي القسم الثاني قام الباحث بمسح تجريبي للسياسات الصناعية يقتصر عليه تحديد ووصف أنواع قواعد السياسة وتدابير السياسة (وفي بعض الحالات المؤسسات)، أما القسم الثالث توجد محاولة لقياس تأثير هذه السياسات كمًا، ومع ذلك كمساهمة إلى الحكم النوعي لنهج السياسة الناشئة، وفي الخاتمة قام الكاتب بمراجعة موجزة لآراء رجال الأعمال في أمريكا اللاتينية وخبراء آخرين حول مجموعة فرعية مهمة من سياسات ترويج الصادرات.

- **دراسة JOÃO FURTADO & WILSON SUZIGA (2006):**

بعنوان السياسة الصناعية والتنمية[16]، تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاش حول السياسة الصناعية والتنمية الاقتصادية في البرازيل، في الجانب النظري يناقش الباحثان النُهج التي تدعم صنع السياسات

[15] Melo Alberto, 2001**, Industrial Policy in Latin America and the Caribbean at the Turn of the Century**, Research Department Working paper series; 459, nter-American Development Bank.

[16] Wilson Suzigan and João Furtado, 2006, **Industrial Policy and Development**, International trade and integration, CEPAL Review No.89, p. 69-84.

الصناعية، مع التركيز على النهج التطوري، الذي يركز على الابتكار باعتباره المحرك للتنمية الاقتصادية وعلى التطور المشترك للتكنولوجيات والمؤسسات، وهياكل الصناعات والشركات، بعد ذلك يتم تطبيق هذا النهج وشرح بعض التجارب الناجحة في رسم السياسات الصناعية والتنمية الاقتصادية في البرازيل حتى نهاية السبعينيات، والفشل في تنفيذ تلك السياسة كان من سنة 1980 فصاعدا، وكنتيجة للدراسة فإن السياسة الصناعية الحالية للحكومة البرازيلية يتم تقييمها، بحجة أنه على الرغم من أن لها بعض الجوانب الإيجابية مثل التركيز عليها فإن الابتكار والأهداف المحددة بوضوح والتنظيم المؤسسي الجديد يفشل سياسة التنمية الاقتصادية بسبب نقاط الضعف مثل عدم التوافق مع سياسة الاقتصاد الكلي، وعدم اتساق أدوات السياسة، وأوجه القصور في البنية التحتية وفي العلم والتكنولوجيا ونظام الابتكار، بالإضافة الى عدم وجود التنسيق والدافع السياسي.

- **دراسة José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright (2014):**

بعنوان جعل السياسة الصناعية تعمل من أجل النمو والوظائف والتنمية[17]، نشأ هذا الكتاب من ورشة عمل نظمتها منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع الأونكتاد في فبراير 2012 حول "النمو والتحول الإنتاجي والتوظيف: آفاق جديدة حول مناقشة السياسة الصناعية"، كان الدافع وراء ورشة العمل هو الاعتراف بأنه بعد الأزمة المالية في 2007-2008، لم تكن العودة إلى "العمل كالمعتاد" مرغوبة ولا ممكنة، فضلاً عن الحاجة إلى تسريع واستدامة النمو الشامل والغني بفرص العمل في البلدان الناشئة، بعض فصول هذا الكتاب هي نتاج مشروع بحثي لمنظمة العمل الدولية حول "قدرات التحول الإنتاجي"، تناولت عدة مقالات خاصة بالسياسة الصناعية، عالجت في الجزء الأول – التحول الإنتاجي: النماذج والسياسات، والذي تضمن دور السياسات الصناعية وسياسات أسعار الصرف في تعزيز التغيير الهيكلي والإنتاجية والعمالة، وكذا جعل السياسة الصناعية تعمل لصالح التنمية، كما درست تجارب كل من دول الارجنتين البرازيل الشيلي المكسيك جمهورية كوريا، تمت مناقشة التحديث التكنولوجي والتغيير الهيكلي والإنتاجية ونمو العمالة في أربعة اقتصادات في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك) وفي جمهورية كوريا (تستخدم كمعيار للنجاح في اللحاق بالركب) في الفترة 1970- 2008، وفي الجزء الثاني دراسة إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية الصناعية: بعد القدرات، أما الجزء الثالث فكان حول السياسة الصناعية في طور الإعداد: التصميم والتنفيذ تناول المحور الأول السياسة

[17]José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright, 2014, **Transforming Economies Making industrial policy work for growth, jobs and development**, International Labour Organization Geneva: ILOn.

الصناعية كأداة إنمائية فعالة: دروس من البرازيل أما المحور الثالث عالج الدولة والسياسة الصناعية في التنمية الاقتصادية الصينية، بالإضافة إلى محور السياسة الصناعية في مناخ قاسٍ: حالة جنوب إفريقيا، مفارقة السياسة الصناعية الأمريكية: الدولة التنموية المقنعة، تتمثل إحدى نتائج البح حول السياسة الصناعية الأمريكية التي تمت مناقشتها في أنه من خلال إظهار كيف مارست حكومة الولايات المتحدة سياسة صناعية قوية لعقود، يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للاقتصاديين (بما في ذلك أولئك في المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، في سياق البلدان الناشئة، يجب أن تخضع السياسة الصناعية لمعضلة "الدولة – السوق" بطريقة تعترف بالجانبين: مخاطر "فشل الدولة" أكبر في البلدان الناشئة – وهي حقيقة تفضل دورًا أكبر في السوق – كما أن مخاطر "الأسواق غير الموجودة" و "فشل السوق" أكبر أيضًا مما يفضل دورًا أكثر نشاطًا للحكومة الذكية، تتمثل الخطوة الأولى في التخلي عن جملة مفادها أن "أفضل سياسة صناعية لا شيء على الإطلاق"، و "فشل الحكومة أسوأ من فشل السوق".[18]

- **دراسة Pablo Lavarello (2017):**

بعنوان: عودة غير مكتملة وموجزة للسياسة الصناعية: حالة الأرجنتين 2003-2015[19]، حيث تناقش هذه الدراسة عودة السياسة الصناعية إلى أجندة السياسة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية "الأرجنتين" ذات صلة على نطاق واسع لأنها واحدة من البلدان القليلة في المنطقة التي أعادت فيها العودة إلى وضعها السابق بعد عقود من الغياب في منتصف السبعينيات، نمى الاقتصاد الأرجنتيني ليصبح الهيكل الصناعي الأكثر تنوعًا نسبيًا والأقل تنوعًا في أمريكا اللاتينية بعد فترة طويلة من التصنيع، وفي وقت لاحق في نهاية السبعينيات وحتى التسعينيات، خضعت البلاد لواحدة من أشد التحولات الصناعية رجعية في العالم بأسره، حيث تبنت مجموعة من سياسات تحرير التجارة والانفتاح التي أدت إلى تدمير التكنولوجيا (والمؤسسية) القدرات المتراكمة في حقبة ما بعد الحرب، وقد عادت السياسة الصناعية إلى الظهور في الأرجنتين ليس لأن البلاد تمكنت من استيعاب التجارب السابقة، ولكن لأنها اضطرت إلى الرد على قضية نقص العملات الأجنبية، وهي مشكلة متأصلة في النمو المدفوع بالطلب، وبعد خمس سنوات من النمو في عام 2008، تفاقمت هذه الحاجة مع معروض من العملات الأجنبية المختنق، والتي ساءت في عام 2013 عندما زادت شروط التبادل على المواد الخام، تدهورت المواد بشكل أكبر وبدأ الاقتصاد العالمي في الانكماش مرة أخرى، مما أدى إلى فائض في المنتجات المستوردة،

[18] José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright, 2014, **Transforming Economies Making industrial policy work for growth, jobs and development**, International Labour Organization Geneva: ILOn.
[19] Pablo Lavarello, 2017, **The (Incomplete and Brief) Return of Industrial Policy: The Case of Argentina 2003-2015**, Prob. Des vol.48 no.190 Ciudad de México jul. /sep.

لقد كانت إشكالية الباحث في هذا المقال عما إذا كانت هذه الاستجابات لتغير الظروف الداخلية والخارجية قد دفعت البلد إلى التحول من نموذج تدخل مستوحى من مفهوم الدولة المسيّرة ذات الدور المحدود في حل "إخفاقات السوق" أو ما إذا كانت هذه التغييرات اتخذت شكل السياسة الصناعية بالمعنى الدقيق للكلمة، مما يعني مجموعة من الإجراءات المنسقة التي تتناول القدرات والحوافز التكنولوجية المصممة لتحفيز التغيير الهيكلي متحدية المزايا النسبية، تم تنظيم الدراسة على النحو التالي: القسم الأول يناقش بإيجاز كيف تعاملت النظرية الاقتصادية مع السياسة الصناعية، فيما يقترح القسم الثاني إطار عمل مفاهيمي لتحليل مختلف أدوات السياسات الصناعية والإجراءات، توجد لمحة موجزة عن خلفية السياسة الصناعية للأرجنتين في القسم الثالث، ويقدم القسم الرابع مصفوفة مفاهيمية للإجراءات والأدوات الرئيسية المعمول بها بهدف تحديد أنماط التدخل المتغيرة في الصناعة في الفترة الزمنية 2003–2015، أخيرًا يقدم القسم الخامس بعض التجارب في تخطيط السياسة الصناعية، وتختتم الدراسة بمناقشة لأبرز الجوانب التي تم تحليلها وبعض الدروس العريضة التي يمكن استخلاصها من تجربة السياسة الصناعية في هذه الفترة الزمنية،[20] وقد خلصت الدراسة إلى أنه لم يتم تشكيل سياسة صناعية شاملة، فقد تم تنفيذ مجموعة من الأدوات والمؤسسات في الفترة ما بين 2003–2015، بهدف خلق فرص تكنولوجية والقدرات، والتمويل، وآليات الاختيار، مما أدى إلى إحياء أولي للسياسة الصناعية، ولكنه غير مكتمل، كما تتطلب السياسة الصناعية في البلدان الناشئة من الدولة اتخاذ إجراءات مدروسة، حتى لا ينتهي الأمر بالدولة بمجرد إعادة إنتاج الهيكل الإنتاجي الموجود مسبقًا، وبالتالي يمكن التأكيد على أنه على الرغم من أن الأرجنتين شهدت عودة جزئية (أو إعادة تقييم) لمجموعة من الإجراءات التي تعزز التصنيع، والتي تستند إلى إجراءات وأدوات تدريجية، ولكنها أصبحت انتقائية بشكل متزايد، على الرغم من أن عودة السياسة الصناعية استلزم تعلمًا مؤسسيًا كبيرًا، إلا أنها كانت أيضًا غير مكتملة ومؤقتة.

- **دراسة Lincicome Scott & Huan Zhu (2021):**

كتاب بعنوان التساؤل حول السياسة الصناعية: لماذا خطط التصنيع الحكومية غير فعالة وغير ضرورية[21]، حيث أنه في أعقاب جائحة COVID–19 وتزايد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تبنى صناع السياسة الأمريكيون مرة أخرى "السياسة الصناعية" حيث دعا كل من الرئيس بايدن وسلفه بالإضافة إلى المشرعين من كلا الحزبين إلى مجموعة من الدعم الفيدرالي للمصنعين الأمريكيين لإصلاح نقاط الضعف

[20] Pablo Lavarello, 2017, **The (Incomplete and Brief) Return of Industrial Policy: The Case of Argentina 2003-2015,** Prob. Des vol.48 no.190 Ciudad de México jul./sep

[21] Scott Lincicome and Huan Zhu, 2021, **Questioning Industrial Policy: Why Government Manufacturing Plans Are Ineffective and Unnecessary**, CATO WORKING PAPER, No. 63.

المتصورة في الاقتصاد الأمريكي ومواجهة النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين، ومع ذلك فإن هؤلاء وغيرهم من دعاة السياسة الصناعية يتركون بشكل روتيني أسئلة مهمة دون إجابة حول فعالية وضرورة السياسة الصناعية الأمريكية: ما هي "السياسة الصناعية"؟ غالبًا ما يفشل دعاة "السياسة الصناعية" في تعريف المصطلح، مما يسمح لهم بتجاهل الإخفاقات السابقة وتبني النجاحات الزائفة مع منع التقييم المشروع لتكاليف وفوائد السياسات الصناعية، ومع ذلك فإن تاريخ السياسة الصناعية الأمريكية في النقاش والتنفيذ يؤسس العديد من العناصر المطلوبة، العناصر التي تكشف أن معظم نجاحات السياسة الصناعية ليست سياسة صناعية على الإطلاق، حيث تمنع العديد من العقبات السياسات الصناعية الأمريكية من تحقيق نتائج أفضل في السوق، كما أن المشاكل الأكثر شيوعًا التي يُزعم حلها من خلال مقترحات السياسة الصناعية هي أقل خطورة مما يدعي المدافعون أو غير قابلة للحل من خلال السياسة الصناعية، وهذا يشمل تراجع التصنيع في الولايات المتحدة على نطاق واسع وتراجع أوسع في الابتكار الأمريكي، اختفاء الوظائف الجيدة، تآكل مستويات المعيشة للطبقة الوسطى، والدمار من المجتمعات الأمريكية، أيضا لا يمكن لتجارب الدول الأخرى بشكل عام أن تبرر السياسة الصناعية الأمريكية لأن الدول لديها أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة، بغض النظر فإن نجاحات السياسة الصناعية في الخارج على سبيل المثال في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان مبالغ فيها حسب الباحث، كما أن النمو الاقتصادي والسياسات الصناعية في الصين لا تبرر سياسات الولايات المتحدة المماثلة بالنظر إلى الأسباب القائمة على السوق لصعود الصين، والتكاليف الهائلة للسياسات الصينية والتحديات النظامية التي يمكن أن تعرقل النمو المستقبلي للصين وتأثيرها الجيوسياسي، يتبنى صناع السياسة الأمريكية من اليسار واليمين مرة أخرى السياسة الصناعية لإصلاح إخفاقات السوق الأمريكية المزعومة ومواجهة التدخلات الاقتصادية الصينية، تجيب هذه الدراسة بشكل منهجي على كل الأسئلة حول السياسات الصناعية، وتتناول كلاً من النظرية والممارسة الاقتصادية بشكل عام، كما تكشف هذه الإجابات عن العديد من المشكلات التي تجادل بقوة ضد تبني سياسات صناعية أمريكية جديدة، وهي تضع معيارًا عاليًا للعمل الحكومي في المستقبل.

3. دراسات سابقة عن دول آسيا:

- **دراسة Ha-Joon Chang (1993):**

بعنوان الاقتصاد السياسي للسياسة الصناعية في كوريا،[22] النمو السريع والتغيير الهيكلي لكوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الماضية أنتجت مجموعة كبيرة من الأبحاث، والذي أصبح يكاد يكون من المستحيل تتبعه

[22] Ha-Joon Chang (1993), **The political economy of industrial policy in Korea**, Cambridge Journal of Economics, Volume 17, Issue 2, June 1993, Pages 131–157.

مع تراكم البحث، حيث كشفت أن الدولة لعبت دورًا مهمًا، كما كان السوق في وضع دفاعي على مدى السنوات العديدة الماضية، الأدب "البديل" كان مشددا على دور الدولة في التجربة التنموية الكورية التي كانت لا تزال باقية في مراحلها الأولى، على الرغم من بعض المساهمات الهامة التي قدمها جونز وساكونج (1980)، لويد Neurath (1986)، وأبرزها Amsden (1989) تقدم هذه المقالة بعض الدعم التجريبي الإضافي لهذه الأبحاث البديلة، ويدعم نظريته أساس أخلاقي باستخدام بعض التطورات الأخيرة في النظرية الاقتصادية مثل الاقتصاد المؤسسي الجديد، في القسمين الأول والثاني من المقالة يستعرض الباحث بعض التفسيرات السائدة للعملية التنموية الكورية، ويقال أن هذه التفسيرات التي تحاول رفض دور الدولة في عملية التنمية الكورية لديهم نظرية ضعيفة ، أما في القسم الثالث يشرح الباحث كيف يعمل تدخل الدولة "كوريا"، أما في القسم الرابع يتم شرح سبب نجاح تدخل الدولة في كوريا وأخيرا القسم الختامي يستخلص بعض الآثار المترتبة على النظرة الجديدة على التجربة التنموية الكورية وللتنمية الاقتصادية.

- **دراسة RICHARD M. AUTY (1994):**

بعنوان إصلاح السياسة الصناعية في البلدان الصناعية الست الكبرى الحديثة: لعنة الموارد[23]، هدفت الدراسة إلى أن جميع البلدان الصناعية الست الكبرى الجديدة (NICs) في هذه الدراسة فضلت سياسة صناعة السيارات (AIP) سنة 1950، ومع ذلك كان هناك تراكم سريع للصناعات الثقيلة والكيميائية (HCI) التي تسببت في نقص العملات الأجنبية بسبب مطالب الاستيراد والإعانات المتزايدة المحمية أصبح قطاع الصناعات الثقيلة والكيميائية مرهقًا للغاية بالنسبة للقطاع الأساسي التنافسي الذي تقلصت إيجاراته في الأهمية النسبية مع تطور الهيكل الاقتصادي للدول الأقل حظاً التخلي عن صناعة السيارات في وقت مبكر لصالح سياسة صناعية تنافسية (CIP) التي تعتمد على العمالة الشاقة الصادرات لكسب النقد الأجنبي وأسفرت عن نمو اقتصادي سريع، وفي المقابل حافظت مكافأة الموارد لأفضل بطاقات البلدان الصناعية الممنوحة على صناعة السيارات لفترة أطول، أصبحت مكافأة الموارد لعنة بدلاً من بركة بحيث أن البلدان ذات الإمكانات السوقية الأقل والأكثر فقراً من حيث الموارد (كوريا وتايوان) لديها نجاح صناعي أكثر من البلدان الغنية بالسوق (الهند والصين) أو البلدان الغنية بالسوق والموارد (المكسيك والبرازيل) على الرغم من حقيقة أن كلاً من البلدان الغنية بالسوق وخاصة البلدان الغنية بالسوق والموارد لديها مجموعة واسعة من خيارات التصنيع التي تستمدها من حجم بلدها الكبير، تعكس هذه النتيجة غير البديهية أطروحة لعنة الموارد، والتي تكمن في صميمها أربعة استنتاجات حول

[23] Auty, Richard M., 1994. "**Industrial policy reform in six large newly industrializing countries: The resource curse thesis**," World Development, Elsevier, vol. 22(1), pages 11-26, January.

تأثير قاعدة الموارد الطبيعية المواتية على اختيار السياسة الصناعية، وقد خلصت الدراسة إلى عدم قدرة قطاعات التصنيع الناشئة على كسب النقد الأجنبي، قد لا يكون من قبيل المصادفة أن المكسيك والبرازيل، أفضل البلدان الستة، استخدم كلاهما مواردهما الطبيعية (النفط في المكسيك، والمعادن، والطاقة المائية في البرازيل) لتأخير الإصلاح أكثر في السبعينيات بينما بدأت الهند والصين، هناك نوعان من المؤهلات الهامة في الترتيب أولاً، التركيز على عامل سببي واحد يقلل بالضرورة من دور العوامل المهمة الأخرى مثل إجهاد شرق آسيا على التعليم والتقدم المبكر نحو إعادة توزيع الأراضي، وثانيًا لعنة الموارد هي مجرد نزعة قوية، بحيث تكون الاستثناءات مرجحة، بالإضافة إلى ذلك يمكن للسياسة الحكيمة أن تتجنب المزالق، كما يمكن للبلدان المتأخرة استيعاب دروس عقود ما بعد الحرب والإفلات من الحتمية الواضحة لفرضية لعنة الموارد، ومع ذلك فإن فرضية لعنة النتائج تبدو تكهنات قوية نسبيًا.[24]

- **دراسة Jeffrey D. Sachs،Tianlun Jian،Nirupam Bajpai (1997):**

بعنوان الإصلاحات الاقتصادية في الصين والهند: قضايا مختارة في السياسة الصناعية[25]، هدفت هذه الدراسة للمقارنة بين تجارب الإصلاح في الصين والهند مع التركيز على ثلاث مجالات محددة للسياسة الصناعية، حيث يتم البدء بمقارنة الأداء الاقتصادي الكلي، فيتوصل الباحث أنه باستثناء التضخم، فإن الصين في وضع أفضل من الهند، حيث نمت الصين بمعدل ضعفين تقريبا من الهند إلى حد كبير بسبب المدخرات العالية جدا ومعدلات الاستثمار، ثانيا تتم المقارنة بين البلدة الصينية ومشاريع القرى والصناعات الهندية الصغيرة، بينما تم الترويج لها في كليهما المقاطعات من خلال السياسات التفضيلية، ومع ذلك كانت أهدافها مختلفة، وبالتالي النتائج بينت أن تقديم الدعم الأولي للمؤسسات الصغيرة الصينية فقط مقابل السياسة في الهند حيث تتوفر الحوافز طالما بقيت الشركة على نطاق صغير، في حين أن كلاهما قد نما مع مرور الوقت وقد نمت تلك الموجودة في الصين بشكل أسرع، أخيرا قارن الباحث المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين مع مناطق تجهيز الصادرات في الهند حيث وجد أنه على الرغم من أن كلا البلدين قدمت حوافز مماثلة للمستثمرين المحتملين، وبالتالي يمكن القول أن المناطق في الصين كانت ناجحة للغاية في جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز الصادرات، وخلق فرص عمل مما كانت عليه في الهند.

[24] Auty, Richard M., 1994. "**Industrial policy reform in six large newly industrializing countries: The resource curse thesis**," World Development, Elsevier, vol. 22(1), pages 11-26, January.
[25] Nirupam Bajpai،Tianlun Jian،Jeffrey D. Sachs, 1997, **Economic Reforms in China and India: Selected Issues in Industrial Policy,** Harvard University > Harvard Institute for International Development (HIID) Papers, 41.

- **دراسة : Ajit Singh (2008):**

بعنوان السياسة الصناعية السابقة والحالية والمستقبلية في الهند: التكيف مع البيئة المحلية والدولية المتغيرة[26]، هدفت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الهند على الأرجح أول دولة غير شيوعية تضع ضمن البلدان الناشئة ذات سياسة صناعية كاملة، وذلك لتنسيق قرارات الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص القطاعات والاستيلاء على "المرتفعات القيادية" للاقتصاد بجلب بعض الصناعات والشركات الاستراتيجية تحت الملكية العامة، لقد سيطر نموذج التصنيع على ثلاثة عقود خلال الفترة 1950–1980، حيث بدأت تتآكل في الثمانينيات بعد أزمة سيولة خارجية خطيرة عام 1991 تم تغيير النموذج بشكل جذري للسياسة الصناعية الهندية في الفترة من 1950 إلى 1980، لطالما كان موضوع نقد شديد من النقاد الليبراليين الجدد حول تنمية البلاد، فمن وجهة نظرهم كان التغيير بعيداً عن الهند والسياسة الصناعية التقليدية في عام 1991 نحو التحرير وإلغاء التنظيم والسوق التوجه الذي أدى إلى عهد جديد من النمو الاقتصادي الأسرع، تلقي هذه الورقة البحثية نظرة واسعة حول السياسة الصناعية، مع التركيز على الحكومة واستمرار دور التنسيق في مختلف المجالات، وتقترح الورقة أن السياسة الصناعية والاقتصادية المخطط لها حول التنمية لم تنته مع تحرير القيود التقليدية للهند في نظام الاستثمار خلال سنوات 1980 و1990 استمرت السياسة الصناعية في شكل مختلف، يشير تحليل هذه الورقة إلى أن اليوم يشكل تحديا رئيسيا للجنة التخطيط ستستغل ريادة الهند في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و"فائضها المؤسسي" (الديمقراطية والقانون العام التراث القانوني) لرفع معدل الاتجاه الحالي البالغ 8 في المائة النمو إلى أعداد مزدوجة الرقم مع الحفاظ على التوزيع العادل للثمار التقدم الاقتصادي للقيام بذلك، وبالتالي تتطلب الهند سياسة صناعية مختلفة إلى حد ما مع تلك التي سعت في عصر نهرو–ماهالانوبيس، أو التي تم اتباعها منذ ذلك الحين.

- **دراسة Wim Naudé (2010):**

بعنوان التحديات الجديدة للسياسات الصناعية،[27]والتي هدفت إلى إلقاء نظرة جديدة على السياسات الصناعية في ضوء الاتجاهات الحديثة والتطورات في الاقتصاد العالمي على وجه الخصوص، تناقش هذه الورقة خمسة اتجاهات وتحديات جديدة وآثارها على للسياسة الصناعية، وقد تم إهمال هذه الاتجاهات والتحديات في الأدبيات الحديثة حول السياسة الصناعية وتشمل العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي، صعود تقاسم الإنتاج

[26] Ajit Singh, 2008, **The Past, Present and Future of Industrial Policy in India: Adapting to The Changing Domestic and International Environment**, Centre for Business Research, University of Cambridge Working Paper No. 376.

[27] Wim Naudé, 2010a, **New Challenges for Industrial Policy**, WIDER Working Paper 107/2010, UNU-WIDER.

العالمي، المعضلة التي تطرحها الأزمات الأخيرة في الغذاء، الوقود والأسواق المالية، تغير المناخ، صعود الصين والهند، وظهور "اقتصاد المقاولة"، وقد خلصت الدراسة الى أن الاتجاهات والتحديات الرئيسية التي تمت مناقشتها تتمثل في أربعة جوانب: الحاجة إلى فهم الكيفية التي يحدد بها السياق المؤسسي في كل حالة محتوى سياسة صناعية وتطبيقها، وأيضا الحاجة إلى فهم أفضل لكيفية تأثير المعونة على عملية السياسة الصناعية في حالة البلدان الأشد فقراً، بالإضافة للحاجة إلى تنسيق عالمي حيث تمت الإشارة إلى الحاجة إلى إطار عالمي منسق للسياسة الصناعية (GCIPF)، ويجب تطوير قياس العوامل التي تؤثر على محتوى وتطبيق السياسة الصناعية بشكل أفضل.

- **دراسة Naudé Wim (2010):**

بعنوان السياسات الصناعية: قضايا قديمة وحديثة[28]، هدفت إلى أن الجدل حول السياسة الصناعية قد اتسم بعدد من التناقضات حول مفهوم السياسة الصناعية ومزاياها ومحتوياتها وتطبيقها، بالإضافة إلى تطور السياسة الصناعية بمرور الوقت، وتناقش التوتر الحالي بين نظرية وممارسة السياسة الصناعية، هذا يعني أن النقاش المستقبلي في القضايا "الجديدة" حول السياسة الصناعية سوف يحتاج إلى الاهتمام بشكل متزايد أولا بـ "كيفية" السياسة الصناعية بدلاً من "لماذا" وثانيا بالتحديات والاتجاهات الجديدة التي ستشكل محتوى السياسات الصناعية، وفي محاولات تعزيز التنمية الصناعية مع الاهتمام "بكيفية" السياسات الصناعية يجب أن تكون البلدان على دراية بالاتجاهات والتحديات الأخيرة في الاقتصاد العالمي وأن تفهم كيف تشكل هذه الاتجاهات محتوى السياسة الصناعية، كما يستخلص Naudé بأن هناك خمسة مجالات مهمة تؤثر على محتوى السياسة الصناعية تشمل أولا التحدي المتمثل في تزايد عولمة الاقتصاد العالمي وخاصة ظهور تقاسم الإنتاج العالمي، ثانيا التحدي الذي تشكله الأزمات الأخيرة في أسواق الغذاء والوقود والأسواق المالية، ثالثا تحدي تغير المناخ، رابعا صعود الصين والهند، وأخيرا صعود "اقتصاد ريادة الأعمال".[29]

- **دراسةUtsav Kumar, Arnelyn Abdon (2013):**

بعنوان الصادرات، القدرات، والسياسة الصناعية في الهند[30]، يقول المؤلفان أن قطاع الصناعات التحويلية في الهند كان ضعيفًا، وأن الدولة فشلت في التصنيع على وجه الخصوص، فشلت في الاستفادة من ميزتها

[28] Naudé, Wim (2010), **Industrial policy: old and new issues**, WIDER Working Paper, No. 2010/106, ISBN 978-92-9230-344-0, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki.

[29] Naudé, Wim (2010), **Industrial policy: old and new issues**, WIDER Working Paper, No. 2010/106, ISBN 978-92-9230-344-0, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki.

[30] Utsav Kumar and Arnelyn Abdon, 2013, **Exports, capabilities, and industrial policy in India**, Journal of Comparative Economics, vol. 41, issue 3, 939-956

النسبية لليد العاملة، قطاع الصناعات التحويلية في الهند أصغر مثل حصة من الناتج المحلي الإجمالي من دول شرق آسيا حتى بعد السيطرة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وبالتالي فإن مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام متواضعة، بدون مشاركة أكبر بالنسبة للقطاع الثانوي، حيث تقول الحجة لن تكون البلاد قادرة على التطور وأصبحت الحجج المعيارية للاقتصاد الحديث تلقي باللوم على "راج ترخيص الترخيص" السياسة الصناعية الصغيرة، وقوانين العمل كل هذه كانت جزءا من السياسة الصناعية حيث تم تأسيس النظام بعد الاستقلال، هذا النظام كان يفضل القطاع الفرعي للآلات الثقيلة، على الرغم من أوجه القصور والتخصيص الخاطئ، فإن التحيز تجاه الآلات، المعادن والكيماويات، وغيرها من المنتجات كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة سمحت لتراكم مجموعة واسعة من قدرات التصنيع الهندي، وتظهر نتائج هذا البحث في أن التصنيع في الهند يعتبر القطاع أكثر تنوعًا وتعقيدًا مما يتوقعه المرء نظرًا للبلد متوسط دخل الفرد الأمر الذي يجعل الهند تعمل بشكل جيد لمواصلة توسيع صادراتها، ولكن فشل الهند يكمن في عدم القدرة على التنويع قطاعات كثيفة العمالة وتولد نوع التحول الهيكلي في الصين.

- دراسة **Rui Sun, Jinxi Wu, Baojuan Liu (2014)**[31]:

بعنوان تحليل السياسات الصناعية الناشئة الاستراتيجية على مستوى الحكومة المركزية في الصين، حيث تم اختيار 40 عينة من سياسات الصناعة الناشئة الاستراتيجية (SEI) المجمعة في الصين مستوى الحكومة المركزية خلال الفترة من 2010 إلى 2013، ويتم تطبيق تحليل محتوى السياسة لإجراء بحث نصي وكمي عنها، من خلال بناء تحليلي ثنائي الأبعاد إطار "بُعد تطوير الصناعة" و "بُعد دعم السياسات"، في هذه الدراسة أجري تحليل إحصائي حول تكرار عدد الكلمات المعينة في سياسات الصين، وتظهر النتائج أن السياسات الصناعية في الصين تتميز بالابتكار واعتباره العنصر الرئيسي الأول، والتخطيط المفرط وعدم كفاية السياسة القائمة على الطلب.

- **دراسة Zaheer Khan*Yong Kyu Lew Pervaiz Akhtar (2016):**

بعنوان تأثير السياسة الصناعية وأنظمة الابتكار الوطنية على القدرة التعليمية لموردي الاقتصاد الناشئ[32]، والتي هدفت إلى الربط بين السياسة الصناعية والأنظمة الوطنية للابتكار والتحقيق في القدرات التعليمية للموردين في سياق قطع غيار صناعة السيارات في باكستان، استخلاص البيانات من 50 موردا باكستانيا لقطع

[31] Rui Sun, Jinxi Wu, Baojuan Liu, 2014, **Analysis of Strategic Emerging Industrial Policies on the Level of Central Government in China**, Journal of Social Sciences, Vol.2 No.9, PP 76-80. doi: 10.4236/jss.2014.29013.

[32] Zaheer Khan, Y. Lew, Pervaiz Akhtar, 2016, **The influence of industrial policy and national systems of innovation on emerging economy suppliers' learning capability**, Business, Industry and Innovation.

غيار السيارات، وكان من أبرز نتائجها أن السياسة الصناعية كانت مفيدة في إنشاء قاعدة توريد قطع غيار محلية وتسهيل دخول المجمعين اليابانيين في السوق ومع ذلك فإن تنفيذ هذه السياسة كانت ضعيفة، وهي رحلة شاقة للموردين المحليين لتطوير قدرات التعلم الضخمة (الاستكشافية والاستغلالية) وأنه عندما يكون التدريب والدعم المحلي من مؤسسات البحث والتطوير ضعيفًا، فإن التواصل وحده مع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات لا تكفي وحدها لتطوير قدرات التعلم الاستكشافية للموردين المحليين، كما توضح هذه الدراسة أهمية إنشاء المحافظات الوطنية المؤسسات التي تقدم التعلم وتنمية المهارات التي تهدف إلى الابتكار.

- **دراسة Ruitao Xie (2018):**

بعنوان السياسة الصناعية وتجنب الضرائب[33]، والتي هدفت إلى دراسة واستكشاف تأثير السياسة الصناعية على سلوك التهرب الضريبي للشركات المدرجة في الصين، وتجمع بين استنتاجات البحث النظرية والتجريبية لتقديم توصيات بشأن صياغة وتنفيذ السياسات الصناعية في الصين، توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تدعمها السياسات الصناعية كانت قادرة على تخفيف قيودها المالية ولديها درجة أقل من التهرب الضريبي من تلك التي لا تدعمها السياسات الصناعية، بعد سلسلة من التحليل التجريبي تم استخلاص الاستنتاجات التالية: للسياسات الصناعية تأثير معين على التهرب الضريبي للمؤسسات، بعد التحكم في العديد من العوامل التي قد تؤثر على التهرب الضريبي للمؤسسات، كما أن الشركات التي تدعم السياسات الصناعية لديها تهرب ضريبي أقل من تلك التي لا تدعم السياسة الصناعية، بالإضافة الى أن تأثير العلاقة بين السياسات الصناعية ونتائج التهرب الضريبي للشركات أمر غير مؤكد سواء كانت شركات مملوكة للدولة أو لا، فإن مستوى التهرب الضريبي للشركات المدعومة بالسياسات الصناعية أقل من مستوى المؤسسات التي لا تدعمها السياسات الصناعية، وكنتيجة أخيرة فإن قوة تحصيل الضرائب الإقليمية لها تأثير معين على العلاقة بين السياسة الصناعية وتجنب ضرائب الشركات حيث تظهر النتائج التجريبية أنه في المناطق ذات التحصيل الضريبي المنخفض، فإن الشركات التي تدعمها السياسات الصناعية لديها مستويات أقل من التهرب الضريبي من تلك التي لا تدعمها السياسات الصناعية، في حين أن تلك التي تدعمها السياسات الصناعية لا تفعل ذلك، ولا يوجد فرق كبير في درجة التهرب الضريبي للمؤسسات التي تدعمها السياسات الصناعية.

[33] Ruitao Xie, 2018, **Industrial Policy and Tax Avoidance**, American Journal of Industrial and Business Management, Vol.8 No.6.

- **دراسة Amir Lebdioui (2020):**

بعنوان الاقتصاد السياسي للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية: كيف أضافت ماليزيا قيمة لمواردها الطبيعية من خلال السياسة الصناعية[34]، والتي هدفت إلى البحث في دور السياسة الصناعية في تعزيز الارتقاء بقطاعات السلع الأساسية من خلال دراسة حالة صناعات البترول والمطاط وزيت النخيل في ماليزيا، يتميز التصنيع القائم على الموارد في ماليزيا بحالة غنية بالمعلومات يمكن أن تشكل أساسًا دروس للبلدان النامية التي تسعى إلى تسخير مواردها الطبيعية كمحرك للتنمية الصناعية، بما يتجاوز صادرات المواد الخام، عند الاستقلال في عام 1957 كانت ماليزيا تعتمد اعتمادًا كبيرًا على القصدير والمطاط، وهو ما يمثل حوالي 85٪ من إجمالي الصادرات الماليزية، من خلال التركيز على التطور التاريخي للصناعات البترولية وزيت النخيل والمطاط، تثبت هذه الدراسة الدور الرئيسي للسياسات الصناعية بعد الاستقلال في إضافة القيمة على الرغم من حواجز السوق العالية، وكان من أبرز نتائجها أولا: لا تنكشف الروابط من خلال قوى السوق وحدها، يمكن أن تعرقل عمليات إضافة قيمة السلع الأساسية مجموعة من الحواجز بما في ذلك ديناميكيات القوة جنبًا إلى جنب مع سلاسل السلع العالمية، حيث أن وجود حواجز كبيرة أمام تنمية الروابط في الدول الناشئة يبرر الحاجة إلى تدخلات الدولة، ثانيًا: تجاوزت التدخلات الحكومية الناجحة لإضافة قيمة السلع الأساسية في ماليزيا إلى أبعد من إصلاح إخفاقات السوق ودور "التسيير" للدولة، وبدلاً من ذلك تراكمت القدرات الإنتاجية اللازمة لإضافة القيمة من خلال سياسات صناعية متماسكة والتوجه الاستراتيجي للإيجارات نحو تحقيق مكاسب الإنتاجية والتعلم، ثالثًا: الاعتبارات السياسية مثل قاعدة الائتلاف الحاكم، ونوع النظام الذي يتسم بالهيمنة التنفيذية والمنافسة السياسية، وتأثير المناخ الفكري الإقليمي، ضرورية لفهم كل من إرادة السياسة والقدرة على متابعة التنمية.

- **دراسة Joseph Hermann Peguitha (2020):**

بعنوان السياسة الصناعية لكوريا وتداعياتها على كوت ديفوار[35]، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على المحددات الأساسية لقصة نجاح كوريا الجنوبية في تبني السياسة الصناعية من خلال الأدبيات وفق مناهج نظرية للسياسة الصناعية مع دراسة نمط السياسة المصاغة للتحول الهيكلي لاقتصاد كوريا، بما يتوافق مع نظرية التحالف، أجريت الدراسة على دولتي كوريا وكوت ديفوار، وكان من أبرز نتائجها تحويل العوامل من القطاعات غير المنتجة إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، هذا التحول ممكن من خلال البحث والتطوير أو

[34] Amir Lebdioui, 2020, **The political economy of moving up in global value chains: how Malaysia added value to its natural resources through industrial policy**, Review of International Political Economy, DOI:10.1080/09692290.2020.1844271

[35]

الابتكار، بالإضافة إلى اعتبار السياسة الصناعية التي تقودها الحكومات هي مفتاح نجاح الدول الآسيوية، كما سمحت السياسة التي تقودها الحكومة الكورية بتحويل الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي في غضون عقدين من الزمن، ويجب على الحكومة تعزيز المؤسسات الوطنية الكبيرة في وسط السياسة لفرض النظام الصناعي من خلال تسوية خاصة جديدة.

- **دراسة Alicia H. Dang and Roberto Samaniego (2022):**

بعنوان البحث والتطوير والسياسة الصناعية والنمو،[36] تهدف هذه الدراسة لمعالجة الأدبيات المتعلقة بالسياسة الصناعية والصلات السياسية حسب Aghion (2015) استكشاف السياسة الصناعية في الصين، وحسب Acemoglu et al (2018) تطوير ومعايرة نموذج يمكن أن تؤدي فيه الإعانات التشغيلية التي تستهدف الابتكار من قبل الشركات عالية الإنتاجية إلى تحسين الرفاهية، أما Harrison (2019) فوجد أن كلا من الشركات المملوكة للدولة في الصين لا يزال بإمكانها الوصول إلى المساعدة الحكومية حيث تتخلف عن الشركات الخاصة من حيث الإنتاجية، بينما Fang (2018) وجد أن إزالة فرص الفساد تجعل الدعم أكثر فعالية في تحفيز الابتكار، تتمثل إحدى المشكلات المتعلقة بتقدير تأثير الدعم الصناعي في أن الشركات التي تتلقى الدعم قد تكون مرتبطة سياسيًا، مما يؤدي إلى إغفال التحيز المتغير بتطبيق انحدارات التأثيرات الثابتة على بيانات اللوحة الفيتنامية التي تحتوي على العديد من الوكلاء للترابط السياسي لتصحيح هذا التحيز، وجد الباحثان أن الشركات التي تتلقى دعمًا صناعيًا في شكل إعفاءات ضريبية تشهد نموًا أسرع للإنتاجية، لا سيما في الصناعات كثيفة البحث والتطوير، وأقل من ذلك بين الشركات المرتبطة سياسياً، لا يبدو أن هذه النتائج ترجع إلى وجود قيود التمويل، كما بينت الدراسة أن الإعفاءات الضريبية تزيد بشكل غير متناسب من نمو الإنتاجية في الصناعات كثيفة البحث والتطوير، هذه النتائج مهمة للحكومات وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية في استهداف سياساتها الصناعية بشكل أفضل لتسهيل نمو أعلى للإنتاجية.

[36] Dang, Alicia H., and Roberto Samaniego, 2022, **R&D, Industrial Policy and Growth** ,Journal of Risk and Financial Management, pp 15,344, https://doi.org/10.3390/jrfm15080344.

4. دراسات سابقة عن دول أوروبا:

- **دراسة HUBERT SCHMITZ & JOHN HUMPHREY (1996):**

بعنوان النهج الثلاثي للسياسة الصناعية المحلية، في كل من البلدان المتقدمة والناشئة[37]، الغرض من هذه الدراسة هو استخلاص ما هي عليه، وتجميع الخبرات من البلدان النامية التي تهدف إلى تعزيز التكتل والتواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تلخيص الدروس على أنها "Triple C" ترمز الثلاثة Cs إلى العملاء، والجماعية والتراكمية، يناقش الباحث أيضا الصعوبات التي ينطوي عليها محاولة استخلاص الدروس من تجربة المناطق والشبكات الصناعية الأوروبية، كما يسعى إلى تحديد مصادر القدرة التنافسية التي يمكن لمؤسسات التكتل أو الشبكات أن تعتمد عليها، هناك أدلة متزايدة على أن التكتل والشبكات تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية، كما تشير التجربة الأوروبية إلى أن الحكومة المحلية والإقليمية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا وبالمثل إن لم يكن أكثر، يمكن العثور على تجارب مثيرة للاهتمام في تطوير بلدان يشكل تحليلهم جوهر هذه الدراسة.

- **دراسة Luc Soete (2007):**

بعنوان من السياسة الصناعية إلى سياسة الابتكار[38]، كانت السياسة الصناعية حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية في أوروبا بعد كانت الحرب العالمية وتحويل الصناعات الأساسية مثل الفحم والصلب من القضايا الرئيسية في بداية التكامل الأوروبي، وفي السبعينيات والتسعينيات تحولت السياسة الصناعية نحو دعم الصناعات ذات التقنية العالية، وكان على السياسة معالجة نقاط الضعف المحددة في نظام الابتكار، في القسم الثاني قام الباحث بتوسيع التحليل بعيدًا عن التركيز القطاعي القوي للسياسة الصناعية نحو المفهوم الأوسع لسياسة الابتكار حيث تم تطويرها على مدار العشرين عامًا الماضية وازدادت شعبيتها تدريجياً، ظهر الابتكار اليوم كواحد من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعًا الذي غالبًا ما يستخدم على الإنترنت مثل مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، لا يمكن النظر إلى هيمنة الإيمان المطلق على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية بفوائد الأسواق الدولية وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا كوسيلة لتخصيص الموارد القطاعية خارج السياق الأوسع للتغييرات الأساسية في السياسة العالمية، في هذا السياق يناقش الباحث في القسم الثاني ظهور سياسة الابتكار كإطار سياسي أوسع نطاقاً يجلب إلى المقدمة السمات النظامية المحلية التي تثبت ذلك على سبيل المثال

[37] John Humphrey & Hubert Schmitz, 1996, **The Triple C approach to local industrial policy**, World Development. Vol. 24, No. 12, pp. 1859-1877.

[38] Luc Soete, 2007, **From Industrial to Innovation Policy,** Journal of Industry, Competition and Trade volume 7, Article number: 273

الإنتاج الصناعي الوطني، ويختتم ببعض الأفكار التخمينية حول ما قد يعنيه كل هذا لتصميم السياسة الصناعية وتطويرها في المستقبل من شيء له دلالة سلبية واضحة في الثمانينيات والذي ينتج غالبًا عن بعض الحالات الخاصة المذهلة لإخفاقات السياسة، يبدو أن السياسة الصناعية في ظل شكلها الجديد لسياسة الابتكار تفتح أولويات سياسية جديدة.

- **دراسة Karl Aiginger (2007):**

بعنوان السياسة الصناعية سلالة ميتة أو إعادة الظهور[39]، غالبًا ما تكون السياسة الصناعية في العالم الحقيقي سيئة التصميم ودائمًا معارضة للنوايا الحسنة طغت عليها النتائج السيئة، ومع ذلك لا يوجد عادة تعريف مقبول حيث تختلف المفاهيم عبر الدول والمناطق، بعد التحول من النهج القطاعي إلى النهج الأفقي للسياسة الصناعية بدا أنه قد تم التخلص منه في نهاية القرن الماضي، وفي الآونة الأخيرة ظهر الاهتمام بسبب العولمة والاستعانة بمصادر خارجية والنمو المنخفض والبطالة المرتفعة (خاصة في أوروبا)، وقد قدّم الباحث أدلة على الاستراتيجيات السابقة وأداء مفاهيم مختلفة، وتم وصف "نهج المصفوفة الجديد للسياسة الصناعية" الذي طوره الأوروبيون عمولة، وقد قام الباحث بتعريف عناصر "السياسة الصناعية النظامية" بقوله أن هذا نوع جديد من السياسة الصناعية يختلف بشكل حاسم عن سياسات الماضي، السياسة الصناعية النظامية تدعم التعليم الأساسي والتدريب وريادة الأعمال في البلدان الناشئة الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في اللحاق بالركب الاقتصاديات والاندماج مع استراتيجيات الابتكار.

- **دراسة Gökhan YILMAZ (2011)**

كانت هذه الدراسة بعنوان عودة السياسة الصناعية الانتقائية: ما تحتاجه تركيا[40]، تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة التطورات العامة للسياسة الصناعية في تركيا منذ الثمانينيات، والتوصية بسياسات صناعية انتقائية مجدية لتركيا لدعم التحول الهيكلي، بالإضافة إلى التعليق على استراتيجية السياسة الصناعية الجديدة في تركيا، من بين النتائج المتصل اليها أنه لا يزال هناك مساحة مفيدة لتنفيذ سياسة صناعية انتقائية في البلدان الناشئة مثل تركيا، علاوة على ذلك، تحتاج استراتيجية التصنيع التركية الجديدة إلى مراجعات كبيرة إذا كانت تهدف حقًا إلى التحول الهيكلي في تركيا، ينبغي أن تصمم أهدافًا إنمائية شاملة وتدعمها بسياسات صناعية انتقائية ستحقق ميزة نسبية في أنشطة التصنيع ذات الدخل المرتفع والقيمة المضافة العالية، لزيادة مستويات المعيشة وتحسين

[39] Karl Aiginger, 2007, **Industrial Policy: A Dying Breed or A Re-emerging Phoenix**, Journal of Industry, Competition and Trade volume 7, pages297–323

[40] Gökhan YILMAZ, 2011, **Resurgence of Selective Industrial Policy: What Turkey Needs**, Discussion Paper No. 2011/3, Turkish Economic Association, Ankara.

توزيع الدخل، تحتاج تركيا إلى التركيز على أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة العالية والأجور المرتفعة لضمان التحول الهيكلي ومساعدته، يجب على تركيا التفكير في استخدام زيادات التعريفة الطارئة وأداء دور حاسم في مفاوضات منظمة التجارة العالمية علاوة على ذلك ينبغي استخدام الإعانات للزراعة وتربية الحيوانات والتنمية الإقليمية بشكل أكثر فعالية مع رؤية طويلة الأجل لمنع التحرر من الطابع الاجتماعي وتخفيف التوتر الاجتماعي في القطاعات المناطق الريفية والحضرية، مع وجود سوق محلي كبير وغير مشبع وديناميكي، ينبغي تنفيذ سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الهادفة والموجهة بشكل استراتيجي للمساومة مع الشركات متعددة الجنسيات واستغلالها بطريقة تتفق مع المنظور التنموي طويل الأجل للبلد، وقد استخلصت الدراسة إلى أنه يجب أن يكون الهدف النهائي لأي سياسة صناعية تركية هو إنتاج التكنولوجيا المحلية الجديدة والابتكار في قطاعات مختارة، ومن ثمّ ينبغي بذل كل الجهود والموارد لتلك القطاعات المختارة.

- **دراسة İzak Atiyas and Ozan Bakis (2014):**

مقال بعنوان[41]التغيير الهيكلي والسياسة الصناعية في تركيا، تهدف هذه المقالة لتقديم أدلة على التغيير الهيكلي في تركيا وتقدم لمحة عامة عن تطور السياسة الصناعية في العقود الثلاثة الماضية، حيث شهدت تركيا نموًا كبيرًا في إنتاجية العمل في العقد الماضي ينشأ حوالي ثلثي الزيادة في إجمالي إنتاجية العمل من إعادة توزيع العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى عالية الإنتاجية، وثلثها من زيادات الإنتاجية داخل القطاعات، يكشف تحليل نمو الإنتاجية باستخدام البيانات الدقيقة أيضًا عن مساهمة مهمة من إعادة التخصيص يجادل الباحثان بأن التغيير الهيكلي لم يكن نتيجة مباشرة للسياسة الصناعية الانتقائية، وذلك ببساطة لأن نظام الحوافز أظهر القليل من الانتقائية القطاعية خلال الفترة التي حدث فيها تغيير هيكلي كبير، الهدف من هذه الورقة البحثية هو دراسة مختلف جوانب التغيير الهيكلي في تركيا وتقديم لمحة عامة عن تطور السياسة الصناعية خاصة في العقود الثلاثة الماضية، حيث شهدت تركيا معدلات نمو عالية في العقد الماضي، أظهر Rodrik (2010) أن نمو الإنتاجية الإجمالية في تركيا يحتوي على تغيير هيكلي كبير، أي تخصيص العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى عالية الإنتاجية، وقد أيّد الباحثان هذه النتيجة باستخدام البيانات الإجمالية (الدخل القومي) والجزئية، بالإضافة إلى التغييرات الكبيرة في تكوين القيمة المضافة والتوظيف داخل الصناعة التحويلية وفي تكوين الصادرات، ومن بين النتائج أنه لا تزال درجة تعقيد سلة صادرات تركيا منخفضة مقارنة بعدد من البلدان المقارنة مثل المكسيك والصين ورومانيا وتايلاند، كما أن الصناعات التي زادت

[41] İzak Atiyas and Ozan Bakis, 2014, **Structural Change and Industrial Policy in Turkey**, Emerging Markets Finance and Trade, Volume 51, 2015 - Issue 6

مساهمتها في الصادرات بمرور الوقت تظهر أيضًا اعتمادًا أكبر على واردات المدخلات الوسيطة مثل المواد الخام والمكونات، فيما يتعلق بالسياسة الصناعية، فقد قام بتوثيق الدور الحاسم لتحرير التجارة والاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وأظهرا أن الانتقائية القطاعية لحوافز الاستثمار والتوظيف قد انخفضت بمرور الوقت وعادت إلى الظهور مؤخرًا[42].

- دراسة Yuri Simachev, Mikhail Kuzyk, Boris Kuznetsov, Evgeniy Pogrebnyak (2014):

مقال بعنوان: روسيا على الطريق نحو سياسة صناعية تكنولوجية جديدة: آفاق مثيرة وفخاخ قاتلة[43]، حيث يهدف المقال إلى مناقشة المشاكل العملية وتناقضات السياسة الصناعية في روسيا منذ عام 2000، وتحليل التجارب الإيجابية والسلبية واستنباط بعض الدروس التي تعتبر ضرورية لسياسة صناعية تكنولوجية جديدة، من بين المهام الأولى تنسيق السياسة الصناعية المحلية مع سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع مراعاة خصوصية مختلف القطاعات والمجالات التكنولوجية، وتنويع الاقتصاد الوطني، وتشكيل قطاعات جديدة وتنمية رأس المال البشري، بذلت روسيا محاولات عديدة لتنفيذ سياسة صناعية نظرا لجاذبية هذه الأداة في نظر السياسيين كآلية بسيطة وفعالة للتعاون مع المجتمع، وإعادة توزيع الإيرادات ولإرضاء مصالح الفاعلين الاقتصاديين، تتيح السياسة الصناعية إعادة صياغة مجموعة التدابير التقليدية لتحسين مناخ الاستثمار وتحسين تنظيم الدولة، والجمع بين السياسات المتباينة للتركيز على أهداف واضحة وقابلة للقياس، مع الأخذ في الاعتبار الأشكال المختلفة للسياسة الصناعية المحلية، كانت السياسة الصناعية لروسيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تهدف إلى تجنب التغييرات الهيكلية السلبية وتعويض خسائر المنتجين المحليين، وفي الوقت نفسه بدأت كل جولة اهتمام جديدة بالسياسة الصناعية في روسيا بمناقشة الأولويات، حيث راهنت الدول التي حققت نجاحًا نسبيًا في تنفيذ السياسة الصناعية على التوجه نحو السوق العالمية، وضمان التنافسية العالمية وجذب المستثمرين الأجانب، إن مشكلة التقييم الصحيح للإمكانات العلمية والتكنولوجية والمجالات التي يمكن فيها استخدام هذه الإمكانات ذات أهمية كبيرة لتنفيذ السياسة الصناعية التكنولوجية، يبدو أن العديد من التقييمات مبالغ فيها لأنها تستند إلى أفكار عمرها 20–30 عامًا، لا سيما فيما يتعلق بهيكل الطلب على التكنولوجيا في الأعمال التجارية والاقتصاد ككل، كما أظهر تحليل أمثلة معينة للسياسة الصناعية المطبقة في روسيا أن

[42] İzak Atiyas and Ozan Bakis, 2014, **Structural Change and Industrial Policy in Turkey**, Emerging Markets Finance and Trade, Volume 51, 2015 - Issue 6.

[43] Yuri Simachev and others, 2014, **Russia on the Path Towards a New Technology Industrial Policy: Exciting Prospects and Fatal Traps,** Foresight and STI Governance, FORESIGHT-RUSSIA Vol. 8. No 4.

استقرار التغييرات يعتمد بشكل حاسم على التكوين السريع لمجموعات المصالح الجديدة، إن الموقف السلبي تجاه سياسات معينة ونشاط الدولة في مجالات معينة لا ينبغي أن يفرض المحرمات على دراسة الموضوعات ذات الصلة، كما أدى الافتقار طويل الأمد لسياسة صناعية رسمية في روسيا إلى تدني جودة تشكيلها وتنفيذها[44].

- **دراسة Murat A.Yulek (2018):**

بعنوان السياسات الصناعية والتنمية المستدامة[45]، والتي هدفت إلى البحث في تطور مفهوم التنمية المستدامة حيث ان الحلجة إلى تعريف شامل للاستدامة يوفر اطارا مناسبا للسياسة الصناعية، حتى وقت قريب كان مفهوم التنمية المستدامة يركز بشكل ضيق في الفقر وحماية البيئة والموارد الطبيعية، كما تناقش هذه الدراسة إعادة تعريف مفهوم الاستدامة بوضوح لتشكل السياسة الصناعية بعد ذلك جزءا لا يتجزأ من المفهوم الموحد للاستدامة الشاملة التي يجب أن تعمل جنبا إلى جنب مع السياسات الأخرى وهذا من شأنه أن يزيد من كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن يعيد المفاضلة بين التنمية الصناعية على بناء القدرات لتطوير منتجات وآلات جديدة تلبي احتياجات النمو، وقد تناولت هذه الدراسة بشكل مفصل السياسة الصناعية والتصنيع في لبلدان المتقدمة والناشئة (فخ الدخل) بالإضافة إلى دمج مفهوم الاستدامة الشاملة في سياق السياسة الصناعية.

- **دراسة Joseph Hermann Peguitha GOUZOU(2020):**

أطروحة دكتوراه بعنوان السياسة الصناعية الكورية وانعكاساتها على كوديفوار[46]، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية التغيير الهيكلي منذ أوائل الستينات حيث اتضح أن السياسات المستخدمة بهذه العملية لا تزال غير فعالة حيث نفذت كوريا في ثلاثة عقود سياسة صناعية ناجحة تحولت بنجاح اقتصادها، تتبع كوريا نظرية الدولة فقط من خلال الحالة التنموية أو دورة المنتج من خلال الحالة التنظيمية فديناميكية السياسة الصناعية الكورية تتبع نهجا ائتلافيا، تفترض هذه الدراسة أن نظرية التحالف هي النمط المستخدم لتحقيق التحول الهيكلي عن طريق التصنيع في حالة قصة النجاح الكورية، تقوم الدراسة أولا على تحليل المناهج النظرية الرئيسية للسياسات الصناعية وثانيا تطبيق نظرية التحالف لفحص نمط السياسة التي تمت صياغتها في السياسة الصناعية الكورية وأخيرا رسم دروس استراتيجية مناسبة لتعزيز السياسة الصناعية لتطوير الخطة الوطنية المستقبلية في كوديفوار، ويخلص البحث إلى أن نظرية الائتلاف القوي من 1960 إلى 1980 قاد السياسة

[44] Yuri Simachev and others, 2014, **Russia on the Path Towards a New Technology Industrial Policy: Exciting Prospects and Fatal Traps,** Foresight and STI Governance, FORESIGHT-RUSSIA Vol. 8. No 4.

[45] Murat A. Yülek, 2018, **Industrial Policy and Sustainable Development**, Part of the book series: Sustainable Development, p3-26.

[46] Joseph Hermann Peguitha GOUZOU, 2020, **korea industrial policy and implications for cote d'ivoire,** Graduate School of International Studies, Seoul National University.

الصناعية لكوريا، وأن التحول داخل أنواع مختلفة من المؤسسات يعني ضمانا لكوديفوار لتعزيز الشركات التي تقودها الدولة وإرادة الحكومة القوية لتحويل سياساتها نحو قطاعات أكثر إنتاجية.

- **دراسة Vasilenkova N.V (2020):**

مقال بعنوان الرقمنة كتوجيه للسياسة الصناعية للاتحاد الروسي[47]، حيث تتناول المقالة مراحل رقمنة التقنيات الصناعية، وتعطي خصائصها فضلاً عن درجة تأثيرها على تطوير المؤسسات في القطاعات الصناعية، والنتيجة النهائية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة هي منتج مصمم لحل المشكلات ذات التعقيدات المختلفة وتلبية احتياجات معينة، أحد اتجاهات تطوير تقنيات الإنتاج الحديثة هو رقمنتها، تعرض الورقة أيضًا الاتجاهات العالمية الرئيسية في التنمية الصناعية، وتحدد مصالح المؤسسات الصناعية في عملية رقمنة أنشطتها، وتحدد مزايا المؤسسات الصناعية عند استخدام التقنيات الرقمية، وانتقالها من النهج التقليدي إلى النهج "المتقدم" الحديث نهج الإنتاج، يتم استخلاص استنتاجات حول اتجاهات تطور الرقمنة في الصناعة، تتضمن دراسة تطبيق التقنيات الرقمية في عمليات إدارة التنمية الصناعية تحديد وتحليل عدد كبير من العوامل والميزات المختلفة، ومن النتائج المحصل عليها أن الصناعة الحديثة تواجه تحديًا جديدًا والمتمثل في كيفية تلبية الاحتياجات الفردية للمستهلكين وفي نفس الوقت تجنب زيادة كبيرة في صافي تكلفة هذا الإنتاج، حيث أن الصناعة الرقمية هي إحدى الطرق للإجابة على هذا السؤال.

- **دراسة A. V. Streltsov&G. I. Yakovlev (2020):**

بعنوان تشكيل السياسة الصناعية في ظل نمو عدم اليقين[48]، تكمن أهمية الدراسة في تبرير الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال وأساليب الإدارة التوجيهية للاقتصاد لزيادة قدرته على الابتكار والقدرة التنافسية، وفقًا لخصائص كل دولة، الغرض من هذا البحث هو الكشف عن طبيعة المناقشات الحديثة المتعلقة بأساليب تنظيم العمليات الاقتصادية وتبرير الدور المتزايد للسياسة الصناعية للدول جنبًا إلى جنب مع ضمان حرية الشركات، تتضمن الأساليب تحليلًا بأثر رجعي للأشكال والأساليب التي تنظم النشاط الاقتصادي، وتحليل شامل يبرر سيناريوهات الانتعاش الصناعي على قاعدة تكنولوجية واجتماعية جديدة في ظل التخطيط والإدارة المركزيين للدولة، ونتيجة لذلك فإن الحوافز على أنشطة الإنتاج والاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية لها ما يبررها استخدام أدوات السياسة الصناعية (الاستثمار، الضرائب، المالية، التنظيم الإداري، إلخ)

[47] Vasilenkova N.V, 2020, **Digitalization as a Direction of the Industrial Policy of the Russian Federation,** Proceedings of the 2nd International Scientific and Practical Conference on Digital Economy (ISCDE 2020), Published by Atlantis Press

[48] G. I. Yakovlev (&) A. V. Streltsov, 2020, **Formation of Industrial Policy Under Uncertainty Growth,** International Scientific and Practical Conference, Engineering Economics Week 2020: Engineering Economics: Decisions and Solutions from Eurasian Perspective pp 11–18

على مدار سنوات من إصلاحات السوق، لأسباب مختلفة تدهورت حالة الصناعة التحويلية بشكل كبير، وعلى الرغم من أن السلطات الحكومية تحاول زيادة دور وحصة التصنيع في الهيكل الصناعي للصناعة، فإن حصة التصنيع لا ينمو، وحصة الصناعات الاستخراجية من إجمالي القيمة المضافة اتجاها تصاعديا، في ضوء ذلك يجب أن يحل تشكيل وتنفيذ السياسة الصناعية المشكلة المنهجية المتمثلة في استعادة المستوى التكنولوجي المناسب لمحاولة التصنيع، وخاصة الأنشطة الاقتصادية لبناء الآلات، ومن الضروري رفع مستوى تواصل الهيكل التكنولوجي للصناعات التحويلية إلى مستوى الدول المتقدمة.

- **دراسة Melanie Pichler, Nora Krenmayr, Etienne Schneider, Ulrich Brand (2021):**

بعنوان السياسة الصناعية للاتحاد الأوربي بين التحديث والتحول في صناعة السيارات، والتي هدفت إلى دراسة التحول والانتقال لتحليل دور السياسة الصناعية في تسريع التحولات الاجتماعية، حيث يحلل هذا المقال بشكل تجريبي الخصائص الرئيسية للسياسات الصناعية للاتحاد الأوروبي، مع دراسة انعكاسات السياسة الصناعية ومسارات التحول في صناعة السيارات النمساوية، وكان من ابرز نتائجها أن السياسات الصناعية للاتحاد الأوروبي تقوم في معظم الأحيان بتحديث بيئي، كما أن سياسات صناعة السيارات في الاتحاد الأوروبي تدافع عن النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية والابتكار.

- **دراسة Lincicome Scott & Huan Zhu (2021):**

كتاب بعنوان التساؤل حول السياسة الصناعية: لماذا خطط التصنيع الحكومية غير فعالة وغير ضرورية[49]، حيث أنه في أعقاب جائحة COVID-19 وتزايد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، تبنى صناع السياسة الأمريكيون مرة أخرى "السياسة الصناعية" حيث دعا كل من الرئيس بايدن وسلفه بالإضافة إلى المشرعين من كلا الحزبين إلى مجموعة من الدعم الفيدرالي للمصنعين الأمريكيين لإصلاح نقاط الضعف المتصورة في الاقتصاد الأمريكي ومواجهة النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين، ومع ذلك فإن هؤلاء وغيرهم من دعاة السياسة الصناعية يتركون بشكل روتيني أسئلة مهمة دون إجابة حول فعالية وضرورة السياسة الصناعية الأمريكية: ما هي "السياسة الصناعية"؟ غالبًا ما يفشل دعاة "السياسة الصناعية" في تعريف المصطلح، مما يسمح لهم بتجاهل الإخفاقات السابقة وتبني النجاحات الزائفة مع منع التقييم المشروع لتكاليف وفوائد السياسات الصناعية، ومع ذلك فإن تاريخ السياسة الصناعية الأمريكية في النقاش والتنفيذ يؤسس العديد من العناصر

[49] Scott Lincicome and Huan Zhu, 2021, **Questioning Industrial Policy: Why Government Manufacturing Plans Are Ineffective and Unnecessary**, CATO WORKING PAPER, No. 63.

المطلوبة، العناصر التي تكشف أن معظم نجاحات السياسة الصناعية ليست سياسة صناعية على الإطلاق، حيث تمنع العديد من العقبات السياسات الصناعية الأمريكية من تحقيق نتائج أفضل في السوق، كما أن المشاكل الأكثر شيوعًا التي يُزعم حلها من خلال مقترحات السياسة الصناعية هي أقل خطورة مما يدعي المدافعون أو غير قابلة للحل من خلال السياسة الصناعية، وهذا يشمل مزاعم عن تراجع التصنيع في الولايات المتحدة على نطاق واسع وتراجع أوسع في الابتكار الأمريكي، اختفاء الوظائف الجيدة، تآكل مستويات المعيشة للطبقة الوسطى، والدمار من المجتمعات الأمريكية، أيضا لا يمكن لتجارب الدول الأخرى بشكل عام أن تبرر السياسة الصناعية الأمريكية لأن الدول لديها أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة، بغض النظر فإن نجاحات السياسة الصناعية في الخارج على سبيل المثال في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان مبالغ فيها، كما أن النمو الاقتصادي والسياسات الصناعية في الصين لا تبرر سياسات الولايات المتحدة المماثلة، بالنظر إلى الأسباب القائمة على السوق لصعود الصين، والتكاليف الهائلة للسياسات الصينية، والتحديات النظامية التي يمكن أن تعرقل النمو المستقبلي للصين وتأثيرها الجيوسياسي، يتبنى صناع السياسة الأمريكية من اليسار واليمين مرة أخرى السياسة الصناعية لإصلاح إخفاقات السوق الأمريكية المزعومة ومواجهة التدخلات الاقتصادية الصينية، تجيب هذه الدراسة بشكل منهجي على كل الأسئلة حول السياسات الصناعية، وتتناول كلاً من النظرية والممارسة الاقتصادية بشكل عام، كما تكشف هذه الإجابات عن العديد من المشكلات التي تجادل بقوة ضد تبني سياسات صناعية أمريكية جديدة، وهي تضع معيارًا عاليًا للعمل الحكومي في المستقبل.

5. استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالدول الناشئة:

1.5 الدراسات العربية التي تناولت محور الدول الناشئة:

- **دراسة سردوك بلحول(2019):**

أطروحة دكتوراه بعنوان الحوكمة، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة،[50] والتي هدفت إلى تبيان طبيعة العلاقة بين الحوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة بالإضافة إلى محاولة بناء نموذج قياسي يربط ما بين متغيرات الدراسة في الاقتصادات الناشئة، وتمثلت عينتها في 13 دولة ناشئة تم اختيارها طبقا لتقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتمية، واستخدمت أداة التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) لجمع البيانات وفق المنهج الاحصائي، وكان من أبرز نتائجها أن هناك تباين وتوزيع غير عادل للتدفقات ما بين هذه الدول،

[50] سردوك بلحول، الحوكمة، **الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2019.

كما أن الإصلاحات التي قامت بها الدول الناشئة في مجال اللامركزية وتنفيذ القوانين ومحاربة الفساد لم ترتقي بها إلى مصف الدول المتقدمة.

- **دراسة بلهاشمي جهيزة (2020):**

أطروحة دكتوراه بعنوان دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة،[51] والتي هدفت إلى تحديد مفهوم الحوكمة المالية للمؤسسات وكذا معايير بروز الدول الناشئة وذلك من خلال مسايرة كل من تداعيات النظام الدولي الجديد العولمة المالية النمو الاقتصادي، تعزيز اليات ومعايير الحوكمة المالية في تحسين الأداء ومواجهة مختلف الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي العالمي، بالإضافة إلى تحديد الطريقة التي يمكن من خلالها الحكم على مدى فعالية مبادئ الحوكمة المالية للمؤسسات في مواجهة مختلف الازمات الاقتصادية والانهيارات المالية، وتمثلت عينتها في مجموعة من الدول الناشئة واستخدمت بيانات بانل وذلك لمعرفة أثر معايير أو مؤشرات الحوكمة المالية على المتغير الاقتصادي والمتمثل في النمو الاقتصادي، وكان من ابرز نتائجها التأثير السلبي لمؤشر التضخم على النمو الاقتصادي حيث ان ارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدل النمو سببه الرئيسي هو سياسات الكبح المالي التي عرفتها الدول الناشئة في سنوات الثمانينات.

- **دراسة بلحية يمينة (2020):**

أطروحة دكتوراه بعنوان الأزمات المالية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة[52]، والتي هدفت إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمات بشكل رئيسي في الدول الناشئة، حيث تركز الدراسة على الدور الذي تلعبه مؤشرات الاقتصاد الكلي أي العوامل الرئيسية لتكرار هذه الازمات وفي فترات زمنية قصيرة إلى حد ما في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمات المالية في الاقتصاديات الناشئة، وتمثلت عينتها في مجموعة من الدول الناشئة عددها 8خلال الفترة من 1980 إلى 2018، واستخدمت نموذج البانل الساكن لجمع البيانات وفق منهج التحليل القياسي، وكان من أبرز نتائجها أن الميزان التجاري يساهم في تراجع النو الاقتصادي، فكلما ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 01% أدى إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بـ 0.403% في البلدان الناشئة محل الدراسة.

- **دراسة مناد أمحمد (2021):**

أطروحة دكتوراه بعنوان اقتصاد المعرفة والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة جامعة معسكر، والتي هدفت إلى اثبات الدور الإيجابي لاقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي، وأن المعرفة أساس التطور الكبير

[51] بلهاشمي جهيزة، **دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2020.

[52] بلحية يمينة، **الأزمات المالية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2020.

الحاصل في العالم الان، وأنها العامل الأساسي في استدامة النمو الاقتصادي في المدى البعيد واثبات أن التقدم الذي حققته الدول الناشئة والمعدلات المرتفعة للنمو التي شهدتها خلال الفترات السابقة يرجع بالدرجة الأولى لاقتصاد المعرفة، وتمثلت عينتها في 21 دولة ناشئة للفترة من 1996 إلى 2016، واستخدمت نموذج بانل لمعرفة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، وكان من أبرز نتائجها أن الدول الناشئة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي فهي تتربع على نسبة 38%من المساحة العالمية وتمتلك نسبة 55% من سكان العالم ويبلغ اجمالي الناتج المحلي لها 33.33% من اجمالي الناتج العالمي، وقد أعطى النمو الاقتصادي المتسارع لهذه الدول دفعة قوية للنمو العالمي.

2.5 الدراسات الأجنبية التي تناولت محور الدول الناشئة:

- **دراسة Jean-Louis Thiébault (2011):**

كان عنوان هذه الدراسة هو: كيف تطورت البلدان الناشئة اقتصاديًا؟ منظور الاقتصاد السياسي[53]، الهدف من هذه الدراسة هو تقديم منظور حول الأنواع المختلفة للسياسة الاقتصادية التي ميزت عملية التنمية في البلدان التي تسمى الآن "البلدان الناشئة"، حيث شهدت جميع البلدان الناشئة الانتقال من نموذج التنمية الاقتصادية الذي تقوده الدولة، والذي يتطلع إلى الداخل إلى نموذج آخر، مع التركيز على السوق والملكية الخاصة والانفتاح الكبير على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، في الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأت روسيا ودول أمريكا اللاتينية الرئيسية (البرازيل والأرجنتين والمكسيك) في تطبيق استراتيجية تنمية مستقلة، وفي الخمسينيات من القرن الماضي قامت الصين والهند، وكذلك كوريا الجنوبية وتايوان، بتنفيذ سياسات صناعية بديلة للواردات لكن سرعان ما شكك بعض هذه الدول (كوريا الجنوبية وتايوان)، مصحوبة بالمستودعات التجارية التي كانت سنغافورة وهونج كونج، في هذه السياسات من ناحية أخرى، حافظت البلدان النامية الأخرى على استراتيجية التنمية المستقلة مع التصنيع البديل للواردات ، حيث جاءت هذه الاستراتيجية نتيجة انهيار التجارة الدولية وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية والمواد الخام التي حدثت خلال الثلاثينيات، والدول التي كان اقتصادها يعتمد بشكل أساسي على تصدير هذه المنتجات الزراعية وهذه المواد الخام، ثم قررت إنشاء صناعة مستقلة حتى لا تعاني من التبعية في مواجهة تقلبات الأسعار الزراعية وأسعار المواد الخام للتعويض عن تبعية الأسواق، أصبحت دول أمريكا اللاتينية، التي كانت الوحيدة التي استقلت، نشطة تدريجياً في الاقتصاد من خلال إطلاق سياسات التصنيع بحيث أدت فترة التصنيع هذه عن طريق استبدال الواردات إلى الإنتاج.

[53] Jean-Louis Thiébault, 2011, **Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement ? La perspective de l'économie politique**, Revue internationale de politique comparée, (Vol. 18), p. 11-46.

- **دراسة Valérie PAONE** (2010):

بعنوان الدول الناشئة والصناعية: الانقسام غير القابل للتصرف أم المستقبل المشترك القسري؟[54]، والتي هدفت إلى دراسة الدول الناشئة تاريخ موجز من المفهوم إلى الواقع الاقتصادي وكذا التحديات التي تواجه الدول الناشئة، وتمثلت عينتها في مجموعة من الدول الناشئة كالبرازيل والهند والصين، وكان من أبرز نتائجها تبني استراتيجيات إعادة التفكير ونماذج الأعمال والتنمية، معرفة خبايا الديكتاتورية السياسية والرأسمالية الجامحة في الصين، دراسة الديمقراطية والطبقية في الهند، وإدارة الفوضى في البرازيل، كما توصل الباحث إلى أن الدول الناشئة الكبرى وشركاتها ستقود النمو والناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2009، نفوذهم في قمة كوبنهاغن، ويؤكد أن هذه الدول أساسية على الساحة الدولية، حيث أن الصين مركز الثقل الاقتصادي الجديد، والهند، وبدرجة أقل البرازيل.

- **دراسة Corinne VADCAR** (2010):

بعنوان ترتيب جغرافيا الدول الناشئة قبل الأزمة وبعدها، تهدف هذه الدراسة إلى ادت الأزمة بشكل دائم إلى زيادة الانقسام في معدلات النمو بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة. لقد فهمت المجموعات الأوروبية الرئيسية هذا قبل الركود الاقتصادي والمالي خلال العامين الماضيين ولكن الآن حدد "المسار الصحيح" للدول ذات النمو المرتفع، إن جغرافية أرباح الشركات الفرنسية لا بد أن تتغير بالفعل، عدة كبيرة تعلن المجموعات أنها تريد تعزيز استثماراتها في دول بريكس أو إعادة الانتشار على نطاق أوسع في الدول الناشئة. ويقدر أن هذه، بما في ذلك BRIC، سوف، على مدى السنوات القليلة المقبلة، تساهم بحوالي 50٪ في نمو المجموعات الأوروبية و33٪ في حجم مبيعاتها (مقابل 18٪ عام 2002 و28٪ عام 2009 على التوالي).

- **دراسةMallek Wafa** (2013):

بعنوان السياسات الصناعية في الدول المتقدمة والناشئة: حالة تونس[55]، والتي هدفت إلى أن السياسة الصناعية هي شكل من أشكال الاقتصاد الجزئي لتدخل الدولة في الصناعة، تراقب أداء هذا القطاع من خلال تحفيز القدرة التنافسية للشركات الصناعية، والتغلب على إخفاقات السوق وتعديل هيكلها إلى التغيرات الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية، على الرغم من أن تدخل الدولة يخلق الكثير من الجدل إلا أنه يستعيد الاهتمام بالبحث العلمي والخطاب السياسي والممارسات الاقتصادية، تم التطرق لتجارب فرنسا واليابان وتم

[54] Valérie PAONE, 2010, **Pays émergents et pays industrialisés : insoutenable rivalité ou avenir commun forcé ?** Centre Thucydide – Analyse et recherches en relations internationales de l'Université Panthéon-Assas (Paris II, France).
[55] Mallek Wafa, 2013, **Politiques industrielles dans les pays développés et émergents : cas de la Tunisie**, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 3 No. 1, pp. 81-91.

تحليل التنانين الأربعة من حيث الأهداف والأدوات وشروط النجاح، الغرض من وراء ذلك التعلم من أفعالهم ومحاولة تشكيل توصيات لبلد آخر، قدمت الباحثة أيضا تدابير الدولة نفذت لصالح الصناعة التونسية مع التأكيد على تطورها بمرور الوقت، وفعاليتها في تحقيق الأهداف وتأثيرها على تطور الصناعة، وأظهرت أن هذه التدابير غير فعالة لأنها لم تفعل ذلك تحقيق معظم الوقت الأهداف المرتبطة بها مثل تحسين القدرة التنافسية للشركات الصناعية، وزيادة المحتوى التكنولوجي في دورة الإنتاج وتقليل الاختلال الإقليمي. حاولنا ذلك لفهم الأسباب الكامنة عدم فاعلية الجهود التونسية في صناعتها، وكان من أبرز نتائجها أن جهود الدولة هذه لا يمكن أن تبني حقيقية السياسة الصناعية.

- **دراسة Dalila Nicet–Chenaf** (2014):

بعنوان البلدان الناشئة: الأداء أو التنمية؟[56] والتي هدفت إلى التعريف بمصطلح الدول الناشئة مع التمييز داخل فئة البلدان النامية بين تلك البلدان، كما تتساءل الباحثة عن كيفية تمييز دولة ناشئة اليوم؟، كما بينت الباحثة أن كل منظمة دولية لديها قائمة خاصة بها من البلدان الناشئة، تمزج هذه القوائم بين البلدان الكبيرة والصغيرة (من حيث الحجم والسكان)، والبلدان ذات الدخل الريعي والبلدان المنتجة للنفط، والبلدان التي اندمجت بشكل أو بآخر في التجارة العالمية، وتستنتج أنه ليس هناك ما يضمن اعتماد الإصلاحات اللازمة لتحريك المجتمعات التي لا تزال غير متكافئة إلى حد كبير نحو مجتمعات أكثر عدلاً في وقت تواجه فيه مشاكل ديموغرافية (الصين مثلا)، وعدم المساواة المكانية والدخل (الصين والبرازيل)، والتضخم (البرازيل والهند)، عدم الاستقرار السياسي (مصر)، ضعف أداء الاقتصاد الكلي أو أن الطبقة الوسطى لا تزال أضعف من أن تضمن طلبًا محليًا كافيًا، يضاف إلى ذلك إغراء العودة إلى الحمائية منذ الأزمة (جنوب إفريقيا أو البرازيل)، كما ترى الباحثة أن فئة البلدان الناشئة لا تزال ضمن فئة البلدان النامية.

6. الدراسات المشابهة للدراسة الحالية:

- **دراسة Erik Berglof and Vince Cable (2018):**

بعنوان العودة في مجال الأعمال: السياسة الصناعية للاقتصادات الناشئة في العولمة الجديدة،[57] والتي هدفت إلى استكشاف الأدوار المحتملة للسياسة الصناعية في الانتقال من حالة الدخل المتوسط إلى حالة الدخل المرتفع، والتجربة الفعلية للسياسة الصناعية في الاقتصادات الناشئة، والاسترشاد بالإطار المفاهيمي لنهج

[56] Dalila Nicet-Chenaf, 2014, **Les pays émergents : performance ou développement**, La Vie des idées, https://laviedesidees.fr/IMG/pdf/20140304_les_pays_emergents-2.pdf.

[57] Erik Berglof and Vince Cable, 2018, **Back in Business: Industrial Policy for Emerging Economies in the New Globalization**, No. 537, ADB(Asian Development Bank.) Economics Working Paper Series,

شومبيتر الجديد، وكان من أبرز نتائجها أن السياسة الصناعية في سياق التحول الهيكلي، أي في تحويل الهياكل الاقتصادية وكذلك المؤسسات التي تدعم هذه الهياكل. تواجه الاقتصادات الناشئة اليوم تحديًا مزدوجًا في التحول الهيكلي: الاقتراب من حدود التكنولوجيا العالمية الحالية (اللحاق بالركب التقليدي)، والتكيف مع التغيير التكنولوجي في الاقتصادات المتقدمة والقيود البيئية والاجتماعية الملزمة بشكل متزايد. إن المجموعة المجدية للسياسة الصناعية مقيدة بقدرة الدولة. تكمن المفارقة في السياسة الصناعية في أنها تكون أكثر وضوحًا عندما تكون قدرة الدولة مقيدة للغاية. نقترح أنه لا يزال يتعين على الاقتصادات الناشئة استكشاف ما نشير إليه بالسياسات الأفقية القطاعية التي تعالج إخفاقات السوق والحكومة في الصناعات الفردية.

- **دراسة Fiona Tregenna &Antonio Andreoni (2020):**

بعنوان الهروب من فخ تكنولوجيا الدخل المتوسط: تحليل مقارن للسياسات الصناعية في الصين والبرازيل وجنوب إفريقيا[58]، حيث ظلت معظم البلدان المتوسطة الدخل عالقة في فخ الدخل المتوسط، قام الباحثان بتحديد وتحليل التحديات الثلاثية المتمثلة في "اقتحام" الاقتصاد العالمي، و"الارتباط" بسلاسل القيمة العالمية مع "الارتباط" بنظام الإنتاج المحلي، ومواكبة التغيير التكنولوجي والابتكار، كما ركزا بشكل خاص على التكوينات الهيكلية والمؤسسية المحددة التي لا تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية والارتقاء الصناعي والتكنولوجي المستدام، وقد استكشف الباحثان من خلال دراسات الحالة للصين والبرازيل وجنوب إفريقيا وتحليل تطور سياساتها الصناعية ومؤسساتها المحددة، قام الباحثان بدراسات الحالة لتدخلات السياسة الصناعية الجليدية في ثلاثة بلدان متوسطة الدخل بارزة، في آسيا (نموذج InnoFund في الصين) وأمريكا اللاتينية (نظام Embrapa في البرازيل) وأفريقيا (MCEP في جنوب إفريقيا)، وفي كل حالة يتم تقييم استجابات السياسات المؤسسية والصناعية المتنوعة المعتمدة. وقد سلطت دراسات الحالة هذه الضوء على مجموعة أدوات السياسة الصناعية المستخدمة، استخلص الباحثان جملة من النتائج أهمها أن هناك فرصًا كبيرة للارتقاء بسلاسل القيمة، في سلاسل قيمة الأعمال الزراعية، لكن هذا يتطلب دعمًا للسياسة الصناعية (بما في ذلك دعم كبير في الخدمات التكنولوجية والمنتجات الرئيسية) و "تصنيع بعض الأنشطة الزراعية على الأقل"، أضف إلى ذلك أهمية بناء عمق القدرات الإنتاجية والتكنولوجية لدعم الابتكار والارتقاء، وكذا حاجة البلدان إلى الارتباط من خلال تطوير أنظمة الإنتاج المحلية وتكاملها، بما في ذلك من خلال الارتقاء التكنولوجي كأساس لنمو الإنتاجية المستدام، تتطلب كل هذه السياسات التجريبية الصناعية التي تتسم بالمرونة والديناميكية، والتي تتناسب مع

[58] Antonio Andreoni, Fiona Tregenna, 2020, **Escaping the middle-income technology trap: A comparative analysis of industrial policies in China, Brazil and South Africa**, Structural Change and Economic Dynamics, p324-340.

الخصائص الاقتصادية السياسية المحددة للدول وغيرها من الخصائص، والتي تتجاوز قطاع التصنيع، والتي تدعم الابتكار والارتقاء التكنولوجي كجزء لا يتجزأ من التنمية الصناعية، والمنسقة بشكل جيد مع مجالات السياسة الأخرى.

- **دراسة[59] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu (2021):**

بعنوان: السياسة الصناعية في الأسواق الناشئة، تبحث هذه الدراسة في تجارب بعض الاقتصادات الناشئة المختارة في تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية والنتائج التي توصلوا إليها، حيث يتم إجراء التقييم على مرحلتين تعتمد المرحلة الأولى على تحليل الاتجاه لعدد من المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات ثمانية مختارة، أما في المرحلة الثانية يتم تقييم السياسات الصناعية بمزيد من التفصيل في كوريا الجنوبية والبرازيل وفيتنام، مع العلاقة بين السياسات ومؤشرات الأداء الاقتصادي في فترات السياسة المختلفة يتم استكشافها تجريبيا، بالنسبة لبعض المؤشرات والفترات هناك تطابق بين السياسة الصناعية وأداء صالح تجريبيا، أي أن النتائج التجريبية تدعم تحديد الفترات المبنية على الأدبيات، خلال الفترة 1960–1973، كانت الأولويات هي الصادرات وكانت القطاعات الرئيسية هي الشركات المصنعة كثيفة العمالة في كوريا الجنوبية، وكانت الأدوات الرئيسية هي حماية التعريفة الجمركية على الواردات، ودعم الصادرات، واسترداد الرسوم الجمركية، والائتمان المدعوم واستهداف الصادرات، كانت الأولويات خلال 1973–1980 الصناعات الثقيلة والكيميائية، مع القطاعات ذات الأولوية الصلب والبتروكيماويات والمعادن غير الحديدية وبناء السفن والإلكترونيات والآلات والشركات ذات الأولوية المختارة، بالإضافة إلى الأدوات الرئيسية المستخدمة خلال الفترة السابقة، تم استخدام قروض السياسات لتمويل القطاعات والشركات ذات الأولوية، والائتمانات الضريبية كحوافز للاستثمار كأدوات رئيسية للسياسة الصناعية، وخلال الفترة 1980–1990، انتقلت الأولويات إلى قطاعات صادرات التكنولوجيا العالية والشركات الصغيرة والمتوسطة، كانت الأدوات الرئيسية المستخدمة خلال هذه الفترة هي تحرير الواردات، وحوافز البحث والتطوير، والإقراض المباشر، وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي،[60] ومنذ عام 1990 كانت الأولويات التنمية بقيادة القطاع الخاص، القدرة التنافسية على الساحة الدولية وكانت الأدوات الرئيسية هي دعم البحث والتطوير وفتح حساب رأس المال وإصلاحات القطاع المالي، في هذه الدراسة تمثل البرازيل نموذج أمريكا اللاتينية للسياسات الصناعية تقريبًا خلال الفترة 1950–1980، حيث

[59] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu, **Industrial Policy in Emerging Markets**, S & B World Foundation, 2021, Isbn: 978-1-7337604-4-7

[60] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu, **Industrial Policy In Emerging Markets**, S & B World Foundation, 2021, Isbn: 978-1-7337604-4-7.

شهدت البرازيل معدلات نمو عالية وزيادة في الإنتاجية وطوّرت قاعدة تصنيعية قوية ومع ذلك، لم يكن من الممكن الاستمرار في تلك السياسات التي كان لها دور فعال في تحقيق تلك التطورات، بحيث وفر التخلي عن السياسات الصناعية الاستقرار وزاد من اندماج البرازيل في الاقتصاد العالمي، تشير النتائج إلى أن السياسات الصناعية بشكل عام ناجحة في تعزيز النمو والتحول الهيكلي.

7. الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام الا انها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة، حيث تضمنت الدراسة الحالية ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات التفسيرية كما استخدمت هذه الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل الكمي/ المدخل الكيفي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة، كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة لتشمل المنهج التحليلي والوصفي في الجانب النظري، واستخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "البانل" لتبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسات الصناعية التي قمنا بحصرها في ثلاث متغيرات أساسية وهي الواردات الصناعية ونمو الصناعة بالإضافة الى نسبة العاملين في الصناعة، حيث أن أوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة كان متجليا في عينة الدول الناشئة بالإضافة الى التركيز على زيادة النمو الاقتصادي نتيجة تبني السياسات الصناعية، بينما كان الاختلاف محصورا في نوعية المتغيرات المستقلة التي اعتمدنا عليها في دراستنا الحالية باستثناء دراسة[61] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu (2021) بعنوان: السياسة الصناعية في الأسواق الناشئة، أخذت هذه الدراسة مؤشر نسبة العاملين في القطاع الصناعي من اجمالي العاملين ضمن معيار التحول الهيكلي، وقد تم استخدام ستة معايير وهي النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتحول الهيكلي وإنتاجية العمل والتعقيد الاقتصادي والقدرة التنافسية، حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم اختيار عينة مكونة من 08 دول تمثلت في البرازيل تركيا ايران الهند مصر الصين الفيتنام بالإضافة إلى كوريا الجنوبية.

ومن العرض السابق يتضح أن الدراسات السابقة أسهمت في صياغة إشكالية وفرضيات البحث الحالي بما يتناسب مع هذه النتائج، كما عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع السياسات الصناعية في الدول الناشئة وشمول عينتها لـ 18 دولة ناشئة من مختلف القارات، وقد أثبتت أغلبية الدراسات السابقة التي تم معالجتها أن هناك أهمية بالغة للسياسات الصناعية في الدول الناشئة خاصة دول شرق آسيا التي شهدت تطورا

[61] Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu, **Industrial Policy in Emerging Markets**, S & B World Foundation, 2021, Isbn: 978-1-7337604-4-7.

ملحوظا في صناعتها نتيجة تبنيها سياسات صناعية ناجحة ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي فيها، بالإضافة الى وجود علاقة بين مؤشرات السياسات الصناعية والنمو الاقتصادي بالإضافة أيضا الى اعتماد مجموعة كبيرة من المتغيرات ما أدى الى عدم تماثل النتائج في اثبات العلاقة بين السياسات الصناعية والنمو الاقتصادي كما أن نجاح السياسات الصناعية يعتمد بشكل كبير على البيئة أو ظروف معينة لتحقيقها في الدولة المختارة.

خاتمة:

تميزت الدراسات التجريبية السابقة التي تم التطرق إليها إلى وجود نقاش حاد بين الباحثين الاقتصاديين حول طبيعة السياسات الصناعية والعلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي، بحيث أن نتائجها لم تتوصل إلى إيجاد دليل نظري أو تطبيقي واضح يؤكد تأثير السياسات الصناعية على النمو، وذلك راجع إلى الاختلاف الجوهري سواء في:

- المنهجيات التي تقوم عليها الدراسات المتبعة من قبل الباحثين، لأن السياسات الصناعية المطبقة في الدول المتقدمة تختلف تلك المطبقة في الدول الناشئة نتيجة عدم تماثل الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول واختلاف الفترات الزمنية المطبقة فيها بالإضافة الى نجاح هذا النوع من السياسات في بعض الدول وفشلها في دول أخرى؛
- الاختلاف في العينة المختارة للدراسة لأن بعض الاقتصاديين قاموا بإنجاز دراستهم التجريبية حول الدول المتقدمة، والبعض الآخر حول الدول النامية والناشئة، في حين أن الأغلبية منهم عالجوا موضوع السياسات الصناعية بشكل عام، بما في ذلك أيضا النطاق الزمني لكل دراسة؛
- الاختلاف في طريقة وتقنيات التقدير القياسي من دراسة إلى أخرى، وكذلك الاختلاف في المتغيرات التي سيتم اختبارها بالإضافة إلى مصادر البيانات والذي قد يكون له دور في هذا الاختلاف؛

إن أغلبية الدراسات التجريبية السابقة تبين بأن السياسات الصناعية ترتبط بالتغيير الهيكلي للاقتصادات وتحقيق معدلات نمو عالية بالنسبة للاقتصاديات الصناعية الناشئة خاصة في دول شرق آسيا كالصين والهند وكوريا الجنوبية، في حين أن أداءها ضعيف في الاقتصاديات الناشئة الأخرى، كما أن السياسات الصناعية الحديثة عادت للواجهة خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 ومؤخرا أزمة جائحة كورونا 2019 التي دمرت الاقتصادات الدولية على اختلاف قوتها، وتعمل الدول الناشئة والنامية على نقل التجارب الناجحة سابقا والعمل بها لتحقيق تغيير هيكلي وتنويع اقتصادها.

الفصل الرابع

مقدمة:

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسات الصناعية في الفصل الأول وكذا التطرق لمفاهيم الدول الناشئة وعرض ودراسة أهم تجارب بعض الدول الرائدة في تطبيق السياسات الصناعية في الفصل الثاني، والتطرق إلى سرد الأدبيات والدراسات التجريبية السابقة التي عالجت الموضوع في الفصل الثالث، يأتي هذا الفصل لترجمة العلاقة بين مؤشرات السياسات الصناعية الممثلة في (صادرات المصنوعات، واردات المصنوعات، نسبة العاملين في الصناعة، القيمة المضافة من الصناعة) والنمو الاقتصادي كمتغير تابع يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على شكل دراسة قياسية "نموذج قياسي" وتبيان الأثر بين المتغيرات في عينة دول ناشئة مختارة ضمت سبعة (07) دول تمثلت في الصين والبرازيل والأرجنتين وتركيا وروسيا وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي من خلال مؤشرات التنمية العالمية خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نماذج بانل الديناميكي وفق منهجية Panel ARDL، واستخدام برنامج ايفيوز 12 وبرنامج ستاتا 16 لمعالجة مختلف الاختبارات وتقدير النتائج، وقد بدأنا هذا الفصل بالتطرق لبعض المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي وطرق قياسه مع تسليط الضوء على جائحة كورونا كأزمة اقتصادية شهدتها مختلف الدول الناشئة على غرار الدول الأخرى وما نجم عنها من آثار اقتصادية، ثم تعرضنا إلى أدبيات الإطار القياسي والتقنيات المتبعة في التحليل، والذي يشتمل على تعريف بيانات البانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها بما في ذلك طرق اختبارها والتوصل إلى النموذج المناسب للدراسة بعد إجراء مجموعة من الاختبارات، وفي الأخير تم عرض نتائج التقدير القياسي لأثر متغيرات السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الناشئة المختارة في الدراسة.

1. نظرة شاملة حول النمو الاقتصادي:

1.1 تعريف النمو الاقتصادي:

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي حيث يعتبر هدفا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه باعتباره من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي للدول والذي ينعكس على المستوى المعيشي للفرد[1]، حيث أن معظم دراسات النظرية الاقتصادية، تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الوقائع الاقتصادية تُرجع الأصول الأولى للنمو الاقتصادي إلى الثورة الصناعية، ومنه يمكن اعتبار أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يُحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، كما ارتبط النمو الاقتصادي كثيرا بالقدرة الشرائية، المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية لدى الأفراد، وعلى هذا الأساس يعرفه بعض الاقتصاديين " بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي"، ويدعم ذلك توفر ما يكفُل مواجهة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للأعوان الاقتصاديين، وكذا عملية الحد من الندرة النسبية للموارد والمواد فيُحدث إنتاجا،[2]بالإضافة إلى ذلك يعتبر النمو الاقتصادي هدفا هاما للسياسة الاقتصادية حيث يتم التعبير عنه في أغلب الأحيان من حيث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس إجمالي الناتج للسلع والخدمات في الاقتصاد[3].

لقد استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على دراسات الاقتصاديين لفترات طويلة بغية تفسير أسباب تحققه في الأجل الطويل والعوامل المؤثرة فيه، وتبيان أسباب اختلاف معدلات النمو ومستويات الدخل في دول العالم وحسب النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي نجد أن النظرية الكلاسيكية فسرته بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية، حيث اعتبر شومبيتر أن للعوامل التنظيمية أهمية كبيرة في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على دور المنظم أو المبتكر كعنصر ضروري من عناصر النمو، بينما يَعتبر كينز أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو وأن تقلبات الكفاية الحدية لرأس المال هي التي تفسر حدوث الدورات الاقتصادية[4].

---

[1] سمغوني توفيق فيصل، صوار يوسف، **الأثار الديناميكية لبرامج التأهيل على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس مارس 2019، ص181.

[2] قبورة عدة& عريس مختار، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل متغيرات المربع السحري كالدور دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL في الجزائر للفترة 2000-2020**، مجلة المالية& الأسواق، المجلد09، العدد01، 2022، ص337.

[3] بلحية يمينة، **الازمات المالية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2020، ص180.

[4] موراد تهتان& عمران بشراير، **رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)** ، مجلة الباحث، العدد 7، 2017، ص251.

يُعرف كذلك النمو الاقتصادي (Economic Growth) بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنة واحدة أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة، ويضيف بعض الباحثين إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة زمنية طويلة، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة زمنية قصيرة نسبيا[1]، وضمن أدبيات النمو الاقتصادي توجد العديد من النماذج التي يمكن تسميتها بنماذج النمو الناتج عن الصادرات التي تعتبر أن نمو الصادرات يخلق حلقة تنموية فعالة ويخفف من مشاكل ميزان المدفوعات، فكلما زاد نمو الصادرات زاد نمو الناتج المحلي الاجمالي،[2] كما أن وتيرة النمو الاقتصادي قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في العديد من الدول الناشئة والذي رافقته تطورات عديدة كان لها عدة آثار على الأوضاع المالية، الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، حيث شهد النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة ارتفاع في معدلاته في العديد من الدول الناشئة التي كان لها آثار واضحة في المساهمة في النمو العالمي وتحسين الأداء الاقتصادي.[3]

2.1 قياس النمو الاقتصادي:

إن حساب معدّل النمو الاقتصادي يعتمد على دراسة التغيرات الظاهرة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات، حيث أن معدل النمو الاقتصادي هو النسبة المئوية التي تعكس التغير في قيمة جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في اقتصاد معين ضمن فترة زمنية محددة مقارنة بفترة زمنية سابقة، ويستخدم معدل النمو الاقتصادي بهدف قياس معدل نمو الاقتصاد بمرور الزمن، كما يقيس معدل النمو الاقتصادي التغير في الناتج المحلي الإجمالي للدولة والذي يعرف بالاختصارGDP ، وفي الدول التي يعتمد اقتصادها على الأرباح الأجنبية يمكن استخدام الناتج الوطني الإجماليGNP ، وعادة ما يتم احتساب معدل النمو الاقتصادي والإبلاغ عنه بشكل ربع سنوي أو سنوي.[4]

بحثت العديد من الدراسات عن الوسيلة التي تمكنها من قياس درجة النمو الاقتصادي في الدول، فعالجت ذلك من خلال توضيح المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي بواسطة الناتج الداخلي الخام واعتباره مؤشر لقياس النمو الاقتصادي، ونظرا للنقائص التي يعاني منها الناتج الداخلي الخام كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي تم وضع مؤشر جديد من قبل الباحثين والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية يحتوي بدوره على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي

---

[1] عماد الدين إبراهيم علي، **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية(Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، مج 43، ع 2(تحت النشر) – يونيو 2023، ص97.

[2] بوشة محمد& عرقوب نبيلة & ساطور رشيد، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)**، مجلة المالية & الأسواق، المجلد08، العدد02، ص212.

[3] بلهاشمي جهيزة، **دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2020، ص274.

[4] Economic Growth Rate", corporate finance institutem https://mawdoo3.com,2022/02/23 تاريخ الاطلاع على الموقع

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الصحة مقاسا بمستوى الأمل في الحياة، ومستوى التعليم مقاسا بنسبة التمدرس، حيث يمكن قياسه حسب المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= (الدخل الحقيقي في الفترة الأخيرة– الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.[1]

3.1 التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد19:

بدأت في أواخر عام 2019 تقارير عن فيروس جديد في الصين حيث أبلغت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية عن وجود عدة حالات لمرض رئوي غامض في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي بوسط دولة الصين، وقد صنفت منظمة الصحة العالمية هذا المرض الجديد على أنه مرض فيروس كورونا كوفيد19، والذي يأتي مع فيروس متلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة[2].

يمكن تعريف جائحة كوفيد19 على أنها أزمة صحية عالمية لها تأثير مدمر بالفعل على الاقتصاد العالمي، حيث ظهرت المعلومات الرسمية الأولى عن الإصابات بفيروس كورونا الجديد في الصين، وانتشر لاحقا في دول أوروبا وأمريكا، حيث أن فهم حياة الأفراد في مواجهة هذا الوباء وما بعده يعد أمرًا بالغ الأهمية لصانعي السياسات العامة والشركات على نطاق أوسع، فعندما يدرك الأفراد احتمالية حدوث جائحة، فإنهم يتفاعلون أولا بمحاولة الدفاع ضد التهديدات المتصورة واستعادة السيطرة على الحريات المفقودة مع مرور الوقت، يتأقلمون من خلال ممارسة السيطرة في مجالات أخرى وتبني سلوكيات جديدة، أضف إلى ذلك أن آثار الوباء تجلت بشكل مختلف من بلد إلى آخر حسب الحالة الصحية العامة للسكان وتطور الحالات المرضية على المستوى الاقتصادي وعلى تطوير وتحديث النظام الطبي لكل دولة وعلى التدابير التي وضعها متخذو القرار،[3] ضف إلى ذلك أن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية أكدت أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة جائحة كوفيد –19 ستكون لها أضرار جسيمة على الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[4].

---

[1] محمد بوطلاعة& رميسة كلاش، **أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970–2017**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد06، 2020، ص114.

[2] منظمة الصحة العالمية، إدارة الوباء المعلوماتي بشأن كوفيد–19: تعزيز السلوكيات الصحية وتخفيف الآثار الضارة للمعلومات الخاطئة والمضللة، 2020.

[3] كاهي فطيمة، حدادي عبد الغني، **ثقة المستهلك العربي في عملية الشراء عبر الانترنت في ظل جائحة كورونا**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 2021، ص500.

[4] Nadjat Yahiaoui &Dalila Khineche , **Corona Pandemic and Poverty: the global crisis Algeria as a model**, Journal of Human and Society sciences, V09, N° 04, 2020, /pp:765-789

ووفقا لتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2020 فإن النمو الاقتصادي العالمي سجل انكماشا قدره (4.9%-) في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي[1]، وبعد تعاف مبدئي في نهاية 2021، شهد عام 2022 تطورات تضفي على الأجواء قتامة متزايدة، حيث بدأت المخاطر تتحقق على أرض الواقع، فانكمش الناتج العالمي في الربع الثاني من هذا العام، نتيجة لهبوط النشاط في الصين وروسيا، بينما جاء الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية دون مستوى التوقعات، وتعرض الاقتصاد العالمي الضعيف في الأساس من جراء الجائحة لعدة صدمات أخرى، إذ ارتفع التضخم عن المستوى المتوقع مما تسبب في تشديد الأوضاع المالية وتباطأ النشاط بصورة أسوأ من المتوقع في الصين، نتيجة لموجات تفشي كوفيد-19 وإجراءات الإغلاق الكلي، كما ظهرت تداعيات سلبية أخرى على إثر الحرب في أوكرانيا سنة 2022، وتشير التنبؤات الأساسية إلى تباطؤ النمو من 6.1% عام 2021 إلى 3.2% عام 2022، بانخفاض قدره 0.4 % عن توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أفريل 2022، وعلى إثر انخفاض النمو في 2022 وتراجُع القدرة الشرائية للأسر وتشديد السياسة النقدية، تم تخفيض التوقعات بمقدار 1.4 % في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما أدى تجدد إجراءات الإغلاق العام وزيادة عمق الأزمة العقارية إلى تخفيض توقعات النمو بمقدار 1.1 %، مع حدوث تداعيات عالمية كبيرة، وفي أوروبا تعكس التخفيضات الكبيرة في التوقعات تداعيات الحرب في أوكرانيا وتشديد السياسة النقدية، وقد تم رفع توقعات التضخم العالمي بسبب أسعار الغذاء والطاقة فضلا على اختلالات العرض والطلب التي لا تزال باقية، ومن المتوقع أن يصل إلى ما نسبته 6.6% في الاقتصادات المتقدمة و9.5% في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بزيادة في التوقعات قدرها 0.9 و0.8 %على الترتيب وفي عام 2023 من المتوقع أن يكون للسياسة النقدية المضادة للتضخم تأثير سلبي، حيث يسجل الناتج العالمي معدل نمو قدره 2.9% فقط، ومع استمرار الضغوط التي تفرضها الارتفاعات السعرية على مستويات المعيشة في مختلف أنحاء العالم، ينبغي أن يكون تراجع معدلات التضخم هو الأولوية الرئيسية بالنسبة لصناع السياسات، وسيكون لتشديد السياسة النقدية تكاليف اقتصادية حقيقية لا مفر منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث يرجع تخفيض توقعات النمو في الفترة 2022-2023 بصفة أساسية إلى الهبوط الحاد للنشاط الاقتصادي في الصين وتراجع النمو الاقتصادي في الهند.[2]

[1] نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص88.

[2] صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: قاتمة وأكثر ضبابية**، 2022.

2. المنهجية وبيانات الدراسة:

1.2 النموذج العام للدراسة:

تتمثل الدراسة في استخدام المنهج القياسي لاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة والمتمثلة في أثر متغيرات السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة واعتمادا على الدراسات التجريبية السابقة التي عالجناها في الفصل السابق ومن أجل تحديد أثر مؤشرات السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة المختارة، تم الاعتماد في الاطار القياسي على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel-DATA بالاعتماد على طريقة PMG لتقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال دراسة أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي، حيث تم استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي وأربع مؤشرات لقياس السياسات الصناعية في عينة الدول الناشئة الممثلة في سبعة دول.

من أجل تحديد مدى الأثر التفاعلي لمؤشرات السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة المدروسة، يمكن كتابة معادلة الانحدار بالصيغة العامة التالية:

$$Economic\ growth\ =\ F\ (Industrial\ policies)$$

$$Yit\ =\ f(\ INDit.EMPit\ .IMPit\ .EXPRit$$

حيث أن:

(i) تعبر عن البعد المقطعي الممثل في الدول الناشئة محل الدراسة (N=1. 2 ...7) ؛

(t)فهي تمثل البعد الزمني للدراسة وهي عبارة عن31 مشاهدة خلال الفترة (1990-2020) ؛

(yit)المتغير التابع و المتمثل في معدل النمو الاقتصادي في البلد الناشئ i في الفترة t ؛

(INDit) تمثل معدل النمو السنوي للصناعة (%) في البلد الناشئ i في الفترة t ؛

(EMPit)العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين) في البلد الناشئ i في الفترة؛t

(IMPit) واردات المصنوعات (% واردات السلع) في البلد الناشئ i في الفترةt ؛

(EXPRit)صادرات المصنوعات (% صادرات السلع) في البلد الناشئ i في الفترةt .

تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي مقطع عرضي وسلاسل زمنية حيث N=7 من الوحدات المقطعية i التي تمثل سبعة (07) دول ناشئة وتحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية T=31 وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (N*T) هو 217 مشاهدة.

من خلال العينة المستخدمة في هذه الدراسة يتم إعادة صياغة نموذج بانل وفق الصيغة الرياضية كما يلي:

$$GDPit\ =\ \alpha i\ +\ \beta_1\ INDit\ +\ \beta_2\ EMPit\ +\ \beta_3\ IMPit\ +\ \beta_4\ EXPRit\ +\ \varepsilon it$$

حيث تمثل: $B_1 . B_2 . B_3 . B_4$ معلمات النموذج؛

ε_{it}: حد الخطأ العشوائي للبلد الناشئ i في الفترة t .

2.2 وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة:

قبل تقدير النموذج القياسي المتعلق بالدراسة التي سوف نقوم بها من أجل تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة للسياسات الصناعية في عينة من الدول الناشئة محل الدراسة كان من الضروري تحديد مصادر المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة سواء المتغير التابع أو المتغيرات المفسرة له والتي هي عبارة عن أرقام مستمدة من مصدر قاعدة بيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية العالمية خلال الفترة 1990-2020، حيث تنوعت متغيرات الدراسة على حسب طبيعة البيانات وتوافقها مع أدبيات الاقتصاد، وقد تم اختيار الدول عينة الدراسة طبقا لمدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة المدروسة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 4-1: متغيرات الدراسة القياسية

نوع المتغير	المتغير	رمز المتغير	المصدر	فترة الدراسة
المتغير التابع	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (% من اجمالي الناتج المحلي)	GDP	World Bank 2021	1990-2020
المتغيرات المستقلة	معدل صناعة، القيمة المضافة (% النمو السنوية)	IND	World Bank 2021	1990-2020
	العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)	EMP	World Bank 2021	1990-2020
	واردات المصنوعات (% واردات السلع)	IMP	World Bank 2021	1990-2020
	صادرات المصنوعات (% صادرات السلع)	EXPR	World Bank 2021	1990-2020

المصدر: من إعداد الطالبة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي حيث تم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات والتي تمثلت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا) كمقياس للنمو الاقتصادي للدولة حيث يعتبر محور النماذج القياسية والذي تطرقت إليه عديد الدراسات السابقة، كذلك المؤشرات الممثلة للسياسات الصناعية للدول الناشئة متمثلة في معدل القيمة المضافة من الصناعة سنويا، والعاملين في الصناعة كنسبة من إجمالي المشتغلين، معدل صادرات المصنوعات من اجمالي صادرات السلع، بالإضافة إلى معدل واردات المصنوعات من اجمالي واردات السلع، وذلك من أجل تحديد وتقييم طبيعة العلاقة

الناتجة عن أثر السياسات الصناعية على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة محل الدراسة، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا) GDP:** [1]

يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع باعتباره مؤشرا يقيس النمو الاقتصادي استخدم في نظريات النمو الداخلي وأدبيات النظرية النيوكلاسية[2]، ويرمز إليه بالرمز **GDP.**

- **مؤشر معدل القيمة المضافة من الصناعة (IND):**

ويرمز إليه بالرمز **IND** حيث تتوافق القيمة المضافة في الصناعة مع الأقسام 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد وهي تشمل الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الدولي)، ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة)، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز، والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية، ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.[3]

- **مؤشر العاملون في الصناعة من اجمالي العاملين في الدولة (EMP):**

ويرمز إليه بالرمز EMPويعبر عنه من خلال معدل العاملين في الصناعة في كل دولة، حيث يتم تعريف العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين) بصفتهم أشخاصًا في سن العمل كانوا منخرطين في أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح، سواء في العمل خلال الفترة المرجعية أو خارج العمل بسبب الغياب المؤقت عن الوظيفة، أو بسبب ترتيب وقت العمل يتكون قطاع الصناعة من التعدين واستغلال المحاجر والتصنيع والبناء والمرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه).

- **مؤشر واردات المصنوعات من إجمالي الواردات (IMP):**

واردات المصنوعات (% من واردات السلع) وتشمل السلع الواردة إلى الدولة من المواد الكيماوية، والسلع المصنعة الأساسية، والماكينات والآلات ومعدات النقل، وسلع مصنعة متنوعة، ما عدا المعادن غير الحديدية[4].

---

[1] البنك الدولي نقلا عن: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=TR-AR-BR-TH-PH-ID-MY-MX

[2] ساسي محمد الامين، مرجع سابق، ص153.

[3] بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[4] قديرات خبراء البنك الدولي من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التي تحتفظ بها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

- **مؤشر صادرات المصنوعات من إجمالي الصادرات (EXPR):**

صادرات المصنوعات (% من صادرات السلع) وتشمل المصنوعات السلع المصدرة من الدولة إلى باقي الدول الأخرى وتشمل المواد الكيماوية، والسلع المصنعة الأساسية، والماكينات والآلات ومعدات النقل، وسلع مصنعة متنوعة، ما عدا المعادن غير الحديدية[1].

3.2 عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة القياسية من سبعة (07) دول ناشئة تتمثل في كل من الصين كوريا الجنوبية تركيا روسيا البرازيل الارجنتين جنوب افريقيا، والتي تم اختيارها طبقا لتشابه اقتصاداتها وتطبيقها للسياسات الصناعية خلال الفترات السابقة، وأيضا لتوفر المعطيات الخاصة بها خلال الفترة المدروسة 1990-2020، تعتبر هذه الدول من بين أقوى وأكبر الدول السريعة النمو فعلى سبيل المثال تعتبر دولة البرازيل دولة منتجة تشهد معدلات نمو مرتفعة حسب توقعات العديد من الاقتصاديين والخبراء ستصبح البرازيل القوة الاقتصادية الرابعة في العالم بحلول سنة 2030 بمعدل نمو اقتصادي يقارب 7.5% سنويا وكما هو معروف فان كل من دولة البرازيل والصين وتركيا وروسيا وجنوب افريقيا تحتل مكانة ضمن التكتل الاقتصادي BRICS[2].

من خلال هذه الدراسة التي تعتمد على النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليGDP كمتغير تابع لعينة الدول الناشئة المختارة، نورد في الجدول الموالي مستويات النمو في الدول المدروسة خلال الفترة 2010-2020:

جدول رقم 4-2: النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصين	10.1	8.9	7.1	7.05	6.75	6.42	6.23	6.30	6.25	5.5	2.11
كوريا	6.27	2.89	1.86	2.69	2.55	2.26	2.53	2.87	2.41	2.04	0.98
تركيا	6.91	9.50	3.09	6.66	3.16	4.32	1.64	5.79	1.44	0.42	0.69
روسيا	4.45	4.21	3.84	1.53	1.04	2.18	0.01	1.70	2.81	2.07	2.77
البرازيل	6.52	3.02	1.01	2.10	0.35	4.35	4.06	0.50	0.98	0.65	4.74
الارجنتين	9.30	4.78	2.14	1.26	3.57	1.62	3.11	1.75	3.60	2.99	10.7
جنوب افريقيا	1.55	1.60	0.78	0.85	0.17	0.21	0.80	0.26	0.11	1.19	7.61

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] تقديرات خبراء البنك الدولي من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التي تحتفظ بها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

[2] بلهاشمي جهيزة، مرجع سابق، ص291.

3. طرق وأساليب تقدير النموذج:

1.3 مدخل نظري لبيانات البانل:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمن في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة[1]، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن"[2]، والجدير بالذكر أن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات "Data Longitudinal" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل[3] Panel Data.

2.3 النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل:

إن أغلب الدراسات التطبيقية أصبحت تعتمد على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع وسوف نبين أهم العناصر المتعلقة بالاقتصاد القياسي والتي تشمل بيانات السلاسل المقطعية أو بيانات البانل والتي تستعمل عند تقارب الاثار والمميزات الفردية بين عينة الدراسة[4]، كما اكتسبت نماذج بانل مؤخرا أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالدراسات الاقتصادية التطبيقية لكونها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية الموجود في بيانات عينة الدراسة، كما تعرف بيانات البانل بالبيانات المدمجة أو بنماذج البيانات الطولية عند مقارنتها مع نماذج البيانات المقطعية والتي تشمل عددا معتبرا من المفردات،[5] بالإضافة لذلك يمتاز نموذج بانل بجملة من الخصائص والمميزات التي تجعل منه مصدر اهتمام الطلبة والدارسين لتطبيقه في دراساتهم البحثية من بينها[6]:

---

[1] بلهاشمي جهيزة، مرجع سابق، ص297.

[2] مختاري ملوكة، **الاقتصاد الانتقالي في الجزائر "تحليل عملية الانتقال"**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2019، ص174.

[3] Free. A and Kim, **Longitudinal and Panel Data,** University of Wisconsin, Madison, 2007, p02.

[4] مختاري ملوكة، المرجع السابق، ص175.

[5] ساسي محمد الامين، **المقاولاتية والنمو الاقتصادي–دراسة مقارنة–**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2020، ص151.

[6] William Green, **econometric Analysis**, New jersey, perentice Hall Apper Saddle River 2003, P272.

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛
- ✓ القدرة على تحديد مختلف الظواهر الاقتصادية كاقتصاديات الحجم والتقدم التقني؛
- ✓ دراسة الفوارق والاختلافات في السلوك بين الافراد؛
- ✓ تتميز بيانات البانل بعدد أكبر من درجات الحرية وكفاءة أفضل؛
- ✓ يسمح نموذج بانل بدراسة مشاكل انعدام ثبات حد الخطأ من خلال استخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية.[1]

3.3 أهمية استخدام معطيات البانل:

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[2]:

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج؛
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛
- إن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)؛

في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity" الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف

[1] بلهاشمي جهيزة، مرجع سابق، ص298.

[2] William Green, **econometric Analysis**, New jersey, perentice Hall Apper Saddle River 2003, P272.

معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[1]، كما تكتسي بيانات البانل أهمية في كونها تساعد على التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية كما أن نماذجها تكون في ثلاثة أشكال رئيسية هي نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة وأخيرا نموذج التأثيرات العشوائية، حيث تظهر البيانات المدمجة كفاءة أفضل ونتائج أكثر دقة وزيادة في درجات الحرية وهذا ما يؤثر إيجابا على دقة المقدرات[2].

وتأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الطولية) في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.[3]

أولا: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM):

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن.

ثانيا: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM):

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع B_0مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل B_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، كما أن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، ويتم افتراض أن المعلمات تتغير بدرجة ثابتة لذا يطلق عليها نماذج التأثيرات الثابتة وبالتالي يمكننا مقارنة الدول مع الزمن.[4]

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ εit ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوي لـ σ^2 لكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات تباين الخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية[5].

---

[1] Peracchi. F, **Econometrics, England**, John Wiley et Sons LTD, 2001, P397.

[2] ساسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص151.

[3] رتيعة محمد، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:02 –سبتمبر 2014، ص154.

[4] مختاري ملوكة، مرجع سابق، ص176.

[5] عماد الدين إبراهيم علي علي، مرجع سابق، ص 103.

ثالثا: نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM):

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست ثابتة، حيث يفترض أن العينة المستخدمة في الدراسة مسحوبة بشكل عشوائي، وهنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي والثابت حيث ينظر هذا الأخير إلى الأثر الفردي a_i كانحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، وفي هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبط مع التغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ انحراف مشاهدات السلسلة الزمنية للوحدة i عن متوسطها ومن تم يدرج الاختلاف لكل وحدة في النموذج، في حين أن منهج الاثار العشوائية يعتبر أعم وأشمل من الأثر الثابت فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي.[1]

4.3 اختبار هوسمان للمفاضلة بين التأثيرات الثابتة والعشوائية:

يميز اختبار هوسمان (1978) الاختلاف الجوهري بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، باعتباره المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، حيث تشير نصوص التحليل القياسي إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملاءمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman لمعرفة أي التأثيرات أكثر ملاءمة لتقدير النموذج، حيث أن فرضية العدمH_0 تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل مقدرات النموذجين منسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، في حين أنه في الفرضية البديلة لوجود الارتباط فان مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة واكثر كفاءة.

5.3 منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف (al et 2001 Pesaran) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقيها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرا: كلها مستقرة عند المستوى، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول، أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الأخر مستقر في الفرق الأول[2].

---

[1] مختاري ملوكة، مرجع سابق، ص178.

[2] جلولي نسيمة& مقران محمد، **منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLكأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، (دراسة تطبيقية على برمجية V Eviews)10**.، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2019.

6.3 اختبار المفاضلة بين PMG & MG:

تشير دراسة (Pesaran & Smith. 1995) أن تطبيق فرضية الدمج أو تَساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية تقود إلى مشكلة توصف بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة[1](Bias of parameters slope heterogeneous) والتي تفضي إلى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل حتى في حالة العينات الكبيرة، وقد قدم كل من (Smith & Shin. Pesaran1999) طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الديناميكية وهما:[2]

ا. **مقدرة وسط المجموعة:Mean Group** (اختصار MG)

يشير كل من Smith & Pesaran 1995 إلى أن هذه الطريقة تعطي تقديرات متسقة لوسط معامل نموذج البانل، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل أي تسمح لمعلمات النموذج أن تتفاوت حسب كل دولة، غير أنه يعاب على MG أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متجانسة عبر الدول، لهذا ظهرت طريقة وسط المجموعة المدمجة.

ولتقدير نموذج البانل الديناميكي باستخدام مقدرة MG تأخذ الصيغة التالية[3]:

$$y_t=a_i\ \gamma_i Y_{it-1}+B_i X_{it}+\varepsilon_{it}$$

المعلمات في الأجل الطويل بالنسبة لكل دولة تحسب كما يلي:

$$\theta i=\frac{\beta i}{1-yi}$$

أي أن مقدرة MG في نموذج بانل تأخذ متوسط قيم المعلمات:

$$\theta=\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\theta i \qquad ai=\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}ai$$

يقدر هذا النموذج بالنسبة لكل دولة وذلك بأخذ متوسط قيم المعلمات المقدرة بدون أي قيود مما يسمح للمعلمات بأن تكون غير متجانسة في المديين القصير والطويل، كما أن هناك شرط ضروري من أجل الحصول على معلمات متسقة وهو وجود عينات ذات البيانات المقطعية والزمنية الكبيرة على الأقل 30 مقطع حسب

---

[1] Pesaran & Smith, **Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels**, 1995, p 68.

[2] صاحب وليد& شقبقب، **أثر الحوكمة الجيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة (1996-2016) دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة على معطيات بانل**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 10/ 2020، ص19.

[3] ملحاوي فاطمة زهراء، **أثر تحويلات المهاجرين على اقتصاديات دول المغرب العربي خلال الفترة (1976-2018) باستخدام نماذجPANEL ARDL**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2021، ص237.

Pesaran and al (1999) غير أنه يعاب عليها أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلومات النموذج قد تكون متساوية ومتجانسة عبر الدول لذلك اقترح Pesaran 1999 طريقة وسط المجموعة المدمجPMG .[1]

II. **مقدرة وسط المجموعة المدمجة: Group Mean Pooled** (اختصار PMG)

اقترح Pesaran and al (1999) هذه الطريقة التي تجمع بين طريقة وسط المجموعة التي تسمح بتفاوت كل معامل النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية Estimation Pooled، مثل طريقة الأثار الثابتة أو العشوائية التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ لتحديد طريقة التقدير الملائمة وللمفاضلة بين مقدرات وسط المجموعة ومقدرات وسط المجموعة المدمجة.[2]

4. دراسة تحليلية ومقارنة بين متغيرات السياسات الصناعية في الدول الناشئة المختارة:

تعتمد هذه الدراسة التحليلية على الأشكال البيانية والمنحنيات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية الخاصة بالدراسة لعينة الدول الناشئة المختارة خلال فترة الدراسة (1990–2020) والتي تتمثل في:

1.4 النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) GDP:

بالاعتماد على مؤشر التنمية العالمية لقاعدة بيانات البنك الدولي تم استخراج البيانات المتعلقة بالمعدل السنوي للنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول الناشئة عينة الدراسة وبالاستناد إلى برمجية ايفيوز 12 تم الحصول على الشكل البياني التالي:

شكل رقم 4–1: معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الناشئة

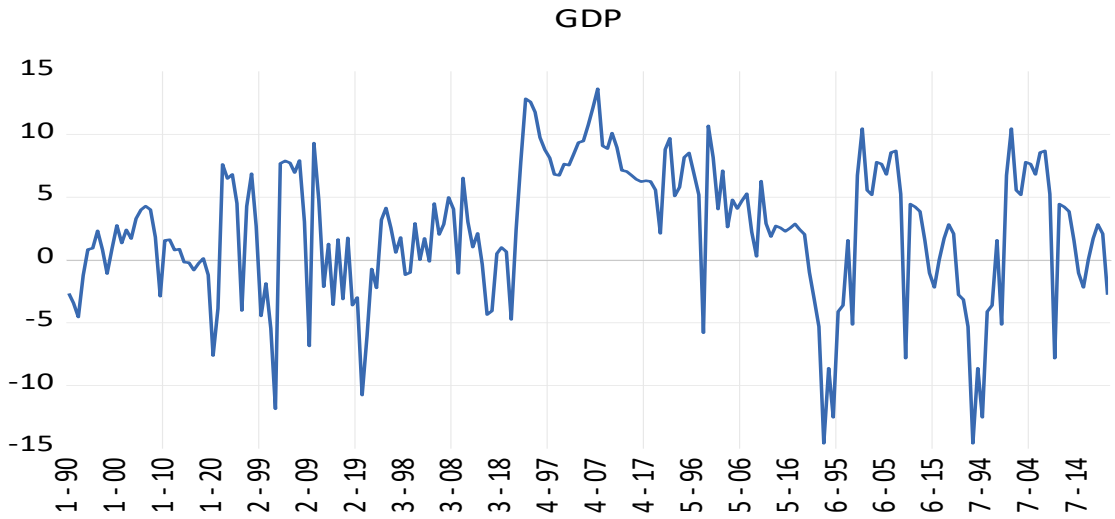

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews12

[1] ملحاوي فاطمة زهراء، **مرجع سابق**، ص238.
[2] صاحب وليد& شقبقب، **مرجع سابق**، ص19.

يبين لنا المنحنى المبين في الشكل رقم 4-1 معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عينة الدول الناشئة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، حيث استخدم هذا المتغير للدلالة على النمو الاقتصادي GDP ومعرفة مدى مساهمة مؤشرات السياسات الصناعية في الدول الناشئة وكذا التأثيرات السلبية والايجابية لهذه المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي، كما يظهر من خلال المنحنى أن معدلات النمو الاقتصادي تتراوح بين نسب موجبة وأخرى سالبة نتيجة الاضطرابات الاقتصادية والأزمات التي تشهدها الدول الناشئة وهنا لابد من التشخيص لكل دولة ومقارنتها مع باقي الدول:

1. **الصين:** شهدت الصين معدلات نمو اقتصادي موجبة وجيدة خلال الفترة 1990-2020 بلغ أدناها حوالي 2% وأقصاها 13% سنة 2007 وهو الأمر الذي يميز الصين عن بقية الدول الناشئة الأخرى المدروسة والتي سجلت معدلات نمو سالبة وأخرى موجبة خلال الفترة المذكورة ورغم الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد 19 والتي كان ظهورها بالصين إلا أن ذلك لم يؤثر بدرجة كبيرة على نموها الاقتصادي على عكس دول أخرى التي تضررت اقتصاديا نتيجة هذه الجائحة؛

2. **كوريا الجنوبية:** تعتبر كوريا الجنوبية من بين الدول الناشئة المتقدمة اقتصاديا والتي حققت معدلات مرتفعة في نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الفترة المدروسة، إلا أن الازمة المالية الاسيوية لعام 1997 جعلت الاقتصاد الكوري الجنوبي يعاني من أزمة سيولة لتسجل معدل نمو سالب خلال سنة 1998 قدّر بـ -5.81% وقد كان هذا أدنى معدل شهدته الدولة خلال نهضتها الاقتصادية لتحقق في السنة التي تلتها أي سنة 1999 معدلا مرتفعا خلال الفترة المدروسة قدر بـ 10.67% ، إلا أن أزمة جائحة كورونا سنة 2019 أثرت سلبا على الاقتصادي الكوري جنوبي وقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي سنة 2020 حوالي -0.98%؛

3. **تركيا:** بلغ النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تركيا خلال الفترة 1990-2020 معدلات تراوحت بين الموجبة والسالبة في بعض السنوات حيث شهد معدل نمو الاقتصاد التركي تدهورا ملحوظا خلال سنتي 2008-2009 إذ تراجع النمو إلى مستويات سالبة خلال السنتين على التوالي مما أدى إلى تراجع دخل الفرد التركي وهو ما جعل الدولة تعيش حالة من الانكماش الاقتصادي، بعدها عملت تركيا على النهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة كان أقصاها ما نسبته 9.5% سنة 2011، وبالنظر إلى جائحة كورنا فقد كان لها التأثير السلبي على تركيا كباقي الدول الأخرى، وكنتيجة لذلك فإن الاقتصاد التركي أصبح ضمن الاقتصادات القوية ينافس الدول الناشئة من حيث معدلات النمو الاقتصادي المحققة؛

4. **روسيا:** عانى النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في روسيا تباطؤا أكثر حدة إذ حقق معلات نمو سالبة خلال الفترة ما بين 1990 إلى 1998، ليشهد خلال السنوات اللاحقة قفزة نوعية في النمو قدرت بـ

10.46% سنة 2000، لينخفض تدريجيا بعدها وقد كانت الازمة لاقتصادية العالمية لسنة 2008 قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الروسي مما جعله يحقق ركودا وانخفاضا في النمو وصل إلى 7.8-%، وأخيرا كان لجائحة كورنا سنة 2019 التأثير السلبي أيضا على أداء الاقتصاد الروسي، ويرجع تضرر روسيا من كل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها إلى النظام الاشتراكي الذي تنتهجه؛

5. **البرازيل:** تعتبر البرازيل من الاقتصادات السريعة النمو التي تعتمد على التصدير بنسبة كبيرة، حيث تأثر الاقتصاد البرازيلي بمختلف الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم خلال الفترة المدروسة على غرار الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وأزمة جائحة كورونا 2019، رغم ذلك كان معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي موجبا في عدة سنوات حيث بلغ سنة 2010 حوالي 6.5% وهو ما يدل على أن البرازيل التي تصنف ضمن الدول الناشئة في تنافسية مستمرة للحفاظ على مكانتها الاقتصادية بتبني سياسات صناعية للرفع من نموها وتحقيق رفاهيتها؛

6. **الأرجنتين:** حقق الاقتصاد الارجنتيني معدل نمو قدره 9.3 % سنة 2010 وقد أثرت الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الارجنتيني بينما شهد تراجعا حادا خلال الفترة الأخيرة 2018-2020 حيث تعتبر جائحة كورونا قد أزمت الوضع الاقتصادي ما جعل الارجنتين تحقق أدنى معدل نمو لها سنة 2020 قدره 10-%، وهو ما يستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة لتعويض واستدراك نموها؛

7. **جنوب افريقيا:** شهدت جنوب افريقيا تذبذبا في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020 حيث سجلت مستويات نمو عالية خلال بداية سنوات 2000 بينما سجلت هبوطا حادا أدى لركودها الاقتصادي من 2014 إلى غاية 2020 أين كانت أزمة كورنا أشد ضررا على نموها ما جعلها تحقق نمو سلبي قدره 7-% سنة 2020، وكنتيجة فإن جنوب افريقيا تعتبر أولى الاقتصادات الافريقية باعتبارها عضوا في منظمة البريكس تنافس كبريات الدول الناشئة اقتصاديا.

2.4 واردات المصنوعات (% من واردات السلع) IMP :

يوضح الشكل أدناه معدلات واردات المصنوعات من اجمالي واردات السلع في الدول الناشئة عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2020:

شكل رقم 4-2: معدلات واردات المصنوعات في عينة الدول الناشئة

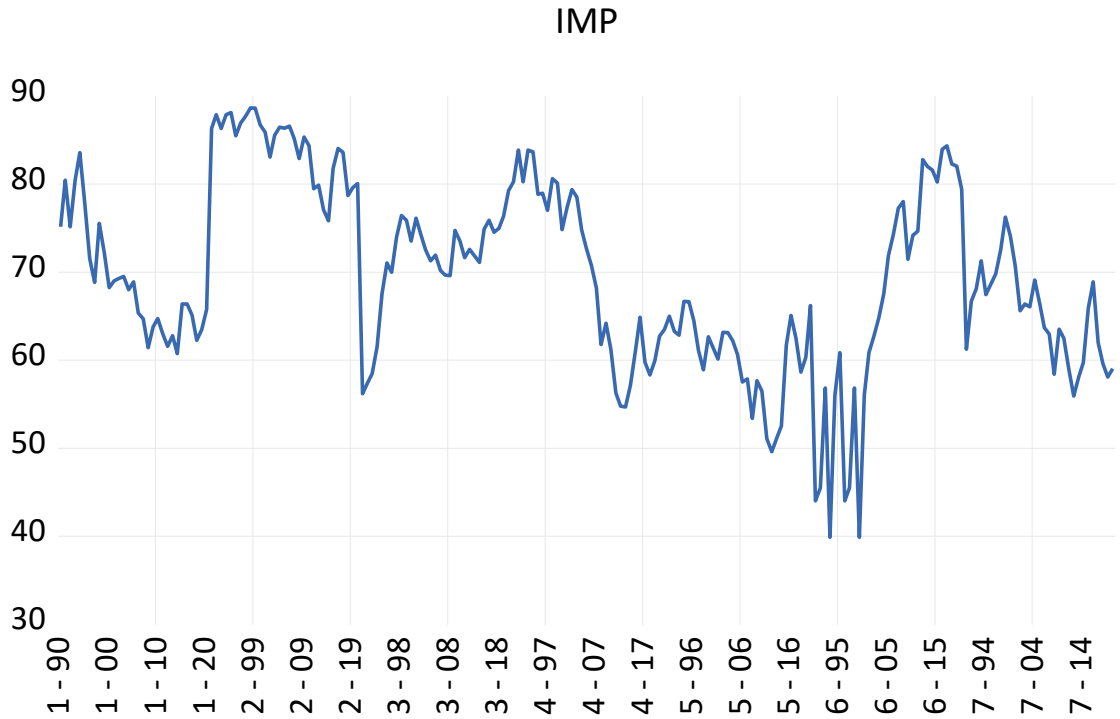

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الشكل يظهر جليا تفاوت واختلاف في معدلات واردات المصنوعات في الدول الناشئة كما يلي:

1. الصين: كانت الصين تعتمد على واردات المصنوعات من السلع المستوردة بنسب كبيرة تجاوزت 80% في بداية التسعينات، أخذت هذه النسبة في الانخفاض تدريجيا مع مرور السنوات إلى أن بلغت حوالي 50% سنة 2019 نتيجة تبني الصين لسياسة إحلال الواردات الصناعية والعمل على التصنيع المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الصينية، وعموما يمكن القول أن الصين تعتبر من بين أكثر الدول التي تعتمد في صناعاتها على الواردات الصناعية من الدول الأخرى خاصة الدول المتقدمة صناعيا؛

2.كوريا الجنوبية: شهدت كوريا استقرارا في معدلات وارداتها من المصنوعات من اجمالي الواردات من الدول الأخرى طيلة الفترة الممتدة ما بين 1990 و2020 حيث كان متوسط وارداتها يقارب 60% سنويا وإذا ما قورنت بالصين فإن كوريا الجنوبية تعتبر أقل استيرادا للسلع المصنعة من الصين؛

3.تركيا: كانت واردات المصنوعات من اجمالي واردات تركيا غير مستقرة خلال فترة الدارسة تتراوح بين الزيادة أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى حيث سجلت أعلى معدلاتها سنة 1998 بحوالي 76% وهي النسبة التي عملت تركيا على تخفيضها والعمل على تشجيع سياسات حماية الصناعات المحلية واحلال الواردات؛

4.روسيا: بلغت نسبة واردات المصنوعات من واردات السلع المستوردة في روسيا أدنى معدل قدرة 39% سنة 1999 وهي الدولة الأقل استيرادا للسلع المصنعة مقارنة بالدول الأخرى المدروسة نتيجة اعتمادها بشكل كبير

على صناعاتها المحلية في تلك الفترة، ومع بداية 2000 ارتفعت واردات المصنوعات إلى روسيا بمعدلات متزايدة تجاوزت 80% سنة 2019؛

5.البرازيل: تعتبر البرازيل من بين الدول الناشئة التي تتشكل منها منظمة البريكس بالإضافة إلى روسيا ودول أخرى، حيث تحوز البرازيل على نسبة كبيرة من واردات المصنوعات التي تستورها من الدول الصناعية الكبرى على غرار الدول المتقدمة الأخرى الرائدة في مجال التصنيع حيث بلغ متوسط الواردات الصناعية من اجمالي واردات البرازيل ما يقارب 70% خلال الفترة المدروسة؛

6.الأرجنتين: تنتمي كل من الارجنتين والبرازيل إلى دول أمريكا اللاتينية التي تمتاز باقتصاداتها الصناعية المتطورة حيث تنافس الارجنتين كبريات الاقتصادات، حيث يقارب معدل وارداتها الصناعية من الدول الأخرى واردات البرازيل وقد بلغ هذا المعدل أعلى قيمة له حوالي 88% سنتي 1998 و1999 على التوالي بينما قدرت بحوالي 80% سنة 2020 نتيجة تأثر اقتصاده بأزمة جائحة كورونا 2019 وإذا ما تم مقارنة الارجنتين بالدول المدروسة فإنها تعتمد بنسبة كبيرة على واردات المصنوعات من الدول الاخرى؛

7.جنوب افريقيا: بلغت نسبة واردات المصنوعات من اجمالي واردات السلع في جنوب افريقيا أقصى قيمة لها 83.5% بينما انخفضت هذه النسبة لتصبح 63% سنة 2019 وهو ما يدل على أن جنوب افريقيا قامت بتقليص وارداتها الصناعية من السلع المستوردة من الدول الصناعية وحماية صناعاتها ضمن سياساتها الصناعية المنتهجة.

3.4 صادرات المصنوعات (% من صادرات السلع) في الدول الناشئة EXPR:

بالاعتماد على مخرجات ايفيوز 12 تم التوصل إلى المنحنى الذي يبين معدل صادرات المصنوعات من اجمالي صادرات السلع للدول المختارة في الدراسة كما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم 4-3: معدل صادرات المصنوعات في عينة الدول الناشئة

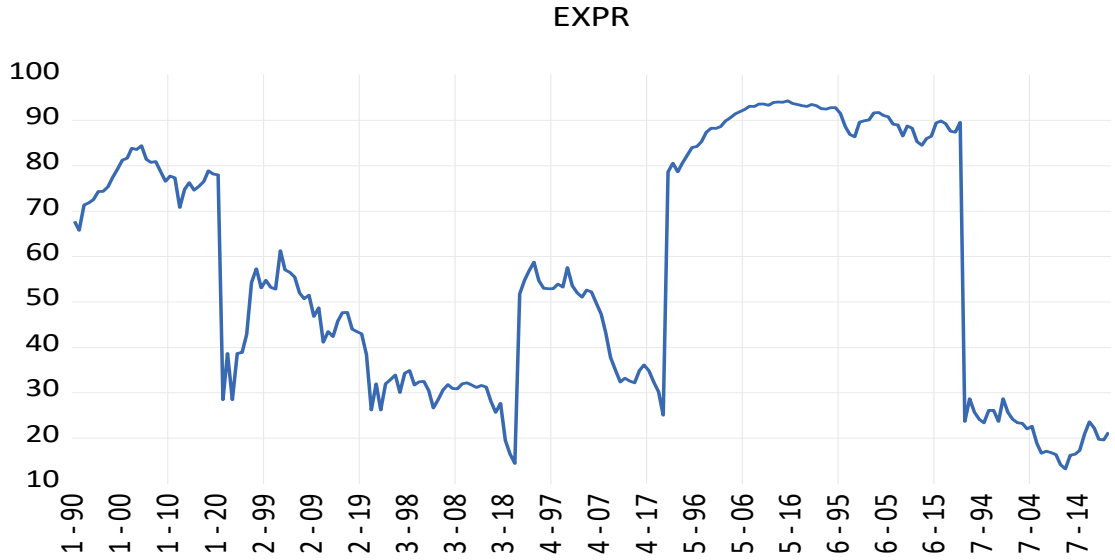

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الشكل يظهر جليا تفاوت واختلاف في معدلات صادرات المصنوعات في الدول الناشئة كما يلي:

1.الصين: بلغت صادرات المصنوعات في دولة الصين ما قيمته 88% سنة 2000 حسب ما يبينه الشكل وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 93% في عدة سنوات حتى سنة 2020 كآخر سنة تمت فيها هذه الدراسة، حيث تشير الاحصائيات إلى أن الصين تعتبر من أكبر الدول المصدرة لمنتوجاتها من السلع والمصنوعات الصينية نتيجة تبني الصين للسياسات الصناعية على مدار نهضتها الاقتصادية وعودتها بقوة بعد سنوات 2000؛

2. كوريا الجنوبية: شهدت كوريا استقرارا في معدلات صادراتها من المصنوعات من اجمالي الصادرات إلى الدول الأخرى طيلة الفترة الممتدة ما بين 1990 و2020 حيث كان متوسط صادراتها يقارب 90% سنويا وإذا ما قورنت بالصين فإن كوريا الجنوبية تعتبر رائدة في مجال التصدير خاصة المنتوجات الصناعية والسلع المصنعة محليا وهذا نتيجة تسطيرها لسياسات صناعية تواكب متطلبات السوق العالمي؛

3.تركيا: كانت صادرات المصنوعات من اجمالي صادرات المنتوجات التركية غير مستقرة خلال فترة الدارسة حيث تراوحت بين الزيادة أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى حيث سجلت أعلى معدلاتها سنة 2002 و2003 على التوالي بحوالي 83% وهي النسبة التي عملت تركيا على المحافظة عليها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ورفاهية أفرادها والعمل على تشجيع سياسات حماية الصناعات المحلية والرفع من معدل الصادرات واغراق الأسواق العربية والنامية خاصة بالسلع التركية؛

4.روسيا: تمتلك روسيا وفرة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة والتي تشكل حصة كبيرة من صادراتها غير أنها لا تملك نسبة كبيرة من صادرات المصنوعات من اجمالي صادرات السلع المصدرة وهذا راجع أساسا لكونها دولة ريعية تفتقر إلى التصنيع مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، وقد سجلت أدنى معدل قدره 13% سنة 2011 بينما بلغت معدل 21% سنة 2020، وهي الدولة الأقل تصديرا للسلع المصنعة مقارنة بالدول الأخرى المدروسة نتيجة اعتمادها بشكل كبير على الواردات الصناعية؛

5.البرازيل: حققت البرازيل نسبة 56.8% سنة 1992 من صادرات المصنوعات من اجمالي صادراتها من السلع للدول الأخرى بينما انخفضت هذه النسبة خلال سنوات 2000 لتصل إلى حوالي 30% سنة 2019 و25% سنة 2020 وهذا رغم تبني البرازيل لسياسات صناعية لحماية صناعاتها الناشئة وزيادة الصادرات الا أن جائحة كورونا أثرت سلبا على صادراتها؛

6.الأرجنتين: بلغ معدل صادرات المصنوعات في الارجنتين أقصى قيمة له قدرت بـ 33% سنة 1997، بينما انخفضت هذه النسبة منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 لتبلغ 14% نتيجة تأثر الاقتصاد الأرجنتيني بأزمة

جائحة كورونا 2019 وإذا ما تم مقارنة الارجنتين بالدول المدروسة فإنها تتذيل ترتيب الدول المصدرة للصناعات الوطنية من اجمالي صادراتها إلى الدول الاخرى؛

7.جنوب افريقيا: بلغت نسبة صادرات المصنوعات من صادرات السلع في جنوب افريقيا أقصى قيمة لها قدرت بحوالي 83.5% بينما انخفضت هذه النسبة لتصبح 56.5% سنة 2004 وقد تدهورت هذه القيمة لتبلغ 38% سنة 2020 وهو ما يدل على أن جنوب افريقيا كانت تنتهج سياسات صناعية غير فعالة نتيجة انخفاض صادراتها الصناعية من السلع المصدرة.

4.4 القيمة المضافة من الصناعة سنويا في الدول الناشئة IND:

يبين الشكل رقم 4-4 مختلف معدلات القيمة المضافة من الصناعة سنويا في الدول الناشئة المدروسة حسب معطيات مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي خلال الفترة 1990-2020.

شكل رقم 4-4: معدلات نمو الصناعة في عينة الدول الناشئة

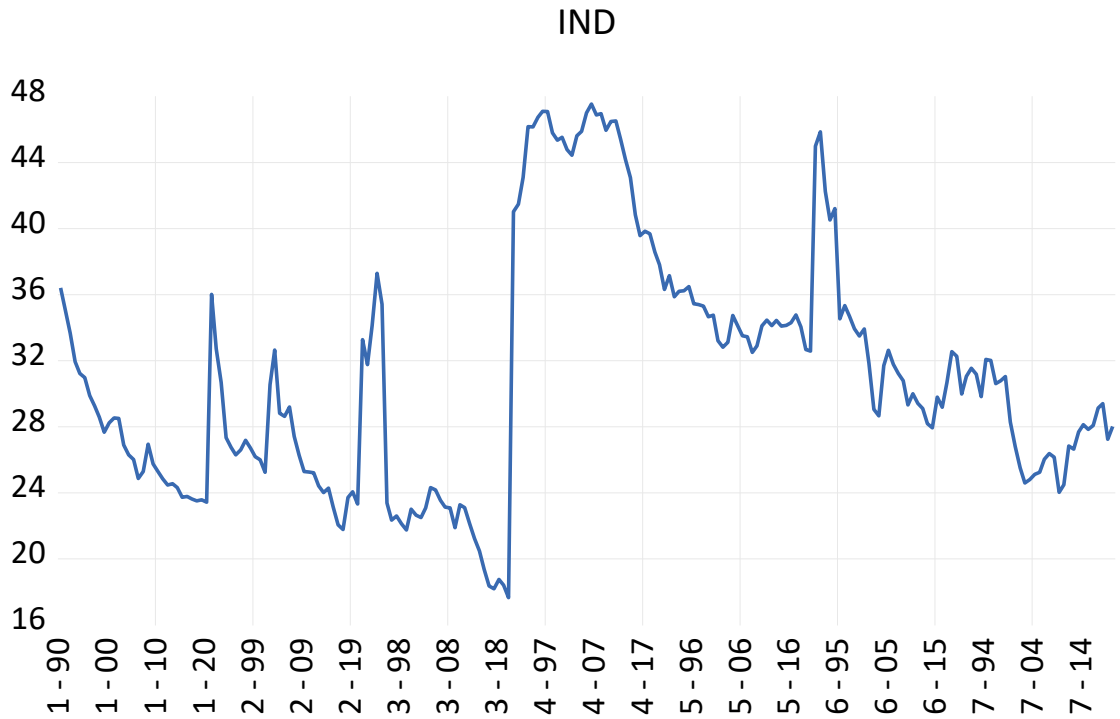

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الشكل نلاحظ معدلات نمو الصناعة في الدول الناشئة خلال الفترة 1990-2020 كما يلي:

1.الصين: بلغت نسبة القيمة المضافة من الصناعة من إجمالي الناتج المحلي في دولة الصين متوسط قيمته 42% خلال الفترة 1990-2015 حسب بيانات البنك الدولي وقد بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها قدرت بحوالي 47% وهو ما يدل على أن الصين تعتبر من أكبر الدول الناشئة التي تهتم بقطاع الصناعة ولها قيمة مضافة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي لها نتيجة فعالية السياسات الصناعية المتبعة فيها؛

2.كوريا الجنوبية: شهدت كوريا الجنوبية استقرارا في معدلات القيمة المضافة من الصناعة من اجمالي الناتج المحلي لها طيلة الفترة الممتدة ما بين 1990 و2020 حيث كان المتوسط يتجاوز 30% سنويا وإذا ما قورنت بالصين فإن كوريا الجنوبية تعتبر منافس قوي للصين بالنسبة لهذا المؤشر وهذا نتيجة تسطيرها لسياسات صناعية فعالة ناجحة تواكب متطلبات السوق العالمي؛

3.تركيا: كانت القيمة المضافة من الصناعة من اجمالي الناتج المحلي التركي تشهد معدلات معتبرة تجاوزت 30% خلال الفترة 1990-1998 وهي النسبة التي شهدت هبوطا خلال السنوات الأخيرة بلغت 28% سنة 2020 مما يفسر بأن تركيا تحوز على معدلات نمو الصناعة سنويا بنسب أقل من الدول الناشئة الاخرى؛

4.روسيا: تمتلك روسيا وفرة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة والتي تشكل حصة كبيرة من القيمة المضافة من الصناعة من اجمالي الناتج المحلي لها، حيث سجلت أعلى معدل قدره 45% سنتي 1990 و1991 على التوالي، بينما قدرت القيمة المضافة من الصناعة معدل 29% سنة 2020، وبالتالي يمكن القول أن روسيا الدولة الاشتراكية الأكثر تنافسية مقارنة بالدول الناشئة الأخرى المدروسة؛

5.البرازيل: حققت البرازيل نسبة 33% سنة 1990 كقيمة مضافة من الصناعة من اجمالي ناتجها المحلي، بينما انخفضت هذه النسبة خلال سنوات 2000 لتصل إلى حوالي 18% سنة 2019 و17% سنة 2020 وهذا رغم تبني البرازيل لسياسات صناعية لحماية صناعاتها الناشئة ورفع القيمة المضافة من الصناعة فيها، وبالتالي فإن البرازيل كدولة ناشئة تعتبر أقل الدول نموا في الصناعة مقارنة بالدول المدروسة؛

6.الأرجنتين: بلغ معدل نمو الصناعة سنويا في الارجنتين أقصى قيمة له قدرت بـ 36% سنة 1990 بينما انخفضت هذه النسبة إلى غاية سنة 2020 لتبلغ 23% نتيجة تأثر الاقتصاد الأرجنتيني بأزمة جائحة كورونا 2019 وإذا ما تم مقارنة الارجنتين بالدول المدروسة فإنها تتقارب اقتصاديا مع البرازيل وتركيا بينما تتفوق عليهم الصين بمعدلات مرتفعة؛

7.جنوب افريقيا: تتميز دولة جنوب افريقيا بنفس مميزات البرازيل والأرجنتين في مؤشر نمو الصناعة من اجمالي الناتج المحلي حيث بلغت النسبة أقصى قيمة لها 36% سنة 1990، بينما انخفضت هذه النسبة لتبلغ 23% سنة 2020 وهو ما يدل على أن جنوب افريقيا كانت تنتهج سياسات صناعية غير فعالة نتيجة انخفاض القيمة المضافة من الصناعة فيها ومنه نستنتج أن الصين وكوريا الجنوبية ضمن الدول الاسيوية الرائدة في مجال النمو الصناعي مقارنة بباقي الدول محل الدراسة.

5.4 العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين) EMP:

شكل رقم 4-5: معدلات العاملين في الصناعة في عينة الدول الناشئة

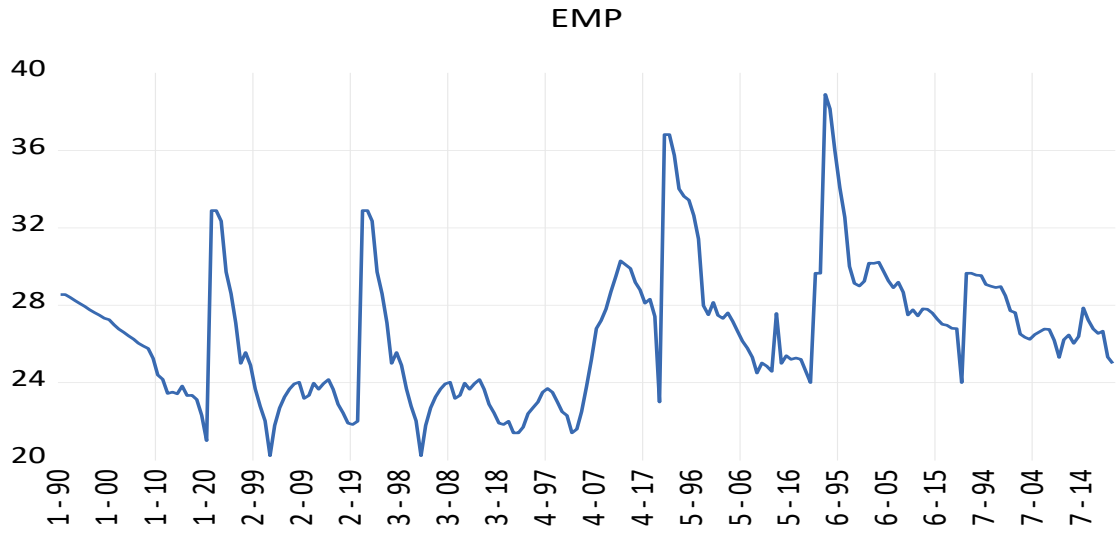

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الشكل الذي يبين معدلات العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين في عينة الدول الناشئة خلال الفترة 1990-2020 يظهر أن:

1.الصين: كانت نسبة العاملين في الصناعة من اجمالي العامين في الصين أقل من 30% خلال الفترة 1990-2011 حسب بيانات البنك الدولي وقد بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها حوالي 30% سنتي 2012 و2013 على التوالي وهذا رغم الكثافة السكانية العالية في الصين مقارنة بالدول الأخرى، بينما حقق معدل 27% من العاملين في الصناعة سنة 2019، كما نلاحظ أن الصين تقارب معدلات هذا المؤشر فيها مع بقية الدول الناشئة الأخرى على غرار المؤشرات الأخرى التي شهدت فيها الصين معدلات عالية؛

2.كوريا الجنوبية: تشغل كوريا الجنوبية عدد معتبر من العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي عدد العاملين فيها حيث تجاوزت النسبة 36% سنة 1990 حسب مؤشرات البنك الدولي بينما انخفضت هذه النسبة إلى 24% سنة 2019، وإذا ما قورنت بالصين فإن كوريا الجنوبية تتقارب في معدلات هذا المؤشر مع الصين مما يدل على الرواج الاقتصادي والصناعي للدولتين خلال الفترة المدروسة؛

3.تركيا: كانت نسبة العاملين في الصناعة من اجمالي معدل العاملين في تركيا تشهد معدلات لم تتجاوز 30% خلال الفترة 1990-2020 على عكس الصين وكوريا الجنوبية اللتين تجاوزتا هذه النسبة، كما بلغ معدل هذا المؤشر 25% سنة 2020 وهو ما يفسر بأن تركيا تهتم بقطاع الصناعة كقطاع أساسي يعمل على التقليل من معدلات البطالة على غرار الدول الناشئة الاخرى؛

4.روسيا: تعتبر روسيا الدولة الأكثر تشغيلا للعمال في الصناعة من اجمالي نسب العاملين فيها مقارنة بالدول الأخرى الناشئة عينة الدراسة، وقد سجلت أعلى معدل قدرة 39% سنة 1991، بينما حققت معدل 26% من هذا المؤشر خلال السنوات الأخير أي من 2017-2019؛

5.البرازيل: على عكس روسيا الاشتراكية لم تتجاوز البرازيل الرأسمالية نسبة 23% خلال كل السنوات المدروسة في مؤشر معدل العاملين في الصناعة من اجمالي العاملين في البرازيل، حيث قدرت النسبة بـ 19% سنة 2019 وهذا رغم تبني البرازيل لسياسات صناعية لحماية صناعاتها الناشئة وزيادة عدد العاملين في قطاع الصناعة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد والتقليل من معدلات البطالة، وبالتالي فإن البرازيل كدولة ناشئة تعتبر أقل الدول من حيث معدل العاملين في الصناعة مقارنة بالدول المدروسة؛

6.الأرجنتين: بلغ معدل العاملين في الصناعة سنويا في الارجنتين أقصى قيمة له قدرت بـ 32% سنة 1991 بينما انخفضت هذه النسبة إلى غاية سنة 2019 لتبلغ 21% نتيجة عدم فعالية السياسات الصناعية المنتهجة في الاقتصاد الارجنتيني وإذا ما تم مقارنة الارجنتين بالدول المدروسة فإنها تتقارب اقتصاديا في هذا المؤشر مع تركيا والصين بينما تتفوق روسيا بمعدلات مرتفعة نوعا ما؛

7.جنوب افريقيا: تتذيل دولة جنوب افريقيا رفقة البرازيل مجموع الدول الناشئة عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2020 من حيث مؤشر عدد العاملين في الصناعة من اجمالي العاملين في الدولة، حيث بلغت النسبة أقصى قيمة لها في جنوب افريقيا 28% سنة 1991، بينما انخفضت هذه النسبة لتبلغ 22% سنة 2019 وهو ما يدل على أن جنوب افريقيا كانت تنتهج سياسات صناعية غير فعالة نتيجة انخفاض العاملين في الصناعة.

5. الإحصاء الوصفي واختبار الارتباط بين المتغيرات:

1.5 الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة متكونة من 07 دول ناشئة بهدف اجراء التحليل الوصفي والاحصائي لمختلف المؤشرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) لدراسة الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة ومنها المتوسط، الوسيط، المنوال، اختبار التوزيع الطبيعي وكذا احتمالية Jarque-Bera ، حيث تظهر النتائج كما هي مدونة في الجدول التالي:

جدول رقم 4-3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

	EMP	GDP	EXPR	IMP	IND
Mean	26.47101	2.339626	56.92953	69.49143	31.08559
Median	26.42000	2.556220	53.24836	69.01504	29.88999
Maximum	38.90000	13.63582	94.30033	88.66448	47.55740
Minimum	20.22000	-14.61392	13.21425	39.88141	17.65011
Std. Dev.	3.488514	5.338670	26.85113	10.51480	7.323141
Skewness	0.866617	-0.598052	0.012592	-0.170442	0.645206
Kurtosis	3.954779	3.394415	1.457066	2.594372	2.688384
Jarque-Bera	35.40451	14.34215	21.53073	2.538328	15.93383
Probability	0.000000	0.000768	0.000021	0.281066	0.000347
Sum	5744.210	507.6988	12353.71	15079.64	6745.574
Sum Sq. Dev.	2628.662	6156.302	155732.3	23881.19	11583.73
Observations	217	217	217	217	217

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews12

من خلال نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات يتضح ما يلي:

- **مؤشر النمو الاقتصاديGDP :** يظهر من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 2.339626 خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2020 كما أن أعلى قيمة للمؤشر بلغت 13.63582 أي أنه أعلى معدل للنمو الاقتصادي في الدول الناشئة المدروسة بينما كانت أقل قيمة14.61392- وهي قيمة سالبة حققها النمو الاقتصادي في الدول الناشئة خلال الفترة المدروسة نتيجة مختلف الأزمات التي شهدتها تلك الدول، أما بالنسبة لمعامل التفلطح Skewness فهو (0.598052-) وهذا يدل على أن شكل التوزيع ليس متناظر وإنما ملتوي، أما قيمة معامل التناظر Kurtosis فهي تقدر بـ 3 ≈ مما يدل على أن مؤشر GDP يتبع التوزيع الطبيعي، كما أن احتمالية Jarque-Bera تساوي 14.34215 ، بالإضافة إلى أن الانحراف المعياريStd. Dev الذي يقيس درجة تشتت البيانات حول المتوسط الحسابي لهذا المؤشر حيث بلغ 5.338670 مما يدل على تشتت واختلاف في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي بين الدول الناشئة محل الدراسة.

- **مؤشر العاملين في الصناعةEMP :** فيما يخص مؤشر العاملين في الصناعة من اجمالي العاملين فقد بلغ متوسطه 26.47101 خلال الفترة 1990- 2020، كما بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر38.90000 بينما بلغت أقل قيمة له 20.22000 ، أما بالنسبة لمعامل التفلطح Skewness ومعامل التناظر Kurtosis تشير إلى أن مؤشر **EMP** يتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى أن احتمالية Jarque-Bera تساوي 35.40451، بالإضافة

إلى أن الانحراف المعياريStd. Dev لهذا المؤشر بلغ 3.488514 وهذا ما يعكس المعدل المعتبر للعاملين في الصناعة من اجمالي العاملين في الدول الناشئة المختارة في الدراسة.

- **مؤشر صادرات المصنوعاتEXPR** : لقد بلغ متوسطه خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2020 قيمة 56.92953، كما أن أعلى قيمة لصادرات المصنوعات من الدول الناشئة بلغت 94.30033 بينما كانت أقل قيمة 13.21425 ، أما بالنسبة لمعامل التفلطح Skewness ومعامل التناظر Kurtosis تشير إلى أن مؤشر صادرات المصنوعات يتبع التوزيع الطبيعي كما أن احتمالية Jarque-Bera تساوي 21.53073 ، بالإضافة إلى أن الانحراف المعياريStd. Dev لهذا المؤشر بلغ 26.85113 مما يدل على تشتت واختلاف كبير في نسب صادرات المصنوعات بين الدول الناشئة محل الدراسة.

- **مؤشر واردات المصنوعاتIMP** : بلغ متوسط وارادات المصنوعات في الدول الناشئة عينة الدراسة خلال الفترة (1990- 2020) قيمة 69.49143، وقد بلغت أعلى قيمة لمؤشر الواردات88.66448 بينما كانت أقل قيمة 39.88141 ، أما بالنسبة لمعامل التفلطح Skewness ومعامل التناظر Kurtosis تشير إلى أن مؤشر وارادات المصنوعات يتبع التوزيع الطبيعي، كما أن احتمالية Jarque-Bera تساوي 2.538328 ، بالإضافة إلى أن الانحراف المعياريStd. Dev لهذا المؤشر بلغ 10.51480 مما يدل على تباين واختلاف كبير في واردات المصنوعات للدول الناشئة محل الدراسة وكذا التطور الصناعي لهذه الدول.

- **مؤشر نمو الصناعة IND:** لقد بلغ متوسط مؤشر IND في الدول الناشئة عينة الدراسة خلال الفترة (1990-2020) قيمة 31.08559، وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر 47.55740 في حين كانت أقل قيمة 17.65011 وفيما يخص معامل التفلطح Skewness ومعامل التناظر Kurtosis فهي تشير إلى أن مؤشر نمو الصناعة يتبع التوزيع الطبيعي، كما أن احتمالية Jarque-Bera تساوي 15.93383 ، بالإضافة إلى أن الانحراف المعياريStd. Dev لهذا المؤشر بلغ 7.323141 مما يفسر وجود تطور في نمو الصناعة في الدول الناشئة المدروسة.

2.5 مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات:

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي، وبالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews12 تظهر لنا النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم 4-4: مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات

	EMP	GDP	EXPR	IMP	IND
EMP	1.000000				
GDP	-0.061523	1.000000			
Prob (GDP)	0.3671	-----			
EXPR	0.219962	0.018189	1.000000		
Prob (EXPR)	0.0011	0.7899	-----		
IMP	-0.410120	0.051157	-0.200533	1.000000	
Prob (IMP)	0.0000	0.4534	0.0030	-----	
IND	0.324238	0.352500	0.235553	-0.230290	1.000000
Prob (IND)	0.0000	0.0000	0.0005	0.0006	-----

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول يتبين أن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تبين النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط سلبية بين متغيرين في الدول محل الدراسة وهما: نسبة العاملين في الصناعة (EMP) مع مؤشر النمو الاقتصادي (**GDP**) بحيث قدر معامل الارتباط بينهما بـ 0.061523-.
- وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرين نسبة العاملين في الصناعة (EMP) ومؤشر النمو الاقتصادي (**GDP**) ومتغير صادرات المصنوعات (**EXPR**)
- وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغير المتمثل في نسبة العاملين في الصناعة (EMP) ومتغير واردات المصنوعات (IMP) بحيث قدر معامل الارتباط بينهما0.410120-
- يرتبط النمو الاقتصادي إيجابيا مع كل من صادرات المصنوعات (EXPR) ومتغير واردات المصنوعات (IMP) وكذا مؤشر نمو الصناعة (IND)، بحيث تقدر معاملات الارتباط بين المتغير التابع وهذه المتغيرات التفسيرية بـ 0.018189، 0.051157 ، 0.352500 على الترتيب.
- وجود علاقة ارتباط بين متغيرين هما: الواردات الصناعية (IMP) مع مؤشر نمو الصناعة (IND) بحيث قدر معامل الارتباط بينهما 0.230290- وهذا يدل على وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين.

3.5 نتائج تقدير نماذج بيانات بانل الثلاث:

تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في ثلاثة أشكال رئيسة هي نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Régression Model (PME)، نموذج الأثر الثابت (fixed effect model)، نموذج الأثار العشوائية

(Random effect model) كما هي مبينة في قائمة الملاحق، ومن أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة سيتم عرض تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل الثلاث في الجدول الموالي:

جدول رقم 4-5: نتائج الانحدارات باستخدام نماذج بانل لعينة من الدول الناشئة

المتغير التابع: يمثل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (GDP)			
الفترة: 1990-2020 T= 31 N=7 مجموع مشاهدات البانل: 217 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
معدل الصناعة (IND)	0.313826 **(0.0000)**	-0.263643 (0.0334)	0.058698 (0.0001)
نسبة العاملين في الصناعة (EMP)	-0.248479 (0.0245)	0.227228 (0.1516)	-0.177410 (0.1038)
معدل واردات المصنوعات (IMP)	0.039240 (0.2684)	0.086520 (0.0383)	0.058698 (0.1059)
معدل صادرات المصنوعات (EXPR)	-0.006362 (0.6270)	0.063606 (0.3351)	-0.004463 (0.7863)
الثابت (C)	-3.203035 (0.4811)	-5.113274 (0.4115)	-4.167677 (0.3579)
إحصائية فيشر F-statistic	6.080304 10.48106	5.999039 8.772423	4963.667 4.111810
معامل التحديد R^2	**0.165105**	**0.298662**	**0.071996**
إحصائية DW	**0.86**	**1.04**	**0.89**
طريقة تقدير النموذج	**OLS**	**LSDV**	**EGLS**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من خلال الجدول أعلاه الذي يعرض نتائج الانحدارات لنماذج بيانات بانل الثلاث لعينة من الدول الناشئة المدروسة حيث المتغير التابع هو معدل النمو الاقتصادي يتضح ما يلي:

- القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر F Prob(F-Statistic) هي أقل من مستوى المعنوية (5%) في كل النماذج المستخدمة و بالتالي يمكن القول أن النماذج الثلاثة مقبولة إحصائيا؛
- قيمة معامل التحديد (R^2) تشير إلى القدرة التفسيرية للنماذج والتي تساوي (R^2=0.73) في نموذج الانحدار التجميعي و (R^2=0.71) بالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية، أما في نموذج التأثيرات الثابتة (R^2=0.76) أي

أن هذا النموذج يفسر (76%) من التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، في حين أن (24%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج حيث أنها متضمنة في حد الخطأ.

4.5 إختبارات التحديد لنماذج البانل :

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار التجانس 1986 (Hsiao) واختبار (Hausman) للمفاضلة بين النماذج الثلاثة، وإذا اعتبرنا عينة من بيانات البانل فإن أول خطوة تتمثل في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات،[1] من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات البانل نستخدم ما يسمى باختبارات التحديد والتي تتمثل فيما يلي:

1.4.5 إختبار التجانس (Hsiao 1986):

يستخدم هذا الاختبار للإجابة على إشكالية هل تصلح البيانات المتاحة لتقدير نماذج بانل التقليدية والتي تسمح بتجميع المعالم المفسرة لسلوك متغيرات الدراسة في معادلات متجانسة، حيث اقترح هاسيو فرضيات تسلسلية تسمح بتحديد مدى تجانس البيانات من عدمها[2] وبالتالي يمكن صياغة الفرضيات التالية:

H_0 : الدول الناشئة متجانسة كليا في المرحلة الأولى؛

H_1 : الدول الناشئة غير متجانسة كليا في المرحلة الأولى؛

وبعد إجراء الاختبار بالاعتماد على مخرجات برمجية stata16 حصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم 4-6: نتائج اختبار (Hsiao 1986)

الاختبار	قيمة إحصائية F فيشر	قيمة الاحتمال	النتيجة
التجانس الكلي	1.7257912	0.01120847	رفض H_0^1
تجانس المعلمات	1.589083	0.03528008	رفض H_0^2
تجانس الثوابت	2.2181146	0.04273124	رفض H_0^3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية stata16

[1] محلاوي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص240.

[2] محلاوي فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص240.

من خلال الجدول رقم 4-6 المتمثل في نتائج اختبار **Hsiao** ، يتضح لنا أن النتائج تقر بعدم قبول الفرضية العدمية القائلة أن الأفراد متجانسة كليا في المرحلة الأولى عند مستوى المعنوية 5%، وذلك من خلال قيمة الاحتمال التي بلغت قيمتها (0.011) أي عدم التجانس الكلي بين الدول الناشئة، ونمر إلى الاختبار الثاني الخاص بتجانس المعلمات والذي يفي برفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت قيمة الاحتمال (0.035)، وعليه نقول عدم تجانس المعلمات بمعنى هناك اختلافات كلية في الميول Slope والقواطع Interceptبين الدول الناشئة، أما الاختبار الثالث الخاص بتجانس الثوابت يقر بعدم قبول الفرضية العدمية عند مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت قيمة الاحتمال (0.042)، وعليه نقول عدم تجانس الثوابت، وعليه يمكن القول بأن نماذج بانل الساكنة غير ملائمة مما ينهي إلى استخدام نماذج بانل الديناميكية.

2.4.5 اختبار (Hausman):

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث تظهر نتائجه حسب الجدول التالي:

جدول رقم 4-7: نتائج اختبار (Hausman)

Correlated Random Effects - **Hausman Test**			
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	Chi-Sq. d.f.	**Prob.**
Cross-section random	28.822269	4	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

بالاعتماد على نتائج اختبار (Hausman)، وبما أن (Prob=0.0000) أقل من مستوى المعنوية 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة.

3.4.5 اختبار تجانس المعلمات الانحدار (slope heterogeneit):

يستعمل اختبار تجانس المعلمات الانحدار (slope heterogeneit) الصادر من طرف (Pesaran. Yamagata. 2008) للتحقق من تجانس معلمات الانحدار (slope) لجميع الأفراد وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

$H_0: \beta_i = \beta$ أي معلمات جميع الأفراد متجانسة؛

$H_1: \beta_i = \beta_j$ أي أن هناك اختلاف في معلمات الأفراد؛

جدول رقم 4-8: اختبار تجانس المعلمات الانحدار (slope heterogeneit)

الاختبار	القيمة الاحصائية	قيمة الاحتمال
Delta	2.847	0.004
Delta Adj	3.171	0.002

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية stata 16

حسب نتائج الجدول الخاصة باختبار التجانس يتضح لنا من خلال القيمة المحسوبة لـ (Delta) و(Delta Adj) والقيمة الاحتمالية لكل منهما، انه وجب رفض الفرضية العدمية والمتضمنة بان معلمات الانحدار متجانسة عند مستوى الدلالة (5%)، ومنه نؤكد على وجود عدم تجانس بين جميع المتغيرات، ومنه الاعتماد على طرق بانل غير المتجانسة.

4.4.5 الكشف عن الارتباط الذاتي بين المقاطع(Pesara 2004) :

من أجل القيام بالاختبارات التي تتفق مع وجود الارتباط الذاتي بين المقاطع العرضية، وجب استخدام اختبارات للكشف عن الارتباط الذاتي بين المقاطع من عدمها.

$H0$: لا يوجد ارتباط بين المقاطع العرضية؛

$H1$: يوجد ارتباط بين المقاطع العرضية؛

جدول رقم 4-9: نتائج اختبار CD_test للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية

الاختبار	قيمة CD_test	p-value	corr	abs(corr)
GDP	8.01	0.000	0.314	0.318
EMP	12.46	0.000	0.488	0.511
EXPR	9.29	0.000	0.364	0.705
IMP	2.12	0.034	0.083	0.375
IND	3.20	0.001	0.125	0.616

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية stata 16

من خلال الجدول الخاص بنتائج اختبار (CD_test) للكشف عن الارتباط الذاتي بين المقاطع العرضية حسب Pesara (2004) أو Pesara (2015)، وحسب ما تبينه قيمة الارتباط (corr)، وقيمة الارتباط المطلق((abs(corr)، فقد توصلنا من خلال النتائج إلى رفض الفرضية العدمية، وعليه نقول إنه يوجد ارتباط بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات عند مستوى المعنوية (1%).

5.5 اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل:

تعتبر اختبارات الاستقرارية من أهم الاختبارات في الاقتصاد القياسي حيث سنعتمد في دراستنا على اختبار IPS (Im. Persaran and Shin) ضمن اختبارات الجيل الأول لدراسة الاستقرارية بين المفردات وكذا اختبار ديكي فولر الموسع CADF (Cross section Augmented Dickey Fuller) ضمن اختبارات الجيل الثاني للاستقرارية لدراسة مدى الارتباط بين المفردات، من أجل الكشف عن متغيرات السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات المدروسة :

1. اختبار الاستقرارية (اختبارات الجيل الأول):

تستعمل منهجية ARDL بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية)، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عيها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى (I 0)أو عند الفرق الأولى (I 1)، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني[1].

H_0 : وجود جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة؛

H_1 : عدم وجود جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة؛

[1] جلولي نسيمة& مقران محمد، **منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLكأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، (دراسة تطبيقية على برمجية V Eviews10.**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2019.

جدول الرقم 4-10: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة IPS test

المتغيرات	عند المستوى Levels		الفروق الأولى First diff		درجة التكامل Order of integration I(d)
	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	
GDP	-0.12	0.433	-10.64	0.0000***	I(1)
EXPR	2.22	0.986	-7.59	0.0000***	I(1)
IMP	-1.176	0.119	-7.95	0.0000***	I(1)
IND	-1.165	0.121	-6.764	0.000***	I(1)
EMP	-0.134	0.443	-4.549	0.0000***	I(1)

*** معنوي عند مستوى 1 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12

من خلال نتائج اختبارات استقرارية المتغيرات بمنهجية IPS نلاحظ أن متغيرات الدراسة (EMP. EXPR. GDP. IMP. IND) مستقرة عند الفرق الأول والاحتمالية أقل من 5%، المتكامل من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1) أي أنها تحتوي على جذر وحدة في البانل، حيث يمكن رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود جذر الوحدة بالمتغيرات عند الفرق الأول، ولا يستقر المتغير التابع عند المستوى كما لا يوجد أي من المتغيرات التي تستقر عند الفرق الثاني، مما يسمح لنا تطبيق منهجيةARDL .

2. اختبارات الاستقرارية (اختبارات الجيل الثاني):

للكشف عن اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل وتحديد درجة تكاملها توجد عدة اختبارات من أجل هذا الهدف، ومنه سنقوم باستخدام اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة التي تختلف عن الجيل الأول في كونها تأخذ بعين الاعتبار الارتباط بين الأفراد، وعليه سنختار اختبار ديكي فولر الموسع CADF (Cross section Augmented Dickey Fuller) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول الرقم 4-11: نتائج اختبارات الجيل الثاني للاستقرارية

المتغيرات		CIPS Test		
		First diff	Levels	
النمو الاقتصادي	GDP	.....	-3.014***	I(0)
المشتغلين في الصناعة	EMP	-3.004***	-1.704	I(1)
صادرات المصنوعات	EXPR	-2.343*	-2.152	I(1)
واردات المصنوعات	IMP	.....	-2.534***	I(0)
نمو الصناعة	IND	-3.139***	-1.451	I(1)

(*) (**) (***) تشير إلى مستوى المعنوية (10%) (5%) (1%) على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية stata 16

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح نتائج اختبار (CADF) لجذر الوحدة لنماذج بانل، تؤكد النتائج أن المتغيرات (EMP. EXPR. IND) مستقرة عند الفرق الأول، وعليه فان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما بالنسبة للمتغيرات (GDP. IMP) فإنها مستقرة عند المستوى، كما لا يوجد أي من المتغيرات التي تستقر عند الفرق الثاني، مما يسمح لنا بتطبيق منهجيةARDL .

6.5 دراسة علاقات التكامل المتزامن (اختبارات التكامل المشترك):

بعد اجراء اختبارات الاستقرارية للجيل الأول والثاني ووجود بعض المتغيرات غير مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه في الأجل الطويل (علاقة تزامنية طويلة الأجل) حيث تبين وجود كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى في اختبارات الجيل الأول مما يعني ضرورة اجراء اختبارات التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، حيث سنعتمد على اختبارين أساسيين هما اختبار Pedroni واختبار Kao.

1. اختبار بادروني للتكامل المشترك :(Pedroni Residual Cointegration Test)

على غرار اختبارات جذر الوحدة نجد اختبارات التكامل المشترك لبيانات بانل التي تعطي نتائج أكثر موثوقية من التي يتم الحصول عليها من خلال الاختبارات الفردية، وبناء على اختبارات التكامل المشترك الفردية لـ-Engle Granger (EG) تم اقتراح أوسع لاختبار التكامل المشترك بواسطة Pedroni الذي يعد اختبار موسعا لاختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك، ويقدم Pedroni عددا من الاختبارات للتكامل المشترك لبيانات البانل، تسمح

بتباين القواطع ومعلمات الاتجاه عبر الدول، ويفترض أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى كما أشارت إليه نتائج اختبارات استقرارية المتغيرات بمنهجية IPS في دراستنا.

قام **Pedroni** باقتراح عدة أبحاث خلال سنوات 1995، 1999، 2004، للكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن حيث بدأ تطبيق هذه الاختبارات بتقدير مكان العلاقة على المدى الطويل[1]:

$$y_{i.t} = d_{i.t} + x_{i.t}b_i + \mu_{i.t}$$

حيث أن:

$d_{i.t}$: دالة كثير الحدود في الزمن بدرجة 1؛

$x_{i.t}$: شعاع؛

b_i: متغيرة تفسيرية يفترض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى؛

وعليه يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0: عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات

H_1 : وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات

جدول رقم 4-12: نتائج اختبار بادروني للتكامل المشترك

الاختبار	Statistic	Prob
Modified Phillips-Perron t	-1.0039	0.1577
Phillips-Perron t	-5.1174	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-4.0678	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية stata 16

تشير النتائج المبينة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة والمتكاملة من نفس الدرجة حيث تظهر احتمالية أغلب الاختبارات أنها أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يعني رفض

[1] بلهاشمي جهيزة، مرجع سابق، ص305.

فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، إذن يمكن الحكم بأن هناك علاقة تكامل مشترك لكل الدول، وعلاقة تكامل مشترك خاص بكل دولة.

2. اختبار التكامل المشترك Kao:

استخدم Kao طريقة البواقي بالاعتماد على الاختبارات المعلمية واستخدم طريقة البعد الداخلي(Within) أو طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية (LSDV) بالاعتماد على متغير توضيحي وحيد وبافتراض B ثابت عبر المقاطع، وقد استخدم Kao كلا من طريقة **ADF** و**DF** لاختبار التكامل المشترك لبيانات البانل.

جدول رقم 4-13: نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك

النوع	الاحصائية	الاحتمال	النتيجة
ADF	-2.327281	0.0100	وجود تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تشير نتائج الجدول إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار Kao أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل لأثر المتغيرات التفسيرية (نمو الصناعة، صادرات المصنوعات، واردات المصنوعات، نسبة المشتغلين في الصناعة) على النمو الاقتصادي في عينة الدول المختارة في الدراسة.

7.5 اختيار فترة الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات الابطاء الزمني نستخدم اختبار Criteria Selection Order Lag وبالاعتماد على معيار Akaike Information Criteria (AIC) واستنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 12 نتحصل على الشكل الموالي:

شكل رقم 4-6: اختيار فترة الابطاء المثلى لنموذج ARDL

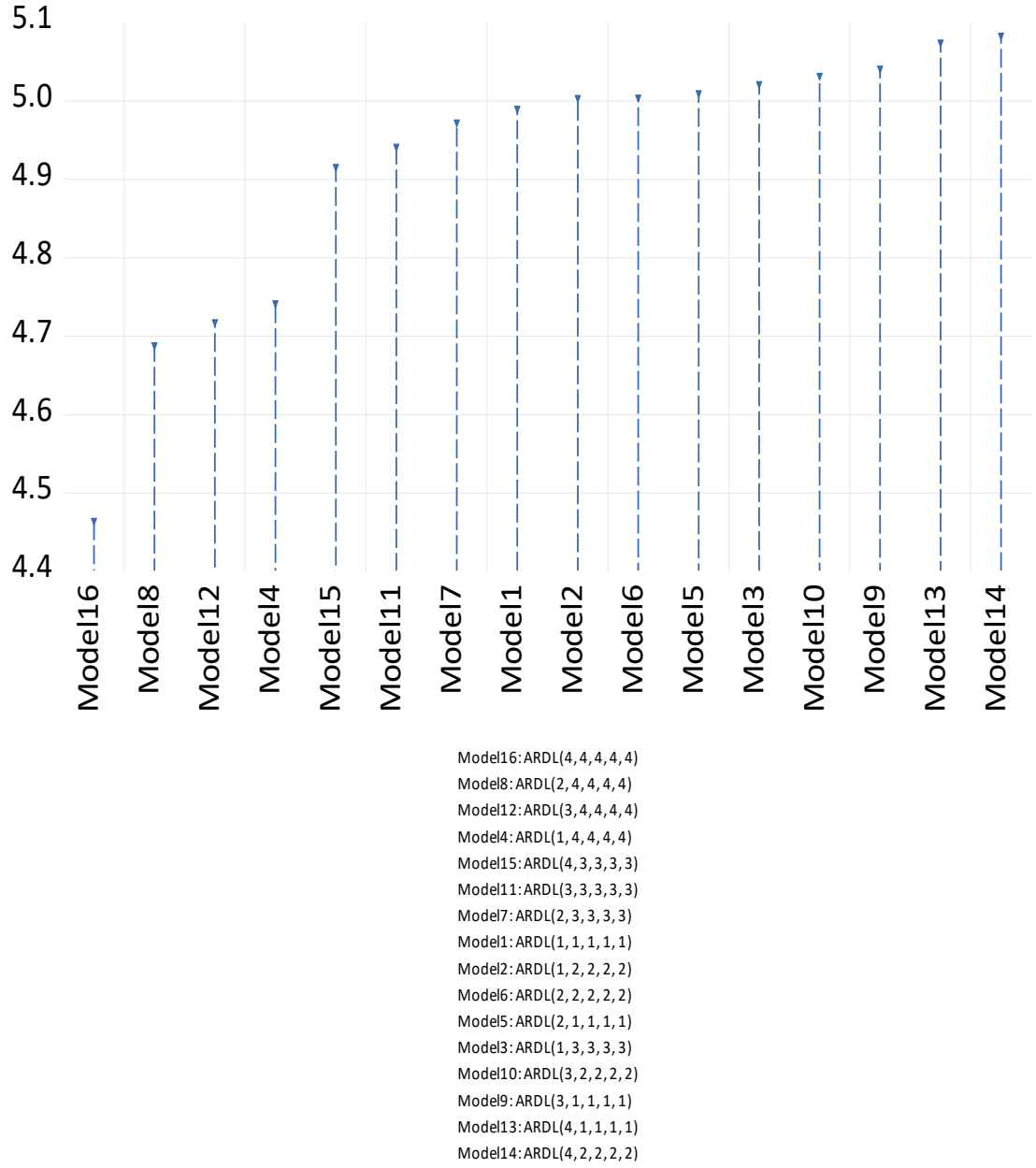

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

أظهرت نتائج تجارب المحاكاة لبرنامج ايفيوز 12 الموضح في الشكل أعلاه أن درجة التأخير لكل متغير حسب البلد هي (4.4.4.4.4) وذلك من خلال الاعتماد على معيار المعلوماتية AIC فكانت درجة التأخير الأكثر اشتراكا بين الدول هي (4) وبالتالي النموذج الأمثل المختار هو ARDL(4.4.4.4.4) الذي يتم من خلاله الحصول على أدنى قيمة لمعيار AIC المقترح لإجراء هذا الاختبار.

6. نتائج طرق تقدير نموذج بانل الديناميكي وفق منهجية PANEL ARDL:

بعد إجراء مجموعة من الاختبارات التي أكدت على عدم صلاحية نماذج بانل الساكنة ومن خلال اختبار جذر الوحدة تأكدنا من عدم وجود أي سلسلة زمنية مستقرة من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى اختبار بادروني الذي أكد على وجود تكامل مشترك، وعليه سيتم في هذه المرحلة تقدير نموذج Panel ardl لبيانات البانل الديناميكية وباستخدام طرق التقدير الآتية: مقدرات متوسط المجموعة (MG) ومقدرات متوسط المجموعة المدمجة (PMG) وكل هذه الطرق تعطي معلمات الأجل الطويل والقصير وكذلك معلمة سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل، مع استخدام اختبار(Hausman 1978) لفحص فرضية تجانس معلمات المدى الطويل، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة PMG متسقة وأعلى كفاءة ذات تباين أقل من مقدرMG وبعد التقدير نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول: $H0$: النموذج الملائم هو (PMG)

$H1$: النموذج الملائم هو (MG).

جدول رقم 4-14: تقدير نموذج Panel-ARDL الدول الناشئة

المتغيرات		PMG	MG	Hausman
المدى الطويل (LR)	EMP	0.2097**	-0.1295	PMG/MG PValue=0.8906
	EXPR	0.2480**	0.4145	
	IMP	0.0983**	0.1393	
	IND	0.1375**	0.0762	
المدى القصير (SR)	ECT	-0.8332***	-0.9289***	
	DL.EMP	-0.1097	0.1022	
	DL.EXPR	1.5116*	1.6722*	
	DL.IMP	-0.2727	0.4377**	
	DL. IND	-0.0899	-0.0457**	
	CONS	-20.9081	-27.608	

(*) (**) (***) تشير إلى مستوى المعنوية (10%) (5%) (1%) على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية stata 15

من خلال نتائج اختبار Hausman للنموذجين المقدرين (PMG)و(MG) يتضح أن نموذج المجموعات المدمجة (PMG)هو النموذج الملائم لدراسة، حيث عند المفاضلة بين النموذجين (PMG)و(MG) نجد أن قيمة الاحتمالية للاختبار جاءت أكبر من 0.05 عند مستوى المعنوية 5% وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية أي النموذج الملائم هو (PMG).

1.6 تقدير النموذج باستخدام PMG ARDL:

استنادا إلى نتائج اختبار جذر الوحدة التي بينت أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى كما أظهر اختبار Pedroni عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات لذا يمكن تفسير النموذج باستخدام طريقة PMG ARDL لتفسير العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي مع متغيرات السياسات الصناعية المفسرة له وهذا على المديين الطويل والقصير للدول الناشئة المدروسة وخلال الفترة 1990-2020.

ولتقدير نموذج بانل الديناميكي لدراسة أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي باستخدام مقدرة PMG تتم صياغة النموذج في معادلة رياضية كما يلي:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} Y_{i.t-j} + \sum_{j=1}^{p} \delta_{it} X_{i.t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن:

Y_{it} : يمثل المتغير التابع للدولة i في الفترة t ؛

$X_{i.t}$: تمثل المتغيرات التفسيرية ،

Y_{it}: تمثل معلمات المتغير التابع المبطئ زمنيا؛

δ_{it}: يمثل معلمات متغيرات النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية؛

μ_i : الاثار الفردية الثابتة؛

ε_{it} : يمثل حد الخطأ العشوائي ؛

وفترات الإبطاء(q.p) يمكن أن تتباين من دولة لأخرى.

جدول رقم 4-15: نتائج تقدير Panel ARDL باستخدام طريقة (PMG)

المتغير التابع: النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي GDP			
Pooled Mean Group Estimator (PMG)			
معلمات المدى الطويل Long Run Cofficients			
المتغيرات المستقلة	**Coefficient**	t-Statistic	**Prob.***
EMP	0.161197	3.162481	**0.0024***
EXPR	0.267951	25.19439	**0.0000***
IMP	-0.199127	-11.61499	**0.0000***
IND	0.306602	6.580884	**0.0000***
معلمات المدى القصير Short Run Cofficients			
COINTEQ01	-1.348519	-3.145463	**0.0025***
D(EMP)	2.513111	2.165927	**0.0339***
D(EXPR)	-0.503797	-1.595688	0.1153
D(IMP)	0.187203	1.276152	0.2064
D(IND)	-0.470152	-1.014118	0.3142

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

***عند مستوى معنوية 5%**

2.6 تحليل وتفسير النتائج:

يمكن الاستدلال من خلال نتائج التقدير **PMG** بأن النمو الاقتصادي المقاس بـ GDP يرتبط طرديا مع كل المتغيرات المفسرة له (العاملين في الصناعة، صادرات المصنوعات، واردات المصنوعات، نمو الصناعة) نجد أن جميعها جاءت موجبة ومعنوية احصائيا وهذا على المدى الطويل، كما تشير النتائج إلى أن كل المتغيرات لها دلالة إحصائية أي معنوية، وبالتالي فهذه المتغيرات تفسر النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في الدول عينة الدراسة (البرازيل، الأرجنتين، الصين، تركيا، روسيا جنوب افريقيا، كوريا الجنوبية)، كما تشير أيضا نتائج التقدير PMG على المدى القصير أن هناك علاقة

طردية تجمع كل من مؤشر النمو الاقتصادي بنسبة العاملين في قطاع الصناعة، كما أن هناك علاقة عكسية تجمع كل من مؤشر النمو الاقتصادي بمؤشر صادرات المصنوعات، واردات المصنوعات وكذا مؤشر نمو الصناعة، كما يظهر لنا أن قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ بإشارة سالبة المقدرة بـ (1.348519-) والاحتمال المرافق له Prob= 0.0025 أي ذات دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة أو المفسرة له، كما تدل هذه القيمة أيضا على أن سرعة تعديل الاختلال والاضطرابات في جميع الدول الناشئة محل الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 134.85% خلال كل فترة والمقدرة بأربع سنوات، بمعنى أن حد تصحيح الخطأ يصحح الاختلال بشكل آلي في هذا النموذج.

كما يظهر كدلك أن مؤشر العاملين في الصناعة له تأثير موجب ومعنوي في المديين الطويل والقصير كما، بينما نجد أن مؤشر صادرات المصنوعات له تأثير موجب ومعنوي في المدى الطويل كما له تأثير سلبي ومعنوي في المدى القصير، أما مؤشر واردات المصنوعات فله تأثير موجب ومعنوي على المدى الطويل وتأثير سلبي وغير معنوي على المدى القصير، فيما كان مؤشر نمو الصناعة له تأثير موجب ومعنوي على المدى الطويل وتأثير سلبي وغير معنوي في المدى القصير الأمر الذي يفسر أن مؤشرات السياسات الصناعية تؤثر سلبا وايجابا على النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة محل الدراسة وفيما يلي سيتم عرض وتحليل تفصيلي لنتائج النموذج:

- **تأثير العاملين في الصناعة على النمو الاقتصادي:** بينت نتائج التقدير في المدى الطويل القيمة المبينة في الجدول أعلاه والمقدرة بـ **(0.161197)** التي توضح العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن هناك تأثير طردي لمعدل العاملين في الصناعة على النمو الاقتصادي، وبالتالي أي زيادة في عدد العاملين في الصناعة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي 0.16 % أما في المدى القصير نلاحظ وجود علاقة طردية إيجابية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي والمتغير المفسر له المتمثل في العاملين في الصناعة بقيمة (2.513111) حيث أن زيادة وحدة واحدة من هذا المؤشر تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بـ 2.5 %.

- **تأثير صادرات المصنوعات على النمو الاقتصادي:** هناك تأثير طردي وايجابي ومعنوي لمعدل صادرات المصنوعات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث قدرت معلمته بـ (0.267951) أما في المدى القصير نلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي ومتغير صادرات المصنوعات حيث أن قيمة المعلمة قدرت بـ 0.503797- وهي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية عند مستوى معنوية (10%) مما يدل على التأثير الإيجابي للصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في المدى والطويل والتأثير العكسي السلبي

على المدرى القصير حيث أن الانخفاض في قيمة مؤشر صادرا ت المصنوعات بـ 1% في المدى القصير يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.5% .

- **تأثير الواردات الصناعية على النمو الاقتصادي:** من خلال القيمة المقدرة بـ (0.199127−) وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية عند مستوى معنوية **(5%)** حيث أن (Prob= 0.0000) مما يدل على التأثير العكسي للواردات الصناعية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما في المدى القصير نلاحظ وجود تأثير إيجابي وغير معنوي بين المتغير التابع النمو الاقتصادي ومتغير الواردات الصناعية حيث أن قيمة المعلمة قدرت بـ 0.187203 مما يدل على التأثير الايجابي للواردات الصناعية على النمو الاقتصادي في المدى القصير أي أن زيادة وحدة واحدة من مؤشر واردات المصنوعات إلى الدول الناشئة يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي بـ 0.18%.

- **تأثير نمو الصناعة على النمو الاقتصادي:** هناك تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر نمو الصناعة على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة بالقيمة المقدرة بـ 0.306602 واحتمالية (0.0000) وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على التأثير الإيجابي والطردي لمؤشر نمو الصناعية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث أن أي زيادة بوحدة واحدة في نمو الصناعة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.3% ، أما التأثير في المدى القصير نلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي ومتغير نمو الصناعة حيث أن قيمة المعلمة قدرت بـ0.470152− وهي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية (Prob=0.3142) مما يدل على التأثير السلبي لنمو الصناعة على النمو الاقتصادي في المدى القصير في الدول الناشئة المدروسة.

3.6 اختبار التوزيع الطبيعي _Normality test of residuals:

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة طبيعة بواقي النموذج وللحصول على نتائج تقدير جيدة لـ PMG يفترض نموذج PANEL ARDL أن معامل تصحيح الخطأ يكون متماثل وموزع عبر طيلة فترة الدراسة وهو ما يبنه الشكل أدناه حيث أن توزيع معاملات تصحيح الخطأ المقدرة تؤكد أن البواقي تتبع توزيع طبيعي والنتائج موضح في الشكل التالي:

حيث نفترض أن:

H0 : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

H1 : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي

شكل رقم 4-7: اختبار التوزيع الطبيعي

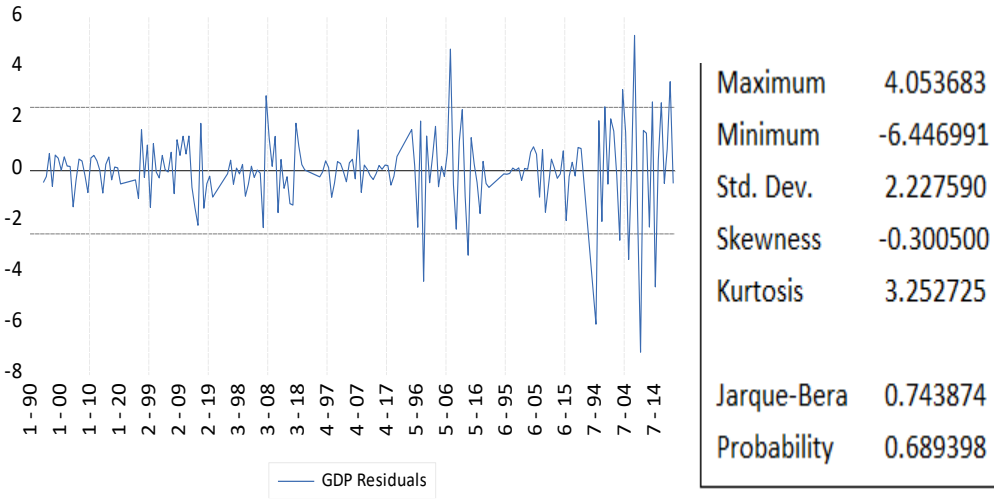

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتضح من خلال الشكل 4-7 ما يلي:

نلاحظ من خلال قيمة احصائية (Jarque-Berra) والتي بلغت قيمة (0.743874) بقيمة احتمالية (Prob=0.689) أكبر من مستويات المعنوية الثلاث 1% و5% و10% ;وهو ما يحقق شرط التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج المقدر، وعليه يمكن قبول فرضية العدم.

كما أن إحصائية معامل التناظر skewness=-0.30 ومعامل التفلطح kurtosis=3.25 بالإضافة إلى أن احتمالية Prob(jarque-Berra)=0.68 وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

4.6 المقارنة بين الدول الناشئة محل الدراسة على المدى القصير:

تتم المقارنة بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابع في الدول الناشئة المدروسة من خلال نماذج تصحيح الخطأ لكل دولة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 4-16: نماذج تصحيح الخطأ لكل دولة باستخدام طريقة PMG

الدولة	COINTEQ01	D(IMP)	D(EXPR)	D(EMP)	D(IND)
	Coefficient Prob *	Coefficient Prob *	Coefficient Prob *	Coefficient Prob *	Coefficient Prob *
الصين	-3.722997 **0.0011***	0.168283 **0.0001***	-1.105996 **0.0001***	2.398093 **0.0675***	-0.835668 **0.0022***
كوريا الجنوبية	-1.243093 **0.0002***	0.202344 0.1048	0.580327 **0.0001***	8.734392 **0.0002***	-2.282877 **0.0015***
تركيا	-0.805028	-0.008468	0.127977	0.550172	0.977484

	0.0002*	0.9002	**0.0145***	**0.0702***	**0.0013***
روسيا	−1.468647 **0.0019***	0.383430 **0.0004***	−0.481631 **0.0004***	0.481916 **0.0247***	−0.590214 0.3575
البرازيل	−0.367825 0.2821	0.431565 **0.0008***	−1.969817 0.5755	0.702568 0.2731	0.219864 0.8811
الارجنتين	−1.376809 **0.0000***	0.673931 **0.0000***	−0.188204 **0.0034***	0.556247 **0.0151***	0.836643 **0.0000***
جنوب افريقيا	−0.455235 **0.0095***	−0.540667 **0.0284***	−0.489233 0.5060	4.168387 0.6516	−1.616297 0.5665

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

*عند مستوى معنوية 1%، 5%.

تظهر نتائج تقدير PMG على المدى القصير حسب المتغيرات لكل دولة النتائج التالية:

1. **تأثير مؤشر واردات المصنوعات على النمو الاقتصادي:** يلاحظ أن هناك اختلاف في تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة عينة الدراسة:

الصين: نلاحظ أن هناك تأثير سالب لمتغير واردات المصنوعات (IMP) على النمو الاقتصادي حيث قدرت معلمته بـ 0.168283 وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية حيث أن (Prob=**0.0001***) مما يفسر أن واردات المصنوعات لها تأثير على النمو الاقتصادي في الصين في المدى القصير؛

كوريا الجنوبية: وجود تأثير طردي وموجب في كوريا الجنوبية لواردات المصنوعات على النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث قدرت معلمته بـ 0.202344 وهي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية واحتمالها (Prob=0.1048) مما يدل على عدم تأثير واردات المصنوعات على مؤشر GDP في المدى القصير في كوريا الجنوبية؛

تركيا: وجود تأثير سلبي لمؤشر IMP على النمو في المدى القصير في تركيا قدرت معلمته احصائيا بـ−0.008468 وهي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob=0.9002) مما يدل على عدم تأثير واردات المصنوعات على مؤشر GDP في المدى القصير في تركيا؛

روسيا: هناك علاقة طردية بين متغير واردات المصنوعات والنمو الاقتصادي في روسيا في المدى القصير حيث قدر بـ 0.383430 وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية حيث أن (Prob=**0.0004***) مما يفسر أن واردات المصنوعات لها تأثير على النمو الاقتصادي في روسيا في المدرى القصير؛

البرازيل: توجد علاقة طردية وموجبة بين متغيري واردات المصنوعات والنمو الاقتصادي في البرازيل حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 0.431565 وهو مقبول ومعنوي باعتبار أن (Prob=**0.0008***) وهي أقل من 5% وبالتالي فإن واردات المصنوعات لها تأثير على النمو الاقتصادي البرازيلي في المدى القصير؛

الأرجنتين: هناك علاقة طردية وموجبة بين متغيري واردات المصنوعات والنمو الاقتصادي في الأرجنتين حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 0.673931 وهو مقبول ومعنوي باعتبار أن (Prob=**0.0000***) وهي أقل من 5% وبالتالي فإن واردات المصنوعات لها تأثير على النمو الاقتصادي في الارجنتين على المدى القصير؛

جنوب أفريقيا: وجود تأثير سلبي لمؤشر IMP على مؤشر النمو GDP قدرت معلمته احصائيا بـ 0.540667- وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob = **0.0284***) مما يدل على تأثير واردات المصنوعات على مؤشر GDP في المدى القصير في جنوب افريقيا؛

2. **تأثير مؤشر صادرات المصنوعات على النمو الاقتصادي:** يلاحظ أن هناك اختلاف في تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة عينة الدراسة حسب كل دولة:

الصين: نلاحظ أن هناك تأثير سلبي لمتغير صادرات المصنوعات (EXPR) على النمو الاقتصادي حيث قدرت معلمته 1.105996- وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية حيث أن (Prob=**0.0001***) مما يفسر أن صادرات المصنوعات لها تأثير على النمو الاقتصادي في الصين في المدرى القصير؛

كوريا الجنوبية: وجود تأثير طردي وموجب في كوريا الجنوبية لصادرات المصنوعات على النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث قدرت معلمته بـ 0.580327 وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية حيث أن (Prob=0.0001) مما يدل على عدم تأثير صادرات المصنوعات على مؤشر GDP في المدى القصير في كوريا الجنوبية؛

تركيا: وجود تأثير ايجابي لمؤشر EXPR على النمو في المدى القصير في تركيا قدرت معلمته احصائيا بـ- 0.127977وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob=0.0145) مما يدل على تأثير صادرات المصنوعات على مؤشر GDP في المدى القصير في تركيا؛

روسيا: هناك علاقة عكسية بين متغير صادرات المصنوعات والنمو الاقتصادي في روسيا في المدى القصير حيث قدر بـ 0.481631- وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية حيث أن (*Prob=0.0004) مما يفسر أن صادرات المصنوعات لها تأثير على النمو الاقتصادي في روسيا في المدرى القصير؛

البرازيل: توجد علاقة عكسية بين متغيري صادرات المصنوعات والنمو الاقتصادي في البرازيل حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 1.969817- وهي غير مقبولة وغير معنوية باعتبار أن (Prob=**0.5755**) وبالتالي فإن صادرات المصنوعات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في دولة البرازيل في المدى القصير؛

الأرجنتين: هناك علاقة سلبية بين متغيري صادرات المصنوعات والنمو الاقتصادي في الارجنتين حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 0.188204- وهو مقبول ومعنوي حيث أن (Prob=0.0034) وهي أقل من 5% وبالتالي فإن صادرات المصنوعات لها تأثير على النمو الاقتصادي في الارجنتين على المدى القصير؛

جنوب أفريقيا: وجود تأثير موجب لمؤشر صادرات المصنوعات على مؤشر النمو GDP قدرت معلمته احصائيا بـ0.489233 وهي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob =0.5060) مما يدل على عدم تأثير صادرات المصنوعات على النمو الاقتصادي في المدى القصير في جنوب افريقيا؛

3. تأثير مؤشر العاملين في الصناعة EMPعلى النمو الاقتصادي في الدول الناشئة المختارة:

الصين: نلاحظ أن هناك علاقة موجبة بين متغير العاملين في الصناعة EMP والنمو الاقتصادي حيث قدرت معلمته بـ 2.398093 وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية حيث أن (Prob=0.0675) مما يفسر أن مؤشر العاملين في الصناعة EMP له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الصين في المدرى القصير؛

كوريا الجنوبية: وجود تأثير طردي وموجب في كوريا الجنوبية لمعدل العاملين في الصناعة على النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث قدرت معلمته بـ 8.734392 وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية عند مستوى أقل من 5% واحتمالها (Prob=0.0002) مما يدل على تأثير العاملين في الصناعة EMP إيجابيا على مؤشر GDP في المدى القصير في كوريا الجنوبية؛

تركيا: لمؤشر العاملين في الصناعة علاقة موجبة مع النمو في تركيا قدرت معلمته احصائيا بـ 0.550172 هي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob=0 .0702) عند مستوى معنوية أقل من 10% مما يدل على وجود تأثير إيجابي لمؤشر العاملين في الصناعة EMPعلى مؤشر GDP في المدى القصير في تركيا؛

روسيا: هناك علاقة طردية بين متغير العاملين في الصناعة EMPوالنمو الاقتصادي في روسيا حيث قدر بـ 0.481916 وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية عند مستوى أقل من 5% حيث أن (Prob=0.0247) مما يفسر أن مؤشر العاملين في الصناعة EMP له تأثير على النمو الاقتصادي في روسيا في المدرى القصير؛

البرازيل: توجد علاقة طردية وموجبة بين متغيري العاملين في الصناعة EMPوالنمو الاقتصادي في البرازيل حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 0.702568 وهي غير مقبولة وغير معنوية حيث أن (Prob=0.2731) ومنه فإن مؤشر العاملين في الصناعة له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير؛

الأرجنتين: هناك علاقة طردية وموجبة بين متغيري العاملين في الصناعة EMPوالنمو الاقتصادي حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 0.556247هو مقبول ومعنوي باعتبار أن (*Prob=0.0151) وهي أقل من 5% وبالتالي فإن متغير العاملين في الصناعة له تأثير موجب على النمو الاقتصادي في الارجنتين على المدى القصير؛

جنوب أفريقيا: وجود علاقة طردية بين مؤشر العاملين في الصناعة EMP ومؤشر النمو الاقتصادي GDP قدرت معلمته احصائيا بـ4.168387 وهي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob=6516) مما يدل على تأثير العاملين في الصناعة EMP على مؤشر GDP في المدى القصير في جنوب افريقيا؛

4. تأثير القيمة المضافة من الصناعة على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة:

الصين: نلاحظ أن هناك علاقة سالبة تجمع بين متغير القيمة المضافة من الصناعة والنمو الاقتصادي حيث قدرت معلمته بـ 0.835668- وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية حيث أن (Prob=0.0022) مما يدل على أن مؤشر نمو الصناعة له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الصين في المدى القصير؛

كوريا الجنوبية: وجود تأثير سلبي في كوريا الجنوبية لمعدل القيمة المضافة من الصناعة على النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث قدرت معلمته بـ2.282877- وهي مقبولة احصائيا لأنها معنوية عند مستوى أقل من 5% واحتمالها (Prob=0.0015) مما يدل على تأثير القيمة المضافة من الصناعة إيجابيا على مؤشر GDP في المدى القصير في كوريا الجنوبية؛

تركيا: لمؤشر القيمة المضافة من الصناعة علاقة موجبة مع النمو في تركيا قدرت معلمته احصائيا بـ 0.977484 وهي مقبولة احصائيا وذات دلالة معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob=0.0013) عند مستوى معنوية أقل من 5% مما يدل على وجود تأثير إيجابي لمؤشر القيمة المضافة من الصناعة على مؤشر GDP في المدى القصير في تركيا؛

روسيا: هناك علاقة عكسية بين متغير القيمة المضافة من الصناعة والنمو الاقتصادي في روسيا حيث قدر بـ – 0.590214 وهي غير مقبولة احصائيا وغير معنوية حيث أن (Prob=0.3575) مما يدل أن مؤشر القيمة المضافة من الصناعة له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في روسيا في المدرى القصير؛

البرازيل: توجد علاقة طردية وموجبة بين متغير القيمة المضافة من الصناعة والنمو الاقتصادي في البرازيل حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 0.219864 وهي غير مقبولة وغير معنوية حيث أن (Prob=0.8811) وهذا ما يبرز أن مؤشر القيمة المضافة من الصناعة له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير؛

الأرجنتين: هناك علاقة طردية وموجبة بين متغيري القيمة المضافة من الصناعة والنمو الاقتصادي حيث قدرت معلمته الإحصائية بـ 0.836643هو مقبول ومعنوي باعتبار أن (*Prob=0.0000) وهي أقل من 5% وبالتالي فإن متغير القيمة المضافة من الصناعة له تأثير موجب على النمو الاقتصادي في الارجنتين على المدى القصير؛

جنوب أفريقيا: وجود علاقة عكسية بين مؤشر القيمة المضافة من الصناعة ومؤشر النمو الاقتصادي GDP قدرت معلمته احصائيا ب1.616297– وهي غير مقبولة احصائيا لأنها غير معنوية قدرت احتماليتها بـ (Prob=5665) مما يدل على عدم وجود تأثير للقيمة المضافة من الصناعة في جنوب افريقيا على مؤشر GDP في المدى القصير.

5.6 دراسة العلاقة السببية لجرانجر لمتغيرات الدراسة (causalité de granger):

إن تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات وهذا ما يجعل الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية يتضح من خلال علاقة واتجاه السببية، كما يسمح اختبار جرانجر بمعرفة أي من المتغيرين يؤثر على الآخر.

إن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يحثنا على تحليل علاقة السببية قصد تحديد اتجاه هذه العلاقة، والجدول الموالي يلخص اختبارات السببية لغرانجر (Granger 1988):

جدول رقم 4-17: نتائج السببية لغرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXPR does not Granger Cause GDP	203	1.58506	0.2075
GDP does not Granger Cause EXPR		4.03168	0.0192
IMP does not Granger Cause GDP	203	0.14520	0.8649
GDP does not Granger Cause IMP		0.57166	0.5655
IND does not Granger Cause GDP	203	4.60986	0.0110
GDP does not Granger Cause IND		0.21193	0.8092
EMP does not Granger Cause GDP	203	0.69262	0.5015
GDP does not Granger Cause EMP		0.51214	0.6000
IMP does not Granger Cause EXPR	203	0.13867	0.8706
EXPR does not Granger Cause IMP		1.70200	0.1850
IND does not Granger Cause EXPR	203	0.58497	0.5581
EXPR does not Granger Cause IND		0.06203	0.9399
EMP does not Granger Cause EXPR	203	2.12688	0.1219
EXPR does not Granger Cause EMP		1.29883	0.2752
IND does not Granger Cause IMP	203	2.74242	0.0669
IMP does not Granger Cause IND		4.31066	0.0147
EMP does not Granger Cause IMP	203	9.08239	0.0002
IMP does not Granger Cause EMP		3.38595	0.0358
EMP does not Granger Cause IND	203	2.71134	0.0689
IND does not Granger Cause EMP		6.38732	0.0021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول ما يلي:

- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري معدل النمو الاقتصادي (GDP) ومعدل صادرات المصنوعات (EXPR) وبما أن Prob هو 0.0192 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (GDP) لا يسبب بشكل متجانس(**EXPR**) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (GDP)يسبب (EXPR) وهذه النتيجة تبين أنه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي كلما زادت معدلات صادرات المصنوعات للدول الناشئة المدروسة؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري معدل نمو الصناعة (IND) ومعدل النمو الاقتصادي (GDP) وبما أن Prob هو 0.0110 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IND) لا يسبب بشكل متجانس(GDP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IND)يسبب (GDP) وهذه النتيجة تدل على أنه كلما ارتفع معدل نمو الصناعة في الدول الناشئة محل الدراسة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول؛
- وجود سببية بين متغيري معدل نمو الصناعة (IND) ومعدل واردات المصنوعات(IMP) وبما أن Prob هو 0.0669 فهذه النتيجة تبين أنه كلما ارتفعت معدلات نمو الصناعة في البلد الناشئ فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة واردات المصنوعات التي تستخدمها تلك الدول في صناعاتها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري واردات المصنوعات (IMP) ومعدلات نمو الصناعة (IND) وبما أن Prob هو 0.0147 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IMP) لا يسبب بشكل متجانس(IND) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IMP)يسبب (IND) وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت نسب واردات المصنوعات من اجمالي واردات الدول الناشئة فإن ذلك يسهم في ارتفاع معدلات نمو الصناعة في تلك الدول؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري نسبة العاملين في الصناعة (EMP) وواردات المصنوعات (IMP) وبما أن Prob هو 0.0002 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (EMP) لا يسبب بشكل متجانس(IMP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (EMP)يسبب (IMP) وهذه النتيجة تبين أن ارتفاع عدد العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي عدد العاملين في الدول الناشئة المختارة في الدراسة يستلزم من حكومات تلك الدول رفع حجم واردات المصنوعات من الدول الصناعية والمتقدمة؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري واردات المصنوعات (IMP) ونسبة العاملين في الصناعة (EMP) وبما أن Prob هو 0.0358 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IMP) لا يسبب بشكل متجانس(EMP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IMP)يسبب (EMP) وهذه النتيجة تبين أن هناك علاقة عكسية موجة بين المتغيرين واردات المصنوعات ونسبة العاملين في الصناعة حيث يؤثر كل منهما

في الاخر ويتأثر به أي أن ارتفاع حجم واردات المصنوعات يؤدي بدوره إلى ارتفاع عدد العاملين في الصناعة في الدول الناشئة المدروسة؛

- وجود سببية بين متغيري عدد العاملين في الصناعة (EMP) ومعدل نمو الصناعة (IND) وبما أن الاحتمالية Prob هو 0.0689 فهذه النتيجة تبين أنه كلما ارتفع عدد العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي عدد العمال في الدول الناشئة كلما ارتفعت معدلات نمو الصناعة فيها؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري معدل نمو الصناعة (IND) ونسبة العاملين في الصناعة (EMP) وبما أن Prob هو 0.0021 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IND) لا يسبب بشكل متجانس(EMP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IND)يسبب (EMP) وهذه النتيجة تدل على أن كلا من المتغيرين المذكورين يؤثر كلاهما في الاخر ويتأثر به حسب ما يبينه الجدول وبالتالي نستطيع القول أنه كلما ارتفعت معلات نمو الصناعة في الدول محل الدراسة فإن ذلك حتما يؤدي إلى استقطاب عدد جديد من العاملين في الصناعة وهذا ما يسهم في التقليل من معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد في تلك الدول؛

خاتمة:

يعد البحث القياسي حول السياسات الصناعية نادر نسبيًا، وقد حاولت العديد من الدول الناشئة إيجاد حلول لتعزيز وزيادة معدلاتها من النمو الاقتصادي الأمر الذي جعلها تسعى جاهدة لتبني سياسات صناعية باعتبار أنها جهد متعمد وواضح ومنظم للحكومة لتقوية وتطوير قطاعات صناعية محددة وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أثر متغيرات السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة عينة الدراسة التي شملت كل من الصين، كوريا الجنوبية ، تركيا، روسيا، البرازيل، الارجنتين، جنوب افريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1990و2020 ، وقد تم استخدام النمو الاقتصادي كمتغير تابع في هذه الدراسة بينما كانت المؤشرات التفسيرية للسياسة الصناعية ممثلة في نمو الصناعة سنويا، نسبة العاملين في الصناعة من اجمالي المشتغلين، صادرات المصنوعات، وكذا واردات المصنوعات، وبعد اجراء الدراسة القياسية أشارت النتائج الى أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج Panel ARDL باستخدام طريقة (PMG) وبعد اجراء بعض الاختبارات على متغيرات النموذج توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي ومعنوي بين متغيرات النموذج كما أشارت التفسيرات لهذه النتائج إلى أن مؤشرات السياسات الصناعية لها تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي للدول الناشئة. وكنتيجة عامة تعتبر الصين وكوريا الجنوبية من أكبر الدول الناشئة فعالية في استخدام السياسات الصناعية بالإضافة الى دولة تركيا الصاعدة اقتصاديا، بينما تعتبر البرازيل والأرجنتين غير فعالة نسبيا في تطبيق هذه السياسات أما روسيا ورغم كونها دولة اشتراكية ونفطية إلا أنها تعمل على تبني سياسات صناعية فعالة أما جنوب افريقيا فهي دولة ناشئة تعتبر ناجحة في استخدام هذا النوع من السياسات ومنافسة لدول أوروبا وامريكا اللاتينية. وأشارت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية إلى وجود مزيج متنوع بين الدرجة الأولى والدرجة صفر من الاستقرارية، لذا تم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لبيانات بانل (ARDL Panel)للدراسة، كما بينت دراسة التكامل المشترك إلى أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة المتكاملة من نفس الدرجة، وكشفت نتائج التقدير باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) أن في المدى القصير تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي على النمو الاقتصادي .

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

تعتبر السياسات الصناعية الوسيلة الفعالة التي تعتمد عيها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، باعتبار أنها تحتوي العديد من الأدوات المساعدة على ذلك بحيث تختلف السياسات الصناعية المطبقة من بلد لآخر، شهدت الدول الناشئة عودة هذه السياسات الصناعية لتصبح السياسة السائدة من جديد في عديد الدول بعد أن كانت سائدة في عقود ماضية في البلدان الملتزمة رسميا بمبادئ السوق الحرة، حيث اكتسب التدخل الحكومي في الاقتصاد قدراً أعظم من الشرعية، فقد كان نجاح الصين، وإغراءات محاكاة نموذجها الإنمائي، من الأسباب التي أدت إلى تعزيز جاذبية السياسة الصناعية، بالإضافة التجربة الصينية نجد تجارب دولية أخرى رائدة كتجربة كوريا الجنوبية واليابان ومؤخرا تجربة تركيا، حيث أن السياسات الصناعية لابد وأن تقوم على موارد البلاد، ولابد وأن تتبني على فرص ملموسة لإدماج الصناعات والشركات في سلسلة القيمة العالمية من خلال تعميق الروابط القائمة مع المصنوعات المحلية وأسواق التصدير العالمية، وفي الوقت نفسه تجنب الإفراط في الاستثمار في المجالات المتأخرة عن النمو الدولي.

تظهر فترات متمايزة من السياسات الصناعية أن هناك اختلافات من حيث الأداء على أساس السياسات الصناعية التي تم استخدامها خلال تلك الفترة، وبسبب نجاح وفشل السياسة الصناعية، تصبح "ما إذا كانت السياسة الصناعية فعالة" مشكلة ظرفية، والتي لم تعد تقتصر على استنتاج بسيط، أي ما هو فعال أو غير فعال، ومن منظور اقتصادي، يؤكد التحليل الاقتصادي على الاختيار بين العوامل المختلفة، مما يجعل من الصعب الوصول إلى نتيجة نهائية وغير مقيدة، وعليه من الضروري تحديد مفهوم وشكل السياسة الصناعية بوضوح علاوة على ذلك من الضروري تحليل الصناعات المحددة التي تستهدفها السياسات الصناعية وتحديد معايير فعاليتها.

إن فشل الحكومة وفشل السوق لا مفر منه يستدعي ذلك تحقيق تنمية اقتصادية، وخاصة التحول والارتقاء بالهيكل الصناعي، وتعاونًا مشتركًا بين الحكومة والسوق لتؤدي أدوارها النشطة، هذا وتركز أبحاث السياسة الصناعية حاليًا على صياغة وتنفيذ السياسة الصناعية في سياق التكامل الاقتصادي العالمي والقيود المفروضة على الموارد والبيئة، مما يستوجب صياغة السياسة الصناعية وفقًا للواقع الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي الفريد لكل بلد من ناحية وخصائص الصناعة من ناحية أخرى، تكمن الأدوار المحتملة للسياسة الصناعية والتجربة الفعلية للسياسة الصناعية في الاقتصادات الناشئة في الانتقال من حالة الدخل المتوسط إلى حالة الدخل المرتفع في سياق التحول الهيكلي، أي في تحويل الهياكل الاقتصادية وكذلك المؤسسات التي تدعم هذه الهياكل، حيث تواجه الاقتصادات الناشئة اليوم تحديًا مزدوجًا في التحول الهيكلي من خلال الاقتراب من حدود التكنولوجيا العالمية الحالية وكذا التكيف مع التغيير التكنولوجي في الاقتصادات المتقدمة والقيود البيئية والاجتماعية الملزمة بشكل

متزايد، كما تعتبر السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتي تستهدف من خلالها التأثير على النمو الاقتصادي، كما أن تدخل الدولة يتم باستخدام أدوات وفق الأهداف المحددة للسياسة الصناعية وتوجهاتها الجديدة، باعتبار أن الاقتصادات الناجحة اعتمدت دائمًا على السياسات الصناعية الحكومية التي تعزز النمو الاقتصادي، ويتعلق الأمر باقتراح مبررات لكل من دور الدولة في تسهيل إنشاء سياسة صناعية تنافسية، وأيضًا على وزن نظام الابتكار كقاعدة لسياسة صناعية تنافسية، إحدى الأسباب الرئيسية التي تجعل السياسة الصناعية أكثر أهمية من أي وقت مضى هو الإجماع الواسع بضرورة ظهور أشكال جديدة من التفكير الاقتصادي ونماذج لهذه السياسة، بسبب الاعتراف المتزايد بأن الأسواق لوحدها لا تؤدي دائما الأداء الأمثل للمجتمع خصوصا بعد الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم سنة 2008، بالإضافة الى ما شهده العالم مؤخرا من تداعيات اقتصادية واجتماعية خلفتها جائحة كورونا كوفيد 19 التي ظهرت في مدينة ووهان الصينية أواخر سنة 2019 وانتشرت في كل الدول مع بداية 2020 الأمر الذي ساهم في تحقيق ركود اقتصادي كبير صاحبة جملة من الأزمات التي مست الافراد والدول كالبطالة والفقر الشديد.

إن تقييم أي سياسة صناعية يكون من خلال النتائج المحققة ميدانيا ولأن بعض السياسات الصناعية تكون صعبة التطبيق وفي بعض الأحيان مستحيلة على المستوى العملي، فإن النتائج المحققة تكون بعيدة جدا عن النتائج المتوقعة، فمن الأهمية بما كان أن تكون السياسة الصناعية قابلة للتطبيق وأن تكون واقعية إلى أبعد الحدود وتكون أيضا متناسبة مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي ستطبق فيه، ولا ينبغي أن تكون السياسة الصناعية منعزلة تتعارض مع أهداف السياسات الأخرى، فالسياسة الصناعية الناجحة تعمل على زيادة النمو الاقتصادي للدولة، وهذا ما تم التوصل اليه في هذه الدراسة في بعض الدول الناشئة خاصة في دول شرق آسيا.

أصبحت قضية التحول الهيكلي من خلال تنفيذ سياسة صناعية ديناميكية وحكيمة هي الرائدة في كل الدول خاصة الدول النامية لتحقيق إقلاعها الاقتصادي وتصنيفها في مصاف الدول الناشئة والصاعدة اقتصاديا، حيث أن التجارب الناشئة التي شهدتها الدول الناشئة كالصين وكوريا الجنوبية والبرازيل والارجنتين التي طبقت سياسات صناعية ونجحت فيها من خلال الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مستدامة منذ الثمانينيات، وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام المتزايد المحدد على نطاق واسع بالسياسات الصناعية يأتي في وقت أصبحت فيه سلاسل القيمة العالمية أكثر تعقيدًا وأهمية.

من خلال دراسة جوانب الموضوع بالدراسة والتحليل نستطيع القول أن الفرضية الأولى القائلة أن إخفاقات السوق تخفض من عملية التنمية ومنه لابد من التدخل الحكومي المباشر لتحقيق ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي

وبالتالي نمو اقتصادي متزايد بأنها فرضية صحيحة لان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يستوجب في بعض الأحيان التدخل الحكومي عن طريق سياسات صناعية، كما ان البلدان المتقدمة أيضا قامت بتطبيق السياسات الصناعية ونجحت فيها واليابان دليل على ذلك، أما الفرضية الثانية التي نصت على أن مؤشرات السياسات الصناعية للدول الناشئة لها تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي فهي أيضا فرضية صحيحة تبتت صحتها من خلال الدراسة التطبيقية.

نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- تتطلب السياسة الصناعية في البلدان الناشئة اتخاذ إجراءات مدروسة، حتى لا ينتهي الأمر بالدولة بمجرد إعادة إنتاج الهيكل الإنتاجي الموجود مسبقًا؛
- تعتبر السياسات الصناعية التي تقودها الحكومات هي مفتاح نجاح الدول الآسيوية على غرار الصين وكوريا الجنوبية؛
- اتسم الجدل حول السياسة الصناعية بعدد من التناقضات حول مفهومها ومزاياها ومحتوياتها وتطبيقها، بالإضافة إلى تطور السياسة الصناعية بمرور الوقت والأزمات؛
- إحدى الأسباب الرئيسية التي تجعل السياسة الصناعية أكثر أهمية من أي وقت مضى هو الإجماع الواسع بضرورة ظهور أشكال جديدة من التفكير الاقتصادي ونماذج لهذه السياسات بسبب الاعتراف المتزايد بأن الأسواق لوحدها لا تؤدي دائما الأداء الأمثل للمجتمع خصوصا بعد الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 وكذا أزمة جائحة كورونا كوفيد 19 الذي شهده العالم بداية سنة 2020؛
- تعمل السياسات الصناعية الناجحة على زيادة أوجه التآزر والتكيف مع السياسات الجزئية الأخرى من ناحية احتواء العناصر القطاعية التي تحدد القطاعات المهمة لبلد ما، أو تلك التي يتوقع أن تكون مهمة في المستقبل ولكن من ناحية ثانية تدعم الأنشطة الأفقية التي تشكل ظروف العمل وتقلل من البطالة؛
- تهدف السياسات الصناعية بشكل عام إلى خلق ظروف مواتية للنمو الاقتصادي؛
- تمحورت عودة السياسة الصناعية التي عززتها بشكل خاص دراسة رودريك (2008) حول تطبيع السياسة الصناعية، وايجاد أفضل السبل لمعالجة فشل المعلومات من قبل الأسواق في الدول الناشئة؛
- إن مقارنة مسارات اقتصادات دول أمريكا اللاتينية للحاق بالركب الناجح مثل اقتصاد جمهورية كوريا الذي لم يشهد الانتكاسات في نمو الإنتاجية في التصنيع التي شوهدت في اقتصادات أمريكا اللاتينية؛
- تعد تجربة كوريا الجنوبية في السياسة الصناعية واحدة من اقتصادات "معجزة النمو" في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمعروفة بتحولها السريع من منتج للسلع والصناعات الخفيفة إلى قوة تصنيع

ثقيلة، وهي من المؤيدين التقليديين للسياسة الصناعية النشطة، بتطوير استراتيجيات خاصة بقطاعات معينة لتلك القطاعات التي تعتبرها صناعاتها الرئيسية: السيارات وبناء السفن وأشباه الموصلات والصلب والآلات العامة والمنسوجات والمواد كما تعد تجربة كوريا الجنوبية على الصعيد التنموي بصفة خاصة أحد أبرز وأنجح التجارب الاقتصادية العاكسة لدور الدولة الاستراتيجي في رسم المسارات الأساسية لعمليات التصنيع والارتقاء بمستوياته؛

- هناك عدد من المبررات التقليدية للسياسة الصناعية في الصين حيث توجد أدلة على أن الصناعة الصينية تولد تداعيات كبيرة على بقية الاقتصادات، على سبيل المثال إنتاج الصلب وسوق العمالة؛
- تعتبر دولة الصين الشعبية من بين الدول الرائدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال سنوات الدراسة نتيجة اعتمادها على التصنيع المحلي وتصدير مصنوعاتها للخارج فهي تعتبر من بين الدول الناجحة في تطبيق السياسات الصناعية الى جانب تركيا وكوريا الجنوبية؛
- تعتبر تجارب السياسة الصناعية لدول شرق آسيا تجربة ناجحة كما تم التطرق اليه في دولة الصين وكوريا الجنوبية، بينما تجارب أمريكا اللاتينية المتمثلة أساسا في البرازيل والأرجنتين مليئة بالفشل؛
- إن التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية هي خير مثال على السياسات الصناعية جيدة التصميم والتنفيذ؛
- إن للسياسة الصناعية تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي، وأن الترشيد الهيكلي الصناعي هو آلية السياسة الصناعية المحتملة للنمو الاقتصادي؛
- تعمل الدول الناشئة على زيادة معدلاتها من النمو الاقتصادي من خلال تبني سياسات صناعية فعالة لمنافسة الدول المتقدمة والدول الصناعية الكبرى؛
- السياسة الصناعية هي أداة مهمة للحكومات لتسريع التحول الهيكلي وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين والرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؛
- إن تبني الدول لسياسات صناعية ناجعة وفعالة من شأنه زيادة معدلات نمو الصناعة سنويا في الدول الناشئة مما يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول؛
- من خلال التحليل الوصفي لأثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي تبين أن شروط تطبيق هذه الطريقة على بيانات كل دولة محققة، أما عن مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في الدول المختارة، فقد أظهرت طبيعة العلاقة بين كافة المتغيرات، فمنها ما كان مرتبطا ارتباطا قوي موجب وسالب أحيانا، ومنها ما كان مرتبط ارتباط ضعيف موجب وأحيانا سالب، في حين كانت هناك ارتباطات متوسطة، حيث تفسر هذه الارتباطات بالظروف الإقليمية والعالمية خلال فترة الدراسة التي تؤثر على متغيرات السياسات الصناعية، وبالتالي على اقتصادات الدول الناشئة؛

- أظهرت نتائج تطبيق بيانات بانل أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، من خلال مجوعة من الاختبارات الإحصائية، بداية من إختبار التجانس (Hsiao 1986)لتحديد مدى تجانس البيانات من عدمها التي أقرت بأن نماذج بانل الساكنة غير ملائمة مما ينهي إلى استخدام نماذج بانل الديناميكية، ومن تم اختبار هومسان للمفاضلة بين نموذج الأثر الفردي ونموذج الأثر العشوائي؛
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة المدروسة باستثناء التأثير السلبي لجائحة كورونا خلال سنتي 2019 و2020، حيث أن الهدف الأساسي للسياسات الصناعية هو خلق ظروف مواتية لزيادة معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول، كما أن غياب مؤشرات السياسات الصناعية له أثر سلبي على النمو؛
- بيّن الكشف عن الارتباط الذاتي بين الدول الناشئة حسب (Pesara 2004) أنه يوجد ارتباط بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات عند مستوى المعنوية (1%)؛
- يشير اختبار جذر الوحدة من خلال نتائج اختبارات استقرارية المتغيرات بمنهجية IPS أن متغيرات الدراسة (EMP. EXPR. GDP. IMP. IND) مستقرة عند الفرق الأول والاحتمالية أقل من 5%، المتكامل من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1) أي أنها تحتوي على جذر وحدة في البانل، كما تؤكد نتائج اختبار (CADF) أن المتغيرات (EMP. EXPR. IND) مستقرة عند الفرق الأول، وعليه فان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما بالنسبة للمتغيرات (GDP. IMP) فإنها مستقرة عند المستوى، كما لا يوجد أي من المتغيرات التي تستقر عند الفرق الثاني، مما سمح لنا بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةPanel ARDL ؛
- وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة والمتكاملة من نفس الدرجة لكل الدول، وعلاقة تكامل مشترك خاص بكل دولة، حيث أظهرت احتمالية أغلب الاختبارات أن معنويتها أقل من 5% حسب نتائج اختبار بادروني للتكامل المشترك، أما القيمة الاحتمالية لاختبار Kao فكانت أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل لأثر المتغيرات التفسيرية (نمو الصناعة، صادرات المصنوعات، واردات المصنوعات، نسبة المشتغلين في الصناعة) على النمو الاقتصادي في عينة الدول المختارة في الدراسة؛
- أظهرت نتائج اختيار فترة الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL أن درجة التأخير لكل متغير وفق معيار المعلوماتية AIC الأكثر اشتراكا بين الدول هي (4) فترات إبطاء زمنية لإجراء التعديل في الاختلال وبالتالي النموذج الأمثل المختار هو ARDL(4.4.4.4.4) الذي يتم من خلاله الحصول على أدنى قيمة لمعيار Akaike والمقترح لإجراء هذا الاختبار.

- أشارت نتائج التقدير لاختبار PMG ARDL وجود علاقة توازنية في المدى الطويل (تكامل متزامن) تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع أي النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يفسر بأن انخفاض مؤشر السياسات الصناعية يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي؛
- أظهرت نتائج التحليل القياسي أن صفة الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في المديين الطويل والقصير تحققت باستخدام نموذج PMG فضلا عن قيمة معامل التحديد المعدل التي توضح أن النموذج المقدر يفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي للدول الناشئة خلال الفترة 1990-2020؛
- يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة وهذا ما يؤكد لنا وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع الممثل في النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له حيث أن مختلف الاختلالات الاقتصادية في كل الدول الناشئة عينة الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 40 % خلال الفترة المقبلة؛
- تؤثر نسبة العاملين في الصناعة من اجمالي عدد العاملين في الدول الناشئة محل الدراسة تأثيرا كبيرا وموجبا على معدل النمو الاقتصادي حسب ما بينته الدراسة القياسية؛
- للواردات الصناعية تأثير معنوي وايجابي على نسبة العاملين في الصناعة وعلى معدل النمو الاقتصادي معا في الدول الناشئة؛
- هناك علاقة موجبة ومعنوية بين معدل نمو الصناعة سنويا والواردات الصناعية للدول الناشئة نتيجة الاستراتيجيات الصناعية الفعالة المطبقة في الدول الناشئة خلال الفترة المدروسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، 2012، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11.
- إبراهيم أحمد البدوي& سامي عطا الله،2014، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة عمران، العدد 9، المجلد 3.
- القريشي مدحت كاظم،2014، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان الناشئة بين المؤيدين والمعارضين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 20، العدد 76
- صيفي وليد، 2016، أثر السياسات الصناعية على مرفولوجية العمالة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990-2013، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية،
- موراد تهتان& عمران بشراير، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الباحث، العدد7
- بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2018.
- أمين حواس،2018، عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد5، العدد2.
- أمين حواس، 2019، السياسة الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد: مراجعة، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08 / العدد01.
- كاهي فطيمة، حدادي عبد الغني،2021، ثقة المستهلك العربي في عملية الشراء عبر الانترنت في ظل جائحة كورونا، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية،
- نصر الدين توات، أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 01
- كروشة ايمان& برياطي حسين، دور استراتيجيات التنمية في تطوير القطاع الصناعي -دراسة تجربة ماليزيا، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد2، 2021

- ابراهيم تومي، حمزة طيبي، تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، 2021
- نصر الدين توات، أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 01
- قبورة عدة& عريس مختار، 2021، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل متغيرات المربع السحري كالدور دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDLفي الجزائر للفترة 2000-2020، مجلة المالية& الأسواق، المجلد09، العدد01
- عماد الدين إبراهيم علي علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية(Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مج 43، ع 2(تحت النشر) - يونيو 2023
- زرقين عبود، تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008
- محصول سعيد، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2014
- حطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- صيفي وليد، 2019، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع -دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990-2013، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.
- عزازن, حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ماليزيا و الجزائر - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر،2019
- مختاري ملوكة، الاقتصاد الانتقالي في الجزائر "تحليل عملية الانتقال"، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2019
- بلهاشمي جهيزة، 2020، دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
- بلحية يمينة، 2020، الأزمات المالية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر.

- مناد امحمد، اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2021.
- داودي الطيب، بن طبي دلال، رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، جامعة بسكرة، 2016،
- جديدي سميحة، السياسات الصناعية الحديثة: تعزيز الميزة النسبية الديناميكية كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، مداخلة بعنوان ضمن الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الوادي، 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Grossman, G. ,1990, Promoting new industrial activities: a survey of recent arguments and evidence, OECD Economic Studies No: 14, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
- Amsden, Alice H. 1992, "Next Giant: South Korea and Late Industrialization", Oxford University Press, Chapter 6
- Chang H.-J, 1994, The Political Economy of Industrial Policy, St Martins's Press.
- Leftwich, Adrian,1995 "Bringing politics back in: Towards a model of the developmental state", Journal of Development Studies, Volume 31, Issue 3
- Hong-Jae Park and Chul Gyue Yoo ,1998, Interpreting the Korean Crisis: Financial Liberalisation, Industrial Policy, and Corporate Governance, Cambridge Journal of Economics, vol. 22, no. 6
- Cumings, Bruce. 1999. "Webs with No Spiders, Spiders with No Webs: The Genealogy of the Developmental State." The Developmental State. Ithaca, NY: Cornall University Press.
- Hausmann, R. and D. Rodrik, 2003, Economic development as self-discovery, Journal of Development Economics, Vol. 72/2, Elsevier
- Rodrik D, 2004, Industrial Policy for The Twenty-First Century, Cepr Discussion Paper No. 4767
- Subhash Chandra Jain, 2006, Emerging Economies and the Transformation of International Business, Edward Elgar Publishing
- Davide, Farah, Paolo, 2006, "Five Years of China WTO Membership: EU and US Perspectives About China's Compliance with Transparency Commitments and the Transitional Review Mechanism"
- Mehdi Shafaeddin,2008, Is Industrial policy Relevant in the 21 century, Third World Network, Malaysia.
- Rodrik Dani, 2008, Normalizing Industrial Policy, Working Paper, The International Bank for Reconstruction and Development.
- Park, A., D. Yang, X. Shi, and Y. Jiang ,2008, Exporting and Firm Performance: Chinese Exporters and the Asian Financial Crisis, Working Paper, International Policy Centre

- Rodrik, D. ,2008b, The real exchange rate and economic growth, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 39, No. 2
- Kvint, Vladimir, 2009, The Global Emerging Market: Strategic Management and Economics, New York, London: Routledge
- Justin Lin and Ha-joon Chang. 2009. "Industrial Policy of Developing Countries." development policy review, 27(DPR debate).
- Valérie PAONE, 2010, pays émergents et pays industrialisés : insoutenable rivalité ou avenir commun forcé ? centre Thucydide
- Naudé Wim, 2010, New challenges for industrial policy, WIDER Working Paper.
- James.A Robinson, 2010, industrial policy and development: lessons from east Asia, annual world bank conference.
- Naudé, Wim, 2010, Industrial policy: old and new issues, WIDER Working Paper, No106, The United Nations University World Institute for Development Economics Research
- Gökhan Yılmaz, 2011, resurgence of selective industrial policy: what turkey needs, Turkish economic association.
- Marois, Thomas; 2012, States, Banks and Crisis: Emerging Finance Capitalism in Mexico and Turkey, Cheltenham, Gloucestershire, UK: Edward Elgar.
- Vercueil, Julien, 2012, Les pays émergents. Brésil – Russie – Inde – Chine... Mutations économiques et nouveaux défis, Paris: Bréal, 3rd Edition
- Weiss, J.,2013, Industrial policy in the twenty-first century: Challenges for the future, In: Pathways to Industrialization in the Twenty-first Century, New Challenges and Emerging Paradigms, A. Szirmai, W. Naude and L. Alcorta, eds. Oxford University Press. Oxford, UK.
- Warwick, K. 2013, Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris.
- José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright, 2014, Transforming Economies Making industrial policy work for growth, jobs and development, International Labour Organization Geneva: ILOn,
- İzak Atiyas and Ozan Bakis, 2014, Structural Change and Industrial Policy in Turkey, Forthcoming, Emerging Markets Finance and Trade
- neonila daniela; manuela roxana, 2014, the emerging economies classification in terms of their defining, management strategies journal
- Dalila nicet-chenaf, 2014, Les pays émergents : performance ou développement ? la vie des idées
- José M. Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, Richard Kozul-Wright,2014, transforming economies Making industrial policy work for growth, jobs and development, International Labour Organization Geneva
- Fischedick, M., Roy, J., Abdel-Aziz, A., Acquaye, A., Allwood, J., Ceron, J.-P., Geng, Y., Kheshgi, H., et al. 2014 Chapter 10 - Industry. In: Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change. IPCC Working Group III Contribution to AR5. Cambridge University Press.
- Guégan, D.; Hassani, B.K.; Zhao, X. (2014). "Emerging Countries Sovereign Rating Adjustment using Market Information: Impact on Financial Institutions Investment

Decisions". In El Hedi Arouri, M.; Boubaker, S.; Khuong Nguyen, D. (eds.). Emerging Markets and the Global Economy: A Handbook. Oxford, UK: Academic Press.

- Aiginger K; Sieber S, 2014, Background Report of The Competitiveness of European Manufacturing.
- Xavier Vanden Bosch ,2014, Industrial Policy In The Eu:A Guide To An Elusive Concept, Academia Press for Egmont – The Royal Institute for International Relations,
- UNCTAD ,2015, Technology and Innovation Report 2015- Fostering Innovation Policies for Industrial Development.
- Pablo Lavarello, 2017, The Return of Industrial Policy: The Case of Argentina 2003-2015 Problemas del desarrollo.
- Haggard, Stephen. 2018. "Developmental States (Elements in the Politics of Development)." Cambridge: Cambridge University Press.
- Vasilenkova N.V,2020, Digitalization as a Direction of the Industrial Policy of the Russian Federation, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 156, 2nd International Scientific and Practical Conference on Digital Economy
- Ha-Joon Chang; Antonio Andreoni, 2020, Industrial Policy in the 21st Century, Development and Change
- [1] Nadjat Yahiaoui &Dalila Khineche ,.2020 Corona Pandemic and Poverty: the global crisis Algeria as a model, Journal of Human and Society sciences, V09, N° 04
- gouzou, joseph hermann péguitha thesi, 2020, korean industrial policy and policy implications for cote d'ivoire, Graduate School of International Studies, korea.
- Antonio Andreoni, Fiona Tregenna, Escaping 2020, The Middle-Income Technology Trap: A Comparative Analysis of Industrial Policies in China, Brazil and South Africa, Structural Change and Economic Dynamics
- Chang, H.-J, 2021, Industrial Policy: Can We Go Beyond an Unproductive Confrontation, Annual World Bank Conference on Development Economics 2010, World Bank.
- Lars.J Nilsson; Bauer Fredric; Åhman Max, 2021, An industrial policy framework for transforming energy and emissions intensive industries towards zero emissions, Policy Analysis Article.
- G. I. yakovlev(&)a. v. streltsov,2021, formation of industrial Policy Under uncertainty growth, samara state university of economics, samara, , p13.
- Mehmet Kaytaz, Süleyman Özmucur, Tanju Yürükoğlu,2021, Industrial Policy in Emerging Markets, S & B World Foundation
- Lee, Eun Su; Liu, Wei; Yang, Jing Yu ,2021, "Neither developed nor emerging: Dual paths for outward FDI and home country innovation in emerged market MNCs". International Business
- Melanie Pichlera; Krenmayra Nora; Schnei, Etienne, 2021, EU industrial policy: Between modernization and transformation of the automotive industry, Environmental Innovation and Societal Transitions,
- Xianni Ding, 2022, Is Industrial Policy Still Applicable Today under Globalisation? An Analysis of the Main Issues in Developing Countries, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 648.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: GDP

Method: Panel Least Squares

Date: 02/25/23 Time: 17:58

Sample: 1990 2020

Periods included: 31

Cross-sections included: 7

Total panel (balanced) observations: 217

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.203035	4.538711	-0.705715	0.4811
EMP	-0.248479	0.109665	-2.265793	0.0245
EXPR	-0.006362	0.013072	-0.486697	0.6270
IMP	0.039240	0.035360	1.109724	0.2684
IND	0.313826	0.049360	6.357902	0.0000

Root MSE	4.866827	R-squared	0.165105
Mean dependent var	2.339626	Adjusted R-squared	0.149353
S.D. dependent var	5.338670	S.E. of regression	4.923884
Akaike info criterion	6.048844	Sum squared resid	5139.863
Schwarz criterion	6.126722	Log likelihood	-651.2996
Hannan-Quinn criter.	6.080304	F-statistic	10.48106
Durbin-Watson stat	0.867299	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم 02: نموذج الأثر االثابت

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 02/25/23 Time: 17:59
Sample: 1990 2020
Periods included: 31
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 217

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.113274	6.213123	-0.822980	0.4115
EMP	0.227228	0.157876	1.439277	0.1516
EXPR	0.063606	0.065831	0.966197	0.3351
IMP	0.086520	0.041504	2.084640	0.0383
IND	-0.263643	0.123084	-2.141974	0.0334

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	4.460605	R-squared	0.298662
Mean dependent var	2.339626	Adjusted R-squared	0.264616
S.D. dependent var	5.338670	S.E. of regression	4.578151
Akaike info criterion	5.929829	Sum squared resid	4317.649
Schwarz criterion	6.101160	Log likelihood	-632.3864
Hannan-Quinn criter.	5.999039	F-statistic	8.772423
Durbin-Watson stat	1.042924	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم 03: نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: GDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 02/25/23 Time: 18:00
Sample: 1990 2020
Periods included: 31
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 217
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.167677	4.523281	-0.921384	0.3579
EMP	-0.177410	0.108606	-1.633520	0.1038
EXPR	-0.004463	0.016439	-0.271507	0.7863
IMP	0.058698	0.036143	1.624042	0.1059
IND	0.237364	0.059807	3.968848	0.0001

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.818734	0.0310
Idiosyncratic random	4.578151	0.9690

Weighted Statistics

Root MSE	4.782682	R-squared	0.071996
Mean dependent var	1.657916	Adjusted R-squared	0.054486
S.D. dependent var	4.976219	S.E. of regression	4.838752
Sum squared resid	4963.667	F-statistic	4.111810
Durbin-Watson stat	0.896329	Prob(F-statistic)	0.003136

Unweighted Statistics

R-squared	0.153579	Mean dependent var	2.339626
Sum squared resid	5210.825	Durbin-Watson stat	0.853815

الملحق رقم 04: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	28.822269	4	0.0000

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EMP	0.227228	-0.177410	0.013130	0.0004
EXPR	0.063606	-0.004463	0.004063	0.2856
IMP	0.086520	0.058698	0.000416	0.1727
IND	-0.263643	0.237364	0.011573	0.0000

الملحق رقم 05: اختبار التكامل المشترك Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GDP EMP EXPR IMP IND
Included observations: 217
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.419675	0.9221	-1.971174	0.9756
Panel rho-Statistic	-0.091639	0.4635	0.242837	0.5959
Panel PP-Statistic	-4.203982	0.0000	-4.768184	0.0000
Panel ADF-Statistic	-2.978238	0.0014	-3.247118	0.0006

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.062478	0.8560
Group PP-Statistic	-9.076023	0.0000
Group ADF-Statistic	-2.681401	0.0037

الملحق رقم 06: اختبار التكامل المشترك Kao

Kao Residual Cointegration Test
Series: GDP EMP EXPR IMP IND
Sample: 1990 2020
Included observations: 217
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-2.327281	**0.0100**
Residual variance	19.84052	
HAC variance	10.92780	

الملحق رقم 07: نتائج تقدير Panel ARDL

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Sample: 1994 2020
Included observations: 189
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EMP EXPR IMP IND
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
EMP	0.161197	0.050972	3.162481	**0.0024**
EXPR	0.267951	0.010635	25.19439	**0.0000**
IMP	-0.199127	0.017144	-11.61499	**0.0000**
IND	0.306602	0.046590	6.580884	**0.0000**
Short Run Equation				

COINTEQ01	-1.348519	0.428719	-3.145463	0.0025
D(GDP(-1))	0.201843	0.331180	0.609465	0.5443
D(GDP(-2))	0.003895	0.229033	0.017004	0.9865
D(GDP(-3))	0.033509	0.149370	0.224338	0.8232
D(EMP)	2.513111	1.160293	2.165927	0.0339
D(EMP(-1))	2.883218	0.943520	3.055809	0.0032
D(EMP(-2))	-0.069372	1.003205	-0.069151	0.9451
D(EMP(-3))	-0.620913	0.402162	-1.543937	0.1274
D(EXPR)	-0.503797	0.315724	-1.595688	0.1153
D(EXPR(-1))	-0.014001	0.497714	-0.028131	0.9776
D(EXPR(-2))	-0.468597	0.217734	-2.152152	0.0350
D(EXPR(-3))	0.037088	0.200974	0.184540	0.8542
D(IMP)	0.187203	0.146693	1.276152	0.2064
D(IMP(-1))	0.462118	0.135228	3.417324	0.0011
D(IMP(-2))	0.188706	0.092438	2.041439	0.0452
D(IMP(-3))	0.250213	0.113403	2.206398	0.0308
D(IND)	-0.470152	0.463607	-1.014118	0.3142
D(IND(-1))	-0.441914	0.341482	-1.294107	0.2001
D(IND(-2))	-0.138249	0.619238	-0.223256	0.8240
D(IND(-3))	-0.376063	0.263626	-1.426503	0.1584
C	-18.50048	8.866492	-2.086561	0.0408

Root MSE	1.367770	Mean dependent var	-0.198152
S.D. dependent var	4.453012	S.E. of regression	2.480110
Akaike info criterion	3.887952	Sum squared resid	405.9624
Schwarz criterion	6.239863	Log likelihood	-270.8428
Hannan-Quinn criter.	4.838027		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 08: نماذج تصحيح الخطأ لكل دولة

1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-3.722997	0.299901	-12.41410	0.0011
D(GDP(-1))	2.023380	0.144265	14.02542	0.0008
D(GDP(-2))	1.228450	0.077164	15.91993	0.0005
D(GDP(-3))	0.552324	0.023824	23.18322	0.0002
D(IMP)	0.168283	0.006251	26.92190	0.0001
D(IMP(-1))	0.020158	0.003886	5.187594	0.0139
D(IMP(-2))	-0.058987	0.004748	-12.42459	0.0011
D(IMP(-3))	-0.146388	0.006980	-20.97132	0.0002
D(IND)	-0.835668	0.084187	-9.926290	0.0022
D(IND(-1))	-1.858987	0.064800	-28.68798	0.0001
D(IND(-2))	-0.773532	0.166481	-4.646376	0.0188
D(IND(-3))	-0.056506	0.114107	-0.495204	0.6545
D(EMP)	2.398093	0.854290	2.807117	0.0675
D(EMP(-1))	5.558373	1.733237	3.206933	0.0491
D(EMP(-2))	3.976934	0.879807	4.520234	0.0202
D(EMP(-3))	0.110967	0.600436	0.184811	0.8652
D(EXPR)	-1.105996	0.033975	-32.55303	0.0001
D(EXPR(-1))	-1.151379	0.044440	-25.90877	0.0001
D(EXPR(-2))	-1.016838	0.024336	-41.78360	0.0000
D(EXPR(-3))	-0.523661	0.029764	-17.59361	0.0004
C	-67.23684	77.95396	-0.862520	0.4518

2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.243093	0.055799	-22.27787	0.0002
D(GDP(-1))	-0.071562	0.029016	-2.466341	0.0904
D(GDP(-2))	0.113587	0.014991	7.576925	0.0048
D(GDP(-3))	-0.039415	0.005769	-6.832182	0.0064
D(IMP)	0.202344	0.087917	2.301530	0.1048
D(IMP(-1))	1.081099	0.082749	13.06479	0.0010
D(IMP(-2))	0.452356	0.047023	9.619874	0.0024
D(IMP(-3))	0.258569	0.025759	10.03820	0.0021
D(EXPR)	0.580327	0.016901	34.33782	0.0001
D(EXPR(-1))	0.005419	0.028632	0.189279	0.8620
D(EXPR(-2))	-0.389521	0.038216	-10.19271	0.0020
D(EXPR(-3))	0.575687	0.015493	37.15801	0.0000
D(EMP)	8.734392	0.372050	23.47640	0.0002
D(EMP(-1))	2.983798	0.415198	7.186438	0.0056
D(EMP(-2))	-3.033555	0.721003	-4.207412	0.0245
D(EMP(-3))	-1.027333	0.398828	-2.575876	0.0821
D(IND)	-2.282877	0.201555	-11.32631	0.0015
D(IND(-1))	-0.778222	0.292351	-2.661940	0.0762
D(IND(-2))	-3.076284	0.169171	-18.18446	0.0004
D(IND(-3))	-1.029391	0.138374	-7.439191	0.0050
C	-9.027354	6.389541	-1.412833	0.2526

3

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.805028	0.036987	-21.76515	0.0002
D(GDP(-1))	0.302059	0.030902	9.774830	0.0023
D(GDP(-2))	0.036419	0.040411	0.901203	0.4339
D(GDP(-3))	0.256629	0.018584	13.80937	0.0008
D(IMP)	-0.008468	0.062110	-0.136343	0.9002
D(IMP(-1))	0.556021	0.045813	12.13669	0.0012
D(IMP(-2))	-0.004353	0.027876	-0.156168	0.8858
D(IMP(-3))	0.726343	0.035762	20.31052	0.0003
D(EXPR)	0.127977	0.025019	5.115248	0.0145
D(EXPR(-1))	-0.272843	0.016214	-16.82774	0.0005
D(EXPR(-2))	-0.000853	0.018480	-0.046143	0.9661
D(EXPR(-3))	-0.690583	0.043364	-15.92524	0.0005
D(EMP)	0.550172	0.199380	2.759414	0.0702
D(EMP(-1))	0.278334	0.251212	1.107966	0.3487
D(EMP(-2))	-0.338572	0.149400	-2.266206	0.1083
D(EMP(-3))	0.984864	0.109732	8.975166	0.0029
D(IND)	0.977484	0.082892	11.79228	0.0013
D(IND(-1))	-0.192561	0.065548	-2.937714	0.0606
D(IND(-2))	0.357026	0.079258	4.504589	0.0204
D(IND(-3))	0.379744	0.034346	11.05658	0.0016
C	-1.755500	1.451174	-1.209710	0.3130

4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.468647	0.142049	-10.33905	0.0019
D(GDP(-1))	0.344099	0.061258	5.617206	0.0112
D(GDP(-2))	-0.244736	0.034195	-7.157071	0.0056
D(GDP(-3))	0.375125	0.029334	12.78800	0.0010
D(IMP)	0.383430	0.022291	17.20127	0.0004
D(IMP(-1))	0.499576	0.021105	23.67099	0.0002
D(IMP(-2))	0.323082	0.028553	11.31535	0.0015
D(IMP(-3))	0.154796	0.016714	9.261255	0.0027
D(EXPR)	-0.481631	0.026886	-17.91369	0.0004
D(EXPR(-1))	-0.474963	0.025250	-18.81051	0.0003
D(EXPR(-2))	-0.194112	0.013096	-14.82171	0.0007
D(EXPR(-3))	0.118414	0.005287	22.39594	0.0002
D(EMP)	0.481916	0.114932	4.193069	0.0247
D(EMP(-1))	1.900933	0.616375	3.084053	0.0540
D(EMP(-2))	0.702936	0.440288	1.596536	0.2086
D(EMP(-3))	-1.587861	0.586355	-2.708018	0.0733
D(IND)	-0.590214	0.544233	-1.084486	0.3575
D(IND(-1))	0.663745	0.049257	13.47527	0.0009
D(IND(-2))	-0.374984	0.105410	-3.557382	0.0379
D(IND(-3))	0.079457	0.073929	1.074783	0.3612
C	-11.28271	11.52212	-0.979221	0.3997

5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.367825	0.281217	-1.307975	0.2821
D(GDP(-1))	-0.664966	0.242701	-2.739859	0.0713
D(GDP(-2))	-0.501428	0.129279	-3.878647	0.0304
D(GDP(-3))	-0.200693	0.034621	-5.796914	0.0102
D(IMP)	0.431565	0.030422	14.18606	0.0008
D(IMP(-1))	0.238312	0.038682	6.160775	0.0086
D(IMP(-2))	-0.066373	0.049677	-1.336089	0.2738
D(IMP(-3))	0.387371	0.046368	8.354206	0.0036
D(EXPR)	-1.969817	3.144549	-0.626423	0.5755
D(EXPR(-1))	2.837322	3.265765	0.868808	0.4489
D(EXPR(-2))	-0.332364	0.666951	-0.498333	0.6525
D(EXPR(-3))	0.518553	0.523674	0.990221	0.3951
D(EMP)	0.702568	0.524903	1.338471	0.2731
D(EMP(-1))	0.632564	0.448024	1.411895	0.2528
D(EMP(-2))	-0.931535	0.275000	-3.387398	0.0429
D(EMP(-3))	-1.922126	0.305874	-6.284045	0.0081
D(IND)	0.219864	1.351646	0.162664	0.8811
D(IND(-1))	-0.521033	1.446968	-0.360086	0.7426
D(IND(-2))	1.979639	0.901652	2.195568	0.1157
D(IND(-3))	-0.756558	0.661147	-1.144312	0.3355
C	-10.30994	180.3591	-0.057163	0.9580

6

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.376809	0.009169	-150.1603	0.0000
D(GDP(-1))	-0.312396	0.003100	-100.7674	0.0000
D(GDP(-2))	-0.607139	0.004963	-122.3251	0.0000
D(GDP(-3))	-0.619122	0.004098	-151.0913	0.0000
D(IMP)	0.673931	0.005049	133.4816	0.0000
D(IMP(-1))	0.670516	0.007695	87.14160	0.0000
D(IMP(-2))	0.515481	0.004172	123.5461	0.0000
D(IMP(-3))	0.430095	0.002998	143.4459	0.0000
D(EXPR)	-0.188204	0.022154	-8.495300	0.0034
D(EXPR(-1))	-0.826590	0.032880	-25.13960	0.0001
D(EXPR(-2))	-1.475702	0.035780	-41.24394	0.0000
D(EXPR(-3))	0.522042	0.028177	18.52699	0.0003
D(EMP)	0.556247	0.110482	5.034708	0.0151
D(EMP(-1))	6.936084	0.528067	13.13484	0.0010
D(EMP(-2))	-3.209126	0.032633	-98.34058	0.0000
D(EMP(-3))	-1.096113	0.058171	-18.84310	0.0003
D(IND)	0.836643	0.020899	40.03327	0.0000
D(IND(-1))	0.624931	0.015697	39.81227	0.0000
D(IND(-2))	1.345196	0.029651	45.36725	0.0000
D(IND(-3))	0.194836	0.023325	8.353040	0.0036
C	-29.29808	10.60388	-2.762957	0.0700

7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.455235	0.076479	-5.952447	0.0095
D(GDP(-1))	-0.207716	0.133597	-1.554798	0.2178
D(GDP(-2))	0.002108	0.030574	0.068957	0.9494
D(GDP(-3))	-0.090283	0.046527	-1.940470	0.1476
D(IMP)	-0.540667	0.135823	-3.980672	0.0284
D(IMP(-1))	0.169146	0.164512	1.028169	0.3795
D(IMP(-2))	0.159736	0.258589	0.617719	0.5805
D(IMP(-3))	-0.059297	0.744365	-0.079662	0.9415
D(EXPR)	-0.489233	0.649450	-0.753304	0.5060
D(EXPR(-1))	-0.214973	0.549713	-0.391064	0.7219
D(EXPR(-2))	0.129211	0.257867	0.501078	0.6508
D(EXPR(-3))	-0.260839	1.062604	-0.245471	0.8219
D(EMP)	4.168387	8.341197	0.499735	0.6516
D(EMP(-1))	1.892437	3.866937	0.489389	0.6581
D(EMP(-2))	2.347311	29.89750	0.078512	0.9424
D(EMP(-3))	0.191210	27.70168	0.006902	0.9949
D(IND)	-1.616297	2.517208	-0.642099	0.5665
D(IND(-1))	-1.031274	0.930705	-1.108057	0.3487
D(IND(-2))	-0.424803	1.441783	-0.294637	0.7875
D(IND(-3))	-1.444022	3.598534	-0.401281	0.7151
C	-0.592940	0.981365	-0.604199	0.5883

```
. di in y "F1 = " in gr `F1'
F1 = 1.7257912

.
. di in y "F2 = " in gr `F2'
F2 = 1.589083

.
. di in y "F3 = " in gr `F3'
F3 = 2.2181146

.
. di in y "PvalF1 = " in gr `PVF1'
PvalF1 = .01120847

.
. di in y "PvalF2 = " in gr `PVF2'
PvalF2 = .03528008

.
. di in y "PvalF3 = " in gr `PVF3'
PvalF3 = .04273124
```

```
checking xthst consistency and verifying not already installed...
all files already exist and are up to date.

. xthst gdp emp exp imp ind
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------------
         Delta          p-value
          2.847           0.004
 adj.     3.171           0.002
------------------------------------------
Variables partialled out: constant
```

Average correlation coefficients & Pesaran (2004) CD test

Variables series tested: **gdp emp exp imp ind**
Group variable: **id**
Number of groups: **7**
Average # of observations: **36.17**
Panel is: **unbalanced**

Variable	CD-test	p-value	corr	abs(corr)
gdp	8.01	0.000	0.314	0.318
emp	12.46	0.000	0.488	0.511
exp	9.29	0.000	0.364	0.705
imp	2.12	0.034	0.083	0.375
ind	3.20	0.001	0.125	0.616

Notes: Under the null hypothesis of cross-section independence CD ~ N(0,1)

```
Pesaran's CADF test for gdp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,31)          Obs = 196
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10       cv5       cv1    Z[t-bar]     P-value
   -3.014    -2.210    -2.330    -2.550    -3.474       0.000
```

```
Pesaran's CADF test for emp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,31)          Obs = 196
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10       cv5        cv1    Z[t-bar]     P-value
   -1.704    -2.210     -2.330     -2.550     0.215      0.585
```

```
Pesaran's CADF test for D.emp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,30)          Obs = 189
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10       cv5        cv1    Z[t-bar]     P-value
   -3.004    -2.210     -2.330     -2.570    -3.394      0.000
```

```
Pesaran's CADF test for emp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,31)          Obs = 196
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10       cv5        cv1    Z[t-bar]     P-value
   -1.704    -2.210     -2.330     -2.550     0.215      0.585
```

```
Pesaran's CADF test for exp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,31)          Obs = 196
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10       cv5        cv1    Z[t-bar]     P-value
   -2.152    -2.210     -2.330     -2.550    -1.047      0.147
```

```
Pesaran's CADF test for D.exp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,30)          Obs = 189
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10       cv5        cv1    Z[t-bar]     P-value
   -2.343    -2.210     -2.330     -2.570    -1.589      0.056
```

```
Pesaran's CADF test for imp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,31)          Obs = 196
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]     P-value
   -2.534    -2.210    -2.330    -2.550    -2.123       0.017
```

```
Pesaran's CADF test for ind
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,31)          Obs = 196
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]     P-value
   -1.451    -2.210    -2.330    -2.550     0.925       0.823
```

```
Pesaran's CADF test for D.ind
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (7,30)          Obs = 189
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar      cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]     P-value
   -3.139    -2.210    -2.330    -2.570    -3.760       0.000
```

```
Pedroni test for cointegration
------------------------------

Ho: No cointegration                        Number of panels       =       7
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods      =      30

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included              Kernel:           Bartlett
Time trend:           Not included          Lags:             2.00 (Newey-West)
AR parameter:         Panel specific        Augmented lags:   1
------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Modified Phillips-Perron t                  -1.0039          0.1577
 Phillips-Perron t                           -5.1174          0.0000
 Augmented Dickey-Fuller t                   -4.0678          0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

D.gdp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
emp	.2097737	.0871688	2.41	0.016	.0389259	.3806214
exp	.2480415	.0894844	2.77	0.006	.0726553	.4234278
imp	.0983753	.0411768	2.39	0.017	.0176703	.1790802
ind	.137544	.0422765	3.25	0.001	.0546835	.2204044
SR						
ECT	-.8332952	.1380589	-6.04	0.000	-1.103886	-.5627046
emp						
D1.	.1097169	.2164619	0.51	0.612	-.3145406	.5339743
exp						
D1.	1.511621	.8167537	1.85	0.064	-.0891866	3.112429
imp						
D1.	-.2727029	.2036234	-1.34	0.180	-.6717975	.1263917
ind						
D1.	-.0899943	.0898993	-1.00	0.317	-.2661937	.086205
_cons	-20.90814	3.624803	-5.77	0.000	-28.01262	-13.80366

D.gdp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
emp	-.1295719	.3222815	-0.40	0.688	-.7612319	.5020882
exp	.4145062	.3472107	1.19	0.233	-.2660142	1.095027
imp	.1393408	.1239186	1.12	0.261	-.1035352	.3822167
ind	.0762508	.1060992	0.72	0.472	-.1316998	.2842013
SR						
ECT	-.9289339	.1081014	-8.59	0.000	-1.140809	-.717059
emp						
D1.	.1022647	.2569623	0.40	0.691	-.4013721	.6059015
exp						
D1.	1.672241	.9168725	1.82	0.068	-.1247965	3.469278
imp						
D1.	-.4377456	.1721185	-2.54	0.011	-.7750917	-.1003995
ind						
D1.	-.0457001	.130238	-0.35	0.726	-.3009619	.2095617
_cons	-27.60895	20.58565	-1.34	0.180	-67.95609	12.73819

	Coefficients			
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	mg	pmg	Difference	S.E.
emp	-.1295719	.2097737	-.3393455	.4330547
exp	.4145062	.2480415	.1664646	.4674218
imp	.1393408	.0983753	.0409655	.1647844
ind	.0762508	.137544	-.0612932	.139146

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 1.12
Prob>chi2 = 0.8906